شؤون فلسطينية

١٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٢

شؤون فلسطينية
١٢٧
حزيران (يونيو) ١٩٨٢

شؤون فلسطينية

١٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير: بلال الحسن

المدير العام: صبري جريس

سكرتير التحرير: عز الدين المناصرة

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المواد التي ترد إلى المجلّة لا تُردّ، سواء نشرت أم لم تنشر

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨٠٨٩٧٦/٧/٨، التوزيع: ٨٠٨٣٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للأفراد: ١٣٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا ــ للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

آراء حول: مصر بعد ٢٥ نيسان (ابريل)... الى أين؟

١ ــ الوقائع تدحض محاولات تبرئة

النظام المصري ..... نايف حواتمه ٤

٢ ــ لا مبرر لاستمرار الجدل حول اتجاهات

النظام المصري ..... أبو علي مصطفى ١٥

٣ ــ معيار استعادة مصر: مجابهة

العدو الصهيوني ..... انعام رعد ٣٥

التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية المحتلة ..... عدنان عبيدات ٤١

الثروة الحيوانية في الضفة الغربية المحتلة ..... عبد الرحمن أبو عرفة ٧٤

الثروة الحيوانية في قطاع غزة المحتل ..... د. محمد مكي ١٠٢

الأصل التراثي للأغنية الشعبية:

«جَفْرا وْياها الرَّبِع» ..... عزّ الدين المناصرة ١١٤

تقـــاريـــر

وضع الجامعات في المناطق المحتلة ..... لجنة من اساتذة الجامعة العبرية ١٤٠

تحليل للأمر العسكري الاسرائيلي رقم ٨٥٤ ..... جوناثان كُتَّاب ١٥٣

مـؤتمـــرات

المؤتمر الدولي الخامس الخاص بالمسألة

الفلسطينية ..... نوبار هوفسبيان ١٦٣

الأسبوع الثقافي الفلسطيني في قطر ..... أمجد ناصر ١٦٥

كتـــب

السياسيون العرب في فلسطين ..... نصير عاروري ١٦٨

الطبقي والقومي والتوازن بينهما ..... فيصل حوراني ١٧١

«حزب الاستقلال العربي في فلسطين»

تجرّد في العرض وحذر في إبداء الرأي ..... سلوى العمد ١٧٦

ثلاث علامات بارزة في الرواية الفلسطينية ..... عمر صبري كِتْمَتّو ١٨٠

شهريـــات

المقاومة الفلسطينية ــ عسكرياً ..... يزيد خلف ١٨٥

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً ..... سميح شبيب ١٩٢

المقاومة الفلسطينية ــ دولياً ..... أ.ص.س. ١٩٨

المناطق المحتلة ..... صلاح عبد الله

هند أبو شرار ٢٠٤

اسرائيليات ..... حنة شاهين ٢١٥

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان سليمان منصور

آراء* حول: مصر بعد ٢٥ نيسان (ابريل)... إلى أين؟

(١)
الوقائع تدحض محاولات تبرئة النظام المصري

نايف حواتمه**

اندفعت الامبريالية العالمية، الاميركية خاصة، وبسرعة كبيرة لضبط الاوضاع في مصر بعد اغتيال السادات، وتحديد اتجاهات سياستها بما ينسجم والتخوم التي حددتها اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد المصرية ــ الاسرائيلية وملاحقها في عهد السادات. فقد اصبحت مصر منذ عهد السادات تحتل موقعاً هاماً وأساسياً في اطار المصالح الاستراتيجية للامبريالية الاميركية... ولم يعد من السهل على الولايات المتحدة التفريط فيه، وباتت مصر تشكل ركناً من الأركان التي تعتمد عليها السياسة الاميركية وحركتها الرامية إلى تحويل المنطقة إلى بحيرة نفط ونفوذ اميركية، فضلا عن دورها المرتقب والضروري في ضمان وحماية المصالح الاميركية في المنطقة العربية وأفريقيا، بما يترتب عليه من مساهمات في دعم واسناد الأنظمة الرجعية العربية والافريقية (السودان، الصومال، عمان، زائير...الخ)؛ الأمر الذي أملى على الولايات المتحدة سرعة التحرك لملء الفراغ الذي خلفه السادات، واستباق اي عملية تطور جدية في وضع الحركة الجماهيرية، يمكن ان يسمح به هذا الغياب المفاجيء، لذلك فقد اصبح المجيء بالرجل المناسب هو الهم الأبرز للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الامبريالية الأخرى الحليفة لها؛ ذلك أن اي خلل في دور مصر، يمكن ان يترتب على غياب السادات، من شأنه أن يعرِّض الاستراتيجية الاميركية في المنطقة لانتكاسة كبيرة، ليس من السهل التوقع بآفاقها وحدودها، ومن هنا كان الاستنفار السياسي الاميركي والاوروبي الغربي الواسع «للامساك بزمام المبادرة» في مصر والتعجيل بتنصيب حسني مبارك ــ الرجل الذي شارك السادات في صياغة تفاصيل سياسته الاستسلامية الخيانية، والذراع الأيمن الذي اعتمد

---

* تنشر «شؤون فلسطينية» في ما يلي ثلاثة آراء حول الموقف من النظام المصري بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٢. والآراء المنشورة اجابات عن سؤال طرحته المجلة على حوالى ٢٠ كاتباً عربياً وفلسطينياً، وستنشر الردود التي تصل إلى المجلة في حينه.

** الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

عليه في «ضبط المؤسسة العسكرية» وكسب ولائها لسياسته ــ خلفاً للسادات، يلتزم باسلوبه وفلسفته، ويؤمِّن ابقاء مصر أسيرة للدور الذي اختطه لها السادات والذي يمكنه من كسب ثقة الطبقة البورجوازية، البيروقراطية، الكومبرادورية الحاكمة، بحماية مصالحها وتأمين استمرار ارتباطها بمصالح الرأسمالية العالمية الاحتكارية. ولعل احتفاظ مبارك بالرموز السياسية الأساسية التي اعتمد عليها السادات يفسرٌ الى درجة كبيرة منحى سياسته وآفاق تطورها. ولأن هذه السياسة تجد جذورها وآفاق حركتها في الأسس التي رسمها السادات فاننا نعتقد انه من الضروري الالتفات قليلاً الى الوراء للبحث في المقدمات السياسية، الايديولوجية، الاقتصادية والعسكرية، لسياسة السادات والتي قادت الى هذه الردة الخيانية التي اقدم عليها، والتي حكم بها سلفا مناحي التطور الحتمية المختلفة لنهج مبارك وعلى مختلف الأصعدة.

لقد كانت تصفية آخر مواقع الناصرية، في أيار (مايو) ١٩٧١، بمثابة ازالة لآخر عوامل الكبح الداخلية لعملية الارتداد التدريجي للبورجوازية الجديدة المصرية (التي ترعرعت وتضخمت على انقاض للاقطاع والكومبرادور القديم، وفي احضان عملية فك الحجز عن التطور الرأسمالي بتدخل الدولة الواسع في تراكم راس المال والاستثمار) نحو اليمين، وتدمير الضوابط الناصرية في المسائل الوطنية والقومية، والانفتاح على الطبقات القديمة والسوق الرأسمالية العالمية، والاندفاع بهذا كله وصولاً الى الاستسلام للشروط الاميركية ــ الاسرائيلية. فمنذ اللحظات الأولى لمجيء السادات انتهج سياسة ثابتة ودؤوبة في التهالك المخزي على التسوية الاميركية والارتهان الكامل لشروطها التصفوية، وانساق، بالتالي، وراء سياسة «الخطوة خطوة» الكيسنجرية التي استهدفت في الأساس تفسيخ وحدة الموقف العربي ومحو الايجابيات التي امكن لحرب تشرين الأول (اكتوبر) الوطنية المحدودة ان تحققها، تمهيدا لترسيخ المبدأ الاسرائيلي الرامي إلى تثبيت المفاوضات الثنائية والمباشرة كأساس وحيد لحل قضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي ومع كل دولة عربية على حدة؛ بحيث يصبح ميزان القوى على الأرض مختلاً بشكل واسع لصالح واشنطن ــ تل ابيب. وعلى هذا الأساس، تابع السادات خطواته المنفردة، بدءاً بمفاوضات الكيلومتر ١٠١، ومروراً باتفاقيتي سيناء الاولى والثانية، وصولا الى رحلة التخاذل الى القدس المحتلة والتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح الثنائي المنفرد مع اسرائيل، تكريساً للاستسلام لكافة شروط التسوية الاميركية الاسرائيلية والانحياز الكامل لها، بل والانتقال الى موقع التحالف معها، وإقامة حلف ثلاثي اميركي ــ اسرائيلي ــ مصري رجعي، تحددت وظيفته في خدمة مخطط الهيمنة الامبريالي في المنطقة.

لقد جاء هذا التحول والارتداد التدريجي في سياسة النظام الساداتي على شكل يستجيب لمصالح الطبقة الحاكمة ذاتها، مما ادى الى تغيير في سياسة النظام ونهجه وبرنامجه ولم يكن، كما يعتقد البعض، «انتقال السلطة من طبقة إلى طبقة اخرى». ان قيمة التأكيد على هذه الحقيقة يبدو ضرورياً، من اجل تفنيد بعض الاتجاهات التي تحاول ان تصور هذه الردة كما لو كانت تحولا نوعياً في الطبيعة الطبقية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للسلطة، والتي تبالغ في تقدير اهمية ومدى التمايز الاجتماعي والصراعات المختلفة في داخل النظام وشرائح الطبقة الحاكمة، اسهاما منها في الترويج لامكانية بروز

تمايزات جدية في صفوف النظام، او امكانية انتصار هذه الشريحة او تلك من شرائح النظام، بينما تجري الصراعات ــ ان حصلت ــ في قمة السلطة، دون ان تترك اية بصمات جادة يمكن ان تؤثر على وحدة قاعدتها الاجتماعية وتماسكها. ادى هذا التحول والارتداد في صفوف النظام الساداتي الى انخراطه، وبحماس شديد، في تنفيذ السياسة الرجعية لاضعاف التضامن العربي وتجريده من مضمونه النضالي ضد العدوانية الاسرائيلية والامبريالية الاميركية. وعلى هذا الصعيد، تبلور المحور السعودي ــ المصري على امتداد السبعينات وحتى اتفاقيات كامب ديفيد، ولعب دورا رئيسيا في تنفيذ هذه السياسة والتستر على الخطوات المنفردة والخيانية للسادات، وتقديم التغطية السياسية المطلوبة لها عربيا، ولعب دورا تآمرياً ضد الثورة الفلسطينية ابان الحرب الأهلية اللبنانية، وانتهج النظام الساداتي سياسة عدائية ضد الدول والقوى العربية الوطنية، انسجاماً مع دوره الجديد في اطار الخطة الاميركية العامة، فبادر الى التحرش وحشد قواته على حدود الجماهيرية الليبية، وتابع تقديم مختلف اشكال العون والدعم للأنظمة الرجعية العربية (السودان...وغيرها) ودفع بالجيش المصري الى إنجاز المهمات التي أناطتها به الامبريالية في دول افريقية اخرى ــ زائير مثلاً ــ، في الوقت الذي لم يترك مناسبة الا ويؤكد فيها على ان حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ستكون آخر حرب مع «اسرائيل».

وعلى الصعيد الداخلي، كان الانفتاح الاقتصادي على الامبريالية والرجعية شعار العهد الساداتي وبرنامجه الجديد، وفي ظله جرت تصفية العديد من الخطوات التقدمية التي انجزت في عهد عبد الناصر. فقد تمت تصفية العديد من مؤسسات قطاع الدولة الواحدة تلو الأخرى، ورفعت الحراسة عن اموال كبار الملاكين والرأسماليين، وأجريت تعديلات عديدة لقوانين الاصلاح الزراعي لصالح كبار الملاك والبورجوازية الزراعية، وبفضل هذه القوانين ارتفع الحد الأدنى لملكية الأرض الى ٣٠٠ فدان للأسرة والى ٣٥ ألف فدان للشركات، نتيجة لهذه السياسة تراجعت مساحة الاراضي المزروعة بالحبوب الى اقل من ثلثي ما كانت عليه قبل ذلك، ونتيجة لذلك أصبحت مصر تستورد ٥٠ ٪ من احتياجاتها الغذائية بشكل عام، و٧٥ ٪ من اجمالي استهلاكها للقمح. فالاستثمارات ورؤوس الاموال الأجنبية لم تتوجه نحو مجالات التنمية الانتاجية، بل فضلت مجالات التوظيف الذي لا يساعد في تنمية حقيقية ووطنية للاقتصاد، فضلا عن توجيه الضربات لاستقلاله، كالسياحة والخدمات وغيرها، والتي تدر ارباحاً سريعة. وكانت مجالات الاستثمار الرئيسية للرأسمال الأجنبي على النحو التالي: سياحة، شركات، استثمار، بنوك، خدمات وعقارات؛ بنسبة ٦٠ ٪؛ زراعة ٦٪؛ نسيج، صناعة هندسية، صناعة كيماوية، صناعة معدنية، ومواد بناء ٢٣ ٪؛ صناعات غذائية ٢ ٪؛ نقل ومواصلات ٢ ٪؛ الصحة والمستشفيات ٢ ٪؛ مجالات اخرى ٢ ٪. وهكذا، فان الانفتاح لم يؤد، عملياً، الا الى انتعاش البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية الجديدة، بينما غرقت البلاد وأغلبية الشعب اكثر فأكثر في البؤس المدقع، ووقعت ضحية التضخم والديون الخارجية (٢١ مليار دولار) وتدنى مستوى الدخل السنوي للفرد، وأدّى الانفتاح ايضاً الى تمكين البنوك وشركات الاستثمار الأجنبية من تحقيق ارباح خيالية. فقد اعتمدت هذه البنوك في مشاريعها داخل

مصر، على الودائع المصرية المحلية بنسبة ٦١٪ من اجمالي رؤوس اموالها، واللافت للنظر انها قد قامت في العام ١٩٧٩ بتحويل ١٣٠ مليون دولار الى الخارج (من ودائع المصريين) مقابل ٣٤ مليون ادخلتها الى مصر.

وبسبب من هذه السياسة، تراجعت اوضاع الصناعة في القطاعين العام والخاص؛ فالاستثمارات الحكومية في قطاع الدولة تراجعت بشكل ملحوظ، وانخفضت الصادرات المصرية لعام ١٩٨١ بنسبة ١٢٪ عن العام السابق، بينما كان مقدراً لها ان ترتفع بنسبة ٢١٪ وفقاً لمشروع الموازنة. وكان هذا نتيجة منطقية لإحجام رأس المال الأجنبي والعربي عن الاستثمار وفقا لخطط الدولة والاحتياجات الحقيقية للتنمية الاقتصادية، وخسارة مصر لأسواق هامة في البلدان العربية والاشتراكية. وفي ظل هذه السياسة، تعرض قطاع الدولة لاستنزاف باهظ الثمن وتراجع دوره بشكل بارز في الحياة الاقتصادية، بفعل الإهمال الحكومي لهذا القطاع وتراجع حصتها فيه الى ما يعادل الـ ٣٠٪.

كما تدنت مساهمة الصناعة والزراعة في اجمالي الدخل القومي الى ١٥٪، وحتى منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، تشكلت النسبة العظمى من اجمالي الدخل القومي من تحويلات المصريين العاملين في الخارج، والتي بلغت ٢٨٦١ مليون جنيه، والبترول ١٧٥٨ مليون جنيه، والسياحة ٧١٥ مليون جنيه والقناة ٤٥٤ مليون جنيه، هذا علماً بأن معظم تحويلات المصريين العاملين في الخارج قد جاءت على شكل سلع استهلاكية، ولم تزد التحويلات النقدية للبنوك المصرية عن ٧٠٠ مليون جنيه.

وبهذا، يتضح مقدار الضرر والتخريب اللذين الحقتهما سياسة الانفتاح الاقتصادي بالإقتصاد الوطني المصري؛ إذ حددت امامه آفاق التطور الرأسمالي المشوه، لمصلحة فئة من الاحتكارية والبورجوازية الكومبرادورية والطفيلية، وقادت مصر الى الارتهان بشروط المصارف والدول الرأسمالية الغربية وديونها المتراكمة.

فالواردات ازدادت عام ١٩٨١ بنسبة ٢٣٪؛ بينما كان مقدرا لها ان لا تزيد عن ١٤٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠، واخذت مظاهر العجز في ميزان المدفوعات تتضخم سنة بعد اخرى في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، فقفز العجز في ميزان المدفوعات من ٣٢٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ١٩٥٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨، ووصل الى ٣ مليارات جنيه عام ١٩٨٠، وارتفعت الديون الخارجية من ١,٦ مليار دولار في عهد عبد الناصر الى ٢١ مليار دولار عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٧٨، دفعت الحكومة المصرية ما قيمته ٩٠٠ مليون دولار كفوائد للقروض قصيرة الأمد التي اقترضتها من الخارج، وبجملة مختصرة فان اقساط الديون الخارجية وفوائدها تستهلك عملياً ما قيمته ٩٪ من اجمالي الناتج القومي المصري، وبما يوازي ثلثي مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في هذا الاجمالي. ولمعالجة هذه الأزمة وجدت الحكومة المصرية، سواء ايام السادات أم في عهد مبارك، نفسهامضطرة للحصول على المزيد من القروض الاجنبية، التي تثقل بدورها الاقتصاد الوطني المصري بمزيد من الأعباء الجديدة. وبهذه التطورات يمكننا القول: ان الردة اليمينية للنظام المصري قد بلغت ذروة اكتمالها ونضجها بشكل جعل من النظام الرجعي في مصر جزءا من الحلف الامبريالي ــ الصهيوني الذي يعمل بنشاط محموم

ومتواتر من اجل تعميم اتفاقية كامب ديفيد ونقلها الى الجبهات العربية الأخرى، واخذ يقدم نفسه كدعامة من اهم الدعائم التي يعتمد عليها هذا الحلف في تنفيذ سياساته ومخططاته المعادية لشعوب امتنا العربية في استقلالها الوطني وتقدمها الاجتماعي وطموحها للوحدة القومية الديمقراطية. ففتحت مصر بذلك امام التواجد الاميركي وقواعده العسكرية، ومنحت كافة التسهيلات اللازمة لقوات «الغزو السريع»، المهيأة، اصلا، للتدخل ضد الأنظمة العربية والافريقية الوطنية والتقدمية، وقمع حركات التحرر والحركات الشعبية الناهضة في هذه البلدان، والبدء في زج الجيش المصري في مغامرات عسكرية، خدمة لهذا المخطط، وبالتوازي تدهور وضع الجيش المصري حتى بات من الدرجة الخامسة قياسا بجيش العدو الاسرائيلي، وبهذا تم شله عن اي دور وطني ضد تهديدات العدو بالعودة الى احتلال سيناء، فالخطر على مصر كان دائماً من الشرق (سيناء)، فضلا عن كسر اي دور في جانب الأرض والحقوق العربية الأخرى، في الوقت الذي يعقد فيه هذا النظام اتفاقية صلح ثنائية منفردة مع العدو القومي لمصر والأمة العربيةوالذي ما زال يحتل اجزاء من الأراضي المصرية حتى بعد ٢٥ نيسان (ابريل) (بقاء جميع المؤسسات الاسرائيلية في شريط طابا الساحلي) والأراضي العربية، ناهيك عن كامل الأراضي الفلسطينية، ويعمل على طمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ويتنكر لحقوقه الوطنية.

العلاقة المصرية ــ الاسرائيلية

يتابع نظام مبارك خطوات التطبيع مع العدو الاسرائيلي بوتيرة بارزة، للالتزامات التي حددتها اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح الثنائي المنفرد مع اسرائيل، وبالغ مبارك في التأكيد على حرصه الشديد على الالتزام الكامل بكافة شروط التسوية مع اسرائيل. وكان دقيقا حين قال: «ان اغتيال الرئيس السادات لن يؤدي الى تغيير سياسة مصر، ولكن قد يكون هناك اختلاف في الأسلوب». ولهذا فقد حاول مبارك في سياق علاقاته الدولية ان يبدو اكثر مرونة في العلاقة مع الاتحاد السوفياتي، وترك الباب مفتوحا امام عودة بضع عشرات من الخبراء الاقتصاديين السوفيات الى مصر، للمساهمة في معالجة الوضع الاقتصادي المنهار، محاولا بذلك الايحاء برغبة نظامه في عودة العلاقات مع السوفيات... (في حدود علاقة مصر مع الدانمارك مثلاً على حد تعبير مبارك لأحزاب المعارضة) وهي محاولة لتلطيف سياسة العداء للسوفيات التي انتهجها السادات خدمة للسياسة الاميركية، وهي تهدف في الجوهر الى توفير اجواء افضل تخدم عودة نظامه الى الصف العربي، وفي الوقت ذاته تابع سياسة سلفه السادات في تحويل اعتماد الجيش المصري على الأسلحة الغربية وبخاصة الاميركية منها، والتي حرصت على ان تجعل من هذه المسألة مدخلا لاضعاف الجيش المصري، وتحويله بالتالي الى جيش من الدرجة الخامسة بالقياس للجيش الاسرائيلي، انسجاما مع توجهات الادارة الاميركية التي ــ وان كانت تحرص على ان يمتلك من القوة ما يفي بالحفاظ على امن النظام والمساهمة في تهديد الدول العربية الوطنية والتقدمية، واسناد الأنظمة الرجعية والعميلة في المنطقة وافريقيا ــ تحرص، في الوقت ذاته، على الا يشكل اي تهديد عملي للجيش الاسرائيلي

وتفوقه الكاسح، بل وجعله احتياطياً مباشرا للحضور العسكري الاميركي المباشر في المنطقة من خلال القواعد، والتسهيلات العسكرية الممنوحة لأميركا في عدد من الدول (الصومال، عمان، السودان...الخ) وقوة تلعب دوراً اساسياً في خدمة وحماية المصالح الاستراتيجية للامبريالية الاميركية بالتعاون مع اسرائيل.

وعلى صعيد الموقف المصري من الحكم الذاتي والاداري والمحادثات الجارية مع اسرائيل بشأنه، اكد مبارك أن «الفشل في هذه المحادثات سوف يزيد من شكوك العالم العربي حول موقف الولايات المتحدة الاميركية، وسوف يشيع البهجة في نفوس السوفيات وداخل معسكر الرفض العربي الذي يرفض اجراء اي تسوية مع اسرائيل»، وقال: «إذا لم نستطع ان نصل الى تسوية للمشكلة الفلسطينية عن طريق اتفاقات كامب ديفيد فسوف يظن العرب ان السوفيات على حق، ولذلك يجب أن ننجح». وهذا لا يعني فقط السير على الطريق الذي اختطه السادات، بل الاستعداد المفتوح امام تقديم تنازلات تقتضيها ضرورات النجاح تلك التي يشير اليها مبارك، وهي تنازلات تتم في الجوهر على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وإذا كانت المباحثات الجارية بين الطرفين لم تثمر شيئاً، فليس بسبب تعنت وتصلب مبارك وتمسكه بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كما تحاول ان توحي به أجهزة الاعلام المصري المختلفة وتروج له الأنظمة العربية الرجعية بنشاط... بل بسبب صلابة الموقف الوطني الفلسطيني الرافض لهذه الحلول، والفشل الذريع الذي حصدته سياسة اطراف كامب ديفيد في ايجاد الطرف الفلسطيني ــ داخل المناطق المحتلة ــ الذي يقبل التعاطي مع مشروع الحكم الذاتي ووفق التصورات والاشتراطات الاسرائيلية ــ الاميركية ــ المصرية، بسبب الرفض الوطني لجماهير شعبنا داخل المناطق المحتلة التي تعزز يومياً ارتباطها بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لها، وتصديها الباسل لكافة الاجراءات الاسرائيلية الارهابية والقمعية التي بلغت ذروتها في اقالة المناضلين البارزين بسام الشكعة، كريم خلف وابراهيم الطويل، رؤساء بلديات نابلس، رام الله، والبيرة، ورفضها لظاهرة روابط القرى المشبوهة التي يعمل في اطارها نفر من الذين باعوا قضية شعبهم للعدو المحتل، وانخرطوا في اطار سياسته الرامية الى ايجاد البدائل الرجعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبسبب من العناد الاسرائيلي المتواصل، والاصرار على دفع السادات ومن بعده مبارك الى تقديم تنازلات لا يستطيع ان يقدم عليها في هذه المرحلة، واعتقاد الطرف المصري أن العناد الاسرائيلي لا يساعد في جذب اية اطراف فلسطينية «معتدلة» الى مفاوضات الحكم الذاتي. أما على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة... يتابع مبارك نهج سلفه السادات... فقد حرص على ان يقدم كافة التطمينات المطلوبة للادارة الاميركية، وفي زيارته الأخيرة للولايات المتحدة أكد مبارك أن «لا عودة الى سياسة عبد الناصر القاضية باقامة تحالف مع الاتحاد السوفياتي» ووجه حديثه للأميركيين قائلا: «ليس ثمة ما تخشونه بعد غياب السادات». ومن هنا، كانت، مثلا، المبادرة السريعة لدعوته قوات التدخل السريع للقيام بمناوراتها: «النجم الساطع» في الصحراء المصرية وعلى حدود الجماهيرية الليبية، وما شكلته هذه المناورات من تهديد كبير للجماهيرية الليبية، كونها امتدادا للمناورات العدوانية للاسطول السادس الاميركي في خليج سرت في آب (اغسطس) الماضي. كما ثابر مبارك على الالتزام بسياسة السادات في الاعتماد

على الولايات المتحدة كمصدر اساسي لتسليح الجيش المصري «بالقطارة»، بدلا من الاتحاد السوفياتي الذي توقف عن تزويد مصر بالسلاح وفقاً لبرنامج الردة اليمينية للطبقة الحاكمة، استكمالا لتكبيل مصر بالسلاسل الاميركية، وتركها عاجزة امام شروط الهيمنة الاميركية والعربدة الاسرائيلية. ورغم هذا، فان الولايات المتحدة لم تزود الجيش المصري ولن تزوده بما يمكنه من الاخلال بالتوازن العسكري مع اسرائيل، بل تعلن واشنطن علانية ضمانتها لتفوق اسرائيل النوعي على الدول العربية، وهذه السياسة العسكرية تقود مبارك بالضرورة الى عملية تنظيف دائمة للجيش من كافة الضباط الوطنيين، إما باحالتهم على التقاعد وبالتالي اغراقهم في الامتيازات، او نقل المئات من الضباط من متوسطي الرتب الى السودان، او للمشاركة كخبراء عسكريين في تدريب جيوش عدد من الدول العربية والافريقية، وتعيين ضباط ذوي ميول اميركية بدلا منهم، ليضمن بذلك المؤسسة العسكرية، وبشكل خاص الشريحة الارستقراطية العليا منهـا.

وفي عهد الادارة الاميركية الحالية التي بادرت الى انتهاج سياسة عدوانية متطرفة ضد المعسكر الاشتراكي، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، وضد قوى حركة التحرر العالمي والعربي، وعززت دعمها للأنظمة الدكتاتورية في مختلف بقاع العالم، سعت الولايات المتحدة الى توثيق ارتباط النظام المصري باستراتيجيتها، وعملت على توظيف طاقاتها وامكانياتها المختلفة في بناء الحزام العسكري الأمني المعادي على طول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي، وتابعت الولايات المتحدة ايضا عمليات تأهيل قوات «تدخلها السريع» للعدوان، بتدريبات تجري سراً على الأراضي المصرية، فيما وضع مبارك القواعد والمطارات العسكرية المصرية تحت تصرف الولايات المتحدة، لتمارس دورها التخريبي والتجسسي ضد الدول الوطنية في المنطقة.

وبذلت الامبريالية الاميركية جهوداً كبيرة في اتمام صفقة القوات متعددة الجنسيات بين مصر واسرائيل، والتي تتحول سيناء بموجبها الى قاعدة متقدمة للولايات المتحدة، ودول حلف الأطلسي الأخرى، وتعتبر هذه القوات، في نطاق المهمات الموكلة اليها، احتياطاً مباشراً لقوات التدخل السريع الاميركية في اية مهمات يمكن ان تطرأ؛ أو تقتضيها المصالح الاستراتيجية الاميركية في اي مكان في منطقتنا، ويلتقي هذا كله مع الميل الواضح لدى الدول الرجعية العربية في تعزيز الحضور الأميركي وقواعده العسكرية، التي يمكن ان تشارك في مهمة الدفاع عن هذه الأنظمة فيما لو تعرضت لأية مخاطر تهدد دورها ووظيفتها في اطار الاستراتيجية الاميركية.

وإذا كان مبارك قد تخلى عن بعض اساليب السادات المتهورة والنافرة في التوافق والانسجام المكشوفين مع المخططات الاميركية فانه قد حافظ، ولا شك، على الالتزام بجوهر سياسته، فقد باشر مبارك، بنصائح اميركية، في محاولة تجاوز الصورةالقبيحة التي خلفها السادات؛ حيث انتهج سياسة تهدف في جوهرها الى محاولة فتح الباب بين نظامه والأنظمة العربية الرجعية الأخرى والنفطية تحديداً، على امل ان يؤدي ذلك الى تشجيعها، بتقديم المساعدات المالية لنظامه، او على الأقل باجتذاب بعض اموالها للاستثمار، خاصة وأن المعونات الاقتصادية الاميركية والغربية عموما لم تمكنه من وقف التدهور المتزايد في الوضع الاقتصادي، او الحد من مستوى التضخم الذي اخذ ينهش موازنة الدولة،

والعجز الشديد في ميزان المدفوعات والهبوط الحاد في معدل الدخل القومي للفرد في صفوف الطبقات الفقيرة والكادحة من الشعب المصري، بينما تتضخم طبقة القطط السمان الحاكمة والطبقات الأخرى الحليفة لها والتي ركبت موجة الانفتاح الاقتصادي على السوق الرأسمالية وأخذت تثرى على حساب الملايين المتضورة جوعاً، فأوقف مبارك لذلك حملاته الاعلامية ضد الأنظمة الرجعية التي كان سلفه السادات يشنها على هذه الدول عندما كانت لا تستجيب بالسرعة المطلوبة إلى تأييد ودعم سياساته الاستسلامية علنا.

ومن ناحية اخرى، فقد استهدف مبارك بذلك ترطيب الأجواء، تمهيداً لانجاح مشروع عودة نظامه الى «الصف العربي» الذي حملت الرجعيات العربية لواء الدفاع عنه والترويج له ومحاولة تبرئته من الاثم الساداتي والدعوات الى اتاحة الفرصة لنظامه، واعطائه الوقت الكافي لإحداث «التغيير المطلوب» في سياسة مصر. ان هذه الأصوات الرجعية التي وظفت نفسها في خدمة هذا المشروع المشبوه هي ذات الأنظمة التي كان السادات نفسه يجد لديها كل الدعم، والتغطية السياسية المطلوبة لسياساته الخيانية؛ فقد بادرت في هذه الأيام الى شن حملة ترويج دعاوية مُخزية، لعودة هذا النظام الى «الصف العربي»، حاملا معه ارتباطاته الذليلة بكامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع العدو الصهيوني.

ومن اجل تكامل افضل بين الدور المصري ودور الرجعيات العربية الأخرى، وانطلاقاً من الانفتاح العربي الرجعي على مصر، فقد أخذ مبارك يخطط لانطلاقة جديدة على صعيد سياسته الداخلية، في محاولة للاستفادة من الأخطاء الساداتية التي كانت احدى العوامل الأساسية في اتساع المعارضة السياسية والشعبية لسياسته، رغم تبايناتها الطبقية والفكرية والسياسية، فكانت عملية تفتيت المعارضة الداخلية هي المهمة الأولى على جدول اعمال مبارك، فاتجه نحو عقد «مصالحات» مع قوى المعارضة البورجوازية والدينية «المعتدلة»، وتوسيع القاعدة الاجتماعية البورجوازية لنظام حكمه، بالافراج عن عدد كبير من الرموز اليمينية والليبرالية التي عارضت سياسة السادات، وعمل على استقطابها للالتفاف حول السلطة الحاكمة، دون تقديم اي تنازلات برنامجية لها. ولا بد من الاقرار هنا ان هذه السياسة قد حققت نجاحات ملحوظة، فبدلا من استمرار وحدة المعارضة في وجه سياسة مبارك الساداتية، اضمحلت عمليا الأفكار التي سادت، لفترة خلت، حول توحيد جهود المعارضة في اطار جبهة وطنية ديمقراطية عريضة، تضم كافة القوى التي تعارض كامب ديفيد وتبعية مصر للسياسة الاميركية الاسرائيلية والسلسلة الطويلة من اجراءات التعسف الداخلية، وتراجعت قوى البورجوازية الوطنية (الانتاجية وخاصة الصناعية) عن الاستمرار في إمساكها بالعوامل التي دفعتها سابقا، بالتوجه نحو المعارضة والتي تمثّلت في خشيتها من تضحية البورجوازية البيروقراطية والطفيلية بالمصالح الوطنية لمصر، وضربها لوحدة البلاد من اجل تكريس نفوذها وهيمنتها، وقد فعلت ذلك، بالتأكيد، استجابة للوعود التي بدأ مبارك يطلقها فور استلامه للسلطة، حول الحريات والانفتاح الديمقراطي والافراج عن المعتقلين...الخ من الاجراءات التكتيكية والتي لا تعبِّر عن اي تحول جدي في سياسة النظام. وهكذا كان الحال مع قيادة حزب العمل الاشتراكي وحزب الوفد المنحل وعدد آخر من الشخصيات البورجوازية التي اخذت تنساق في التيار الداعي

إلى التريث، واعطاء النظام الفرصة الكافية لترتيب اوضاعه. وفي سياسته تجاه المعارضة انتهج مبارك سياستين، تمثلت الأولى في ضرب الاتجاهات الدينية المتطرفة ودفعها الى مواقع ضعيفة ودفاعية، بينما نجح في ذات الوقت في استدراج القوى والأحزاب البورجوازية الوطنية نحو مطلب المراهنة على عقد مصالحة بين جميع القوى التي تشكل القاعدة الاجتماعية للنظام، بما في ذلك، بالطبع، البورجوازية الطفيلية. اما الاتجاه الثاني فقد تمثل في تشديد القبضة على القوى الديمقراطية والجذرية في صفوف الحركة الوطنية والمعارضة، عبر الاجراءات الاستثنائية وحالة الطوارىء التي اعلنها مبارك لمدة عام، واستمر في اعتقال المئات من الشخصيات الوطنية والديمقراطية، وبخاصة في صفوف حزب التجمع الذي يشكل أبرز قوى المعارضة وأوسعها تأثيراً في صفوف الشعب المصري.

وباختصار شديد، فان التوجهات الراهنة لمبارك على الصعيد الداخلي ليست بصدد المساس بالبرنامج الطبقي الاجتماعي، الاقتصادي، العسكري، الثقافي، والسياسي للنظام، بقدر ما تدفع باتجاه الضغط على القوى السياسية المعارضة بضرورة التعايش مع هذا البرنامج، الذي تم عملياً على حساب المطالب الواقعية والمصالح المباشرة للجماهير الشعبية العريضة والكادحة والخط العربي العريض. بمعنى آخر، ان الاتجاهات الجديدة في سياسة مبارك على مختلف الأصعدة لن تتعدى، على اية حال، مجموعة من العمليات التكتيكية التي لا تمس جوهر الساداتية، بل تهدف الى غندرة وتجميل وجه نظامه المترابط الحلقات، في اطار «مسالمة» اسرائيل والتبعية للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط وافريقيا.

إن النجاحات التي تمكّن نظام مبارك من تحقيقها على صعيد تمزيق المعارضة الموحدة والمنظمة لسياسته، والاوهام التي تمكّن من نشرها في صفوف المعارضة قد قادت الى تعلق عدد من القوى البورجوازية والتحتية في المعارضة بهذه الأوهام، وبدأت تراهن على الشعارات التي رفعها مبارك في وجه الأزمة الاقتصادية ومظاهر الفساد المختلفة في اجهزة الدولة، كم بدأت تتعلق بأوهام «المصالحة العربية المنتظرة» مع النظام وآثارها المتوقعة على الوضع الاقتصادي لمصر، وبما ستجذبه هذه «المصالحة» من رؤوس اموال وتوظيفات عربية الى السوق الاقتصادي المصري. ورغم ان حزب التجمع لم يسقط في الاوهام المتعلقة بهذا الجانب، الا ان النظام قد تمكن من ارباك جميع قوى المعارضة وبدون استثناء بما في ذلك اوساط في حزب التجمع الوحدوي التقدمي في ما يتعلق بمحاولة النظام الفصل بين الجانب المصري من اتفاقية كامب ديفيد والجانب الفلسطيني والقومي المتعلق بمفاوضات الحكم الذاتي الاداري، بكل ما يحمله من مخاطر على المستوى العربي المحلي والمستوى العربي القومي كذلك. ان هذا يقود، في المحصلة العملية، الى نتيجة مفادها مهادنة النظام في سعيه لاسترجاع سيناء، دون النظر بجدية الى الثمن الذي دفعته مصر ولا تزال مقابل الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، ناهيك عن ربط مصر بعجلة الامبريالية والسوق الرأسمالية العالمية، وبالتالي تحويل مصر الى محمية اميركية ــ اطلسية.

واستطراداً نقول، ان كافة الوقائع تدحض بقوة كل المحاولات الرجعية العربية في تبرئة مبارك من خطايا السادات، ومحاولاتها تسخير الانسحاب الاسرائيلي من سيناء

لخدمة خطتها التي تهدف الى اعتبارها مدخلا للتراجع عن قرارات قمة بغداد ونسف المعادلة «اتفاقات كامب ديفيد = المقاطعة» و«التراجع عن كامب ديفيد = المصالحة بعودة مصر الى الصف العربي». وهي تفعل ذلك كونه يساعدها في الالتقاء مع اتفاقيات كامب ديفيد في منتصف الطريق، وانتقال الحلول الأميركية ـ الاسرائيلية ـ الرجعية الى الجبهات العربية الأخرى في تطبيقاتها العملية، وهي تشكل، عملياً وموضوعياً، دعوة صريحة الى التحاق الدول العربية بالخط الساداتي الاستسلامي المرتبط بكامب ديفيد، ودعوة اكثر صراحة للقفز على قرارات بغداد التي أرست اسس التعامل مع النظام المصري، بمقاطعته ومحاصرته سياسياً واقتصادياً...الخ، وتؤكد المعلومات، في هذا المجال، ان عددا من الدول العربية تتحرك في هذا الاتجاه، وانطلقت تشيد بالانجازات التي حققها نظام مبارك باستعادة سيناء، دون كلمة عن الثمن الثقيل على حساب مصر (حيث ما زال النزاع ناشبا حول شريط طابا الذي بقيت كل المؤسسات الاسرائيلية فيه حتى الآن) والعرب وخاصة شعب فلسطين. ان المرحلة القادمة سوف تشهد، بالتأكيد، نشاطا اميركيا ورجعيا محموماً في اتجاهين، الأول يتمثل في الترويج لنظام حسني مبارك في الاطار الذي حددناه، والثاني: في الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي، تكون مهمته البحث في تبني مشروع استسلامي كمبادرة عربية جماعية بالاضافة الى عودة مبارك. ولتسهيل انجاز هذه المهمة، فقد تدفع الولايات المتحدة باتجاه اعطاء الضوء الأخضر لاسرائيل بالعربدة ضد الثورة الفلسطينية وشعبنا في المناطق المحتلة، مرشحة إلى أن تصل الى حدود «حرب شاملة» على الجبهة الشرقية. ومن هنا، فان المهمة المباشرة التي تقوم على رأس جدول اعمال م.ت.ف. وجبهة الصمود والتصدي وفصائل حركة التحرر الوطني العربي تتمثل، ولا شك، في المجابهة والتصدي الحازمين للاوهام التي تقوم رجعيات العرب في ترويجها والتغني بالمآثر العظيمة لنظام مبارك، تمهيداً لضرب قرارات قمة بغداد ولطرح عودته على بساط البحث عربيا، والوقوف في وجه محاولاتها التي تهدف إلى تقويض قرارات بغداد، والقفز عليها باتجاه شروط جديدة للعلاقة مع مصر مبارك، وعدم الرضوخ لاية ابتزازات أو تهديدات اميركية ـ رجعية عربية في هذا الصدد، وبالاصرار على الدول العربية الأخرى للمحافظة على التزاماتها بقرارات بغداد بشأن العلاقة مع مصر، إلى ان تستقيم المعادلة بعودة مصر المتحررة من سلاسل كامب ديفيد.

وفي ذات السياق، تتأكد الأهمية الخاصة لدور الحركة الوطنية المصرية، وللقوى الجدية منها بشكل اكثر تحديداً بضرورة التخلي عن الأوهام الضارة التي تطل برأسها في صفوفها بين الحين والآخر، تتعلق باشارات تكتيكية حول تغيير ما في سياسة النظام، أوقعها، حتى الآن، في مطب الفصل بين الجانب المصري في اتفاقية كامب ديفيد والصلح الثنائي المنفرد مع العدو الاسرائيلي، وبين الجانب الفلسطيني المتمثل في مباحثات الحكم الذاتي الاداري الخاص بالمناطق المحتلة، فضلا عن احتلال الجولان السورية وضمها. فاذا كانت ظروف النضال تفرض، احيانا، ان تباشر القوى الثورية في تكتيك مؤقت للحفاظ على قواها الذاتية، بسبب الخلل الفادح في موازين القوى في الصراع الدائر مع القوى الرجعية الداخلية، او النظام الرجعي، فليس ثمة ما يبرر على الاطلاق ان تبشر بحبال الوهم، أو التبرع بتجميل وجه النظام الذي يتمسك ببرنامج كامب ديفيد على صعده

الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية والسياسية، ويجب ان يعني هذا الخلل بالنسبة لها الاندفاع نحو مختلف أشكال العمل التعبوي والمنظم في صفوف الجماهير، والبدء في بناء اوسع جبهة وطنية ديمقراطية ممكنة، تتشكل من كافة القوى التي تتعارض مع كامب ديفيد وسياسة ربط مصر ومستقبلها الوطني بدائرة النفوذ الامبـريالي ــ الاسـرائيلي والسوق الرأسمالي الاحتكاري، وعزل مصر عن القيام بدورها الوطني الطبيعي في الصراع مع التحالف الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي العــربي، ومنع محاولات تحويلها الى قاعدة متقدمة للقوات الأجنبية الاميركية خاصة، تستخدمها في العدوان والتخريب على الدول والقوى الوطنية العربية. إن قيام جبهة وطنية عريضة، تضيِّق على النظام قاعدته الاجتماعية وتحبط محاولاته في ضرب وتمزيق وحدة المعارضة على أساس برنامج سياسي مشترك، يجعل من انقاذ مصر وخروجها على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المنفرد مع العدو وإعادة الوجه والكرامة الوطنية لجيش مصر أمام تعاظم قوة وتهديد الجيش الاسرائيلي، يبدو المهمة الأولى والمباشرة امام القوى المعارضة الجذرية والديمقراطية في مصر. وفي هذا السياق تبدو هذه المهمة كبيرة. انقاذ مصر يتطلب نضالاً طويلاً ومريراً لانجاز هذه المهمات العظيمة، وعندها فقط يمكن لمصر ان تعود لموقفها النضالي المعادي للتحاف الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي العربي، وعلى قاعدة مصر الوطنية نقيض برنامج كامب ديفيد.

إن الرحلة طويلة، والصمود المنظم الطويل النفس هو الخيار الأوحد لايقاظ مصر الوطنية، وترحيل برنامج كامب ديفيد، برنامج الطبقة البورجوازية البيروقراطية الطفيلية الكومبرادورية الحاكمة، وهذه العملية الوطنية الثورية لن تتم «بضربة سحرية» في مصر بعد ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٢.

(٢)

لامبرر لاستمرار الجدل حول اتجاهات النظام المصري

أبو علي مصطفى *

يعتبر هذا الموضوع من أبرز الموضوعات المطروحة في الوقت الراهن على الساحة العربية. وهو، بلا شك، يثير جدلاً واسعاً على كافة المستويات العربية والدولية. وعملية الجدل التي يثيرها تعود إلى اعتقاد البعض بأن حسني مبارك سوف يحدث تغييرات جوهرية في السياسة التي رسمها السادات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان الثقل المادي والمعنوي الذي تتمتع به مصر في السياسة العربية وسياسة المنطقة بشكل عام، هو الذي يطرح هذا السؤال، بصورة ملحة أحياناً، لدى الجماهير العربية والقوى المتصارعة معها، وكل يحاول ويتطلع الى ان يكون المركز والثقل والدور الذي يلعبه النظام المصري الى جانبه. فالجماهير العربية تتطلع إلى عودة مصر لتأخذ دورها الوطني في دائرة فعل حركة التحرر الوطني العربية. والقوى المعادية للجماهير العربية ترغب في ابقاء نظام مصر في دائرة الفعل المعادية لحركة التحرر العربية. ولا شك ان رغبة هذا الطرف أو ذاك ليست هي العامل الحاسم أو المقرر في الاتجاه الذي سيسلكه النظام المصري بعد مقتل السادات ومجيء حسني مبارك خلفاً له.

إن العاملين المقررين في هذا الشأن هما الواقع الذاتي والموضوعي اللذان تعيشهما مصر وحركة التحرر فيها، وهذان العاملان يتبادلان التأثير في بعضهما، بصورة وأشكال مختلفة ومتعددة. ومحاولة معرفة الاتجاه الذي سوف يسير فيه النظام في مصر، بعد استعادة سيناء تعتمد على ثوابت ومتغيرات كثيرة، سواء كانت هذه الثوابت والمتغيرات داخل مصر أم خارجها، منطلقة من حركة التطور والصراع الداخلي المصري أم من حركة التطور والصراع في المنطقة التي تشكل مصر والنظام المصري جزءاً هاماً وأساسياً فيها. ولكي يكون الاستقراء للاتجاه الذي سيسير عليه النظام استقراء علمياً، فانه لابد من العودة قليلاً الى الوراء لتوضيح بعض الأمور، والقاء الضوء عليها مجدداً.

---

* نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

لقد شهدت مصر منذ أن تولى السادات رئاسة الجمهورية، بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة ومتسارعة، نقلت النظام من موقع الى موقع آخر. وعلى الرغم من أن هذه التحولات قد اتخذت طابعاً متدرجاً في السنوات الأولى لحكمه، إلّا أنها أخذت طابعاً متسارعاً، بعد حرب عام ١٩٧٣، أدى في نهاية الأمر الى زيارة القدس الخيانية، والى توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وأي عملية استعراض سريعة ستبين حجم هذه التحولات التي أحدثها نظام السادات على كافة المستويات، وأهمها ما يلي:

أولاً: على الصعيد الاقتصادي

لقد قام السادات بعد توليه الحكم باتخاذ مجموعة من الاجراءات الاقتصادية، وقد تمثلت هذه الاجراءات بسياسة الانفتاح التي كانت تعني، بشكلها وجوهرها، فتح الباب واسعاً أمام رؤوس الأموال الأجنبية لكي تستثمر في مشاريع تؤدي الى اضعاف البنية التحتية للنظام الاقتصادي المصري، وتحويله من اقتصاد يتجه أساساً الى الانتاج الزراعي والصناعي الذي ينطلق من حاجات البلاد ومصلحتها الوطنية، الى اقتصاد ملحق كلياً بالمراكز الاقتصادية الامبريالية الكبيرة في الغرب، ويتجه الى الخدمات والسياحة والمشاريع غير الانتاجية التي تحتاج الى توظيفات قليلة من رأس المال، وتدر أرباحاً سريعة وطائلة على المستثمرين الأجانب.

هذا من حيث نوعية المشاريع الاقتصادية التي أخذ يقيمها السادات، كرمز لطبقة مستوحشة، أمّا من حيث منشأ هذه المشاريع وشروط اقامتها، فمما لا شك فيه أن أهم المشاريع الاقتصادية التي كانت تقام في عهد الرئيس عبد الناصر ــ مثل مشروع السد العالي ومصانع الحديد والصلب وكذلك مصانع المحلة للغزل والنسيج ــ كانت بمساعدة وتمويل من الدول الاشتراكية وبشكل أساسي من الاتحاد السوفياتي. ومما لا شك فيه أيضاً أن هذه المشاريع كانت تقام على أسس مريحة جداً للاقتصاد المصري، حيث أنها كانت تقدم كقروض طويلة الأمد، وبفوائد منخفضة جداً لا ترهق الاقتصاد المصري، أو تجبره على الاستدانة لسداد هذه القروض، ناهيك عن عدم خضوع هذه المشاريع والقروض لأية شروط سياسية، من قبل الدول الاشتراكية، تجاه مصر ونظام عبد الناصر في ذلك الوقت.

أمّا المشاريع التي أقيمت في عهد السادات، فقد أقيمت بقروض من الدول والبنوك والمؤسسات الرأسمالية التي كانت تقدم لمدد قصيرة وبشروط قاسية كان أقلها الغاء القوانين المصرية التي تحد من حرية رؤوس الأموال الأجنبية، في حركتها داخل وخارج مصر، وأوجه تلك القروض وشروط توظيفها، ولعل أبرز مثل على ذلك الشروط التي فرضها البنك الدولي على نظام السادات، والتي طالبه فيها ــ كشرط مسبق لتقديم القروض ــ بإلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع الأساسية التي تستهلكها الجماهير المصرية، كالخبز والمواصلات؛ مما أدى الى انتفاضة ١٧ و١٨ يناير المعروفة، والتي اضطر السادات على أثرها الى اجراء تعديل في وزارته واقصاء وزير اقتصاده آنذاك.

والفرق الجوهري الآخر الذي طرأ على السياسة الاقتصادية في مصر، ابان حكم السادات، هو الدور الذي أصبح يلعبه كل من القطاعين: العام والخاص، في الاقتصاد

المصري. ففي حين كانت السياسة الاقتصادية للنظام أيام الرئيس جمال عبد الناصر، تعطي دوراً وثقلاً متزايدين للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، فان سياسة نظام السادات كانت عكس ذلك تماماً، وتهدف في نهاية المطاف ليس الى تحجيم القطاع العام ووقف نموه وانما تهدف الى القضاء عليه، وتحويله الى قطاع خاص وبيعه للشركات الرأسمالية الأجنبية ورؤوس الأموال المصرية المرتبطة بالغرب. وأبرز مثل في هذا المجال هو ما سمي في حينه «فضيحة شركة الأدوية المصرية» التي هي ملك للقطاع العام، والتي حاولت فيها شركات الأدوية الأجنبية والسماسرة المحليون رشوة وزير الصحة المصري عام ١٩٧٨ لكي يوافق على بيعها، فقام بفضح هذا التآمر عبر أجهزة الاعلام مما اضطر السادات للتدخل شخصياً في المسألة وايقاف البيع مؤقتاً، لكنه بعد فترة وجيزة قام بنقل وزير الصحة، الذي رفض البيع الى منصب «مستشار» لرئيس الجمهورية!! لكي يتسنى بعد ذلك بيع شركة الأدوية المصرية دون فضائح، وهذا ما حصل بالفعل!!

ثانياً: على الصعيد السياسي الداخلي

لقد قام السادات بانقلاب حقيقي على السلطة السياسية التي كانت قائمة أيام عبد الناصر، صحيح أنه لم يستخدم أسلوب الانقلابات المعروفة، من حيث اشراك وحدات وقطاعات الجيش في احداث الانقلاب والوصول الى السلطة السياسية، الا أن التغييرات السياسية التي طالت مختلف رموز ومؤسسات وعلاقات النظام السابق هي التي تجعل ما قام به السادات انقلاباً فعلياً على السلطة السياسية السابقة له.

ان من أبرز الاجراءات السياسية التي اتخذها السادات كان زجه رموز النظام السابق ــ علي صبري، شعراوي جمعة، محمد فائق... الخ ــ في السجون بحجة أنهم كانوا يشكلون مراكز قوى (معارضة أو مضادة لسياساته) داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، «حزب» نظام عبد الناصر. ان اجراءات السادات السياسية لم تتوقف عند حدود اعتقال رموز نظام عبد الناصر واقصائها عن مناصبها وزجها في السجن، ولا عند حدود تفريغ الاتحاد الاشتراكي العربي من محتواه، وانما وصلت الى حد الغاء الاتحاد الاشتراكي كلياً، واقامة حزب جديد يتناسب مع مصالح الطبقة الجديدة التي باتت تحكم داخل مصر، فجاء الحزب الديمقراطي الذي كان السادات رئيساً له.

وبالطبع، فان التغييرات التي أجراها السادات في بنية النظام الذي أقامه عبد الناصر وفي هيكليته لم تقتصر على الرموز السياسية والاتحاد الاشتراكي العربي، وانما اتسعت وامتدت لتطول مختلف المؤسسات النقابية والجماهيرية السابقة. صحيح أن السادات استطاع أن يقلب نظام عبد الناصر، الا أنه من الواضح جداً، والصحيح أيضاً، أن هذا الانقلاب لم يحدث بسهولة ويسر ودون معارضة شعبية. فقد لاقت اجراءات السادات هذه مقاومة قوية ومعارضة واسعة كانت تختلف في حجمها ومداها: من الانتفاضة الجماهيرية الكبيرة الى العزل والمعارضة السياسية والجماهيرية للنظام، من قبل القطاعات الجماهيرية والاجتماعية العريضة.

ان مجمل التغييرات والاجراءات الانقلابية التي قام بها السادات والطبقة التي يمثلها قد عكست نفسها على كافة علاقات النظام السياسية العربية والدولية. فعلى صعيد

العلاقات الدولية والسياسة الدولية، انتقل النظام من موقع عدم الانحياز والحياد الايجابي والتعاون الوطيد مع حركات التحرر وقوى السلم والاشتراكية في العالم، كما كانت قائمة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، الى موقع التحالف مع الامبريالية الأميركية ومعاداة حركات التحرر العالمي ودول المنظومة الاشتراكية، وبشكل خاص الاتحاد السوفياتي. وقد كان طرد الخبراء السوفيات الذين كانوا يقدمون المساعدات التقنية والعسكرية لمصر في نضالها الوطني والبناء الداخلي، ومن ثم التعمد في تخريب علاقات مصر بالدول الاشتراكية هما من أبرز المقدمات على التغيير في مواقع النظام وتحالفاته، داخلياً وعربياً ودولياً. فبعد ذلك بفترة وجيزة، وبعد سياسة تنويع مصادر السلاح واقامة علاقات متوازنة مع مختلف القوى، أصبحت علاقات نظام السادات تقوم بشكل أساسي وأولي مع الدول الرأسمالية والامبريالية الغربية، في الوقت نفسه الذي يتم فيه اضعاف معظم العلاقات مع الدول الاشتراكية وشلها باستثناء رومانيا والصين. وقد عبرت علاقات نظام السادات مع الغرب عن نفسها بسماح السادات باعطاء تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات والأساطيل البحرية الأميركية، وكذلك السماح لقوات التدخل السريع الأميركية باجراء مناوراتها على الأراضي المصرية، وبمشاركة جيش النظام في هذه المناورات، كما تم تقديم قواعد للجيش الأميركي في مصر (رأس بناس).

ان هذه التطورات التي شهدتها مصر، اقتصادياً وسياسياً، والتي ذكرنا عناوين سريعة لها، لم تكن معزولة عن التطورات التي شهدتها المنطقة عموماً، بل هي مترابطة ترابطاً شديداً معها؛ ولا شك أنها شكلت مجموعة العوامل المادية الأساسية التي أدت الى توقيع اتفاقات كامب ديفيد.

فما هي أهم هذه العوامل؟

أولاً: الثروات النفطية وتأثيراتها الطبقية والاجتماعية والاقتصادية في بلدان النفط نفسها، وفي بعض البلدان العربية المحيطة، وفي المنطقة بشكل عام.

فبعد عام ١٩٧٣ بشكل خاص وارتفاع أسعار النفط، تدفقت على المنطقة العربية كميات كبيرة من الرساميل كثمن لمادة النفط. وبعملية حسابية بسيطة، سيجد الإنسان نفسه أمام مدخولات تصل الى ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار كل عام.

والسؤال الآن هو: هل يمكن أن تبقى مثل هذه الثروات دون أن تحدث تأثيراتها الكبيرة على الوضع الاقتصادي والطبقي والاجتماعي في المنطقة؟

صحيح أن قسماً من هذه الثروات يتحول الى أرصدة في بنوك المراكز الامبريالية تستخدم في تطوير آلية النظام الرأسمالي وتجديد حيويته. وصحيح أيضاً أن قسماً آخر يستهلك في شراء الأسلحة، بهدف قهر الجماهير من ناحية، وتنشيط عملية عسكرة الانتاج في البلدان الرأسمالية، كأحد الحلول التي تلجأ اليها الامبريالية في مواجهة أزمتها الاقتصادية، ولكنه صحيح أيضاً أن قسماً من هذه الثروات يبقى في البلدان البترولية نفسها ويتسرب منها الى البلدان المحيطة والى المنطقة بشكل عام، ويحدث مجموعة تحولات طبقية واجتماعية واقتصادية لم يعد من الصعب ملاحظتها ورصدها.

ان تبعية العجلة الاقتصادية في بلدان النفط للعجلة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، تجعل من بورجوازية هذه البلدان بورجوازية تابعة وغير قادرة على استثمار هذه الأموال،

لاحداث التراكمات الرأسمالية المطلوبة لخلق البنى التي تحكمها قوانين الثورة البورجوازية، وبالتالي، فهي عاجزة عن خلق دولة رأسمالية قوية. ان كل ما تستطيع أن تفعله البورجوازية في هذه البلدان هو شراء المنتجات الامبريالية واقامة مشاريع ومنشآت للخدمات، وبعض النشاطات الاقتصادية الأخرى التابعة والمتممة للانتاج الامبريالي، والتي تخدم مصلحة ذلك الانتاج ولا تقوى على استبداله أو مزاحمته. ومن هنا نجد أنفسنا أمام نمو حجم وعدد طبقة أصحاب الملايين من الكومبرادور والسماسرة والمقاولين، وهي ظاهرة أصبحت ملموسة بشكل واضح في البلدان البترولية بشكل خاص، وفي المنطقة العربية بشكل عام.

ان حجم هذه الطبقة وعددها ومستوى ثرواتها ونفوذها، وتأثيرها، قد ازداد وتضاعف كثيراً خلال السنوات الماضية. والآن أين تكمن مصلحة مثل هذه الطبقة؛ هل تكمن في استمرار عملية الصراع العربي ــ الصهيوني، وانتشار ظاهرة الكفاح المسلح ونمو الثورة الفلسطينية وتلاحمها مع حركة الجماهير العربية؟

ان مصلحة هذه الطبقة هي في انهاء هذا الصراع، ولعل وجهة النظر التي تقول: «ان تزاوج الثروات العربية مع التكنولوجيا الغربية والعبقرية اليهودية سيجعل من هذه المنطقة جنة على الأرض»، هذا القول يقدم الدليل الواضح على الاتجاه الذي ترى فيه هذه الطبقة ما يحمي ويؤمن ويوفر الازدهار لمصالحها. اذ أن مثل هذه «الجنة» لن تكون جنة للجماهير الفلسطينية المشردة من وطنها، ولا جنة للملايين من العمال اليمنيين والفلسطينيين والأردنيين واللبنانيين الذين يبيعون قوة عملهم في بلدان الخليج تحت أسوأ الظروف المعيشية، وانما جنة للطبقات الرجعية والبورجوازية المستسلمة وحلفائها الأميركيين والصهاينة.

ان الثروات البترولية والتطورات الطبقية الاجتماعية التي أحدثتها كانت دون شك أحد العوامل المادية التي دفعت في طريق كامب ديفيد، وفعلت فعلها في توليد هذا الوضع الجديد وهذه المرحلة الجديدة. وهنا قد يقال: ان كل الدول العربية، بما في ذلك الدول الرجعية والنفطية، قد رفضت كامب ديفيد، واشتركت في قمة بغداد، فكيف يمكن الخلط بين موقفها والموقف الذي اتخذه السادات؟ وقد يقال أيضاً: ان مصر بلد غير نفطي، وان هذه الظاهرة الطبقية الاجتماعية التي نتحدث عنها لا تتجلى في مصر، كما تجلت في دول النفط، فكيف نفسر اذاً كون السادات هو الذي سار في هذا الطريق، قبل أن تسير فيه دول عربية أخرى يفترض فيها، على ضوء هذا التحليل، أن تكون هي البادئة؟

والجواب هو: هل صحيح أن الدول العربية الرجعية رافضة لكامب ديفيد والطريق الذي يمثله؟

ان الطريق الذي شقه السادات هو، في حقيقة الأمر، الطريق الذي ترى فيه كل هذه الدول والأنظمة والقوى الاجتماعية التي تمثلها أنه يعبر عن حقيقة توجهاتها ويؤمن مصالحها، وأن سيرها في هذا الاتجاه رهن بمجيء اللحظة المناسبة التي تتمكن فيها من التعبير عن هذا الموقف. أما عن كون مصر بلداً غير نفطي، فهذا صحيح، ولكنه لا ينفي ان تكون مصر، لأسباب عديدة، أكثر بلد عربي غير نفطي تأثرت أوضاعه الطبقية بتسرب الثروات النفطية اليه. مصر السادات، تحت عنوان كونها أكبر دول المواجهة، تلقت أكبر

مقدار من المساعدات النفطية العربية. ومصر السادات، بحكم سياسة الانفتاح التي اتبعتها والقوانين الاقتصادية الجديدة التي قررتها، وبحكم مجالات الاستثمار الواسعة التي توفرها في ميدان السياحة والخدمات وبعض المجالات الأخرى، أصبحت أرضاً خصبة لتدفق الثروات النفطية عليها. وان أية دراسة للتحولات الاقتصادية اليمينية التي شهدتها مصر في عهد السادات تشير الى مدى النمو في حجم طبقة أصحاب الملايين وعددها وتأثيرها في السنوات الأخيرة. ان هذه الطبقة التي ازداد حجم مصالحها وعددها وتأثيرها، ان هذه الطبقة التي يمثلها السادات والتي نمت وترعرعت في عهده والتي تمسك اليوم بزمام السلطة في مصر، وتتحكم في مصيرها، هي دون شك أحد العوامل الدافعة في طريق كامب ديفيد، طريق التحالف الكامل مع الامبريالية وقاعدتها الصهيونية في المنطقة.

أما ما يفسر أن هذه الطبقة في مصر، والتي يمثلها السادات، كانت هي البادئة في السير في هذا الطريق وليس مثيلاتها العربيات اللواتي يفقنها في حجم الثروة، فان ذلك يعود الى أن نظام السادات، وليس سواه، كان هو المطالب ــ باعتباره نظام مواجهة يحتل العدو الصهيوني أرضه ــ باعطاء الجواب حول طبيعة علاقته مع الكيان الصهيوني. ان البلدان النفطية الأخرى والبلدان العربية الرجعية الأخرى لم تكن هي المطالبة بأن تكون البادئة في تحديد علاقتها مع الكيان الصهيوني.

يبقى بعد ذلك أن نؤكد أن الثروات النفطية وتأثيراتها في المنطقة لم تكن وحدها قادرة على احداث مثل هذا الارتداد في مصر، لولا طبيعة النظام الطبقية فيها وكون بورجوازية الدولة فيها قد عجزت عن اكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وبدأ ارتدادها عن هذه الثورة يتضح تدريجياً بعد هزيمة حزيران (يونيو). ان الجماهير المصرية التي خرجت بعد الهزيمة بالملايين، ترفض استقالة عبد الناصر وتطالبه باستمرار الثورة، قد أشارت الى عناوين الاختيار الثوري الذي كانت تحث عبد الناصر على حسمه والسير فيه، طريق الجماهير وتعبئتها وتنظيمها وضرب أعدائها الطبقيين، طريق الصمود والإعداد والتعبئة والحشد ورفض الاستسلام، طريق العنف طريق حرب الشعب. ولكن دولة عبد الناصر ومؤسساتها وأجهزتها (بورجوازية الدولة) لم تكن قادرة على السير في هذا الطريق. وبغض النظر عن تقييمنا لعبد الناصر، كقائد تقدمي، وطنياً قومياً، وبغض النظر عن تقييمنا للإنجازات الوطنية والقومية والتقدمية التي حققها، الا أن المحتوى البورجوازي للدولة التي كان على رأسها وأجهزتها ومؤسساتها هو الذي تحكم في طبيعة الرد على الهزيمة. ومن هنا كانت مصالحة ومهادنة الرجعية المحلية، وقبول القرار ٢٤٢ ومشروع روجرز وغيرها، مستندات ارتكز عليها السادات للانتقال الى موقع التحالف الكامل مع الامبريالية وقاعدتها الصهيونية، واحداث عملية الارتداد الكاملة عن كل ما مثلته ثورة ٢٣ تموز (يوليو).

وهذا الفهم لمجرى كامب ديفيد ولأثر العامل الطبقي في شق هذا المجرى هو الذي يحصننا، ضد الكثير من الاجتهادات الخاطئة في رؤيتنا السياسية المستقبلية للأحداث في وطننا. فأثناء تعثر المفاوضات المصرية ــ الاسرائيلية، بعد زيارة السادات للقدس، وعندما طالت مباحثات كامب ديفيد بين كارتر ــ السادات ــ بيغن، وبدأت الصحف تتحدث عن

صعوبة نجاح تلك المباحثات؛ وكذلك عندما تعثرت بعد ذلك المفاوضات حول ابرام اتفاقية الصلح، كانت تظهر بعض الاجتهادات التي تقول: ان السادات سيكشف فشل هذا الطريق ويعود الى طريق جنيف والتضامن العربي. ان فهمنا الصحيح للعامل الطبقي المادي وراء نهج كامب ديفيد هو الذي مكننا من استقراء الأحداث دون أوهام، ومن الفهم السليم للتعارضات التي كانت تعرقل المباحثات، والطريقة التي ستحل بها هذه التعارضات؛ كما أن هذا الفهم للعامل الطبقي ودوره في افراز مجرى كامب ديفيد، هو الذي يمكننا من رؤية مدى جدية معارضة القوى الرجعية العربية لهذا المجرى، وهو الذي يمكننا من رؤية الطريق الذي سيسير عليه النظام الأردني عندما تحين اللحظة التي تناسب هذا النظام للتعبير عن حقيقة توجهاته.

ان عامل الثروات النفطية وتأثيراته الطبقية في مصر والمنطقة العربية، وتأثير عامل المضمون الطبقي للنظام الساداتي في عملية التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي التي تمثلها اتفاقيات كامب ديفيد، لا يشكل وحده كافة العوامل المادية والتطورات الموضوعية التي أدت الى هذه المرحلة. فهناك الى جانب هذا العامل، عامل آخر هو مجموعة التطورات الاقتصادية التي حدثت في الكيان الصهيوني في السنوات الأخيرة.

ثانياً: المتطلبات التي باتت تفرضها عملية النمو الاقتصادي داخل الكيان الصهيوني.

فقد وفر احتلال اسرائيل، عام ١٩٦٧، للضفة الغربية، وقطاع غزة وسيناء والجولان، وفر لها فرصة مؤاتية لتنمية اقتصادها الى مستوى نوعي جديد. لقد كان الاقتصاد الاسرائيلي ــ أساساً ــ متميزاً نسبياً عن اقتصاد البلدان النامية التابعة للمركز الامبريالي، بسبب مجموعة عوامل على رأسها المساعدات والاستثمارات الامبريالية والصهيونية التي كانت تستهدف دعم وتقوية اسرائيل كقاعدة عسكرية عدوانية. اذ أن قدرات اسرائيل العسكرية العدوانية، لا بد لها أن تستند، في الوقت نفسه، الى قاعدة اقتصادية قوية نسبياً. ولقد لعبت مساعدات ألمانيا الاتحادية بشكل خاص، والتي قدمت لها تحت ستار «التعويضات»، دوراً في تمويل برنامج اسرائيلي تصنيعي شامل استغرق تنفيذه فترة ما بين عامي ١٩٥١ و١٩٦٦. ونتيجة ذلك شهدت الصناعة الاسرائيلية في الخمسينات حتى منتصف الستينات توسعاً كبيراً، غير أن التطور النوعي في الاقتصاد الاسرائيلي لم يحصل الا بعد عدوان عام ١٩٦٧ والفرص التي وفرتها نتائج هذا العدوان. ففي عام ١٩٦٦، أي قبل العدوان، كان الاقتصاد الاسرائيلي يمر في أزمة، وكان هناك ما يزيد عن ١٠٠ ألف عامل عاطلين عن العمل، ووصلت نسبة البطالة الى حوالى ١٠٪. أما بعد العدوان، فقد توفرت لاسرائيل مجموعة ظروف جديدة مؤاتية لنمو اقتصادها.

لقد تزايد أولاً تدفق المساعدات الامبريالية الأميركية المباشرة، تقديراً للدور الذي لعبته «اسرائيل» في ضرب قيادة عبد الناصر، وكلما ازداد اتضاح الدور العسكري العدواني الذي يستطيع أن يلعبه الكيان الصهيوني في خدمة مخططات الامبريالية في المنطقة، كلما ازدادت مساعدات أميركا لها، العسكرية والاقتصادية. وان تصريحات نيكسون وكارتر، حول حجم المساعدات التي قدمتها الادارة الأميركية في عهدهما والأرقام التي يقدمانها[1] حول هذه المساعدات، تعطي فكرة عن هذا الموضوع. ان اسرائيل وحدها

تأخذ أعلى نسبة وأعلى رقم من مجمل المساعدات الأميركية الخارجية التي تقدمها أميركا لكافة «أصدقائها» في العالم. كذلك فقد ازداد، بعد عدوان عام ١٩٦٧، استعداد صهاينة الخارج لاستثمار أموالهم داخل الكيان الصهيوني، وقد انعقد في القدس، بعد العدوان، مؤتمر صهيوني لأصحاب الملايين الصهاينة في أوروبا وأميركا للبحث في كيفية زيادة استثماراتهم داخل وطننا المحتل. غير أن العوامل الأهم تمثلت في ما وفره الاحتلال من فرص استغلال لليد العاملة العربية من ناحية، وفتح أسواق المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ من ناحية ثانية. ان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ تستوعب حالياً حوالى ٢٠٪ من صادرات اسرائيل الصناعية، كما أن اليد العاملة العربية، بما في ذلك تلك التي في المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨، أصبحت تحتل نسبة حوالى ٥٠٪ في الزراعة و٣٦٪ في الصناعة، عندما تحسب هذه النسب على أساس الشغيلة (العمل اليدوي)؛ بالاضافة الى ما وفرته عملية احتلال الأرض من استغلال لبترول سيناء ومياه الضفة الغربية ومصادرة ما يزيد عن مليون دونم من الأرض وغيرها.

نتيجة هذا كله حقق الاقتصاد الاسرائيلي، بعد عدوان عام ١٩٦٧، نمواً لم يعرفه في السنوات السابقة. ان الاقتصاد الاسرائيلي يختلف الى حد كبير، عن اقتصاد ما يسمى ببلدان العالم الثالث التابعة للامبريالية. ان اسرائيل اليوم، من حيث معدل الدخل السنوي للفرد (٤ آلاف دولار)، ومن حيث نسبة الانتاج الصناعي الى مجمل الانتاج القومي (حوالى ٣٠٪)، أو من حيث حصة الصناعة من مجمل الصادرات (٨٦٪)، ومن حيث نسب توزيع وارداتها (٧٪ فقط مواد استهلاكية، ١٣٪ مواد استثمارية، ٨٠٪ مواد خام)، ومن حيث عملية التمركز الصناعي التي حصلت داخل اسرائيل خلال السبعينات، ان اسرائيل، على ضوء ذلك كله، هي اليوم أقرب الى دائرة الدول البورجوازية الصناعية. وقد لعب موضوع اليد العاملة العربية وموضوع أسواق المناطق المحتلة دوراً في الوصول الى هذا المستوى، فكيف يمكن أن نتصور، اذاً، امكانية تنازل اسرائيل عن هذه الامتيازات، وليس ذلك فقط، بل ان مستوى التطور الرأسمالي الذي وصل اليه الاقتصاد الاسرائيلي بات يتطلب مزيداً من أسواق البلدان العربية، ومزيداً من استغلال اليد العاملة العربية؛ وهذا ما يفسر اصرار اسرائيل على «تطبيع العلاقات». ان أي تتبع للمباحثات المعقدة التي دارت بين الكيان الصهيوني ونظام السادات يظهر بشكل واضح أن اسرائيل لم تكن مستعدة لأية تسوية لا تضمن لها التطبيع الكامل والسريع للعلاقات. لقد رفضت اسرائيل الاكتفاء بالتفاوض المباشر، ورفضت الاعتراف الضمني بها واعطاء ضمانات بالنسبة لحدودها، ورفضت مجرد الاعتراف السياسي فقط، وأصرت على ضرورة التطبيع الكامل للعلاقات بينها وبين النظام المصري، وها هي اليوم تتحدث عن مياه النيل وارواء النقب، وعن المشاريع الاستثمارية المشتركة في سيناء وغيرها من الموضوعات.

ان مصلحة الاقتصاد الصهيوني، لم تعد تتحمل استمرار المقاطعة الاقتصادية العربية، ولم تعد تتحمل رؤية أية قيود تحول بينها وبين مشاركتها للرجعية والبورجوازية العربية لليد العاملة العربية والأسواق العربية، وكافة الثروات البترولية والمائية العربية. ومن هنا كان لهذا العامل ــ عامل متطلبات الاقتصاد الاسرائيلي مترابطاً مع العامل

الأول ــ دور في شق مجرى كامب ديفيد، ودفع مرحلة كامب ديفيد الى الظهور والوجود.

ثالثاً: الازدياد الكثير الذي طرأ على أهمية المنطقة العربية في السبعينات، بالنسبة للمصالح الامبريالية والأميركية منها بشكل خاص.

كانت أهمية الشرق الأوسط تاريخياً تنبع من موقعه الجغرافي الاستراتيجي بالدرجة الأولى، ومن الممرات الدولية التي يشتمل عليها (الخليج العربي ــ مضيق هرمز ــ بحر عمان ــ البحر الأحمر ــ قناة السويس). وقد ازدادت أهميته بعد ذلك، على ضوء ثرواته النفطية الهائلة. أما اليوم، وعلى ضوء الأهمية الكبيرة جداً لعامل النفط بالنسبة لمجمل الاقتصاد الرأسمالي، بما في ذلك الاقتصاد الأميركي نفسه، فان المنطقة العربية قد أصبحت تشكل بالنسبة للامبريالية مسألة حياة أو موت.

ان أميركا اليوم تستهلك يومياً حوالى ٢٠ مليون برميل من النفط، وانتاجها المحلي بمستواه القائم لا يوفر سوى ٥٠٪ من هذه الحاجة. وهي الآن تستورد ٥٠٪ من حاجاتها النفطية من الخارج، والنسبة هذه تتصاعد عاماً بعد عام، رغم كافة المحاولات والاجراءات التي تعلن عنها الادارة الأميركية.

ومعروف أن قسماً كبيراً من هذه الواردات النفطية يأتي من المنطقة العربية، وبالتالي، فان أي توقف أو تعثر في عملية الاستيراد هذه يعرض الاقتصاد الأميركي نفسه الى هزات لا يقوى على تحملها، وهذا ما يفسر ما ورد في خطاب كارتر السنوي الى «الاتحاد»، عندما اعتبر تزايد اعتماد أميركا على النفط المستورد من أهم العوامل والمغيرات، التي تكمن وراء الحالة الهستيرية التي عبر عنها الخطاب، وأهمية النفط بعد ذلك لا تقف عند هذه الحدود. ذلك أن الأموال التي تحصل عليها الدول النفطية، كثمن للنفط، تصبح عاملاً مؤثراً بالنسبة للدول الامبريالية وأميركا بشكل خاص، على الصعيدين التجاري والمالي، ومن هنا اعتبار أميركا أن المنطقة تدخل ضمن اطار المجال الحيوي للأمن الأميركي. فهل من الممكن بعد كل هذا أن تبقى مثل هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للأمن الأميركي نفسه دون كامب ديفيد؟ دون تحالف أمبريالي ــ صهيوني ــ رجعي يضمن كل هذه المصالح؟

في خطاب ألقاه ساوندرز، وكيل وزارة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، في آذار (مارس) ١٩٧٩، في ولاية ميسوري، أمام مؤتمر حول الشرق الأوسط، ورد ما يلي: «لقد كان الشرق الأوسط لسنوات طويلة يعتبر، أساساً، مفترق طرق استراتيجي، وبمثابة جسر يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وانه يشكل شريان الحياة للامبراطورية البريطانية. ثم اتخذت المنطقة في الخمسينات والستينات أهمية جديدة، بسبب النفط الذي تزود به المنطقة حلفاءنا في حلف شمال الأطلسي واليابان، وبسبب أهمية تركيا وايران في تطويق التوسع السوفياتي جنوباً، من أجل ذلك النفط. وحتى خلال تلك السنوات لم يكن يبدو أن للشرق الأوسط أهمية مهيمنة مباشرة على الولايات المتحدة ذاتها وكنا لا نزال حينذاك نستطيع الخيار، في أن نقف خطوة الى الوراء دون التغلغل المباشر في مشاكل الشرق الأوسط. هذه الحالة قد تغيرت بشكل ملحوظ في السبعينات».

وفي مكان آخر من الخطاب نفسه، يقول ساندرز:

«ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر الشرق الأوسط من الأسواق العالمية التي يزداد

نموها بسرعة أكثر من غيره، ولنا مصلحة جلية في تنمية التجارة، مما يساعد على التعويض عن تكاليف النفط، بالاضافة لذلك فان دول الشرق الأوسط، قادرة أيضاً، بما تملكه من رساميل كبيرة، على التأثير في الاستقرار الاقتصادي العالمي».

ويتحدث «ساوندرز»، وهو من أبرز الخبراء الأميركيين في الشرق الأوسط في تقريره المقدم الى الكونغرس الأميركي، في حزيران (يونيو) ١٩٧٨، عن سياسة أميركا في الشرق الأوسط، كما يتحدث بالأرقام، عن حجم المصالح الامبريالية الأميركية في المنطقة، فيذكر أن واردات أميركا النفطية عام ١٩٧٧ شكلت ٢٢٪ من مجمل استهلاك أميركا المحلي (ومعروف أن هذه الأرقام تزداد عاماً بعد عام). وهو يذكر أيضاً أن الزيادة السريعة في الفائض القابل للاستثمار الذي تملكه الحكومات العربية هو ١٤٠ مليار دولار تقريباً، وأن صادرات عام ١٩٧٣ شكلت ٥٪ من مجمل الصادرات الأميركية. وبحلول عام ١٩٧٧ قفزت المبيعات الأميركية للشرق الأوسط الى ١٢٣٠٠ مليون دولار، وشكلت أكثر من ١٠٪ من مجمل الصادرات. اضافة لما ذكر، فان ما يزيد عن ٩٠ ألف أميركي يعملون في المنطقة.

هذا هو حجم التطور في طبيعة المصالح الامبريالية في المنطقة ونوعيتها خلال السنوات الماضية. ومن الطبيعي أن يعكس هذا التطور نفسه على السياسات الامبريالية ووسائلها في تنفيذ حماية هذه السياسات وتطبيقها.

هذه التطورات الاقتصادية الثلاثة، التي حصلت في المنطقة العربية في الفترة الأخيرة: التطورات الطبقية التي تناولت طبيعة السلطة في مصر وطبيعة البورجوازية بوجه عام، والتطورات الاقتصادية في الكيان الصهيوني، ثم التطورات في حجم المصالح الاقتصادية للامبريالية، والأميركية منها بشكل خاص، في المنطقة، كان من الطبيعي أن تتلاقى في سياسة جديدة، سياسة كامب ديفيد. سياسة التحالف الثلاثي بين هذه القوى الثلاث، لضمان بقاء مصالحها الاقتصادية ونموها وتطورها.

لقد كان استمرار الصراع العربي ــ الصهيوني، يشكل من كافة الزوايا خطراً يهدد مصالح هذه القوى الثلاث، ومصالح الامبريالية الأميركية بوجه خاص، فبالنسبة لاسرائيل، يشكل الصراع واستمراره مانعاً يحول دون تمددها اقتصادياً في المنطقة، لتشارك في نهب خيراتها، وتستغل كافة الفرص التي توفرها أسواقها. وبالنسبة للرجعية العربية، فان استمرار الصراع يهدد بفك تحالفها الطبيعي مع الامبريالية، وينمي قوى الجماهير وتحالفاتها مع قوى الاشتراكية والتحرر. وبالنسبة للامبريالية، والأميركية منها بشكل خاص، فان استمرار الصراع يمثل صراعاً بين قواعدها في المنطقة، وبين قاعدتها الصهيونية، وقاعدتها المتمثلة في الرجعية العربية، في الوقت الذي باتت مصالحها تتطلب توجيه هذه القواعد، نحو الخطر الذي يهدد مصالحها من قبل الجماهير وقواها التقدمية، والقوى الاشتراكية التي تساندها.

ان اتفاقيات كامب ديفيد هي في حقيقة الأمر، التعبير السياسي عن تلاقي هذه المصالح: مصالح الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية. ومن الطبيعي أن تكون هذه الاتفاقيات خطوة ممهدة لتعاون أو تحالف عسكري، هدفه حماية هذه المصالح بالقوة، ضد حركة الجماهير وقوى التغيير في المنطقة. أما أن تستمر التعارضات بين الكيان

الصهيوني والرجعية العربية التي يمثلها السادات، لفترة من الوقت، فهذا أمر طبيعي، ولا يغير، بأي شكل من الأشكال، من صحة هذا التحليل. ان التحالف يعني تلاقياً للمصالح، وليس تطابقاً كاملاً لها. ان الكيان الصهيوني يسعى لكي يبقى هو الحليف المفضل للامبريالية في المنطقة لأن حصته من المغانم تتناسب مع الدور الذي يؤديه، والامبريالية الأميركية التي تدرك خصوصية هذا الحليف ومميزاته وخصائصه وقدراته، تدرك في الوقت نفسه، أن للرجعية العربية أيضاً دوراً خاصاً، لا يستطيع الكيان الصهيوني أن يقوم به. ان الامبريالية الأميركية التي تدرك أن اسرائيل تشكل مجتمعاً استيطانياً مرتبطاً مصيرياً بتحالفه معها، وغير معرض في المدى المنظور لتغييرات ثورية من الداخل يمكن أن تحصل في مصر أو في غيرها من البلدان العربية كما حصل في ايران، تدرك، في الوقت نفسه، أن الدور الذي تستطيع أن تقوم به قوات النظام المصري في حماية نظام نميري أو قابوس أو أي بلد عربي أو «اسلامي» آخر، لا يتوفر دائماً للكيان الصهيوني أن يقوم به مباشرة. ان ذلك هو الذي يفسر تسابق الكيان الصهيوني من ناحية، والنظام المصري من ناحية ثانية، على كسب ود الولايات المتحدة، وهو الذي يفسر ترحيب بيغن بتواجد القوات الأميركية في اسرائيل، ودعوته لمثل هذه القوات، وهو الذي يفسر، في الوقت نفسه، احتجاج الكيان الصهيوني على تقديم أسلحة أميركية للنظام المصري، الا ضمن حدود معينة، وهو الذي يفسر الأخبار والتصريحات التي تعبر عن عدم توافر تطابق تام بين المصالح الصهيونية ومصالح الرجعية العربية، كما يفسر، في الوقت نفسه، مواقف الامبريالية من هذه التعارضات، حيث تتخذ الولايات المتحدة دور الضابط لهذه التعارضات وحلها لمصلحة التحالف المشترك بين هذه القوى، مع المحافظة على اعطاء الأولوية والأفضلية لصالح الكيان الصهيوني، باعتباره القاعدة الامبريالية الاستراتيجية والأكثر ضمانة، بحكم الطبيعة الاستيطانية للمجتمع الصهيوني، وارتباط منشئه التاريخي بالمصالح المشتركة مع الامبريالية.

هذه هي، بشكل عام، الأرضية التحليلية العامة للمجرى الجديد الذي مثلته اتفاقيات كامب ديفيد، والمرحلة الجديدة التي انبثقت عن هذه الاتفاقيات. ان ظاهرة نوعية جديدة، من نوع انتقال نظام عربي رسمي الى موقع الاعتراف العلني والمصالحة العلنية والتحالف العلني مع الغزوة الصهيونية والكيان الصهيوني، وهي ظاهرة تحدث لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ــ الصهيوني، لا يمكن أن تتم صدفة أو نتيجة نزوة حاكم. لقد عرفت المنطقة العربية حكاماً وملوكاً ورؤساء لا يقلون في قدرتهم على تحدي ارادة ومشاعر شعوبهم، عن السادات، مع ذلك، فاننا اذا استثنينا تصريح بورقيبة عام ١٩٦٦ حول «الخطأ» الذي وقع فيه العرب، عندما رفضوا القبول بتقسيم فلسطين!! لا نجد حاكماً عربياً واحداً، منذ أن كانت الغزوة الصهيونية، ومنذ أن قام الكيان الصهيوني، نادى أو تصرف على أساس الاعتراف أو القبول والتعايش والمصالحة والتعاون والتحالف مع الكيان الصهيوني بصورة علنية. صحيح أن الرجعية العربية قد عجزت عن التصدي للصهيونية عام ١٩٤٨، وصحيح كذلك أن بعض أطراف الرجعية العربية كانت تتآمر سراً مع الامبريالية، وأحياناً مع الصهيونية، ضد شعب فلسطين،

وصحيح كذلك أن الملك حسين قد طلب ـــ من خلال أميركا ـــ مساعدة العدو الصهيوني له في حربه ضد المقاومة عام ١٩٧٠، ولكن كافة هذه الأحداث والمواقف لا تصل الى المستوى الذي تمثله اتفاقيات كامب ديفيد، مستوى التفاوض المباشر والاعتراف الرسمي العلني، والصلح الموثق، والتحالف والتعاون مع الكيان الصهيوني.

ان الظروف والمستجدات والتطورات المادية والاقتصادية، التي أتينا على ذكرها، هي وحدها التي تفسر هذه الظاهرة والمرحلة التي تمثلها. لقد شكلت هذه العوامل الثلاثة قوة دافعة في طريق كامب ديفيد. ان التطورات والمصالح الاقتصادية تشكل، دائماً، قوة هامة وكبيرة تدفع الأمور باتجاه الطريق الذي يؤمن نموها وضمان مصالحها. تبقى، بعد ذلك، ضرورة التأكيد أن التغيرات الثورية التي حصلت على الصعيد العالمي، وتتالي انتصارات معسكر الاشتراكية والتحرر في العالم، والنجاحات التي حققتها خلال فترة السبعينات بشكل خاص. كل ذلك شكل، بالاضافة الى العوامل السابقة، دافعاً لقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية على السير في هذا الطريق، خوفاً على مصالحها من رياح التغيير التي تهب اليوم على مختلف بقاع الأرض. وقد ظهر أمام العالم، بوضوح، كيف أن انهيار نظام الشاه وانتصار الثورة الايرانية، لعب دور المحفّز والمسرّع لإنجاز اتفاقيات كامب ديفيد. اذ أنه بعد ذلك الانتصار، اضطر كارتر أن يحضر الى المنطقة بنفسه، ويقضي فيها أياماً يتجول بين القاهرة وتل ـــ أبيب لكي يضع أصحاب السلطة في هذين البلدين، أمام الأخطار التي باتت تحيط بمصالحهم في المنطقة، ويذلل التعارضات التي كانت تعترض، في ذلك الوقت، انجاز معاهدة الصلح الخيانية بين البلدين. ولقد اشتدت عدوانية الامبريالية الأميركية، في السنوات الأخيرة بشكل عام، وتبلورت وتزايدت نشاطاتها العدوانية في منطقة المحيط الهندي، ومنطقة الخليج بعد سقوط الشاه، ومن هنا تشكل اتفاقيات كامب ديفيد، على هذا الصعيد، احدى ترجمات السياسة العدوانية في منطقتنا العربية.

هذا على صعيد العوامل المادية الموضوعية التي تفسر مجرى كامب ديفيد، مجرى التحالف الرسمي العلني السافر بين الامبريالية والصهيونية والرجعية وأقصى يمين البورجوازية العربية. أما على صعيد العوامل الذاتية، فلا شك أن الأزمة التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربية، ومن ضمنها حركة الثورة المصرية، تشكل العامل الذاتي الأساسي الذي ساهم بدوره في بروز هذه المرحلة الجديدة، فالظروف الموضوعية العامة على الصعيد العالمي توفر فرصة انتصار لحركة الشعوب، فيما لو كانت حركة التحرر الوطني العربية ببنيتها القيادية الطبقية وبُنيتها الايديولوجية، وببرنامجها السياسي ووسائل كفاحها، بمستوى القدرة على تعبئة طاقات الجماهير وامكانياتها وقدراتها النضالية الكبيرة.

اعدام السادات

في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١، نفذت مجموعة من أبناء مصر الشرفاء حكم الشعب في السادات؛ حيث تولى حسني مبارك رئاسة الجمهورية، بما أنه كان يحتل موقع نائب الرئيس.

ما الذي حدث منذ ذلك التاريخ؟ هل أدى اعدام السادات الى تغيير نهج النظام الحاكم في مصر؛ أم أن النظام سار على ذات النهج بثبات واضح؟ هل الامبريالية الأميركية أظهرت اهتماماً أكبر، أم اهتماماً أقل، في متابعة نهج كامب ديفيد بعد مقتل السادات؟

الوقائع المادية الملموسة واليومية، تشير بشكل واضح، الى أن نهج كامب ديفيد، نهج ثابت بالنسبة للأطراف التي وقعت عليه، وهي متحمسة للاستمرار فيه حتى نهاياته، وأكثر من ذلك، فانها تبذل جهوداً متصلة من أجل تعميمه على المنطقة بكاملها.

فقد حدد التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بوضوح وعمق كبيرين، أن نهج كامب ديفيد، ليس نهجاً فردياً ساداتياً. ان السادات كان على رأس الطبقة الحاكمة التي وجدت أن سياسة كامب ديفيد تستجيب لمصالحها المتلاقية مع المصالح الامبريالية والصهيونية.

وكذلك التصريحات السياسية التي صدرت عن حسني مبارك، عقب توليه لمسؤولياته كرئيس للجمهورية، والتي تؤكد الالتزام بمتابعة نهج كامب ديفيد، عبرت، بوضوح هي الأخرى، عن الأساس الاقتصادي لاتفاقيات كامب ديفيد، وقطعت كل الشك باليقين أن السادات كان فرداً في طبقة قادت مصر الى الاستسلام للعدو الصهيوني، من خلال الاتفاقات التي أبرمت.

ولم تقتصر التصريحات السياسية التي تؤكد التزام نهج كامب ديفيد من قبل الرئيس المصري الجديد، فهناك عشرات التصريحات المنسوبة الى المسؤولين المصريين في مستويات عديدة، تؤكد هذه الحقيقة وهذا الاتجاه. ولم تقف الأمور عند حد الاعلان الرسمي في كل المناسبات عن التزام أركان النظام المصري بالاتفاقات وباستمرار تنفيذها، والعمل من أجل استكمالها؛ بل ان تصريحات هؤلاء تناولت التأكيد أن كل ما يمكن أن يحدث من تضامن عربي أو غيره، سيكون مرتبطاً باتفاقيات كامب ديفيد، وثبات هذه الاتفاقيات.

فالرئيس مبارك أكد أن مشاركة مصر في مؤتمرات القمة العربية القادمة يرتبط بمبادرة من جانب العرب أنفسهم، كونهم هم الذين بادروا الى قطع العلاقات مع مصر. وأن القبول بالعودة الى التضامن العربي، لا يعني التخلي عن كامب ديفيد.

ومصطفى خليل، رئيس الوزراء المصري السابق، ونائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر، يقول بوضوح كامل: «ان مصر لن تعيد بعد ٢٥ نيسان (أبريل) المقبل [موعد الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء] علاقاتها مع الدول العربية في مقابل الغاء الاتفاق المصري ــ الاسرائيلي، أو تعديله، أو المساس باقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل».

وفي سبيل تأكيد حسن نوايا النظام المصري، تجاه الكيان الصهيوني، أكد مبارك نفسه، أن مصر لن تحارب مع سوريا، وأنها لن تعود لمحاربة اسرائيل، بأي شكل... وفي الوقت نفسه، يسعى مبارك لاستمالة القوى الوطنية المصرية، وبشكل خاص ممثلي البورجوازية الوطنية، والتيارات الليبرالية في هذه الحركة، بهدف توسيع قاعدته السياسية، ومن أجل هذا اتخذ عدداً من الاجراءات لتحسين صورته أمام هذه القوى.

ومسؤولية القوى الوطنية، وبشكل خاص الجذرية منها، التنبه لعملية الخداع هذه.

أما بالنسبة للشق الثاني من اتفاقات كامب ديفيد، والمتعلق بمشروع الحكم الذاتي، وما يقال عن خلافات في وجهات النظر المصرية ــ الصهيونية، فان تقديرنا هو أن هذه الخلافات لن تصل الى مستوى يهدد اتفاقات كامب ديفيد من أساسها. ان النظام المصري في محادثات الحكم الذاتي، من خلال اظهار بعض التصلب، واظهار تمسكه بفهمه الخاص للحكم الذاتي، كما حددته اتفاقات كامب ديفيد، يسعى الى التزام صهيوني بتطبيق الشق الفلسطيني من الاتفاقات المبرمة بين الجانبين، والذي سيقود، من وجهة نظر النظام المصري، الى حق تقرير المصير، واقامة نوع من الكيان الفلسطيني المستقل شكلاً عن الكيان الصهيوني.

وهذا النظام المصري الذي واجه، على المستوى الدولي، مواقف تقول: ان اتفاقات كامب ديفيد، لم تعالج الموضوع الفلسطيني الذي يعتبر جوهر أزمة الشرق الأوسط، كان ولا يزال يحاول تطبيق مفهومه لاتفاقات كامب ديفيد في شقها الفلسطيني، ليستطيع الدفاع محلياً وعربياً ودولياً عن الصفقة التي أبرمها. وهو لا يزال يتمسك بتطبيق الحكم الذاتي على الأرض والسكان، وباعطاء صلاحيات كبيرة للمجلس الاداري المنتخب، بما في ذلك الصلاحيات الأمنية، وعقد الاتفاقات الخارجية، ومشاركة سكان القدس في انتخابات المجلس الاداري، الخ...

ولكن المباحثات التي دارت بين الطرفين، وبمشاركة أمبريالية أميركية، أظهرت حتى الآن أن العدو الصهيوني يتملص من الالتزام بالحد الأدنى الذي أقرته اتفاقات كامب ديفيد. وفي كل مرة علّق فيها الجانب المصري الاجتماعات لممارسة الضغط، كان يضطر ليعود مرة أخرى اليها، مقدّماً المزيد من التنازلات لصالح وجهة النظر الصهيونية.

في ضوء هذه الصورة، يبدو واضحاً أن مجرى كامب ديفيد، في جوهره، لن يتأثر بمقتل السادات، وبتولي حسني مبارك رئاسة الجمهورية، ولكن هل يعني ذلك أن حسني مبارك سيلتزم تفاصيل سياسة السادات على كافة الأصعدة والمستويات، وأنه لن يجري أية تغييرات تذكر؟؟

ان الفترة التي انقضت على تسلم حسني مبارك مسؤولياته، على الرغم من قصرها، تشير الى أن هناك ثمة تغييرات محدودة، تتمثل في موقف النظام المصري من الاتحاد السوفياتي، حيث لهجة العداء أخف مما كانت عليه في عهد السادات، وحيث تشير التطورات الى بداية الاتجاه نحو اعادة تطبيع العلاقات بين البلدين، وامكانية الاستعانة بالخبراء السوفيات في بعض المجالات الاقتصادية، التي تأثر انتاجها بسبب طرد الخبراء السوفيات منها في عهد السادات.

واضافة الى ذلك، فقد بدا واضحاً أن حسني مبارك، ليس متحمساً، لأن يؤدي دوراً عسكرياً مباشراً في خدمة الأهداف الامبريالية الأميركية في المنطقة وفي أفريقيا، كما كان الأمر في عهد السادات. فقد مارس حسني مبارك سياسة غير متشنجة تجاه ليبيا، حيث أوضح مرات عديدة، أنه لا يفكر بمهاجمة ليبيا، الخ...

وبالنسبة لعلاقات مصر مع الدول العربية، فقد أصدر حسني مبارك تعليماته الواضحة لأجهزة الإعلام المصرية، بالتوقف عن التهجم على الأنظمة العربية، وعدم الرد

على تهجمها على النظام المصري عندما يحدث ذلك. كما أن تصريحاته تؤكد رغبة النظام المصري في العودة الى سياسات التضامن العربي.

وعلى المستوى الداخلي، مارس حسني مبارك سياسة اتسمت، في طابعها العام، بالاعتدال ازاء قوى المعارضة الوطنية والتقدمية والدينية، وبداية خطوات للتصدي للفساد في أجهزة السلطة، وللمستفيدين من المراكز التي يستغلها البعض، منذ أيام السادات.

فلم يمض وقت طويل على تحمله لمسؤولياته، حتى بدأ بالافراج عن المعتقلين السياسيين من مختلف الاتجاهات، الذين زج بهم السادات في السجون، كما التقى المسؤولين في الأحزاب السياسية، وناقشهم في شؤون البلاد وشجونها. وبعبارة أخرى، فانه يسير باتجاه انتهاج سياسة ليبرالية مخادعة، أولوياتها ترتيب الوضع الداخلي، مما يعزز نظامه ويقلص نفوذ مراكز القوى الأخرى.

كيف نقيّم هذه السياسة؟ ان التطورات تشير الى أن هناك ثمة تغييرات في سياسة النظام القائم، ولكنها لا تصل الى مستوى تغييرات ذات طبيعة جوهرية. فالنظام الحاكم مثلاً، سيستمر في ابداء رغبة واستعداد للعودة الى سياسة التضامن العربي، شريطة عدم مطالبته بالغاء اتفاقات كامب ديفيد.

في ضوء ذلك، لا نعتقد أن هناك أي شيء جديد، يدعو الى تبديل المواقف السياسية من نظام حسني مبارك.

ان المعايير الحقيقية، والثوابت الرئيسية التي على أساسها يمكن تحديد موقع النظام المصري، وموقع أي نظام عربي آخر، من القضايا الوطنية والقومية، أصبحت معروفة وواضحة، ويمكن اجمالها سريعاً بما يلي:

(١) الموقف من الكيان الصهيوني الاستيطاني العنصري بصفته قاعدة متقدمة للامبريالية في الوطن العربي، هدفها القضاء على كل ما هو وطني وتقدمي فيه وابقاؤه ملحقاً وتابعاً للامبريالية.

(٢) الموقف من الامبريالية العالمية وزعيمتها الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها العدو الرئيسي للجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية.

(٣) الموقف من القوى والأنظمة العربية المرتبطة بالمصالح الامبريالية، والتي تدور في فلكها وتحقق أهدافها وسياستها في المنطقة.

(٤) الموقف من قوى وحركات التحرر العالمي والمنظومة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، الحليف والسند الأساسي للشعوب المضطهدة وحركات تحررها الوطني.

ان موقف النظام المصري من هذه الثوابت لم يختلف في عهد حسني مبارك عما كان عليه في عهد السادات، وبالتالي، فان أي حديث عن أي تغيير يجري في سياسة النظام المصري، ولا يطول هذه الأسس، يبقى حديثاً عن تغيير محصور في القشور، ولا يصل الى اللب، وبالطبع فان هذا ينطبق على فترة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، تماماً مثلما ينطبق على الفترة التي سبقتها، أو أية فترة أخرى.

اننا اليوم نرى ونسمع النظام المصري يعلن أكثر من مرة وعلى لسان حسني مبارك نفسه: ان موقف النظام المصري مع الكيان الصهيوني وعلاقاته معه سوف تبقى بعد

الانسحاب على ما كانت عليه قبل هذا التاريخ، وانه سيبقى متمسكاً باتفاقيات كامب ديفيد ونتائجها. وبكلام آخر، فان النظام المصري، وعلى رأسه حسني مبارك، سوف يبقى متمسكاً بتحالفه مع الكيان الصهيوني، وسوف يبقي سفارة اسرائيل مفتوحة في القاهرة، وان هذا النظام المصري، وكما قال حسني مبارك، سيلعب دور الوسيط «لانهاء حالة العداء»، بين الكيان الصهيوني وبقية الدول العربية!!!

هذا هو موقع النظام المصري، بناء على الثابت الأول الذي يتم على أساسه تحديد موقع أي نظام عربي.

أما بالنسبة لعلاقة النظام المصري مع الامبريالية العالمية وزعيمتها الولايات المتحدة الأميركية، فان موقف هذا النظام يتجلى في الأحاديث المتكررة عن ابقاء هذه العلاقة في أحسن مستوى، وفي السماح لقوات التدخل السريع الأميركية بالتواجد في قواعد أميركية مقامة على الأرض المصرية، وفي استعداد النظام المصري، على لسان وزير دفاعه أبو غزالة، لتشكيل قوة عسكرية مصرية بهدف حماية المصالح الأميركية في دول الخليج العربي، لأن الاعتماد في ذلك على قوات التدخل السريع الأميركية سيكون صعباً ومكلفاً للادارة الأميركية، حيث أن كلفة الجندي الأميركي الواحد من هذه القوات تبلغ ١٥٠ ألف دولار أميركي في الشهر، كما قال أبو غزالة نفسه!!

على المستوى العربي يبدو واضحاً أن النظام المصري، بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، يحاول توثيق وتعميق علاقاته مع الأنظمة العربية الدكتاتورية والرجعية... وعلى الصعيد المصري الداخلي، فان سياسة النظام بعد ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، كما كانت قبله، سياسياً واقتصادياً. فهي سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسة التضييق على القوى الوطنية المصرية، ومنعها من التعبير عن نفسها بحجة أنها شيوعية وملحدة أحياناً، وبحجة أنها مخربة أحياناً أخرى. صحيح أن حسني مبارك أطلق سراح العديد من الرموز الوطنية المصرية التي زج بها السادات في المعتقلات بدون مبرر، لكن الصحيح أيضاً أن هذه القوى، وهي خارج السجن، لم يتم لها التعبير عن نفسها وممارسة دورها، أكثر مما كانت تمارسه وهي داخل السجن، وأن اخراجها من السجن أتى للتخلص من الاحراج الذي تسببه للنظام، فيما لو بقيت داخل السجن.

أما بالنسبة للموقف من الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية وحركات التحرر العالمي، فان شيئاً جوهرياً لم يتغير. ان الدور الرئيسي للاتحاد السوفياتي في مجرى النضال ضد الامبريالية، والمساعدة الهامة التي يسديها للشعوب المناضلة من أجل الحصول على استقلالها الكامل عن الامبريالية العالمية، أصبحت حقيقة موضوعية لا يمكن تجاهلها أو التقليل من أهميتها؛ بحيث أصبح من الصعب جداً، ان لم يكن من المستحيل، على حركات التحرر أن تنجز استقلالها الوطني وتحررها الاجتماعي والمحافظة عليهما، دون دعم ومساندة الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، والشواهد على ذلك كثيرة، ولا تحتاج الى تكرار. فما هي علاقة النظام المصري بالاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، في عهد مبارك وبعد ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢؟ صحيح أن علاقات النظام المصري مع الاتحاد السوفياتي في عهد مبارك، لم تتميز بالحدة والعداء اللذين كانت تتميز بهما في عهد السادات وبرغبة النظام نفسه، الا أن هذه العلاقات لم تطرأ

عليها تغييرات يمكن أن نقول انها غيرت جوهرها، رغم حديث مبارك عن رغبته في اقامة علاقات «طبيعية» مع الاتحاد السوفياتي، واعادته لبعض الخبراء الصناعيين السوفيات الذين الحق الاستغناء عنهم، في عهد السادات، ضرراً فادحاً بصناعات أساسية وهامة في الاقتصاد المصري وبخاصة تلك التي أقيمت في عهد الرئيس جمال عبد الناصر بمساعدة سوفياتية. باختصار، ان مبارك يريد لعلاقاته مع الاتحاد السوفياتي أن تكون من نوع علاقاته مع أية دولة صغيرة، أو جزيرة بعيدة موجودة على خارطة العالم! متجاهلاً ما للاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية من دور رئيسي، وثقل هام في السياسة العالمية.

عودة النظام المصري الى حظيرة التضامن العربي

ان الحلقة المركزية في التحركات المصرية والرجعية العربية تتركز الآن حول كيفية اعادة النظام المصري الى حظيرة التضامن العربي. ولا شك أن هذه العودة يجري التخطيط لها، على أكثر من مستوى وصعيد. فالنظام المصري بقيادة حسني مبارك مستنداً الى الانسحاب الصهيوني من سيناء، والى بعض التغييرات الشكلية في سياساته الداخلية والعربية والدولية، والى تصلبه الذي يبديه في محادثات الحكم الذاتي، واستعداداته لمساندة بلدان الخليج عسكرياً ضد خطر ايراني مزعوم، يحاول النفاذ الى الساحة العربية ومعه كل علاقاته واتفاقياته.

والأنظمة الرجعية العربية التي وقفت، شكلاً ولفظاً، ضد اتفاقات كامب ديفيد بعد توقيعها، وفي قمة بغداد، تحاول هي الأخرى أن تجمِّل وجه النظام المصري بعد مقتل السادات، تمهيداً لإعادته الى الحظيرة. وهي الآن تحاول، استناداً الى الانسحاب الصهيوني من سيناء، ان تسرع الخطى باتجاه اعادته.

ان «التصلب» الشكلي الذي يبديه النظام، بعد موت السادات، في موضوع محادثات الحكم الذاتي، ورفضه اجراء تلك المحادثات في القدس المحتلة، وأنه لا يستطيع أن يقرر شيئاً نيابة عن الفلسطينيين، ما هو إلا من قبيل محاولات تحسين صورة النظام، واظهاره بمظهر غير الخاضع للإرادة الامبريالية وارادة الكيان الصهيوني، كوسيلة لتسلل النظام الى الساحة العربية.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التصلب الشكلي ليس بعيداً عن اتفاق تكتيكي، بين نظام حسني مبارك والأنظمة الرجعية العربية التي أثارت ضجة اعلامية واسعة النطاق حول «الانسحاب» الصهيوني من سيناء؛ وذلك في محاولة لتصوير المشكلة وكأنها الانسحاب من سيناء فقط، وليس في الموقف من الكيان الصهيوني، واتفاقيات كامب ديفيد، والقوات الأميركية، والقواعد الأميركية على الأراضي المصرية.

ان محاولات اخفاء حقيقة النظام، خدمة للأهداف والمصالح الامبريالية والصهيونية والرجعية، تهدف الى تعميم فكرة وجوهر كامب ديفيد على المنطقة العربية.

وبالطبع فان فصول «التهليل» للانسحاب الصهيوني من سيناء لم تنته عند حدود «برقيات التهنئة» الى حسني مبارك، وانما استمرت الأمور وهي تتلاحق بسرعة. فها نحن نرى ونسمع أن السلطان قابوس، حاكم عُمان، يزور القاهرة، ثم ينتقل بعدها الى عمّان «ليتباحث» مع الملك حسين في ما تم التوصل اليه مع مبارك.

ان النظام المصري، ومعه الأنظمة العربية الرجعية الأخرى، يحاولون التوصل الى تعميم جوهر وأهداف تحالف كامب ديفيد وتوسيع نطاقه، من خلال بوابتين رئيسيتين هما: الحرب الدائرة في الخليج، بين العراق وايران، وكذلك «الخطر الشيوعي» المزعوم الذي «يتهدد» دول الخليج. لقد أعلن النظام المصري، أن دخول القوات الايرانية الى الأراضي العربية العراقية هو أمر خطير جداً لا يمكن السكوت عليه، ويتطلب ارسال قوات النظام المصري لتدافع عن «شرف» العرب هناك، مثلما فعل الملك حسين. لقد تناسى النظامان المصري والأردني قواعد قوات التدخل السريع في الأراضي المصرية، كما تناسيا احتلال الجيش الصهيوني لفلسطين، والجولان، وقسم من جنوب لبنان.

ان النظام المصري «بعد» ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، لم يجد أي سبب يدفعه لاتخاذ موقف، ولو لفظي «يدين» الإغارات الصهيونية على لبنان، وامتنع مرة أخرى عن التصويت على مشروع في الأمم المتحدة يدين الكيان الصهيوني، ويطالب باتخاذ عقوبات بحقه، نتيجة إغاراته الوحشية المتكررة على لبنان.

ان هذا الكلام لا يعني أننا نتوقع من نظام حسني مبارك مواقف غير المواقف التي يتخذها، أو سياسات غير السياسات التي يتبعها. كما أننا لا نتوقع من ذلك النظام ــ طالما لم تطرأ تغييرات على جوهره، تحدثها الجماهير المصرية وقواها الوطنية ــ لا نتوقع منه أية مواقف مختلفة في جوهرها عن مواقف النظام الحالية والسابقة. أي دور يمكن أن يلعبه النظام المصري المتمسك باتفاقيات كامب ديفيد؟! أي دور يمكن أن يلعبه النظام المصري الذي يصر على أن أية علاقة له مع الدول العربية لن تكون على حساب العلاقات مع الكيان الصهيوني؟! ثم أي دور يمكن أن يلعبه نظام مبارك وهو يبقي سفارة الكيان الصهيوني مفتوحة في القاهرة؟! وأي دور يمكن أن يلعبه ذلك وقوات التدخل السريع الأميركية ترابط في مصر؟!

ان نظاماً كهذا لا يستطيع ان يلعب أي دور خارج عن اطار خدمة المصالح الامبريالية العالمية ومصالح اطراف كامب ديفيد، ان نظاماً كهذا لا يستطيع ان يلعب غير دور الوسيط والمساعد لجر انظمة عربية أخرى إلى حلف كامب ديفيد، ومن الواضح أن العامل الأساسي في هذه النقطة ليس دور النظام المصري، وانما استعداد الأطراف الرجعية العربية الأخرى للاعتراف بالكيان الصهيوني والتحالف المباشر معه ورغبتها في ذلك، لكنها ترغب أيضاً في استخدام النظام المصري، كغطاء لها في ذلك.

ومن الجدير بالذكر، أن المحاولات لإعادة نظام مبارك، ومعه اتفاقاته، الى حظيرة «التضامن الرسمي العربي»، ستترافق مع تصعيد الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد القوى الوطنية والتقدمية العربية، وضد بلدان الصمود والتصدي. فمن الطبيعي أن لا تكتفي الامبريالية الأميركية وحلفاؤها الرجعيون بالتهليل والترويج لعودة نظام مبارك الى «الصف العربي» و«التضامن العربي»، أو بالدعوة الى اجتماعات، بقصد اعادة العلاقات الرسمية مع النظام المصري، دون التخلي عن اتفاقيات كامب ديفيد.

ان المخطط الامبريالي الرجعي سيسير باتجاه تكثيف الضربات العسكرية ضد القوى والأنظمة العربية التي ترفض نهج النظام المصري، وبالتالي، ترفض اقامة علاقات معه، طالما هو في موقعه المعادي لحركة التحرر العربية ويتحالف مع الكيان الصهيوني والامبريالية الأميركية. اننا نتوقع، وهذا أصبح واضحاً وقائماً، أن يشدد الكيان

الصهيوني من محاولاته لضرب القوات المشتركة الفلسطينية ــ اللبنانية، وكذلك القوات السورية في لبنان، لأنها تشكل أحد العوائق في طريق تعميم كامب ديفيد على الساحة العربية، وفي اقامة تحالفات علنية «عربية» جديدة مع الكيان الصهيوني. وقد بدأ ذلك بالفعل، قبل ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، واستمر بعده، والإغارات الصهيونية ضد القوى الوطنية والثورة الفلسطينية في لبنان، وكذلك الاستعدادات والحشودات العسكرية الصهيونية التي تهدف الى اجتياح الجنوب اللبناني ومحاولة احتلاله، هي أوضح شاهد على ذلك.

اضافة الى هذا، فان الامبريالية الأميركية ستحرك القوى الرجعية المحلية والرجعية العربية، من أجل خلق المزيد من المشاكل لسوريا، بهدف ضرب صمودها ومحاولة فرض التراجع عليها، من أجل «القبول بعودة» النظام المصري، أو على الأقل تخفيف حدة رفضها لذلك. ان أطراف حلف كامب ديفيد تعرف جيداً أن موقف سوريا صلب وصدامي مع أهل كامب ديفيد، ونتائجه سوف يكون لها تأثير هام جداً في مواجهة محاولات تعميم كامب ديفيد على الساحة العربية، وكذلك في مواجهة الأخطار التي يتعرض لها لبنان من قبل الكيان الصهيوني.

ومن الطبيعي أيضاً، أن تلجأ الامبريالية الأميركية، والقوى الرجعية العربية الى محاولات جديدة لخلق المشاكل لليمن الديمقراطي، لأن هذا النظام هو أيضاً ركن أساسي من أركان مواجهة حلف كامب ديفيد، خاصة وأن أحد أبرز المؤيدين العلنيين لهذا الحلف هو السلطان قابوس. وبالفعل،، فقد تصاعدت المؤامرات ضد هذا البلد الصامد، وبدأ نظام قابوس يفتعل المزيد من المشاكل العسكرية على الحدود مع اليمن الديمقراطي، وبدأت القوى الرجعية بارسال مجموعات المرتزقة للقيام بعمليات تخريب داخل اليمن الديمقراطي،كل ذلك بهدف النيل من صمود أول دولة للعمال والفلاحين في الوطن العربي.

واضافة الى ذلك، فاننا نتوقع أن تستمر وتتصاعد محاولات الاستفزاز والضغط العسكري والحصار الاقتصادي التي تمارسها الامبريالية والرجعية العربية ضد الجماهيرية الليبية. ان الدور الهام الذي تلعبه الجماهيرية الليبية، في الوقوف بوجه المخططات الامبريالية في المنطقة، وكذلك المساعدة والدعم الكبيرين اللذين تقدمهما الجماهيرية الليبية لحركات التحرر الوطني العربية، كل ذلك يعتبر من العقبات الهامة، التي تواجهها الامبريالية الأميركية في تنفيذ مخططاتها؛ أما بالنسبة للجزائر، فاننا نتوقع أن تستمر الامبريالية الأميركية في السعي لمزيد من التآمر عليها.

وتصعيد الحملات العسكرية والحملات القمعية لن نتوقف عند حدود توجيهها الى القوى التي ذكرناها، بل اننا نتوقع أن تمتد تلك الحملات لتصل الى مختلف القوى الوطنية والتقدمية في البلدان العربية التي تحكمها أنظمة رجعية، لأنه من الطبيعي أن تحاول هذه الأنظمة خنق كل الأصوات الشعبية والتقدمية التي ترفض تعميم جوهر كامب ديفيد، واقامة علاقات مع النظام المصري، في ظل استمرار تمسكه باتفاقيات كامب ديفيد، وتحالفه مع الكيان الصهيوني والامبريالية الأميركية، وابقائه على سفارة العدو الصهيوني مفتوحة في القاهرة.

في ضوء ذلك، فان مواجهة التطورات المحتملة والمؤكدة أمر لا بد منه. والحقائق

والتطورات تثبت، بالملموس، أن المخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية تسير، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، باتجاه تثبيت اتفاقات كامب ديفيد وتعميمها، بأشكال مختلفة، على الساحة العربية.

لذلك لم يعد مقبولاً أن يستمر الجدل حول اتجاهات النظام المصري بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء.

فالقوى والأنظمة الوطنية العربية مطالبة بالعمل الجاد من أجل انتزاع مصر من قبضة أطراف حلف كامب ديفيد وسيطرتهم، لكي تعود مصر وجماهيرها الى ممارسة دورها الطليعي، والطبيعي، في عملية الصراع الذي تخوضه الجماهير العربية ضد الحلف الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي؛ وعملية الانتزاع هذه تحتاج الى مواقف وممارسات، والى التصدي، بحزم، للخيوط الخفية والظاهرة التي يمدها البعض للنظام المصري.

ان القوى الوطنية والتقدمية العربية ستواجه أخطاراً حقيقية ومصاعب كبيرة ومعارك حاسمة، اذا لم تمسك بزمام المبادرة، باتجاه الضغط من أجل احداث عملية فرز واضحة في الساحة العربية، رسمياً وشعبياً. فاما مع النظام المصري وحلف كامب ديفيد، واما رفض اتفاقيات كامب ديفيد ومحاربة مقدماتها ونتائجها، وبالتالي، رفض أية علاقة من أي نوع كان مع النظام المصري، قبل الغاء اتفاقيات كامب ديفيد وكل نتائجها.

ان عملية الفرز تتطلب موقفاً حازماً وحاسماً من بلدان جبهة الصمود والتصدي، وبشكل خاص من منظمة التحرير الفلسطينية، والانطلاق نحو العمل على تحقيق ما يلي:

١ ــ تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة، المادية والمعنوية، للحركة الوطنية المصرية، باعتبارها قائدة النضال الهادف وأداته الى تخليص مصر من القيود المفروضة عليها من التواجد العسكري الأميركي والوجود الصهيوني فيها.

٢ ــ دعوة جبهة الصمود والتصدي الى الاجتماع العاجل، بهدف وضع برنامج عملي ملموس ومحدد، من أجل مواجهة المخططات الهادفة الى تعميم جوهر كامب ديفيد على الساحة العربية، من خلال اعادة العلاقات الرسمية بين النظام المصري والأنظمة الرجعية العربية.

٣ ــ قيام كافة فصائل وقوى حركة التحرر الوطني العربية بأوسع حملة جماهيرية ودعاوية واسعة، بهدف فضح التحرك الرامي الى اعادة العلاقات الرسمية بين النظام المصري والأنظمة الرجعية العربية، ودعوة مؤتمر الشعب العربي لاجتماع يناقش الخطوات العملية لمواجهة هذه التحركات.

٤ ــ زيادة التنسيق والتعاون بين فصائل وقوى حركة التحرر الوطني العربية وتعميق تحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية، وبشكل خاص مع الاتحاد السوفياتي، لمواجهة الخلل الحادث في ميزان القوى، الناتج عن وضع الامبريالية الأميركية كل ثقلها في مواجهة حركة التحرر الوطني العربية.

اننا نعتقد أن الأمر خطير وهام، وأن الأحداث تتلاحق بسرعة، ولا تحتمل الانتظار والتأمل، لأن أي تأخير في عملية المواجهة سيلحق أضراراً بالغة بحركة التحرر الوطني العربية وبالجماهير العربية، قد تؤخرها سنوات طويلة عن تحقيق أهدافها العادلة والمشروعة، والتي تبدي الجماهير الشعبية كل الاستعدادات من أجل المضي في سبيل تحقيقها.

(٣)
معيار استعادة مصر:
مجابهة العدو الصهيوني

إنعام رعد*

يبدو أن الاجابة عن هذا السؤال قد سبق وأعلنت عنها الأطراف قبل ٢٥ نيسان (ابريل). ففور مرور ذلك اليوم، اعلنت الرجعية العربية جوابها بالتهنئة وباقامة العلاقة مع النظام المصري. كما أعطت القوى التقدمية والثورية جوابها بالسلب. وحتى يكون البحث الملتزم موضوعياً سنعود، قدر الامكان، إلى مستندات لدى الأطراف نفسها موضوع البحث، من النظام المصري، من أقطاب الكيان الصهيوني، من قادة الولايات المتحدة وراسمي سياستها، من اقطاب الرجعية العربية.

وفي ضوء هذه المتابعة سنحاول درس

ما هو موقف النظام المصري من كامب ديفيد؟

ما هو موقف الرجعية العربية من النظام المصري المرتبط بكامب ديفيد؟

ما هي حقيقة الاستراتيجية الاسرائيلية؟

ما هي حقيقة الاستراتيجية الاميركية؟

في ضوء هذا نستطيع ان نرسم الخلاصات. ونجيب عن سؤال إلى أين؟

أولاً: ما هو موقف النظام المصري من كامب ديفيد؟

مما لا ريب فيه ان النظام المصري، برئاسة حسني مبارك، وضع امامه كل اخطاء السادات التكتيكية، ليقوم بمراجعة لها ويقدم بديلا عنها اكثر لمعاناً من صورة النهج الساداتي، ولكن هل بلغ مبارك في ما قام به من انفتاح وحوار مع المعارضة، ومن تأكيد لانتماء مصر الى العالم العربي والعالم الاسلامي وكتلة عدم الانحياز، واعلانه انه ليس بديلاً عن الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وعدم قيامه بزيارة القدس، ودعوته الى الانفتاح الانتاجي بدل الانفتاح الاستهلاكي؟

هل بلغ حسني مبارك في كل هذه الخطوات حد التناقض مع نهج كامب ديفيد، او التراجع عنه، او انتهاج سياسة جديدة مختلفة اساساً مع سياسة السادات؟

---

* رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي.

هذا السؤال يقتضي تدقيقاً يستطيع الفرز بين الشكل والجوهر، بين الأسلوب والمضمون، بين التكتيك والاستراتيجية، فأول ما يطالعنا في هذا الموضوع ان مصر مبارك لم تقترع على قرار ادانة اسرائيل في الجمعية العمومية بعد ضم الجولان، كما انها لم تقترع على قرار الجمعية العمومية ضد القمع الاسرائيلي للشعب الفلسطيني، وانتهاك اسرائيل قرارات الأمم المتحدة بشأن الأرض المحتلة.

فمن لا يتضامن مع الشعب الفلسطيني تضامن الدول الأجنبية معه في قرار يصدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة كيف يكون متضامناً معه في اكثر من هذا؟

ثم ان نائب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها، كمال حسن علي، كان قد صرح لصحيفة (موندي مورننغ)، بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٩، «بأن الأفعال الاسرائيلية في الضفة الغربية هي عقبة في وجه محادثات الحكم الذاتي، وانها تخلق وقائع جديدة في الأرض المحتلة»؛ فاذا كان الأمر كذلك، فكيف لا تقترع مصر على هذا الخرق الاسرائيلي الذي يعرقل حتى محادثات «الحكم الذاتي»، على حد قول وزير خارجية مصر، بمعنى ان مصر مبارك غير مستعدة ان تتناقض مع اسرائيل، حتى في ما يعرقل «الحكم الذاتي»، فكيف بالدولة المستقلة؟

وهذا ليس استنتاجاً من قبلنا، لأن وزير خارجية مصر يقول في الوقت نفسه: «ان ضم اسرائيل للضفة الغربية لن يؤثر على المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية ولكنه سيؤثر على مشاعر المصريين»!

فاذا كان هذا هو موقف نظام حسني مبارك في اقدام اسرائيل على ضم الضفة الغربية، باعتبار ان ذلك لن يؤثر على معاهدتها مع اسرائيل، فكيف يمكن تعليق اي امل على هذا النظام بالنسبة لقضية فلسطين؟

اما ما يزعمه النظام من ان مصر اسلامية، فقد سقط بمجرد سكوته عن الانتهاكات الاسرائيلية للمسجد الأقصى، وظهر ان كامب ديفيد اقوى من عروبة مصر، كما هو اقوى من ارتباط مصر بالعالم الاسلامي ومقدساته وفق توجهات النظام.

وليس عجيباً ان يكرر النظام المصري، بقيادة مبارك، ما اعلنه النظام نفسه بقيادة السادات من أن دماء غزيرة ستسيل في لبنان.

غير ان اخطر ما في حديث وزير خارجية مصر، ثم في تصريحات حسني مبارك نفسه، هو ان عودة مصر الى الصف العربي تكون دون اي اشتراط، بمعنى ان مصر تعود مع احتفاظها بكامب ديفيد، لا سيما وان حسني مبارك قد أكد ذلك بكتاب منه الى بيغن، قبل الانسحاب الاسرائيلي الشكلي من سيناء.

بل ان حسني مبارك قد اعلن في خطابه بعد الانسحاب الاسرائيلي الشكلي من سيناء «استعداد حكومته على تعميم كامب ديفيد على المنطقة، وانتداب مصر لدور الوسيط بين العرب واسرائيل، واعتبر المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية نموذجاً لمثل هذا السلام». فالدور الذي تريد ان تلعبه مصر ــ حسني مبارك هو دور الوسيط بين اسرائيل والعرب لتعميم صيغة كامب ديفيد، والذي تطلبه من العرب هو اعادة علاقتهم معها وليس عودتها هي اليهم بعد التحرر من كامب ديفيد.

ويقترن هذا التوجه مع ما ورد ايضاً في خطاب مبارك حول ان امن الخليج جزء

من امن مصر، أي بمعنى ان العبور الى العلاقة مع العرب هو من بوابة الصدام مع ايران وليس الصدام مع اسرائيل، بل ايضاً من بوابة حماية امن الخليج ضد «الخطر» السوفياتي المزعوم، الذي اراد الجنرال هيغ ان يكون هو والتصادم مع ايران محور استقطاب العرب بدل الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

ان هذا التوجه يأتي مقروناً بما نتج عن المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية من نتائج، ابرزها انه لقاء ما تم في سيناء فسحبت مصر من الجبهة العربية الى الحلف الاميركي ــ الاسرائيلي، ثم ان سيناء جرى فيها من جهة تبديل في حرس الامبريالية دون ان تستعاد للسيادة المصرية، كما انه فرض على القوات المصرية ان تنكفىء ٥٠ كلم الى شرقي السويس نتيجه هذه المعاهدة، بينما استمر الامساك الاسرائيلي بسيناء استراتيجياً من النقب، سواء بالمطارات العسكرية أم بالقوات المتواجدة.

ويشير الخبراء العسكريون الاسرائيليون، وفي طليعتهم الجنرال ايتان، من زاوية محض عسكرية، الى ان ما تم بشأن سيناء كان مكسباً لاسرائيل، لأنها وفرت انتشار قواتها في الصحراء مع النتيجة نفسها بوجود القوات الاميركية الاوروبية، ووفّرت، بالتالي، ما يستلزمه هذا الانتشار من اعباء مادية ومن خطوط امداد وتموين طويلة، مع بقاء قدرتها على التحرك السريع في النقب وبخطوط امداد أقصر وأكثر ضماناً، مع الاعتبار ان القوات الدولية، هذه المرة، لا توجد بمحض اختيار، او لفترة مؤقتة، بل ان وجودها مرتبط بموافقة اميركا واسرائيل، فضلاً عن المجتمع الدولي الذي يساند كامب ديفيد، وبمعنى خاص، فان اي مطالبة بسحب هذه القوات يعني دخول الحرب ضد اميركا واسرائيل معاً، وأكثر من ذلك فان هذه القوات وجدت لتبقى كجزء من معاهدة السلام وكشرط لاستمرار السلام.

ولم تجدِ، في هذا المجال، اقتراحات الفريق الجمسي باسكان ملايين المصريين في سيناء ليشكلوا، بالمقابل، حاجزا بشرياً يحول دون اي تقدم اسرائيلي في المستقبل، لأن الاستيطان الاسرائيلي لا يسمح ان يستبدل بـ «استيطان مصري». وهكذا فسيناء لم تعد لمصر، بل عادت لأميركا، وبالتالي بقيت تحت هيمنة اسرائيل الاستراتيجية.

الى جانب هذا، كانت المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية في تطبيع العلاقات مع مصر حجراً على مصر، حتى في ابداء رأي «محايد» في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وقد رأينا ذلك من خلال الاحتجاج على مندوب مصر في عدم الانحياز، لأنه طالب بالاعتراف المتبادل بين العدو والفلسطينيين.

اما ان مبارك لم يزر القدس، فهذه مسرحية شكلية لا تمت الى جوهر الموقف، لا سيما وان مبارك لم يحتج ولم تتأثر علاقاته مع العدو الصيوني بكل ما يحصل في القدس وغير القدس في فلسطين، من احتلال واستيطان وقمع لارادة شعبنا.

ثانياً: ما هو موقف الرجعية العربية من النظام المصري المرتبط بكامب ديفيد؟

سارعت الرجعية العربية ممثلة ببعض رموزها الى الابراق الى حسني مبارك لتهنئته بالجلاء الاسرائيلي الشكلي عن سيناء. وهذا اول اعلان عن اعادة علاقات هذه الأنظمة مع النظام المصري في ظل كامب ديفيد.

ويأتي هذا الاعلان بعد فترة طويلة من تعاطي انظمة أخرى مع نظام السادات،

دون اتخاذ موقف عربي منها يشرف مقررات قمة بغداد.

فلقد أكد النميري تحالفه مع السادات، وكذلك الصومال وقابوس، وبدلا من محاسبة هذه الأنظمة بقيت تتفيأ مظلة التضامن العربي.

وخلال هذه المدة، تسلم حسني مبارك الحكم وكانت اولى زياراته العربية الى قابوس، ولم تكن هذه الزيارة بالصدفة، لأنه في خطابه في ٢٧ نيسان (ابريل) يؤكد ان «أمن الخليج هو من امن مصر»، وبالتالي فان حرب الخليج، كما قلنا، لا حرب فلسطين هي مدخل مصر الى هذا التضامن العربي مع اميركا. وبالتالي، فان مصر متضامنة مع العرب المتضامنين مع اميركا في نطاق الاستراتيجية الاميركية المعروفة بـ «الاجماع الاستراتيجي»، اي التي تجمع بين اسرائيل من جهة وحلفاء اميركا في المنطقة العربية من جهة ثانية، مكملة للاستراتيجية الاميركية الواحدة.

الا ان اخطر هذه الأدوار هو دور الأردن المرشح لأن يؤدي دورا في المرحلة التالية من كامب ديفيد.

وكان الأردن قد اتجه الى السوفيات طالباً السلاح، بعد ان طرح كوطن بديل للفلسطينيين من قبل واشنطن وتل ــ ابيب، ولكنه عاد ليعقد صفقة تسليح وتفاهم مع اميركا مؤخراً.

ثالثاً: ما هي حقيقة الاستراتيجية الاسرائيلية؟

لم يكن عن عبث ان اقدم مناحيم بيغن على عقد الاتفاق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، فصحيح، كما قال ساوندرز، ان التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل واميركا قائم منذ عقود، وهو ما كنا نؤكده دوماً، ولكن هذا الاتفاق الاستراتيجي الجديد قصد منه ان يعطي للكيان الصهيوني الأولوية في «الاجماع الاستراتيجي» الذي تريد الولايات المتحدة فرضه على المنطقة.

فهذا الاتفاق اراد ان يميز اسرائيل عن الهوامش الملحقة بالاستراتيجية الاميركية، وان يبرز ان الكيان الصهيوني وحده قادر أن يكون الحليف الاستراتيجي القادر على استيعاب واحتكار الدور الاميركي في المنطقة، الى حد قول القادة الاسرائيليين: ان الجيش الاسرائيلي هو «قوة التدخل السريع» الأفعل في المنطقة.

وهكذا، فان الكيان الصهيوني، حتى في خطواته التكتيكية، يريد ان يفهم الولايات المتحدة بأن أي اكمال لكامب ديفيد لن يكون مجدياً عن طريق الرجعية العربية، بل عن طريق القوة الاسرائيلية التي تفرض على هذه الرجعية ما فرضت على السادات نفسه، من استسلام كامل للشروط الاسرائيلية.

ثم ان اسرائيل هي قاعدة للصهيونية العالمية التي تؤدي خدمات جليلة للامبريالية الاميركية في العالم، من حدود بولونيا الى اميركا الوسطى، الى جنوب افريقيا. بل انها تعتمد، كما قال بيغن اكثر من مرة، على فعل الجاليات اليهودية في قلب الولايات المتحدة والمؤطرة في المنظمة الصهيونية، بينما الرجعية العربية تدعم الاقتصاد الاميركي بأرصدتها النفطية مجاناً ودون ضغوط كتلك التي تمارسها الصهيونية العالمية.

فالتحالف بين الصهيونية العالمية والامبريالية العالمية هو تحالف في المصالح العدوانية المشتركة، بينما التحالف بين الرجعية العربية وبين الولايات المتحدة هو تحالف

تبعي.

وفي هذا الاطار، استطاعت اسرائيل ان تبتز حسني مبارك بمناورات عدم الانسحاب من سيناء الا بعد الحصول منه على تأكيد بالالتزام بنهج كامب ديفيد، بل بتعميمه في المنطقة.

رابعاً: ما هي حقيقة الاستراتيجية الاميركية؟

مرَّ معنا في الفقرات السابقة ملامح هذه الاستراتيجية التي تركز عل أهمية نظرية «الاجماع الاستراتيجي»، مع الاحتفاظ بالدور المميز والأساسي لاسرائيل في هذه المعادلة.

وخلافاً لكل مزاعم النظام المصري بأنه سينتهج نهج الانفتاح الانتاجي، فان الأرقام تشير الى مزيد من الاعتماد على الرساميل الأجنبية ولا سيما الاميركية، وعلى القروض التي تقوم مقام الاقتصاد الوطني، وعلى حساب الزراعة والصناعة. ويبدو انه، في المعيار الاستراتيجي الاميركي، سيكون لمصر دور افريقي، وعلى صعيد المنطقة دور مكمل للرجعية العربية، انما ثانوي بالنسبة للدور الاسرائيلي.

ولعل حديث الجنرال هيغ الى مجلة نيوزويك، بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣، حول الشرق الأوسط يعطي أفضل صورة مكثفة عن الاستراتيجية الاميركية بالنسبة للمنطقة، فهو، أولاً، يبرر الاستيطان والقمع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل ويبرر الغارات الاسرائيلية الأخيرة على لبنان على انها جاءت نتيجة مقتل بعض الاسرائيليين في الخارج، وتسلل بعض الفدائيين من الأردن مؤكدا بذلك الأمن الاسرائيلي الرادع وحق الكيان الصهيوني في العدوان على لبنان، حتى لو لم يكن قد خرق وقف اطلاق النار من الحدود اللبنانية، أي انه مع الغاء حق الشعب الفلسطيني في النضال من اجل أرضه، ومع تثبيته امن الاحتلال وعدوانه.

ويركز الجنرال هيغ الجزء الثاني من حديثه على خطورة الوضع في الخليج، معتبراً ان التناقض الأساسي هو هناك وليس في فلسطين. وان نظريته، بعد تطورات حرب الخليج، تثبت ان هذه الحرب هي الأساس. إلا ان اخطر ما يقوله الجنرال هيغ هو خشيته من ان يؤدي اندلاع حرب بين اسرائيل وسوريا إلى اعادة استقطاب سوريا والمقاومة الفلسطينية للعرب، على اساس التناقض العربي ــ الاسرائيلي، مما يقوض عمليا نظرية «الاجماع الاستراتيجي» التي هي اساس الاستراتيجية الاميركية في المنطقة.

لقد كان واضحاً مما اعلنه المشير ابو غزالة، وزير الدفاع المصري، حول اعادة تأهيل الجيش المصري وتحديثه وما ينتج عن ذلك من تسريح كوادر وقوات منه، ان ثمة غرضين كلاهما مرتبط بالاستراتيجية الاميركية: اولهما: تحديث الجيش باعتماده اكثر على المكننة وفق اغراض الاستراتيجية الاميركية واهدافها، وثانيهما، المتصل بالكادر البشري ــ وهو الأهم ــ فالمقصود منه تسريح كل من لا يزال يعتقد ان اسرائيل هي العدو، لتأكيد عداءات اخرى، وفق الاستراتيجية الاميركية، ووفق ما يعلن النظام من ان الخليج هو ميدان الصراع.

ان الخلاصة التي يمكن التوصل اليها من هذا العرض هي ان عودة مصر الى العرب تبدأ اولاً برفض المقولات الاميركية والاسرائيلية، وباعادة الاعتبار للمعيار الوحيد للتضامن العربي، والذي هو المجابهة للعدو الصهيوني، وطالما ان مصر مبارك ليست في

هذا الوارد بل هي في وارد تعميم صيغة كامب ديفيد على المنطقة، فان استعادتها هـو في انتصار الحركة الوطنية المصرية، واسقاط نهج كامب ديفيد، والغاء المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، وابطال الرهان على مصالحة عربية مع مصر ــ كامب ديفيد، تكون مدخلاً لتعميم كامب ديفيد على المنطقة العربية.

التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية المحتلة

عدنان عبيدات

مقدمة

لعل نشأة التعاون في فلسطين كانت أسبق من نشأته في الأردن وبعض الدول المجاورة، ففي مطلع العشرينات وفي بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، صدر أول قانون تعاوني؛ مما أتاح الفرصة أمام التجمعات السكانية للمواطنين العرب لتأسيس تعاونيات مختلفة، كان أبرزها وأكثرها انتشاراً جمعيات التسليف والتوفير الريفية، والتي تستند أساساً على الأسس التي وضعها رائد تعاونيات التسليف الزراعي في ألمانيا، «ريافا يزون».

وبحلول عام ١٩٤٨، بقي من هذه التعاونيات في الضفة الغربية من الأردن بضع عشرات، تجمدت أوضاعها، الى أن صدر أول قانون تعاوني في الأردن عام ١٩٥٢. ومن أجل استكمال المؤسسات التعاونية لتطوير الحركة التعاونية فقد أنشئت الدوائر والمؤسسات المركزية التالية وجميعها في عمان:

١ ــ دائرة الانشاء التعاوني (حكومية) سنة ١٩٥٣، للارشاد، ولتسجيل التعاونيات والتصفية والتحقيق والتحكيم.

٢ ــ الاتحاد التعاوني المركزي الأردني سنة ١٩٥٩، وذلك من أجل تمويل الجمعيات التعاونية، وتجسيد الدور الأهلي في بناء الحركة التعاونية، والاشراف والتخطيط المستمرين.

٣ ــ المعهد التعاوني سنة ١٩٦٣، لتدريب الكوادر التطوعية والقيادات التعاونية، وتأهيلها، فضلاً عن الأجهزة الادارية والارشادية.

---

* قدمت هذه الدراسة الى «مؤتمر التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في القدس في شهري: آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) من العام ١٩٨١. أما كاتب هذه الدراسة: عدنان عبيدات، فهو أحد مواطني مدينة الخليل.

٤ ــ اتحاد مراقبة الحسابات التعاوني سنة ١٩٦٤، لتدقيق حسابات الجمعيات التعاونية واعداد الدورات التدريبية للمحاسبة ومسك الدفاتر وتجهيز المطبوعات.

لقد أنشئت دائرة الانشاء التعاوني عام ١٩٥٣، بعد صدور القانون التعاوني، في الظرف الذي عانى فيه المزارعون الأمرَّين، من عبء الديون وارتفاع فوائدها وانتشار الربا وتفشي الرهن للعقارات والأراضي، فضلاً عن الطلاع (البيع بالنسيئة). فكان لابد لدائرة الانشاء التعاوني، لدى تأسيسها، من القيام بحملة تهدف إلى توعية المواطنين وتثقيفهم واطلاعهم على المبادىء والأصول التعاونية، التي نشأت في أوروبا في أواسط القرن الماضي.

ولما كانت الحاجة ملحة الى قيام حركة تعاونية سريعة النمو، نعوض بها ما قد فات على أبناء هذا البلد، فان تقدمها ونشوءها على هذا الوجه، دون مساعدة الحكومة، أمر صعب ان لم يكن مستحيلاً. ذلك أن الحركات التعاونية في الدول النامية، اذا ما أريد لها النجاح والفلاح، فانها تحتاج لتشجيع حكوماتها تشجيعاً فعالاً وبناء، فضلاً عن تقديم النصح والارشاد والمراقبة؛ وهذا لا يعني أن تستمر التعاونيات في اعتمادها على الحكومات الى الأبد، بل لابد من الاستقلال والاعتماد على النفس، شيئاً فشيئاً، حتى تستطيع بناء حركة تعاونية أهلية ذات جذور أصيلة، معتمدة على قطاع عريض من الأعضاء التعاونيين، في كافة الميادين الزراعية والصناعية والمدرسية.

سعت دائرة الانشاء التعاوني، أول ما سعت، الى تأسيس جمعيات تعاونية للتسليف والتوفير في الريف، للأسباب التالية:

١ ــ لعل المزارعين كانوا أكثر الناس بؤساً، بسبب الديون التي أثقلت كواهلهم ووقوعهم تحت وطأة المرابين.

٢ ــ ان المزارع هو الأداة والوسيلة لزيادة الانتاج الزراعي.

٣ ــ ان الزراعة هي القطاع الرئيسي في الدخل القومي في الأردن.

٤ ــ لايخفى أن نسبة المشتغلين في الزراعة عالية جداً، وكانت تشكل آنذاك حوالى ٦٠٪ من عدد سكان الأردن. وقد أخذت هذه النسبة في التناقص تدريجياً الى أن وصلت هذا العام الى ٢٨ ٪ من مجموع القوى العاملة[١].

٥ ــ من طبيعة التركيب الاجتماعي في القرية سهولة معرفة الأوضاع الاقتصادية للشخص، من قبل الأفراد الآخرين، مما يسهل على الهيئات الادارية التعاونية معرفة كيفية استعمال القروض، والأغراض التي ستصرف من أجلها تلك القروض بسهولة ويسر.

٦ ــ ان مسؤولية جمعيات التسليف والتوفير هي مسؤولية غير محدودة، مما يجعل اللجنة الادارية للجمعية حريصة كل الحرص في اختيار أعضاء الجمعية، لدى قبولهم من جهة، وصرف القروض بمعقولية من جهة أخرى.

لقد قدمت هذه التعاونيات خدمات لا شك في أهميتها، ولعل أبرزها:

١ ــ إبعاد خطر المرابين عن المزارعين وتحريرهم من كابوسهم الثقيل.

٢ ــ تخليص أراضي الأعضاء من الرهن، وما شابه ذلك.

٣ ــ المساهمة في زيادة الانتاج الزراعي، عن طريق تزويد المزارعين بالقروض

النقدية والعينية.

٤ ــ تعليم الأعضاء الأصول الديمقراطية، وتنظيمهم، وتعويدهم على أصول الجلسات، سواء في اجتماعات الهيئات العامة أم في اجتماعات الهيئات الادارية، بالاضافة الى كيفية المناقشات واحترام رأي الأغلبية وتقدير رأي الإنسان، بغض النظر عن مركزه الاجتماعي.

وهنا لابد من الاشارة الى أن الجمعية التعاونية ليست عصا سحرية بامكانها أن تحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البيئة التي تحل فيها. ذلك أن مضمون الجمعية وفحواها بشر، أناس من هذا المجتمع، فلا يمكن للجمعية التعاونية، بنظامها وقانونها ومبادئها المثالية، أن تتقدم خطوة واحدة للأمام، الا إذا حمل هذه المبادىء التعاونية أناس آمنوا بهذه المبادىء، أناس أخذوا على عاتقهم تطبيق هذه المبادىء، شكلاً وموضوعاً.

ونتيجة لعدم هضم هذه الأفكار والمبادىء التعاونية في بعض الجمعيات، فقد وقعت في أخطاء من أبرزها:

١ ــ عدم صرف القروض الزراعية في الأغراض الانتاجية التي منحت من أجلها.

٢ ــ صعوبة القفزة النوعية، بالنسبة للأعضاء التعاونيين ونقلهم من عادات قبلية وعشائرية تعتمد على الفرد (الأنانية وحب الذات) الى آفاق تعاونية رحبة يتساوى فيها أعضاء الجمعية، من خلال عمل الفرد للمجموع وعمل المجموع للفرد.

٣ ــ وقوف العادات والتقاليد، المتوارثة عبر الأجيال، حجر عثرة في طريق العمل الجماعي الذي بدونه لا يمكن للأمة أن تتقدم وتصل إلى المستوى اللائق بها، انها لم تحارب التقاليد المتوارثة التي تركز على العمل الفردي: هناك أمثلة ينقلها جيل عن آخر: «الشركة تركة» و«العب وحدك تيجي راضي» وحروف (ش، و، ك) «شوك» أي شركة، وكالة، فكالة، لا تقربها.

ما بالكم أيها السادة في مجتمع لا تجد فيه من يشاركك عملك؟ أليس هذا منتهى السطحية والغباء، ان لم يكن الفناء؟؟...

جمعيات التسليف التعاونية المراقبة (الإقراض الزراعي المراقب)

من خلال العمل التعاوني وتجربة الإقراض في الأردن بين سنتي ١٩٥٣ و ١٩٦٠م، أمكن تقييم حركة الإقراض التعاوني، والخروج بالنتائج التالية:

١ ــ ليس المهم أن يحصل المزارع على قروض زراعية، بل الأهم أن توضع لهذا المزارع خطة سليمة، وأن يراقب استعمال هذا القرض بشكل انتاجي سليم.

٢ ــ أن تقدر حاجة المزارع المقترض بشكل صحيح، فزيادة القرض أكثر مما ينبغي من شأنها أن تثقل كاهل المقترض وتربكه، وكذلك تقليل القرض أقل مما ينبغي من شأنه أن يعرقل المزارع عن تنفيذ برنامجه ومخططه المدروس، ويمكن تشبيه ذلك بعملية الري للأرض؛ حيث أن زيادة مياه الري أكثر من اللازم تغرق المحصول، وبالمقابل، فان الإقلال من مياه الري أقل مما ينبغي من شأنه أن يؤثر على المحصول سلبياً.

٣ ــ لابد من تطوير القروض الموسمية، الى قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل،

بغية مواجهة المشاريع الزراعية طويلة الأجل، ضمن خطة تتضمن التقييم الاقتصادي للمشروع؛ لاسيما أن عدد السكان في الأردن يتضاعف كل ٢٤ سنة تقريباً، مما تتحتم معه زيادة الإنتاج الزراعي بشكل يتناسب وزيادة عدد السكان. فهذا عالم الاجتماع الانكليزي، مالتوس، وهو صاحب نظرية علاقة السكان بالإنتاج، يرى أن زيادة عدد السكان في العالم تتزايد بسلسلة هندسية، أي ١:٢:٤:٨:١٦:٣٢، وهكذا، بينما الإنتاج يتزايد حسب سلسلة عددية، أي ١:٢:٣:٤:٥:٦، وهكذا. ومن المقارنة بين النمو السكاني (الديموغرافي) والنمو الإنتاجي، يلاحظ الفرق الشاسع بين الزيادتين غير المتساويتين.

٤ ــ ضرورة التوسع الزراعي رأسياً وأفقياً: رأسياً عن طريق استغلال الرقعة الزراعية القابلة للزراعة الى أبعد مدى، سواء أكان ذلك بتكثيف الزراعة عن طريق الري وقلابة الأرض أو اقامة المعرشات، أم باستعمال المبيدات والعلاجات والأسمدة المختلفة. أما التوسع الأفقي فيعتمد على خلق أراضٍ جديدة، بتحويل الأراضي غير القابلة للزراعة الى أراض صالحة للزراعة، ولايخفي أن متوسط ملكية الفرد الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز ٤ دونمات في محافظة الخليل؛ وهذا يشكل أصغر متوسط للملكية، بالقياس الى باقي محافظات الأردن. ولعل هذا السبب هو الذي حفز الأعضاء التعاونيين في محافظة الخليل الى الاستفادة من مشروع الأجور الزراعية الى أبعد مدى.

الأقراض الزراعي المراقب وماهيته:

من أهداف الإقراض الزراعي المهمة مايلي:

١ ــ زيادة دخل القطاع الزراعي على الأمد الطويل، عن طريق استصلاح وتحسين الأرض.

٢ ــ إقامة جمعيات تعاونية ريفية لهذا الغرض، ومدها بقروض متوسطة الأجل، أو تطوير جمعيات التسليف القديمة لتسير على هذا المشروع، بحيث لايتجاوز رسم الخدمة ٢٪.

٣ ــ تنظيم المزارعين في جمعيات تعاونية، وزيادة استعمال الطرق الزراعية الفنية، وتشجيع تطوير النشاطات الجماعية، ومساعدة هذه الجمعيات على بناء رأس مال يساهم في تطوير أعمالها؛ بحيث تصبح هذه الجمعيات بمثابة بنوك صغيرة في القرى تخدم المزارعين في قراهم ومجتمعاتهم، دون تكليفهم أي مبلغ من المال؛ حيث يتم الكشف على الأعمال المنجزة مجاناً، وتصرف القروض في مقر الجمعية، وهذه ميزة لاتتوافر لغير التعاونيات من مصارف ومؤسسات أخرى مقرضة.

٤ ــ تخصيص الأموال اللازمة للجمعيات التعاونية، لرفع تكاليف الأعمال الإنتاجية الجديدة التي يقوم بها أعضاء الجمعية بين الحين والآخر.

٥ ــ مساعدة المزارعين ذوي الدخل المنخفض والذين لايتمكنون من تصليح أراضيهم، بإعطائهم قروضاً تزيد في انتاجهم مستقبلاً، عن طريق التوسع الرأسي والأفقي في الزراعة.

٦ ــ صرف قروض عينية، كالبذار والأسمدة الخ...

٧ ــ تشجيع التسويق التعاوني.

النتائج العملية للإقراض المراقب:

بحلول عام ١٩٦٠، تطورت أنماط الإقراض الزراعي للتعاونيات؛ حيث طبقت أساليب المراقبة الحكيمة على القروض. فهناك جمعية رائدة في أرطاس، قضاء بيت لحم، حيث تم ايصال مياه الري المحدودة من المنبع الرئيسي الى قسائم المالكين في وادي أرطاس، بواسطة الأنابيب، لضمان عدم تسرب المياه وذلك عام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤، فأصبح المرشد التعاوني يشعر بأنه يساهم فعلاً في خدمة الأعضاء التعاونيين، حيث لمس القاصي والداني مدى الفائدة التي تحققت للمقترضين، كعينة تجسد هذا المشروع.

١ ــ بلغت المخصصات التي صرفت للأعضاء التعاونيين، قبل حرب عام ١٩٦٧، مبلغ ٦٨ ألف دينار.

٢ ــ استفاد من هذه المخصصات، ١٥٠٩ أعضاء تعاونيين.

٣ ــ بلغ عدد الجمعيات التعاونية التي تعاملت في المشروع، ٢٨ جمعية تعاونية زراعية.

٤ ــ (أ) بلغت مساحة الأراضي التي تم استصلاحها وقلابتها، ٤٥٠٠ دونم.

(ب) بلغت مساحة الأراضي التي غرست بأشجار مثمرة، ٤٦٠٠ دونم.

(ج) طول الأسوار الحجرية ٣٤٠٠ متر.

(د) برك لحفظ المياه وتربية الأسماك، ٢٩ بركة.

(هـ) تعريش عنب، ١٥٠ دونماً.

وفي نهاية بحث موضوع جمعيات الإقراض المراقب، لابد من كلمة الى زملائنا المرشدين؛ وهي أن هذه التجربة يجب أن لاتضيع سدى وبدون ثمن. وانني أرى، وبكل صراحة، أن نفراً من إخواننا المواطنين، مزارعين وغير مزارعين، يفرقون تحت وطأة القروض حالياً، من بنوك لاهم لها الا جني الفوائد والأرباح، باعتبارها شركات رأسمالية، دون أية نظرة لما سيجنيه المقترض. والمستقبل سينبئنا عن المصير المظلم الذي ينتظر هؤلاء التعساء. وأرى تحقيقاً للمصلحة العامة للمزارعين، ضرورة مراقبة كافة القروض، مهما كانت قيمتها، مراقبة مباشرة؛ بحيث تصرف في الأغراض الانتاجية التي من شأنها أن تحسن دخل المقترض، وبالتالي تمكنه من تسديد قروضه السابقة واللاحقة.

جمعيات معاصر الزيتون التعاونية

توجد عشر جمعيات تعاونية لعصر الزيتون في الضفة الغربية، حتى ١٩٧٩/٣/٣١، تضم في عضويتها قرابة ٢٧٠٠ عضو من منتجي الزيت، وتخدم ما يزيد عن ثلاثة أضعاف هذا العدد من غير الأعضاء. وهذه الجمعيات أعضاء في اتحاد نوعي مركزه مدينة القدس وتأسس سنة ١٩٦٦، وقد تزايد عدد المعاصر التعاونية بصورة ملحوظة عام ١٩٨٠، لاسيما في محافظة نابلس؛ ويمكن تلخيص خدماتها بما يلي:

١ ــ استعمال أحدث الآلات في العالم لعصر الزيتون، مما تسبب في زيادة مردود الزيت، بنسبة مقدارها ٢٠ ٪، بالقياس الى مردود المعاصر القديمة.

٢ ــ ارشاد مزارعي الزيتون وبث الأفكار العلمية المتعلقة بكيفية القطف، والقيام

برش جماعي للمزارع، والتشجيع على استعمال الأسمدة (سلفات الأمونياك).

٣ ــ تصنيف الزيت علمياً حسب نسبة الحموضة.

٤ ــ تكتيل مزارعي الزيتون وتنظيمهم، بحيث أمكن وضع تسعيرة شبه ثابتة.

٥ ــ تطوير صناعة القفف والتنك للزيت، مما خدم، بطريق غير مباشرة، مزارعي الزيت جميعهم في المنطقة، بالاضافة الى أن الأسعار، التي حددت، مثالية ولم يحصل عليها سابقاً.

٦ ــ قطع الطريق على الوسطاء والسماسرة الذين اعتادوا التلاعب بالأسعار، بحيث لم تعد ظاهرة انخفاض الأسعار الى درجة كبيرة في الموسم، ثم ارتفاعها بشكل، مفاجيء عندما يطمئن التجار الى أن معظم الانتاج صار في مخازنهم.

٧ ــ تسويق الزيت تعاونياً، داخل البلاد وخارجها، بالاعتماد على الأصناف والأسعار المقررة من قبل اتحاد جمعيات عصر الزيتون. وقد سوّق اتحاد جمعيات عصر الزيتون ٣٠٠٠٠ تنكة زيت في عمان سنوياً، كحد أقصى. وهناك محاولة جادة للتسويق في الدول العربية. وقد توقف الاتحاد عن التسويق لعمان خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، ثم عاود نشاطه مرة أخرى.

الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض

لوحظ أن جمعيات التسليف والتوفير الريفية لا تستطيع أن تقدم للأعضاء كافة الخدمات الضرورية أو جلّها، ولذلك وضعت خطة عامة في الأردن، لعام ١٩٦٦، تهدف الى ما يلي:

١ ــ تأسيس مجمعات تعاونية تخدم عدداً من الجمعيات التعاونية المحلية، وبالتالي الأعضاء المنضمين لتلك التعاونيات.

٢ ــ أعمال هذه المجمعات متعددة، وأبرزها التسويق والتوريد والتموين والخدمات، وخصوصاً تلك الأعمال التي تقدمها الجمعيات القائمة.

٣ ــ يراعى، في تأسيس تلك المجمعات، ما تقدمه الجمعيات القائمة وحاجة المزارعين والناحية الجغرافية. وقد تم تقسيم محافظة الخليل، مثلاً، الى مناطق: حلحول، دورا، ومدينة الخليل.

هذا واعتبرت جمعية التسويق في حلحول نواة لمجمع حلحول، بالاضافة الى أنها ستكون نموذجاً لعمل المجمعات الأخرى، حيث قامت بخدمات لأعضائها، من ٨ قرى في المحافظة، بلغ عددهم قرابة ٤٠٠ عضو، فضلاً عن ٧٠٠ من غير الأعضاء.

٤ ــ يمكن أن تكون هذه المجمعات التعاونية جمعيات أولية، أي أعضاؤها أفراد، ويمكن أن تكون جمعيات ثانوية، أي أعضاؤها جمعيات أولية محلية.

٥ ــ حتى تستطيع أي مؤسسة من تقديم خدمات اقتصادية، لا بد من وجود حجم عمل معقول يستأهل توظيف جهاز تعاوني للارشاد والاشراف، والمراقبة على الأعمال التعاونية في منطقة عمل كل مجمع.

نماذج تعاونية أخرى

لم يقتصر عمل التعاونيات على الزراعة والمزارعين، بل تعداه الى قطاعات أخرى ومجالات أوسع وآفاق أرحب.

(أ) هناك جمعية بيت ساحور التعاونية للضمان الصحي: وهي الأولى من نوعها في المنطقة وتخدم حوالى ٧٠ أسرة، بما يلزمهم من الخدمات الصحية، مقابل ١٢٥ فلساً، كرسم اشتراك للفرد الواحد شهرياً، وللجمعية طبيبها الخاص.

(ب) جمعيات التعليم العالي: قامت في حلحول جمعية للتعليم العالي، هدفها الرئيسي تقديم القروض متوسطة الأجل للطلاب الذين يتعلمون علومهم في الجامعات، وقد بلغ عدد الذين تخرجوا، بدعم من هذه الجمعية، أكثر من ٤٠ متخرجاً. كما تأسست جمعية مماثلة لعائلة آل طهبوب، ولكنها توقفت عن العمل بعد عام ١٩٦٧. ويمكن القول ان الجمعية ساعدت ٣٠ متخرجاً في اختصاصات مختلفة، كالطب والهندسة. كما تأسست جمعية دورا التعاونية للتعليم العالي عام ١٩٧٧، وتضم في عضويتها ١٢٥ عضواً، وقدمت قروضاً لـ ٢٥ طالباً.

(ج) هذا عدا عن أنماط أخرى من التعاونيات، كالمخابز والإسكان والنقل والصدف والأشغال اليدوية والتنوير الكهربائي.

وفي ما يلي كشف بأنواع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية من الأردن، وأوضاعها المالية وعدد أعضائها. وقد حاولت أن أصنف الجمعيات التعاونية الى قسمين رئيسيين: أحدهما زراعي، والآخر غير زراعي، كما هو مبين في الجدول رقم (١)؛ حيث يظهر الوضع الاحصائي للتعاونيات في الضفة الغربية فقط، اذ كان عدد الجمعيات الزراعية في ١٩٦٦/١٢/٣١، ١٧٦ تعاونية، بينما بلغ عدد التعاونيات غير الزراعية ٦٢ تعاونية، موضحة كما هو مبين في الجدول رقم (١).

يتبين من الجدول رقم (١)، ان التزامات الجمعيات التعاونية المختلفة نحو البنك التعاوني في عمان، التابع للمنظمة التعاونية الأردنية، قد بلغت ٤٩٠٩٤٣ ديناراً حتى ١٩٦٦/١٢/٣١.

بالاضافة الى ما ذكر، هناك التعاونيات المدرسية، والتي كان الهدف من تأسيسها وانضمام الطلبة لعضويتها هو تربية النشء على العمل الجماعي التعاوني المنظم، وتزويدهم، من خلال جمعياتهم، بالخبرات والمهارات التعاونية، وتدريبهم على الاعتماد على النفس ونكران الذات، فضلاً عن اقناع الطلبة، بشكل عملي، بجدوى التعاون والعمل الجماعي المنظم في تحقيق المشروعات المدرسية، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وقد توقفت نشاطات التوفير المدرسي إثر حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، علماً بأن أرصدة هذه الجمعيات موجودة حالياً لدى المنظمة التعاونية الأردنية (الاتحاد التعاوني) في عمان. وحدث أن سحبت بعض التعاونيات المدرسية أرصدتها كاملة من البنك التعاوني، بعد حصولها على اذن من السلطات المختصة، دون مجابهة أية صعوبات تذكر. ولما كانت العودة الى فكرة التوفير تجابه صعوبات نفسية الآن، بيد أنه أمكن إقامة

احصائيات التعاونيات في الضفة الغربية حتى ١٩٦٦/١٢/٣١*
الجدول رقم (١)[٢]

نوع التعاونيات	عددها	عدد الأعضاء	الأسهم المدفوعة بالدينار الأردني	الاحتياطي بالدينار الأردني	قرض البنك التعاوني بالدينار الأردني	قروض للأعضاء بالدينار الأردني
أولاً: الزراعة	١٧٦	٨٩٥١	١٠٢٠٥٠	٩٦٤٠٥	٣٣٣٨٠٤	٤٥٧٢٨٣
التسليف والتوفير الريفية	١٤٣	٦٤٣١	٤٤٢٤٤	٩٠٠٤٣	٢١٧٣٨	٣٤٢٠٥١
الجمعيات الزراعية	١٣	٣٥٩	٢٨٥٧٢	٣٦٣٢	٢٦٦٦٩	١١٨٨٣
زراعية متعددة الأغراض	٩	٢٨٨	١٤٨٧	٧٤٥	١٠٣٣٩٣	٨٨٧٠٢
التسويق الزراعي	٤	٤٨٤	٨٢٧٨	٧٩١	٤٩٨٤٠	١٤٦٤٧
التصنيع الزراعي/فريتون	٧	١٣٨٩	١٩٤٦٩	١١٩٤	١٣٢١٦٤	.....
ثانياً: غير الزراعية	٦٢	٥٤٢٥	١٢٥٣١٦	١٦٦٧١	١٥٧١٣٩	٨٩٨٢٤
الحرفية والمهنية العمالية	٨	٢٣٨	٣٠٠٣	٤٣٥٤	٣٠٠٨٩	٢٩٥٤
المنافع المتبادلة	٤	٤٥٧	١٣٩٠	٨٩	.....	١٨١
جمعيات النقل	٩	٧٩٠	٢٤٤٩٦	٢٩٢٣	١٣٢٦٩	...
الاسكان	١٢	٦٣٠	٦٠٥١٦	١١٧٤	٨٧٦٤٤	٥١٤٩٢
استهلاكية	١٠	١٢٧٨	٧٢٠٣	١٩٢١	٥١٨	١٩٥
انارة كهربائية	٢	٩٢١	١٧١٧٤	٩٣	١٤٣٩٧	...
توفير وتسليف المدن	١٣	٩٤٤	٨٥٠١	٤٤٩٥	٩٥٧٠	٢٩٢٠٦
أخرى.. ضمان صحي تعليم عالٍ	٤	١٦٨	٣٠٣٣	١٦٢٢	١٦٥٢	٥٧٩٦
المجموع العام	٢٣٨	١٤٣٧٧	٢٧٣٦٦	١١٣٠٧٦	٤٩٠٩٤٣	٥٤٧١٠٧

مقاصف تعاونية لدى بعض هذه الجمعيات؛ حيث تم عن طريقها تقديم خدمات تربوية وتعاونية، كما زودت الطلبة بالأدوات المدرسية وبالمواد الغذائية اللازمة، لما في ذلك من مزايا هامة؛ حيث أن هدف المقصف التعاوني هو الخدمة بالدرجة الأولى، وليس جني الربح على حساب الطلبة. اذ أن الربح الذي يحققه المقصف يمكن أن يوزع على الطلبة بنسبة مشترياتهم، أو أن تستفيد المدرسة من هذه الأموال في مشاريعها الخاصة والعامة، بغية تحقيق الأغراض الإنسانية والاجتماعية، كتقديم المساعدات العينية والنقدية

* لم تدخل التعاونيات المدرسية ضمن هذه الاحصائية.

للمحتاجين من الطلبة. وبعبارة أخرى، فان الربح الذي يجنيه الطلبة يعود عليهم، بشكل أو بآخر.

وفيما يلي كشف يبين عدد الجمعيات المدرسية في الضفة الغربية، وهو ١٩٨ جمعية عـدد أعضائها ١٤٠٦٧ عضواً، ادخروا ١٨٦٦٠ ديناراً، حتى ١٩٦٦/١٢/٣١(٣).

المنطقة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	المبلغ المدخر بالدينار
محافظة القدس	٦٢	١٣٤٦٠	٥٨٣٢
محافظة نابلس	٨٨	٦٤٩٨	٧٨٢٨
محافظة الخليل وقضاء بيت لحم	٤٨	٣٧٨٠	٥٠٠٠
المجموع	١٩٨	١١٦٣٨	١٨٦٦٠

ومما يجدر بالذكر، أن مهام الاشراف والمراقبة على التعاونيات المدرسية في الضفة الشرقية، أنيطت الآن بوزارة التربية والتعليم، وأصبح دور المنظمة التعاونية الأردنية ودوائرها اللوائية، في مجالات الارشاد والتثقيف التعاوني فحسب.

الوضع القانوني والاداري للتعاون

عدل القانون التعاوني لسنة ١٩٥٢ بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦؛ وهو القانون الذي يسري مفعوله حالياً في الضفة الغربية، استناداً الى الأمر العسكري رقم ٩٤؛ حيث أنيطت المسؤولية بضابط التعاون والعمل.

هذا وقد جرت تعديلات على القانون التعاوني والتنظيمات التعاونية في عمان؛ حيث تم دمج المؤسسات التعاونية سالفة الذكر، في اطار عام موحد هو المنظمة التعـاونية الأردنية، وأنشىء ضمن تلك الخدمات، «البنك التعاوني» الذي يتعامـل مع الجمعيـات التعاونية الأعضاء، فضلاً عن المواطنين، كأي بنك تجاري عامل في الأردن، مما يسهل الأعمال المصرفية على التعاونيات بمختلف أنواعها.

ومن هنا، يتبين مقدار الضرر الذي أصاب الحركة التعاونية في الضفة الغربية، بعد عام ١٩٦٧، نتيجة لغياب جميع المؤسسات التعاونية المركزية في عمان، والتي سبقت الاشارة إليها، ولم يكن بالامكان الاستفادة من الخدمات الحكومية للحركة التعاونية في الضفة الغربية، الا ضمن المجالات التالية:

(أ) الابقاء على المكاتب التعاونية، وبثلث حجم موظفيها السابق، حيث أن عددهم لا يتجاوز الـ ١٥ موظفاً حالياً، بينما بلغ عدد موظفي التعاون في الضفة الشرقية من الأردن ٢٦٧ موظفاً في ١٩٧٩/١٢/٣١.

(ب) توفير سيارة واحدة لدوائر التعاون، بينما كانت قبل الاحتلال ٦ سيارات، وأصبح عددها الآن في الضفة الشرقية حوالى ٥٠ سيارة رسمية.

(ج) اعداد ثلاث دورات تعاونية لأيام دراسية محدودة، على مدار ١٣ عامـاً،

واصدار عددين من مجلة التعاون، حتى ١٩٨٠/١٢/٣١.

التسويق التعاوني

لا يقتصر تعاون المزارعين على تنظيم أنفسهم جماعياً، بغية الاقتراض بأحسن الشروط، ولا على شراء المواد الزراعية اللازمة لعمليات الانتاج، كالبندورة والأسمدة والمعدات، بأفضل الأسعار ومن أجود الأصناف، بل لابد من تعاون المنتجين وتنسيق جهودهم، لتسويق انتاجهم بأفضل الطرق وأحسن الشروط؛ اذ يتوقف على نجاح عمليات التسويق أو فشلها، نجاح أو فشل كافة الجهود المبذولة خلال عام، أو أعوام من الاعداد المضني والعمل الزراعي الدؤوب.

ولا يغيبن عن البال، أن صغار المزارعين ومتوسطيهم يسوقون انتاجهم في ظروف غير متكافئة، وغير ملائمة في معظم الأحيان، فأعباء التسويق باهظة التكاليف ودقيقة المراحل، نظراً لتشتت الاستغلالات وتباعد بعضها عن البعض الآخر، فضلاً عن ضآلة حجم الانتاج الفردي وتباين منتجات هؤلاء المزارعين، صنفاً وكمية، لعدم توافر خطة زراعية موجهة. يضاف الى كل هذه المشاكل، صعوبات النقل وعدم تزويد المنتجين بالمعلومات الكافية عن حالات الأسواق، وعدم تزويدهم بالمعلومات لدراسة مسألة العرض والطلب، بموضوعية وعلمية ــ وهي من مهام الهيئات التسويقية المركزية ــ يضاف الى ذلك كله، ندرة رؤوس الأموال الضرورية لإقامة منشآت خاصة لتخزين الحاصلات الزراعية أو تحويلها.

ولا يفوتني التركيز على ناحية واقعية فرضتها الظروف الحالية، اذ مما يزيد الطين بلة، أن أسواق الضفة الغربية مفتوحة أمام الانتاج الاسرائيلي وليس العكس؛ كما أن عبور الجسور في الشاحنات، واستغراق أوقات زائدة في عمليات النقل، فرضا أعباء مالية جديدة على المنتج، وخلقا تعقيدات من شأنها عدم استعمال الناقلات المبردة، لنقل الانتاج من مصادره في الضفة الغربية، وتسويقه مباشرة الى الأسواق المستهدفة في الأقطار العربية، حيث أن الشاحنات العادية ــ وهي بحالة سيئة ــ تنقل الانتاج الى عمان، ثم يصار الى تعبئته وفرزه مرة أخرى وتسويقه في الناقلات المبردة. مثل هذه العملية تزيد أعباء على أعباء، وتضعف القدرة على المنافسة، سواء أكان ذلك على صعيد تكاليف الانتاج، أم المرونة في الحركة والسرعة في الوصول الى الأسواق حسب المواصفات، بالاضافة الى ضعف وسائل الاتصال (الهاتف والتلكس) إن لم يكن انعدامها.

كنتيجة ومحصلة لهذه السلبيات والمعوقات، بعضها أو جميعها، فان القدرة على التسويق تبقى حبيسة ومحكومة للظروف، مما يربك المنتج، ويجعله فرصة للاحتكار والاستغلال من عدة أطراف؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة تكاتف المزارعين والمنتجين، وتنظيم أدوارهم، بصورة ايجابية وقادرة على تحمل هذه المسؤوليات الجسام؛ اذ لا مجال للعمل الفردي، لأن مآله الفشل والدمار، وليس هناك من طريقة إلا اعتماد التعاونيات، كوسيلة للتخفيف من وطأة هذه المشكلات المتعددة، والتي تتطلب أبحاثاً مستقلة لتحليلها.

وما يهمنا هنا هو الجانب التعاوني في عملية التسويق، وهو، بدون شك، عنصر هام في العملية الزراعية، اذا أردنا تقييم التجربة التعاونية في التسويق، من أجل الاستفادة

منها في تطلعاتنا المستقبلية. ولا بد لنا من استعراض تعاونيات التسويق التي مارست هذه الأعمال في الضفة الغربية، رغم أن البناء التعاوني كان متكاملاً في ضفتي الأردن.

أولاً ــ جمعية حلحول الزراعية التعاونية: تأسست سنة ١٩٥٣، وسجلت تحت رقم ٢، ويمكن اعتبارها الجمعية الرائدة في الضفة الغربية والتي سجلت استناداً الى قانون التعاون الأردني لعام ١٩٥٢.

وصل عدد أعضاء هذه الجمعية الى ١٣٠ عضواً من مزارعي بلدة حلحول، وقامت بعدة خدمات مكملة لعمليات التسويق، أبرزها: إقراض الأعضاء لسد احتياجاتهم الزراعية، وتزويدهم بالأسمدة والعلاجات والمعدات الزراعية؛ وكذلك تزويد الأعضاء بالسلع الغذائية الرئيسية. وأستطيع القول: ان عمل هذه التعاونية سجل نجاحاً مستمراً، ولا سيما على صعيد التسويق المحلي. وعندما حاولت إدارة الجمعية تخطي الحواجز، بالوصول الى الأسواق العربية في بغداد والكويت، أجهضت تلك المحاولات في مهدها، وكان ذلك عام ١٩٥٦. وبقيت نشاطاتها التسويقية محصورة ضمن هذا الاطار، الى أن تأسست الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية في محافظة الخليل ومركزها حلحول، وكان ذلك عام ١٩٦٢، والتي خدمت مزارعي محافظة الخليل حتى عام ١٩٦٩، وتوقفت عن نشاطاتها الجوهرية بسبب انعدام التسهيلات اللازمة.

ثانياً ــ جمعية أريحا التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية: تأسست عام ١٩٥٨، وكانت تضم آنذاك ١٥ عضواً من منتجي الموز، اذ سيطرت الجمعية على ٣٥٪ من إنتاج الموز في الأردن، وامتلكت سيارتي شحن للتصدير الى الأقطار العربية، وافتتحت لها فرعاً في الكويت، بيد أن تجار القومسيون الذين لاحقوا جمعية حلحول في بغداد، حاولوا وأد تجربة أريحا في الكويت.

ثالثاً ــ جمعية اتحاد بديا التعاونية للتسليف والتوفير: تأسست عام ١٩٥٦، كجمعية لتزويد أعضائها، وعددهم ١٠٥ أعضاء، بالقروض الموسمية. وقد قامت بتجربة رائدة في مجال تسويق الزيت لأعضائها، وكان تسليف العضو ٧٠٪ من قيمة الانتاج المسوق، وعند البيع يحصل على رصيد استحقاقه.

ولعل فكرة تأسيس الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون استندت الى هذه الخلفيات، وكذلك الأمر بالنسبة الى اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون في الأردن، والذي أسس في منتصف الستينات ومركزه مدينة القدس، وضم في عضويته جمعيات عصر الزيتون في ضفتي الأردن.

رابعاً ــ الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية في محافظة الخليل: مركزها حلحول، تأسست عام ١٩٦٢، تحت رقم التسجيل ٣٤٧، حيث بلغ عدد أعضائها حوالى ٤٥٠ عضواً من جميع قرى محافظة الخليل. وأستطيع القول: ان هذه الجمعية كانت نموذجاً لأحلامنا التعاونية، في تلك الحقبة من عمر الحركة التعاونية، حيث زودت بالخدمات التالية:

١ ــ جهاز اداري ومحاسبي، بدعم من الاتحاد التعاوني الأردني، وأصبح اسمه منذ عام ١٩٧٠ «المنظمة التعاونية الأردنية».

٢ ــ القروض النقدية اللازمة لحاجات المزارعين الأعضاء.

٣ ــ القروض العينية من المواد الزراعية والتموينية.
٤ ــ خدمات الحراثة والآليات الزراعية.
٥ ــ خدمات نقل المحاصيل الزراعية.

وبغض النظر عن بعض الأخطاء الادارية التي حصلت عام ١٩٦٦، الا أن التجربة كانت طموحة ومقنعة، وكان يمكن أن تكون نموذجاً يحتذى به في باقي المناطق.

وبحلول عام ١٩٦٧، توقفت تلك التسهيلات، وبرغم ذلك، فلقد عاودت نشاطاتها، بصورة محدودة جداً لا تتجاوز عمليات التسويق المحلي، ونحن بصدد إعداد خطة متكاملة لبلورة أعمالها وتمكينها من تحقيق الخدمات اللازمة للمنطقة.

مشكلة تسويق زيت الضفة الغربية:

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون سبعمائة ألف دونم[٤]، وتشكل ٨٠ ٪ من مساحة الأشجار المثمرة، كما تمثل ٢٦ ٪ من مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية، في حين أنها تشكل ١٢,٥ ٪ من المساحة الكلية للبلاد.

لا جدال إذاً، حول أهمية شجرة الزيتون بالنسبة للمواطنين في الضفة الغربية، ليس فقط لأنها ثروة زراعية تشمل قطاعاً عريضاً من المنتجين، وتسهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، ان لم تكن المصدر الوحيد للدخل، بالنسبة لقطاع كبير من المزارعين، بل لأن شجرة الزيتون احــد عوامل وجود المواطنين، وتثبيت أقدامهم فوق هذه الأرض، فضلاً عن تجسيد تاريخنا: وكأننا من خلالها نستشف الماضي السحيق لأجدادنا، حيث غرسوا ما نأكل، على أمل أن نغرس ما سيأكل أحفادنا، في المستقبل المنظور والبعيد سواء بسواء.

ظل مزارع الزيتون في بلدنا يعاني من مشكلة تدني سعر الزيت، واضطراره لبيع انتاجه قبل القطاف، بسعر مجحف، أو البيع لتجار الزيت، وهؤلاء بدورهم، باعتبارهم الوسطاء لهذه المادة التجارية الهامة على صعيدي الغذاء والصنــاعة، يعيــدون بيعها للمستهلك بعد جمع معظم الانتاج.

ويذكر المهتمون بالأمر كيف أن عملية المتاجرة هذه كانت تبخس الثمن للمنتج (مزارع الزيتون)، وترفع الثمن بالنسبة للمستهلكين، مما يسبب الاجحاف بحق المزارع والمستهلك على حد سواء. وكلما كانت الفجوة شاسعة بين السعرين: سعر الانتاج وسعر الاستهلاك، كلما حقق التجار كسباً كبيراً، يصل في كثير من الأحيان الى ٥٠ ٪، ويتجاوز في أحيان أخرى دائرة الاستغلال. وكلما كثر عدد الوسطاء كلما زادت الفجوة بين السعر للمنتج من جهة، والسعر للمستهلك من جهة أخرى.

وكانت النظرية التعاونية المطروحة في مطلع الستينات تتركز على ضرورة الغاء دور الوسطاء في عمليات المتاجرة بالزيت، وايصال المنتج للمستهلك مباشرة، وتحصيل عمولة بسيطة لا تتجاوز ٥ ٪، لقاء خدمات التسويق والتوزيع، بحيث تغطي التكلفة؛ وفي حالة تحقيق أرباح من رسم الخدمة ــ وهو جيد ــ يمكن استثمار هذا الربح في تطوير عملية التسويق، أو توزيع الأرباح بشكل عوائد على المنتجين أعضاء الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون، كل بنسبة انتاجه المسوق المباع من خلال جمعيته.

وقد وجد من المناسب في حينه، اقامة جمعيات تعاونية لعصر الزيتون في المناطق الرئيسية لهذه الثروة، في ضفتي الأردن، وامتلاك المعاصر الحديثة التي كانت لها عدة آثار

ايجابية على هذا القطاع من الانتاج، أبرزها ما يلي:

١ ــ زيادة انتاجية الزيت (السيولة) بنسبة لا تقل عن ٢٠ ٪، مما رفع دخل المزارعين بهذه النسبة، فضلاً عن زيادة الدخل القومي، هذا بالقياس الى انتاجية المعاصر القديمة التقليدية (البدود)، وذلك بفضل الضغط الآلي العالي في المعاصر الحديثة، والذي يصل الى ٣٥٠ كلغ/سم٢، وهنا ينبغي التفريق بين المعاصر التعاونية التي لا تهدف الى الربح، وبين غيرها التي قد لا تضغط (تكبس) الى نفس الدرجة بهدف استغلال المنتج.

٢ ــ تخفيض نسبة الحموضة في الزيت، الى أدنى نسبة ممكنة، حيث يصل الى نصف ٪ ولا يزيد عن ٤ ٪، وأمكن تصنيف الزيت حسب جودته طبقاً لنسبة الحموضة؛ اذ كلما قلت نسبة الحموضة في الزيت كلما كان الصنف ممتازاً، وكلما زادت نسبة الحموضة كلما تدنى مستوى الزيت (أي أن العلاقة هنا عكسية). ولعل السبب في خفض الحموضة لدى المعاصر الحديثة ناجم عن:

ــ تنظيف الزيتون بالماء آلياً، قبل جرشه ودرسه لازالة كل الشوائب.

ــ ترشيد المزارعين وتوعيتهم، نحو عدم كسر الزيتون المقطوف أو طمره مباشرة بعد القطف.

٣ ــ تزويد المعاصر التعاونية بمختبرات، من شأنها أن تعطي المؤشرات العلمية حول نسبة الحموضة، واعطاء سعر الزيتون، في ضوء ذلك، وتوجيه المزارعين نحو العوامل المساعدة في تخفيض الحموضة، ومراعاة ذلك في السنوات المقبلة.

٤ ــ إقامة اتحاد نوعي لتعاونيات عصر الزيتون (اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون وتصنيفه وتسويق منتجاته)، وهو الأول من نوعه في المنطقة، وقد أخذ هذا الاتحاد على عاتقه، منذ تأسيسه عام ١٩٦٦، القيام بما يلي:

ــ تشجيع جمعيات عصر الزيتون وأعضائها المزارعين على تحسين انتاجهم من الزيت والزيتون، باستعمال الأساليب الحديثة في القطاف والعصر.

ــ تزويد الأعضاء بجميع احتياجاتهم الزراعية، وبالمعدات والأشتال والبذور الحسنة.

ــ تنظيم مواعيد قطف الزيتون، وطرق تجميعه ونقله، وتنظيم مواعيد المعاصر.

ــ تدريج الزيت المعد للاستهلاك الغذائي وللتصنيع والتصدير وتصنيفه وفقاً للقوانين والمواصفات العالمية.

ــ العمل على تحديد السعر الأدنى للزيت والزيتون سنوياً، في ضوء معطيات الانتاج وحاجة السوق.

ــ توفير الأموال اللازمة من مصادر التمويل المتاحة لتحقيق تلك الغايات.

ــ تمثيل مزارعي الزيتون، أعضاء التعاونيات، في اللجان الرسمية والأهلية التي تشكل للبحث في شؤون استيراد الزيت أو تصديره، فضلاً عن استيراد المعاصر ومدى الحاجة اليها.

ــ إقامة صناعات لها علاقات بخدمة عملية التسويق، كتوفير العبوات المناسبة الحجم لحاجة المستهلك وذوقه. بالاضافة الى صناعة الصابون؛ بحيث تصبح لخدمة المنتج الحقيقي والمستهلك. وها هي الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في بيت جالا، في

سبيل اقامة مصنع حديث للصابون (استوردت آلات ومكائن المصنع في مطلع عام ١٩٨٠ ويتم تركيبها حالياً).

ـ الاستعانة بالخبرات، المحلية والدولية، للتخطيط والبرمجة، بهدف تطوير أوضاع التعاونيات والاتحاد، وتسخيرها لخدمة الجمهور المستهدف.

وكان من نتائج تلك الجهود والتنظيمات التعاونية والمثمرة على طريق العمل الجماعي التعاوني المنظم تحقيق المنجزات المهمة التالية:

(أ) لأول مرة تم وضع أسعار محدودة للزيت والزيتون، بحيث ضُمِن حد أدنى للأسعار مكن مزارعي الزيتون من تحقيق الحد الأدنى من تطلعاتهم الإنسانية والاقتصادية.

(ب) تم تقديم خدمات غير مباشرة للمنتجين غير التعاونيين، بحيث استفادوا من عملية تحديد الأسعار وضمان بيع انتاجهم بسعر معقول.

(ج) استطاع المستهلك أن يحصل على مادة الزيت بسعر مناسب، وطبقاً لمواصفات علمية تنسجم مع أبسط القوانين العالمية للغذاء.

(د) تم بيع ما يقرب من ٣٠٠٠٠ تنكة سنوياً للمستهلكين، سعة التنكة ٢٠ لتراً، بواسطة اتحاد جمعيات عصر الزيتون.

ورغم أن هذا العدد قليل نسبياً، بيد أن تأثيره كان ملموساً على الأسعار، بالنسبة لغير التعاونيين أيضاً من منتجي الزيت. وقد استمرت هذه العملية قرابة ١١ عاماً، وتوقفت لمدة سنتين، نتيجة لظروف لا دخل للمنتجين فيها، حيث أسيء الى زيت الضفة الغربية المعروف بجودته، من خلال عمليات غير مشروعة، وبيعه على أنه زيت زيتون صافٍ، ثم أعيدت عمليات التسويق بواسطة الاتحاد من جديد، منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن.

من هو المسؤول؟؟

قدرت الدوائر المختصة، أن انتاج الضفة الغربية من الزيتون، بالمتوسط، حوالى ١٠٦ آلاف طن، يستهلك منها حوالى عشرة آلاف طن للمكبوس، ويخضع الباقي لاستخراج الزيت الذي يقدر بـ ٢٠ ألف طن؛ واذا علمنا أن استهلاك الضفة الغربية من هذه المادة هو ستة آلاف طن، فمعنى ذلك أننا نواجه مشكلة تسويق ١٤ ألف طن زيت سنوياً بالمعدل. ولا يوجد أمام المنتجين الا سوق الضفة الشرقية من الأردن وأسواق عربية أخرى.

وبالنسبة للضفة الشرقية، فيقدر الانتاج الصافي من الزيت لموسم عام ١٩٧٨ مثلاً، بحوالى ستة آلاف طن، بينما يقدر الاستهلاك السنوي بحوالى عشرة آلاف طن. أي أن حاجة السوق في الضفة الشرقية هي أربعة آلاف طن. يمكن تسويقها من الضفة الغربية.

ما هو العمل اذاً لتسويق الفائض عن حاجة السوق في الضفة الشرقية، وهو يقدر بعشرة آلاف طن زيت في المتوسط؟

مسؤولية من هذه العملية؟ هل يمكن تنفيذها في ضوء الاقتراحات التالية:

١ ـ اعادة الثقة لدى المستهلكين خارج الضفة الغربية، بالنسبة لانتاجنا من

الزيت، وتقدير المنتجين للمسؤولية وللعواقب.

٢ ــ تنظيم عملية التسويق في الداخل بحيث نضمن عدم الغش والمزج، كي لا نقع في خطأ يؤثر علينا في المستقبل، ويهدم كل بناء سليم.

٣ ــ كيفية التعامل مع المنتجين مباشرة، وأكثرهم قطاع غير منظم تعاونياً (يشكل التعاونيون في قطاع الزيت حوالى ١٠ ٪ من المزارعين).

في تصوري، أن المهمة صعبة والمسؤولية ذات عبء ثقيل، نظراً لكون الزيت مادة تجارية، ولسهولة غشها، فضلاً عن المغريات والدوافع القوية للمزج، نظراً لوجود فارق ملحوظ بين سعر الزيت النباتي في الأسواق وبين سعر الزيت الصافي الأصيل.

ومهما يكن من أمر، وبرغم صعوبة تصور تنظيم العملية، فان النتائج الايجابية المترتبة على سلامة عملية التسويق تستأهل الجهد المضني والتفكير العميق، والبحث الدؤوب عن وسيلة تحدد مواقع الخطأ وتحول دون الوقوع فيها، ويمكن أن تلخص بما يلي:

١ ــ اعتماد اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون في الضفة الغربية، والذي يضم في عضويته سبع جمعيات: ترقوميا (محافظة الخليل)؛ بيت جالا (قضاء بيت لحم)؛ عين سيناء؛ دير قديس (في منطقة رام الله)؛ دير شرف، بديا ودير استيا (في محافظة نابلس)، اعتماد هذا الاتحاد في خدمة أعضاء جمعيات عصر الزيتون المنضمة اليه.

٢ ــ تشكيل مجلس أعلى لتسويق الزيت في الضفة الغربية، يمثل فيه قطاع المنتجين وموظفو دوائر الزراعة والتعاون، ويمكن أن تنبثق عن هذا المجلس لجان فرعية، على مستوى المناطق، وتكون مسؤولية هذا المجلس تسويق الزيت، وتنظيم عملياته لخدمة جميع المنتجين من غير التعاونيين.

٣ ــ يمكن الاعتماد على المعاصر الآلية الحديثة في تسهيل العملية، وعددها ٣٠ معصرة في الضفة الغربية. هذا عدا عن المعاصر التقليدية التي لايعتمد عليها في استخراج زيت ذي كفاءة جيدة.

٤ ــ الاعتماد على مختبرات وأجهزة فنية لاستكشاف المواصفات العلمية للزيت، وتثبيتها على عبوات الزيت المصدر.

٥ ــ عدم السماح بالغش والمزج، ومعاقبة الفاعلين، وذلك استناداً الى القانون الأردني الذي يحرم مزج زيت الزيتون، حفاظاً على هذه الثروة وانصافاً للمنتج، كي لا يختلط الحابل بالنابل.

٦ ــ منع استيراد الزيت بتاتاً من الخارج، لأننا في ذلك نقتل قطاعاً مهماً للانتاج، وندفعه بقوة للتحول من زراعة أصيلة الى مهنة أخرى غير دائمة. كل ذلك يسهم في تحقيق عدم التوازن في الميزان التجاري، ويزيد في العجز التجاري، وهو أمر يخالف كل تمنيات المواطنين نحو بناء اقتصاد وطني معافى وسليم.

٧ ــ في ما يتعلق بالزيت الاسباني وغيره، والمستورد، ينبغي أن توضع على العبوة مواصفاته: كنسبة الحموضة، ونسبة المزج وغيرهما.

٨ ــ وإحكاماً لعملية التسويق، ينبغي وضع علامة على العبوات تبرز مصدرها، حتى اذا اكتشف الغش أو المزج، يعاقب ذلك المصدر بحيث لا يسري العقاب على جميع

المنتجين أو المسوقين، بصورة جماعية عشوائية (الطايع برجل العاصي).

٩ ــ توجيه أنظار المواطنين نحو المزايا التي يتمتع بها زيتنا المحلي، واستعمال كافة وسائل الاعلام، المنظورة والمسموعة والمقروءة، للوصول الى هذا الهدف.

١٠ ــ إقامة مصانع تعاونية لإنتاج عبوات الزيت، بأحجام مختلفة (زجاجية ومن التنك)، حتى يسهل على المستهلك ابتياعها في جميع الأوقات من السنة، دونما ارهاق لميزانية المواطن المحدودة.

والجدير بالذكر، أنه تمت الدراسات النهائية لإقامة مصنعين للتصنيف والتعبئة، لتحقيق تلك الغاية: أحدهما يتبع للجمعية التعاونية لعصر الزيتون وتصنيعه وتسويق منتجاته، في منطقة دير شرف في محافظة نابلس، ويخدم المنطقة الشمالية؛ والثاني لدى الجمعية التعاونية لعصر الزيتون، في عين سيناء، ويخدم محافظتي القدس والخليل، وذلك بالتعاون مع جمعية أنيرا الأميركية.

والخلاصة، أنه ليس من المنطقي ولا من الطبيعي أن يسمح بالمقامرة على مصلحة المنتج الحقيقي في هذا البلد، وينبغي أن تمنح له كافة التسهيلات الائتمانية والتسويقية، لتمكينه من بيع محصوله بسعر يغطي تكاليفه على الأقل، وبدون ذلك نكون كمن يحرث في بحر.

أوضاع التعاونيات من عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٩/١٢/٣١

كنتيجة للاحتلال الاسرائيلي، فقد تقلصت عن تعاونيات الضفة الغربية كثير من الخدمات الأساسية، وخصوصاً المتركزة في عمان، وأبرزها: التمويل؛ التدريب والتثقيف التعاوني؛ بحيث تشمل جميع الأجهزة والكوادر الفنية المؤهلة القادرة على إحداث التغييرات المطلوبة في المبنى الاقتصادي التعاوني، وتدقيق الحسابات للتعاونيات بهدف الخدمة وليس تحقيق الربح.

ومهما يكن من أمر فان الجهاز التعاوني الموجود، على قلة عدده وضآلة إمكاناته، قد تمكن من تسجيل ٢٥ جمعية تعاونية زراعية مختلفة، خلال الـ ١٢ عاماً الماضية، بالاضافة الى تسجيل ٧٦ جمعية تعاونية غير زراعية في مجالات الخدمات التعاونية المتعددة: مياه شرب؛ اسكان؛ مهنية؛ استهلاكية؛ منفعة متبادلة؛ توفير وتسليف؛ تعليم عالٍ؛ ضمان صحي؛ تنوير كهرباء واتحاد نوعي للتنوير الكهربائي في محافظة الخليل. كما أنه أمكن تسجيل ٥٦ مقصفاً تعاونياً مدرسياً في مدارس الحكومة، والمدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية، فضلاً عن المدارس الخاصة.

وحقيقة هامة ينبغي أن يشار اليها، وهي أن معظم الجمعيات التي كانت مسجلة قبل عام ١٩٦٧ هي الآن مجمدة، وأن الجمعيات العاملة الآن أغلبها ممن تم تسجيله إبان الاحتلال، ونسبة التعاونيات الزراعية الى غير الزراعية هي ١:٣.

في حين أن الوضع قبل الاحتلال كان معكوساً؛ حيث كانت نسبة التعاونيات الزراعية المختلفة: التسليف والتوفير؛ التسويق؛ الآليات الزراعية؛ الثروة الحيوانية؛ التصنيع الزراعي؛ والتعاونيات الزراعية المتعددة، الى غير الزراعية كنسبة ١:٤ (عدا عن التعاونيات المدرسية) كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

ومن ذلك، يبدو واضحاً أن اهتمامات المواطنين في الضفة الغربية، أثناء الاحتلال، تركزت على تأسيس تعاونيات غير زراعية، وطابعها الخدمات (ماء وكهرباء الخ...)، أو تعاونيات للاسكان، وهي مهمة في هذه المرحلة الخاصة، رغم استنزافها لمصادر التمويل المتاحة، كما سيتضح فيما بعد لدى استعراضنا الخطة التعاونية لعام ١٩٧٩. ويمكن أن توضح بعض السمات لتعاونيات تأسست بعد عام ١٩٦٧ على النحو التالي:

ـ اعتمدت هذه الجمعيات، حال تأسيسها، في تمويل مشاريعها المختلفة، وفي أغلب الحالات، على أموال الأعضاء الخاصة، كالأسهم والتوفير، فضلاً عن أموال التعاونيات من أرباحها الصافية واحتياطياتها المدورة. وهذا ينطبق على شراء الأراضي في جمعيات الاسكان، وإقامة شبكات كهربائية ومحطات لتوليد الكهرباء بالنسبة لتعاونيات التنوير، وشبكات المياه بالنسبة لجمعيات مياه الشرب والري الخ...

ـ اتساع قاعدة العضوية وكِبَر حجم عدد أعضاء التعاونيات، حيث يزيد في بعضها عن ٨٠٠ عضو.

ـ شمول تعاونيات الخدمات (ماء، كهرباء ونقل) لكافة التجمعات السكانية المستهدفة من تلك الخدمات، حيث تصل نسبة تمثيل بعض الجمعيات الى ١٠٠٪ من الأسر.

ـ الدور البناء الذي تؤديه اللجان الادارية ولجان المراقبة في تسيير مشاريع التعاونيات ومراقبتها بصورة جيدة، ولعل ذلك نابع من أن تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية هي من مساهمات الأعضاء الذاتية ١٠٠٪. ويبدو أنه رهن بمقدار ما يسهم به الأعضاء من أدوار ايجابية من حيث الاشراف والمراقبة والمتابعة لتلك المشاريع.

ـ يبدو واضحاً من الجدول رقم (٢) أن أوضاع تسجيل الجمعيات كانت في ركود، خلال السنوات الخمس الأولى من الاحتلال (١٩٦٧ ـ ١٩٧١)؛ حيث لم تسجل خلال تلك المدة سوى ٥ جمعيات.

ـ أكبر توسع في عدد الجمعيات التي سجلت خلال السنوات السبع الأخيرة، كان في تعاونيات التنوير الكهربائي الريفي، ثم يتبعها، على التوالي، جمعيات الاسكان والتعاونيات الاستهلاكية، وتأتي في المرتبة الرابعة، التعاونيات الزراعية (تسويق، آليات، ري).

ـ لم تتمكن القطاعات التعاونية المختلفة من تأسيس اتحادات نوعية متخصصة على مستوى الضفة الغربية، لتقديم خدمات لا تستطيع كل جمعية على حدة القيام بها، ويمكن أن يؤسس اتحاد عام للجمعيات الزراعية، وآخر للإسكان، وثالث للجمعيات الاستهلاكية وهكذا، الا أنه في عام ١٩٧٧، تم تأسيس اتحاد نوعي لجمعيات التنوير الكهربائي في محافظة الخليل فقط.

الجمعيات التعاونية المسجلة في الضفة الغربية
حتى ١٩٧٩/١٢/٣١[٥]
الجدول رقم (٢)

التصنيف الرئيسي للجمعيات المسجلة	الرقم المتسلسل للنوع	أنواع الجمعيات التعاونية	عدد الجمعيات التعاونية حسب تواجدها في مناطق العمل						مجموع عدد الجمعيات التعاونية المسجلة
			نابلس	طولكرم	جنين	الخليل	بيت لحم	رام الله	
زراعية	١	التسليف والتوفير الريفية	١٣	٢٣	٢٣	٢٨	٥	٤٨	٢	١٤٢
	٢	تسويق زراعي، آليات، ري	—	٤	٤	٩	١	—	٦	٢٤
	٣	الثروة الحيوانية (دواجن نحل)	١	—	٣	٣	٢	٤	٣	١٦
زراعية	٤	التصنيع الزراعي (معاصر الزيتون)	٣	٢	—	١	١	٣	—	١٠
	٥	اتحاد نوعي (لعصر الزيتون وتسويقه)	—	—	—	—	—	١	—	١
	٦	زراعية متعددة الأغراض	—	—		٥	—	١	٣	٩
زراعية	١	**المجموع للجمعيات الزراعية**	١٧	٢٩	٣٠	٤٦	٩	٥٧	١٤	٢٠٢
غير زراعية	٧	مياه الشرب	—	١	١	٢	١	١	—	٦
	٨	الاسكان	٤	١	٢	٥	١	٧	١	٢١
	٩	مهنية خياطة وأشغال يدوية، حصر، نسيج، صدف	١	٢	١	٢	١	٢	١	١٠
	١٠	النقل	—	—	١	—	٢	٥	—	٨
	١١	المخابز	١	—	—	١	—	١	—	٣
غير زراعية	١٢	استهلاكية (تموين منزلي)	٢	٥	١	٢	٧	٢	١	٢٠
	١٣	المنفعة المتبادلة	٢	—	١	٢	—	—	١	٦
	١٤	التوفير والتسليف	٢	—	—	١٣	—	٣	٢	٢٠
	١٥	تكسير الحجارة وأعمال البناء	١	—	—	—	—	١	—	٢
	١٦	التعليم العالي	—	—		٢	—	—		٢
	١٧	الضمان والخدمات الصحية	١	—	—	—	١	—	—	٢
	١٨	التنوير الكهربائي	٣	٢	٢	١١	—		—	١٨
	١٩	اتحاد نوعي للتنوير الكهربائي	—	—	—	١	—	—	—	١
غير زراعية	ب	المجموع للجمعيات غير الزراعية	١٧	١١	٩	٤١	١٣	٢٢	٦	١١٩
مدرسية	ج	الجمعيات التعاونية المدرسية (المقاصف التعاونية)	٤٨	٤١	٢٠	٣٨	٣٤	٣٨	١٠	٢١٩
(أ + ب + جـ)		**المجموع العام للأنواع الرئيسية الثلاث**	٨٢	٨١	٥٩	١٢٥	٤٦	١١٧	٣٠	٥٤٠

مصادر تمويل الجمعيات التعاونية منذ عام ١٩٦٧

١ ــ أستطيع الجزم بأن التعاونيات المختلفة لم تحصل على أية قروض أو مخصصات من سلطات الحكم العسكري حتى الآن.

٢ ــ في عام ١٩٧٤، استطاعت جمعية رابود التعاونية (محافظة الخليل)، من الحصول على قرض متوسط الأجل من الاتحاد اللوثري العالمي (القدس)، حيث ابتاعت جراراً للحراثة، وقامت جمعية رابود التعاونية بتسديد التزاماتها نحو الاتحاد اللوثري كاملة، وقبل موعد استحقاق القرض، مما شجع الجمعيات الدولية التطوعية العاملة في الضفة للتعامل مع التعاونيات، ودعمها ضمن إمكاناتها.

٣ ــ وفي عام ١٩٧٥، تم تخصيص مبلغ عشرة آلاف دينار أردني، من قبل البنك التعاوني في عمان، حيث اتفق في حينه على انشاء صندوق دائر لتمويل الحركة التعاونية، اذ أقرض هذا المبلغ للجمعية التعاونية لعصر الزيتون في محافظة الخليل (ترقوميا)، لمدة عشر سنوات بأقساط متساوية، وتم تسديد الأقساط المستحقة حتى الآن في حينها للصندوق.

وقد خصص البنك التعاوني مبالغ مماثلة للحركة التعاونية في الضفة الغربية، خلال عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧. وفي عام ١٩٧٨، رفع المبلغ الى ٦٢ ألف دينار أردني، خصصت لجمعيات تعاونية عاملة في الضفة الغربية. حيث وجدنا من المناسب أن ننشىء صندوقاً قوياً دائراً للحركة التعاونية، ضمن أسس اقراض صحيحة وليس هبات.

٤ ــ وعندما قامت جمعية الإسكان التعاونية في الخليل بشراء الأرض عام ١٩٧٥، تمكنت من الحصول على قرض طويل الأجل من بنك الاسكان في عمان، بمبلغ ثلاثمائة ألف دينار أردني وبفائدة ٧,٥ ٪ وبكفالة الحكومة الأردنية، حيث شجعت هذه الخطوة جمعيات الإسكان التعاونية على شراء الأراضي، كما سجلت جمعيات إسكان جديدة كما هو واضح من حركة تسجيل الجمعيات.

٥ ــ منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن، قامت جمعية المانونايت المركزية في القدس بتقديم قروض بسيطة لبعض الجمعيات التعاونية في مجالات الزراعة والكهرباء، كما دأبت على تشجيع المزارعين لقلابة الأرض واستصلاحها، ودفع ٥٠ ٪ من نفقات الاستصلاح، وكذلك الأمر بالنسبة لمعرشات العنب.

كما شجعت عمليات غرس الزيتون بمنح التعاونيات والتعاونيين أسعاراً تشجيعية، اذ بلغ عدد الأشتال الموزعة في الضفة الغربية، من قبل المانونايت وجمعية تنمية المجتمع، خلال موسم عام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، حوالى مائتي ألف شتلة.

٦ ــ وفي عام ١٩٨٧، اهتمت جمعية (أنيرا) الأميركية بمشاريع التعاونيات الانتاجية؛ وأستطيع القول: ان التعاونيات الزراعية تمكنت من تطوير المشاريع الزراعية المختلفة؛ اذ أن طبيعة المشاريع المستهدفة إنتاجية وذات جدوى اقتصادية، على المدى القريب والبعيد، كما أن حجم الأعضاء التعاونيين المستهدف كبير. وكنموذج لهذه المشاريع، فقد خصص مبلغ ٢٠٠ ألف دولار، لإقامة مصنع للصابون تعاوني، تابع لجمعية عصر الزيتون في بيت جالا، ومبلغ مماثل لشراء وحدة آلية زراعية (بلدوزر

وتراكتورات) تابعة لجمعية عصر الزيتون في ترقوميا، ومبلغ مساوٍ لجمعية دير شرف، لمشروع تعبئة الزيت وتصنيفه، وجميعها في عام ١٩٧٨، وجمعية المهندسين الزراعيين ٧١ ألف دولار، وغيرها.

أما في عام ١٩٧٩، فقد خصصت جمعية أنيرا الأميركية ٧٠٪ من ميزانيتها، للتعاونيات الانتاجية في المجالات الزراعية المختلفة[٦]، وفي مجال تشجيع الصناعات الريفية لتوليد الطاقة الكهربائية نهاراً في الريف، شريطة أن تسهم الجمعيات والأعضاء بمبالغ مساوية، وفيما يلي خلاصة لتلك المشاريع:

(أ) اتحاد الجمعيات التعاونية للتنوير بالكهرباء في محافظة الخليل، ويضم عشر جمعيات للإنارة، وخصص مبلغ ٢٥٠ ألف دولار.

(ب) جمعية حلحول الزراعية التعاونية، وخصصت مبلغ ١٢٠ ألف دولار.

(ج) مشروع المشتل التعاوني في الخليل وبيت لحم، وخصص مبلغ ١٥٠ ألف دولار.

(د) مشروع استصلاح الأراضي (جمعية ترقوميا)، وخصص مبلغ ١٠٠ ألف دولار.

(هـ) مشروع الآليات الزراعية للتعاونيات في محافظة الخليل، وخصص مبلغ ١٠٠ ألف دولار.

(و) مشروع محافظة نابلس للآليات الزراعية، ١٥٠ ألف دولار.

(ز) مشروع التعبئة للزيت (جمعية عين سيناء)، ١٥٠ ألف دولار.

(ح) مشتل الخضار (جمعية تسويق أريحا)، ١٠٠ ألف دولار.

(ط) مشروع الاستصلاح الزراعي (نابلس)، ١٠٠ ألف دولار.

(ي) مشروع التسويق التعاوني في جنين، ١٥٠ ألف دولار.

(ك) مشاريع التنوير الكهربائي في محافظة نابلس، ٢٥٠ ألف دولار.

المجموع: ١,٦٢٠ مليون دولار

هذا وحتى اعداد هذا البحث (نيسان ــ أبريل ١٩٨٠) لم توافق سلطات الحكم العسكري إلا على ثلاثة مشاريع من المشاريع السالف ذكرها وهي:

ــ مشروع الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في عين سيناء (رام الله).

ــ مشروع المشتل التعاوني في الخليل.

ــ مشروع الاستصلاح الزراعي (جمعية ترقوميا) في محافظة الخليل.

ونأمل أن تحصل الموافقة على تنفيذ المشاريع الأخرى، لتأخذ دورها المكمل في عملية التنمية الزراعية. وقد التزمت جمعية «أنيرا» بنهجها في ما يتعلق بخطتها لعام ١٩٨٠، حيث ستغطي قطاعات ومناطق أخرى تعاونية في عدة مجالات زراعية إنتاجية.

٧ ــ وفي عام ١٩٧٨، أنشئت، في القدس، مؤسسة تنمية المجتمع الأميركي وقد أخذت على عاتقها تشجيع التعاونيات غير الزراعية، كالمرافق العامة لجمعيات الاسكان التعاونية، وجمعيات مياه الشرب وجمعيات التعليم العالي، وكذلك التعاونيات الاستهلاكية.

وقد نفذت عام ١٩٧٩، بالتعاون مع بلدية بيت ساحور، الطريق الرئيسي المؤدي إلى جمعية الاسكان التعاونية في بيت ساحور، كما خصصت مبلغ ١٥ ألف دولار لجمعية

دورا التعاونية للتعليم العالي، ومبلغ ١٣٠ ألف دولار لجمعيتي الشيوخ وسعير التعاونيتين لمياه الشرب، ومبلغ ١٥ ألف دولار لجمعية الإسكان التعاونية في الخليل للشارع الفرعي للضاحية؛ ونأمل أن توافق السلطات على تنفيذ هذه الخدمات. هذا ومن المقرر أن تشمل خطتها لعام ١٩٨٠، مشاريع تعاونية غير زراعية أخرى في جميع مناطق الضفة الغربية، لا مجال لذكرها الآن. أما في ما يتعلق بالجمعيات الأجنبية التطوعية الأخرى، فكانت أدوارها محدودة في تنمية التعاونيات، واقتصرت خدماتها على الجمعيات الخيرية والمؤسسات والهيئات الاجتماعية.

الخطة الكبرى لتنمية الحركة التعاونية

في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٩، وضعت المنظمة التعاونية الأردنية خطة طموحة، لتمويل الحركة التعاونية في الضفة الغربية وانمائها، وقد وضعت التعاونيات الزراعية في سلم أولويات هذه الخطة، كما هي موضحة في الجداول رقم (٣/أ)، (٣/ب)، (٣/ج)، (٣/د)و (٣/هـ)، حيث يتبين أن تكاليف هذه الخطة تبلغ ٤,١٠٠,٠٠٠ دينار، والقروض المطلوب تخصيصها هي ٢٣٣٥٠٠٠ دينار، على اعتبار أن الجمعيات وأعضاءها سيغطون ما قيمته ١,٧٦٥,٠٠٠ دينار. وتضمنت الخطة المشار اليها دعم جمعيات الاسكان التعاونية وعددها ٢٢ جمعية، وتكاليف مشاريعها ٩,٤٢٠٠٠ دينار، والمبلغ المطلوب تخصيصه هو ٦١٦٤٠٠٠ دينار، وهناك أنواع أخرى من التعاونيات المختلفة. ان عدد الجمعيات بكافة أنواعها التي استهدفتها الخطة هو ١٢٢ جمعية، تضم في عضويتها ١٧٣٠٨، أعضاء تكاليف مشاريعها الاجمالية تبلغ ١٥٤٨٥٠٠٠ دينار، والمبالغ المطلوب تخصيصها كقروض بلغت ٩٨٨١٠٠٠ دينار.

المبالغ التي تم رصدها لتغطية الخطة لعام ١٩٧٩: لقد تم رصد مبلغ ٥,٣٨٣,٠٠٠ دينار لتغطية الخطة التعاونية التي تم اعدادها من قبل المنظمة التعاونية الأردنية، حيث نسبت تخصيص المبلغ السالف ذكره، ومقداره ٩,٨٨١,٠٠٠ دينار. وبذلك تكون نسبة ما تم تخصيصه فعلاً الى المبلغ المطلوب هي ٥٥ ٪، وهي نسبة معقولة، في تقديري، كمرحلة أولى لتنفيذ هذه الخطة الطموحة.

ـ ان المبلغ المرصود للتعاونيات الزراعية يشكل ٥٨ ٪ من الخطة المقترحة لهذا القطاع.

ـ ان المبلغ المرصود لتعاونيات الاسكان يشكل ٥٤ ٪ من الخطة المقترحة.

ـ أما المبالغ المرصودة لباقي أنواع التعاونيات، وطابعها الخدمات: تنوير كهربائي؛ مياه شرب وجمعيات مهنية، فقد شكل ٣٥ ٪ من الخطة.

ـ شكلت حصة التعاونيات الزراعية، من المبالغ المخصصة للحركة التعاونية لعام ١٩٧٩، ما نسبته ٣٠ ٪ تقريباً. كما شكلت حصة تعاونيات الإسكان، من المبلغ المرصود، ما نسبته ٦٢ ٪. وباقي الجمعيات كانت حصتها ٨ ٪.

ـ ان الجدولين المرفقين رقم (٤/أ) و(٤/ب) يوضحان ما جرى تحليله.

حتى نبرز دور هذا القطاع التعاوني الهام في الضفة الغربية، لابد من إبراز المشكلات الزراعية القائمة، لمحاولة معالجتها، أو على الأقل لوضع التصورات العلمية للاسهام في حلها.

ـ تبلغ مساحة الضفة الغربية ٥٥٧٢٠٠٠ دونم[٨]، منها ٤٨ ٪ قابلة للزراعة، ٥٢,٥ ٪منها مناطق شبه جافة، وهي مصنفة كما يبين الجدول رقم (٥) التالي:

الجدول رقم (٥)
تصنيف أراضي الضفة الغربية المحتلة

	المساحة		النسبة المئوية
ـ محاصيل حقلية	١,٤٦٠,٠٠٠	دونم	٪ ٢٦,٢
ـ أشجار مثمرة	٨٧٥,٠٠٠	دونم	٪ ١٥,٧
ـ أحراج	٢٥٥,٠٠٠	دونم	٪ ٤,٥
ـ زراعة مروية	٩٠,٠٠٠	دونم	٪ ١,٦
ـ مناطق شبه جافة	٢,٨٩٢,٠٠٠	دونم	٪ ٥٢,٠
المجموع	٥,٥٧٢,٠٠٠	دونم	٪ ١٠٠

ـ ويبدو واضحاً من هذا الجدول أن نسبة المساحة المروية قليلة جداً ولا تتجاوز ٢ ٪ من المساحة الكلية، أو ٤٪ من المساحة القابلة للزراعة، ويضاف الى ذلك أن المستوطنات الاسرائيلية تستنزف ٣٠ ٪ من المياه الجوفية في الضفة الغربية.

ـ ان المساحة شبه الجافة تشكل أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية، مما يستلزم إقامة السدود الصناعية لحفظ مياه الأمطار الخفيفة، والاستفادة منها في الري والمراعي والشرب لسكان المناطق البدوية.

ـ هناك مشكلة تشتت الملكية، والحيازات القزمية في الضفة الغربية، الأمر الذي يعكس آثاراً سلبية على نجاعة الإنتاج، فضلاً عن مشاكل التسويق وصعوبة تقديم الخدمات الزراعية المتطورة، ومثل هذا الأمر يفرض بالضرورة، تنظيم المزارعين جماعياً، ضمن اطار تعاوني زراعي سليم، لتفادي مثل تلك المساوىء والأخطار، على عملية الانتاج وباقي الخدمات الزراعية المكملة.

ولعل الجدول رقم (٦) التالي يلقي الضوء على تدني متوسط الملكية الزراعية المستغلة وبعثرتها على اعداد كبيرة من المالكين[٩].

ـ والظاهرة الخطيرة في المهنة الزراعية، هي تحول ما نسبته ٤٠ ٪ من العاملين بها الى مهن أخرى، نتيجة لعدة عوامل أبرزها: ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب المنافسة غير

الجدول رقم (٦)

توزع الملكية الزراعية المستغلة

وحدة الملكية بالدونم	مجموع مساحتها بالدونم	نسبتها من المساحة الكلية	نسبة عدد المالكين	عدد الملاكين المزارعين
١ ــ ٥	٢٤٨٠٠	٪ ١	٪ ١٦	٩١٦٧
٥ ــ ٢٠	١٩٥٣٠٠	٪ ٩	٪ ٣٢	١٨٧٧٥
٢٠ ــ ٥٠	٤٩٩٧٠٠	٪ ٢٤	٪ ٣٠	١٧٢١٥
٥٠ ــ ١٠٠	٥٧٩٥٠٠	٪ ٢٨	٪ ١٤	٨٠٢٥
١٠٠ ــ +	٧٩١٨٠٠	٪ ٣٨	٪ ٨	٤٩٠٢
المجموع	٢٠٩١١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٥٨٠٨٤

المتكافئة مع المنتج الاسرائيلي، ووجود عقبات كبيرة أمام التسويق فرضتها الأوضاع الراهنة؛ فضلاً عن فقدان عدد لا يستهان به من المزارعين المالكين لأراضيهم الزراعية، وهي مصدر رزقهم الرئيسي.

ــ تقدر الأراضي الزراعية التي أهملت، خلال السنوات العشر الماضية، بحوالى ٢٠٠ ألف دونم[١٠]، بسبب تحول أصحابها الى مهن أخرى لتوفير مصدر رزق معقول لهم. والمشكلة، أنه لو أراد هؤلاء العودة مرة أخرى لزراعة أراضيهم واستغلالها بصورة اقتصادية، فان العملية في منتهى الصعوبة، حيث ستكون مكلفة للغاية لأن الأرض، في مثل هذه الحالة، بحاجة الى عمليات استصلاح من جديد.

التوصيات

في ضوء ما سبق يمكن التركيز على ما يلي:

ــ دعم الحركة التعاونية بشتى قطاعاتها، وعلى رأسها التعاونيات الزراعية، لأنها الاطار المناسب والمتوازن لإحداث التغييرات الاقتصادية ــ الاجتماعية الحقيقية، وذلك بتوفيرها ما يلي:

(أ) رفد الجهاز التعاوني، والتعاونيات الزراعية بكوادر فنية مدربة ومتخصصة (مهندسين، زراعيين، اداريين، اقتصاديين، محاسبين، مخططين). وعلى سبيل المثال، فانه نتيجة لعملية مسح لاحتياجات التعاونيات الزراعية العاملة في الضفة، تبين أنها في أمس الحاجة الى ٢٢ مهندساً زراعياً، في كافة التخصصات المبينة أعلاه، وذلك حتى ١٩٨٠/٣/٣١.

(ب) إقامة مركز تعاوني للتدريب والبحوث والدراسات التعاونية، لإيصال الكوادر والأجهزة التعاونية، على الصعيد الحكومي والأهلي، الى المستوى اللازم.

ــ تأسيس اتحاد لتدقيق الحسابات التعاونية ومراقبتها، وتقديم الخدمات المحاسبية أولاً بأول، وتدريب الأجهزة على الأصول العلمية لهذا النشاط، فضلاً عن توفير أحدث الأنظمة المحاسبية والأدوات المستعملة لهذا الغرض.

ـ تأسيس تعاونيات للتسويق الزراعي في كافة مناطق الضفة حسب طبيعة الانتاج، ومن ثم إقامة اتحاد نوعي لتعاونيات التسويق الاقليمية، بحيث يقوم برسم سياسة التسويق وترشيد المنتجين نحو الانتاج الزراعي المطلوب، ودراسة الأسواق ونظرية العرض والطلب، وتوجيه الزراعة على المدى البعيد.

ـ انشاء اتحادات نوعية متخصصة لقطاعات التعاونيات الأخرى مثل: اتحاد استهلاكي، وآخر للاسكان، وثالث للتنوير الكهربائي، وهكذا، بحيث يؤسس لكل نوع اتحاد نوعي ومتخصص.

ـ التدريج في البناء الهرمي، بحيث يصار مستقبلاً الى إقامة اتحاد عام للتعاونيات وللاتحادات النوعية المتخصصة، للمشاركة والإسهام في رسم السياسة التعاونية في بلدنا.

ـ دعم اتحاد جمعيات عصر الزيتون، القائم حالياً في الضفة الغربية، وتمكينه من تقديم خدمات تسويق الزيت للتعاونيين وللمزارعيين الآخرين، سواء بسواء.

ـ العمل على تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية إقليمية للآليات الزراعية الحديثة والمتطورة، وعلى رأسها آليات استصلاح وقلابة الأرض، من أجل عملية التوسع الأفقي وخلق مساحات جديدة، ويمكن أن تخدم مثل هذه الجمعيات التعاونية ٥ ـ ١٠ قرى متجاورة، ومتجانسة الإنتاج، ويتراوح عدد سكانها ما بين ١٥ و٢٠ ألف نسمة، حتى تتمكن من توفير أجهزة ادارية قادرة على الخدمة والتطوير.

ـ تشجيع إقراض المزارعين، قروضاً عينية ونقدية، على أسس مراقبة بشروط سهلة، ولآجال متوسطة وطويلة، حسب طبيعة المشروع، بعد التأكد من جدواها الاقتصادية، وعلى رأسها مشاريع استصلاح الأراضي التي أهملت، كما سبق وأشرت، أو التي لم تستغل بعد.

ويمكن تقدير تلك المساحات المستهدفة من عمليات الاستصلاح بـ ٥٥٠,٠٠٠ دونم في الضفة؛ وحتى تنفذ هذه الخطة، يمكن تقسيمها على عشر سنوات بحيث يتم استصلاح ٥٥ ألف دونم، وتقدر تكاليف السنة الواحدة بمبلغ ٣,٨٥٠,٠٠٠ دينار، وتكاليف الخطة جميعها بمبلغ ٣٨,٥٠٠,٠٠٠ دينار.

ـ إقامة السدود الصناعية، لاسيما في المناطق شبه الجافة، بهدف إحياء تلك المناطق، وتمكين سكانها من مواصلة عيشهم عليها بالحد الأدنى من متطلبات الحياة، بتوفير المراعي للأغنام، وتمكن اقامة زراعات حقلية ومثمرة (على غرار تجربة عبدات في جنوب النقب).

ـ إقامة مشاتل تعاونية لتوفير الأشجار المثمرة للمزارعين بأسعار معقولة، فضلاً عن توفير الأشتال الحرجية ودعم المزارعين، وتشجيعهم بالقروض والتسهيلات الأخرى، لتحريج المناطق الجبلية والقابلة لذلك، سيما وأن هذه الخدمة قد جردت مؤخراً من دوائر الزراعة في الضفة الغربية. والجدير بالذكر أن باكورة هذه المشاريع ستنفذ في محافظة الخليل، بإقامة مشتل تعاوني يتبع الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في ترقوميا.

ـ تشجيع تعاونيات الثروة الحيوانية، ووضع خطة متكاملة وملبية لاحتياجات واستهلاك المواطنين، بحيث تمكن أصحاب المزارع من استمرارهم في تلك الصناعة.

خاتمة

هذه ملامح للحركة التعاونية في هذا البلد، ولا أقول إنها وصلت مرحلة الكمال، بل يمكن القول انها خطت أولى خطواتها على الطريق الصحيح، وهي، بالقياس الى الحركات التعاونية في العالم العربي، تعتبر من الحركات الناجحة، بالرغم من أن الدول العربية التي تسير على الخط الاشتراكي دعمت التعاونيات الى أبعد مدى، وأعطتها امتيازات كثيرة وأولويات في التوريد والتسويق، واعتمدت الجمعيات التعاونية في بيع المواد الاستهلاكية وتطبيق تسعيرة الدولة؛ فضلاً عن منحها امتيازات، في استيراد الآلات الزراعية ومعداتها الأخرى، معفاة من الجمارك، وتخفيض فوائد القروض للتعاونيين، واعطاء الجمعيات فوائد أعلى على ودائعها في مصارف الدولة.

المهم أن الإنسان، دائماً وأبداً، يسعى الى الكمال، ولعل هذه ميزته عن باقي المخلوقات. إن الإنسان بطبعه يسعى لما ينبغي أن يكون وليس الى ما هو كائن.

ومن هذا المنطلق أقول: اننا نعمل بما أوتينا من جهد للوصول بالحركة التعاونية الى ما ينبغي أن تكون عليه، لأن التعاون يعتمد أساساً على التنظيم وتكتيل الجهود، وهذه ظاهرة المجتمع السليم.

والله أدعو أن نوفق لخدمة مجتمعنا، لأن المواطن الصالح هو الذي يعطي مجتمعه أكثر مما يأخذ منه، ويفيده أكثر مما يستفيد منه.

الجدول رقم (٣/ أ)

جمعيات عصر الزيتون وتصنيفه وتسويق منتجاته/ خطة التنمية التعاونية في الضفة الغربية لعام ١٩٧٩[٧]

الرقم	اسم الجمعية	التسجيل في الضفة		التسجيل في عمان		عدد الأعضاء	كلفة المشروع دينار أردني	المخصصات اللازمة دينار أردني	وصف المشروع
		رقم	تاريخ	رقم	تاريخ				
	محافظة نابلس								
١ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير شرف	٣٤٨	١٩٦٢/٩/١	٣٤٨	١٩٦٢/٩/١	١٦٨	٢٢٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	تطوير/ مركز تعبئة/ مركز توريد وآلات
٢ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ بديا	٤٣٩	١٩٦٤/٥/٢٦	٤٣٤	١٩٦٤/٥/٢٦	٢١١	١٠٠,٠٠٠	٥٠٠٠٠	تطوير ومركز توريد وآلات
٣ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير استيا	٥٥٧	١٩٧٥/٦/٢٢			٥٧	٧٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	تطوير ومركز توريد وآلات
	محافظة الخليل وقضاء بيت لحم								
٤ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في منطقة بيت لحم	٤٨٧	١٩٦٥/٣/١٥	٤٧٨	١٩٦٥/٣/١٥	٧٥٠	٢٢٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	مصنع صابون/ مركز توريد آليات
٥ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في محافظة الخليل	٥٥١	١٩٧٥/٢/٢٢	٦٨٤	١٩٧٥/١٢/٨	٦٧٤	٢٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	تطوير/ مركز توريد وآليات
	محافظة القدس								
٦ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ عين سيناء	٤٣٦	١٩٦٤/٥/٧	٤٣٦	١٩٦٤/٥/٧	٤٦٢	٢٢٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	تطوير/ مركز تعبئة/ مركز آليات
٧ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير قديس	٤٥٣	١٩٦٤/٨/٨	٤٥٣	١٩٦٤/٨/٨	١٠٤	٧٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	تطوير ومركز توريد وآليات
٨ ـ	اتحاد الجمعيات التعاونية	٥٠٠	١٩٦٦/٨/٢٠	٥٠٠	١٩٦٦/٨/٢٠	٧	٣٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	تسويق الزيت للتعاونيات
						٢٤٣٣	١,٤٧٠,٠٠٠	١٠١٠,٠٠٠	

الجدول رقم (٣/ب)
جمعيات التسويق الزراعي التعاوني

الرقم	اسم الجمعية	التسجيل في الضفة		التسجيل في عمان		عدد الأعضاء	كلفة المشروع دينار أردني	المخصصات اللازمة دينار أردني	وصف المشروع
		رقم	تاريخ	رقم	تاريخ				
	محافظة نابلس								
١ ـ	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي/ قلقيلية	٣٨١	١٩٦٣/١/٢٦	٣٨١	١٩٦٣/١/٢٦	١١٣	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	تسويق وتوريد وآليات وقروض زراعية
٢ ـ	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي/ جنين			٨٤٣	١٩٧٩/٣/١٩	١٥٠	٥١٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	تسويق وتوريد وآليات وقروض زراعية
٣ ـ	**محافظة الخليل وقضاء بيت لحم** الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية/ الخليل	٣٤٧	١٩٦٢/٦/٢٦	٣٤٧	١٩٦٢/٦/٢٦	٤٥٠	٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	تسويق، تصنيع، توريد آليات، قروض
٤ ـ	**محافظة القدس** الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية/ أريحا	٢٥٦	١٩٥٩/١٠/٨	٢٥٦	١٩٥٩/١٠/٨	١٥٠	٥٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	تطوير ومركز توريد وآليات وقروض زراعية
	المجموع					٨٦٣	١,٨١٥,٠٠٠	٨١٥,٠٠٠	

الجدول رقم (٣/ج)
الجمعيات الزراعية (الري)

الرقم	اسم الجمعية	التسجيل في الضفة		التسجيل في عمان		عدد الأعضاء	كلفة المشروع دينار أردني	كلفة المشروع دينار أردني	وصف المشروع
		الرقم	التاريخ	الرقم	التاريخ				
	محافظة نابلس								
١ —	جمعية عتيل التعاونية الزراعية للري	٣٦٣	١٩٦٢/١٠/٢٤	٣٦٣	١٩٦٢/١٠/٢٤	١٧	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	مشروع ري وتوريد وقروض زراعية
٢ —	جمعية النزلة الشرقية التعاونية الزراعية للري	٥٨٧	١٩٧٧/١٢/٦			٢٦	٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	مشروع ري وتمديد مواسير وانشاءات زراعية
	محافظة الخليل وقضاء بيت لحم								
٣ —	جمعية رابود التعاونية	٥٢٨	١٩٧٣/٣/٢٠			٤٠	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية
٤ —	جمعية ترقوميا التعاونية الزراعية	٥٤٤	١٩٧٤/١٠/٦			١٢	٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية
٥ —	جمعية سكا التعاونية الزراعية	٥٥٢	١٩٧٥/٤/٣	٨١٨	١٩٧٨/٧/٢٦	١٥	٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية
٦ —	جمعية المجد التعاونية الزراعية	٥٧٢	١٩٧٦/٦/٢٩			٤٠	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية
٧ —	جمعية بيت الروش التحتا	٦٠١	١٩٧٩/١/١١			٢٥	٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية
٨ —	جمعية الكوم وبيت مكدوم	٦٠٢	١٩٧٩/١/١١			٢١	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية وتسويق
٩ —	جمعية وادي فوكين التعاونية	٥٧١	١٩٧٦/٦/٦			٥٤	٧٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية وري
١٠ —	جمعية دورا متعددة الأغراض التعاونية	٤٥٥	١٩٦٥/٨/٢٠	٤٥٥	١٩٦٤/٨/٢٠	٨٥	١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية وتسويق
١١ —	جمعية الظاهرية التعاونية للتسليف	٣٣١	١٩٦١/٧/٢٢	٣٣١	١٩٦١/٧/٣١	٤٥	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	

تابع الجدول رقم (٣/ج)

الرقم	اسم الجمعية	التسجيل في الضفة		التسجيل في عمان		عدد الأعضاء	كلفة المشروع دينار أردني	المخصصات اللازمة دينار أردني	وصف المشروع
		الرقم	التاريخ	الرقم	التاريخ				
	محافظة القدس								
١٢ —	جمعية العوجا التعاونية الزراعية	٥٤٦	١٩٧٤/١١/١٢			١٧	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	توريد وآليات وقروض زراعية
١٣ —	جمعية المهندسين الزراعيين التعاونية	٥٩١	١٩٧٨/٣/٢٧	٨٣٥	١٩٧٨/١٢/٢٣	٦٨	٧٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	توريد وآليات وقروض زراعية
١٤ —	جمعية الديوك التعاونية	٨٤	١٩٥٦/١/١٢	٨٤	١٩٥٦/١/١٢	١٥	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	توريد وآليات وقروض زراعية
—	المجموع					٤٨٠	٦٣٥,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠	

الجدول رقم (٣/د)
تعاونيات الثروة الحيوانية

الرقم	اسم الجمعية	التسجيل في الضفة		التسجيل في عمان		عدد الأعضاء	كلفة المشروع دينار أردني	المخصصات اللازمة دينار أردني	وصف المشروع
		رقم	تاريخ	رقم	تاريخ				
	محافظة نابلس								
١ ـ	الجمعية التعاونية للثروة	٥٦١	١٩٧١/٢/٢٤			١٠	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	توريد وتسويق
	محافظة الخليل وقضاء بيت لحم								
٢ ـ	جمعية مخيم الفوار التعاونية لتربية المواشي والدواجن	٥٢٢	١٩٧٢/٥/١٧			١٥	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	تسويق وتوريد
٣ ـ	جمعية مربي الدواجن التعاونية لمنطقة بيت لحم	٥٧٣	١٩٧٦/٦/٢٩			٢٣	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	تسويق وتوريد
	محافظة القدس								
٤ ـ	الجمعية التعاونية لمربي الدواجن لمنطقة رام الله والبيرة	٥٤٨	١٩٧٤/١٢/١٦	٧٦٣	١٩٧٦/١١/٧	٦١	١٢٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	
٥ ـ	الجمعية التعاونية في مخيم دير عمار	١٩٩	١٩٥٨/٨/٥	١٩٩	١٩٥٨/٨/٥	١٦	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	ماكنية تفقيس وتسويق
	المجموع					١٢٥	١٨٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	
	المجموع العام					٣٩٠١	٤,١٠٠,٠٠٠	٢,٣٣٥,٠٠٠	

الجدول رقم (٤/ أ)
مخصصات الجمعيات الزراعية التعاونية لعام ١٩٧٩
من البنك التعاوني في عمان (المنظمة التعاونية الأردنية)

الرقم		المبلغ المخصص
١ —	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير شرف	١٠٠٠٠ دينار
٢ —	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ بديا	٣٥٠٠٠ دينار
٣ —	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير استيا	٣٠٠٠٠ دينار
٤ —	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ منطقة بيت لحم	١٠٠٠٠٠ دينار
٥ —	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ محافظة الخليل	١٠٠٠٠٠ دينار
٦ —	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ عين سينياء	١٠٠٠٠٠ دينار
٧ —	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير قديس	٣٠٠٠٠ دينار
٨ —	اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون/ سلفه	١٥٠٠٠٠دينار
٩ —	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي/ قلقيلية	٧٠٠٠٠ دينار
١٠ —	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي/ جنين	١٦٥٠٠٠ دينار
١١ —	الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية/ الخليل	١٠٠٠٠٠ دينار
١٢ —	الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية/ أريحا	٣٠٠٠٠٠ دينار
١٣ —	جمعية عتيل الزراعية التعاونية للري	٣٥٠٠٠ دينار
١٤ —	جمعية النزلة الزراعية الشرقية التعاونية للري	٢٠٠٠٠ دينار
١٥ —	جمعية رابود التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
١٦ —	كويزبيا التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
١٧ —	جمعية سنا التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
١٨ —	جمعية المجد التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
١٩ —	جمعية بيت الروش التحتا التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
٢٠ —	جمعية الكوم وبيت مكوم التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
٢١ —	جمعية دورا التعاونية الزراعية	٤٠٠٠٠ دينار
٢٢ —	وادي فوكين الزراعية	٣٠٠٠٠ دينار
٢٣ —	جمعية الظاهرية للتسليف والتوفير	١٠٠٠٠ دينار
٢٤ —	جمعية المهندسين الزراعيين التعاونية	٤٠٠٠٠ دينار
٢٥ —	الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية في لواء جنين	٥٠٠٠ دينار
٢٦ —	جمعية مخيم الفوار لتربية المواشي والدواجن	٥٠٠٠ دينار
٢٧ —	جمعية مربي الدواجن التعاونية في بيت لحم	٥٠٠٠ دينار
٢٨ —	الجمعية التعاونية لمربي الدواجن في البيرة ورام الله	٥٠٠٠٠ دينار
٢٩ —	الجمعية التعاونية لمربي الدواجن في مخيم دير عمار	٥٠٠٠ دينار
	المجموع	١٥٨٥٠٠٠ دينار

جدول رقم (٤/ب)
مخصصات جمعيات الاسكان التعاونية لعام ١٩٧٩ من
البنك التعاوني في عمان

الرقم	إسم الجمعية	المبلغ المخصص
١ ـــ	جمعية اسكان موظفي الحكومة في طولكرم	٢٤٥٠٠٠ دينار
٢ ـــ	جمعية جنين التعاونية الأهلية للاسكان	٣٥٠٠٠٠ دينار
٣ ـــ	جمعية اسكان موظفي الحكومة في نابلس	١١٤٨٠٠٠ دينار
٤ ـــ	جمعية حلحول التعاونية للاسكان	٢٨٠٠٠٠ دينار
٥ ـــ	جمعية الاسكان في بيت ساحور	١٨٢٠٠٠ دينار
٦ ـــ	جمعية الاسكان التعاونية لموظفي بلدية الخليل	١٦٨٠٠٠ دينار
٧ ـــ	جمعية الاسكان التعاونية لموظفي الأوقاف الإسلامية	٢٤٥٠٠٠ دينار
٨ ـــ	جمعية الاسكان التعاونية لموظفي الحكومة رام الله	٢٨٠٠٠٠ دينار
٩ ـــ	جمعية البيرة (الأهلية) للاسكان	١٦٨٠٠٠٠ دينار
١٠ ـــ	جمعية الاسكان التعاونية لنادي الموظفين	١٢٤٠٠٠ دينار
١١ ـــ	جمعية الاسكان التعاونية لموظفي بلدية القدس	٨٠٠٠٠ دينار
١٢ ـــ	جمعية التعمير العربية في القدس	٤٨٠٠٠ دينار
١ ـــ	جمعية عصيرة الشمالية للتنوير الكهربائي	٢٠٠٠٠ دينار
٢ ـــ	جمعية عتيل التعاونية للتنوير الكهربائي	٣٠٠٠٠ دينار
٣ ـــ	جمعية الظاهرية التعاونية للتنوير الكهربائي	٣٥٠٠٠ دينار
٤ ـــ	جمعية دير سامت التعاونية للتنوير الكهربائي	١٥٠٠٠ دينار
٥ ـــ	جمعية اتحاد الجمعيات للتنوير الكهربائي بالخليل	٥٠٠٠٠ دينار
٦ ـــ	جمعية سعير التعاونية لمياه الشرب	٣٥٠٠٠ دينار
٧ ـــ	الجمعية التعاونية لمياه الشرب في قرى منطقة دورا	١٥٠٠٠٠ دينار
٨ ـــ	جمعية الشيوخ التعاونية لتجهيز المياه	٢٥٠٠٠ دينار
٩ ـــ	جمعية نحالين التعاونية لتجهيز المياه	٢٠٠٠٠ دينار
١٠ ـــ	جمعية أبو ديس التعاونية لتجهيز المياه	٢٠٠٠٠ دينار
١١ ـــ	جمعية سلفيت التعاونية للأشغال اليدوية	١٠٠٠٠ دينار
١٢ ـــ	جمعية عمال النسيج التعاونية لعمال النسيج	٢٥٠٠٠ دينار
١٣ ـــ	جمعية سيدات الخليل	١٠٠٠٠ دينار
١٤ ـــ	جمعية قلندية للأشغال اليدوية	٢٠٠٠٠ دينار
١٥ ـــ	جمعية رام الله للأشغال اليدوية	١٥٠٠٠ دينار
	مجموع عام	**٥٣٨٣٠٠٠ دينار**

(١) النشرة الاحصائية السنوية لاسرائيل، رقم ٢٨، لسنة ١٩٧٧.

(٢) المنظمة التعاونية الاردنية، عمان، لسنة ١٩٦٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) شحاده الدجاني، أرقام عن الزراعة في الضفة الغربية، آذار (مارس)، ١٩٨٠.

(٥) إحصائية صادرة عن دائرة التعاون والعمل، ١٩٨٠.

(٦) ورقة مشروع جمعية انيرا *(Anera)* لسنة ١٩٧٩.

(٧) المنظمة التعاونية الأردنية، عمان.

(٨) النشرة الاحصائية السنوية لاسرائيل، مصدر سبق ذكره.

(٩) الاحصائيات الشهرية للمناطق «المدارة» (المحتلة)، رقم ٨، لسنة ١٩٧١.

(١٠) الدجاني، مصدر سبق ذكره.

الثروة الحيوانية في الضفة الغربية المحتلة

عبد الرحمن أبو عرفة

مقدمة

تتعرض الضفة الغربية منذ ١٤ عاماً لاحتلال اسرائيلي مستمر. وبغض النظر عن الظروف السياسية التي تحكم طبيعة العلاقة بين سلطات الاحتلال والمناطق المحتلة، فان هذه العلاقة، من الوجهة الاقتصادية، لا تخرج عن نطاق العلاقات الاستعمارية المعروفة، التي ربطت بين الدول الاستعمارية بمستعمراتها في مختلف مناطق العالم. واقتصاد المناطق المحتلة أصبح، بمرور الزمن، تابعاً تكميلياً ملحقاً بالاقتصاد الاسرائيلي، في مجالي الانتاج والاستهلاك، وبالنظر للتقدم في الزراعة الاسرائيلية وقابليتها الانتاجية العالية، أخذت المناطق المحتلة، بالتحول المستمر، لتصبح سوقاً استهلاكياً للانتاج الزراعي الاسرائيلي. وباستثناء المنتجات الزراعية المحلية التي تعتمد في تسويقها على التصدير عبر الأردن، أو المنتجات التي تحتاجها المؤسسات الصناعية الاسرائيلية، فان ما تبقى يتعرض باستمرار للتقليص.

وفي مجال الانتاج الحيواني، فان اعتماد الضفة الغربية على الانتاج الاسرائيلي آخذ بالتزايد المستمر، بحيث أصبح اعتماد بعض الأسواق المحلية شبه كامل على منتجات الألبان والدواجن الاسرائيلية. ومع سياسة مصادرة الأراضي، والتي هي بمعظمها أراضٍ للمراعي، فان أعداد الأغنام، وهي الجزء الأساسي في الثروة الحيوانية المحلية، آخذة بالتناقص نظراً لتقلص مساحات المراعي، الغذاء الطبيعي الرخيص لهذه

---

* قدمت هذه الدراسة إلى «مؤتمر التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في القدس، في شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٨١. أما كاتب هذه الدراسة: عبد الرحمن أبو عرفة، فهو مواطن فلسطيني أنهى دراسته الثانوية عام ١٩٧١ في القدس وحصل على بكالوريوس في العلوم الزراعية ــ انتاج حيواني، من جامعة الموصل بالعراق عام ١٩٧٥. وهو يعمل، منذ العام ١٩٧٥، مسؤولاً عن الدراسات الميدانية، في محطة التجارب الزراعية المتعلقة بالمراعي الطبيعية والأغنام في منطقة النقب، صدر له كتاب «الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية».

الحيوانات. وقد أدى استعمال الأعلاف المركزة، للتعويض عن فقدان المراعي، الى رفع تكاليف الانتاج بدرجة لم يستطع المزارعون تحملها، الأمر الذي يفسر التناقص المستمر في اعداد هذه الحيوانات. والنتيجة الحتمية لذلك هي تحول الاستهلاك نحو لحوم الأبقار والدواجن ومنتجات الألبان المستوردة من اسرائيل. وبذلك تكتمل الحلقة ويتم التحول الكلي نحو الاعتماد على الانتاج الزراعي الاسرائيلي، مع كل ما يعنيه ذلك من تبعية، من مستلزماتها الأساسية أن تتم السيطرة، ليس فقط على الأرض بل وعلى حركة الإنسان ومدى تواجده فوق أرضه.

وهذه الدراسة تستهدف توضيح التدهور الحاصل في مجال الانتاج الحيواني، خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي، والقاء الضوء على الاحتمالات المستقبلية في هذا المجال، بغية الارتقاء في كمية الانتاج ونوعيته، وصولاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا الفرع الاقتصادي الهام.

وثمة ملاحظة، وهي أن هذه الدراسة اعتمدت، في معظمها، على الأرقام الرسمية الاسرائيلية، دون التعرض مباشرة لمدى صحتها أو دقتها.. وواضح أنه في حالة توافر أرقام صحيحة وفعلية، فان نتائج مختلفة يمكن التوصل لها.

المتغيرات الكمية في الثروة الحيوانية لفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩

تشير الأرقام الرسمية المنشورة عن تعداد الثروة الحيوانية في الضفة الغربية، خلال الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩، الى تدهور مستمر في اعداد الحيوانات، التدهور الأول الرئيسي حدث في الفترة التالية للاحتلال مباشرة. فحتى عام ١٩٧٠، حدث انخفاض بنسبة ٣٤٪ من عدد الأبقار و٤٣٪ من عدد الأغنام و٧٥٪ من عدد الجمال، وربما يعود سبب الانخفاض في هذه المرحلة الى الأوضاع السيئة التي عانى منها المواطنون، في أعقاب الاحتلال، وما ترتب عنها من قلة الامكانات؛ مما أدى الى زيادة الفجوة بين كمية الاستهلاك وكمية الانتاج. وبالرغم من العودة التدريجية للحياة الطبيعية، فان اعداد الحيوانات واصلت انخفاضها، في الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٩ على النحو التالي:

(أ) الأبقار:

انخفضت اعداد الأبقار البلدية، للفترة المذكورة، بنسبة ٥٦٪ (١٣٧٨٧ رأساً). ومن الوجهة العلمية، فان انخفاض اعداد الأبقار البلدية، في الوقت الذي لا توجد فيه امكانية لتحسين صفاتها الوراثية، يعتبر أمراً جيداً اذا رافقه، بالمقابل، ارتفاع مواز في اعداد الأبقار جيدة النوعية أو المحسنة. لقد ارتفع فعلاً، خلال هذه الفترة، العدد الكلي للأبقار «الفرزيان» بنسبة ١٠,٥٪ (٤١١ رأساً)، إلا أن كمية الارتفاع، من الناحية العددية، هي أقل بمراحل من أن توازي كمية الفقدان في الأبقار البلدية، كذلك فان الارتفاع الحاصل، في هذا المجال، لا يعتبر زيادة حقيقية، ذلك أن معظم هذا الارتفاع ناتج أساساً من الفرق في اعداد العجول المعدة للتسمين، والتي ارتفع عددها، في الفترة بين ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩، بنسبة ١٠٥٪ (٥١٩ رأساً). وواضح أن هذا الارتفاع الناتج

أصلاً عن استيراد هذه العجول من اسرائيل، انما يخصص لإنتاج اللحم، وبالتالي فلا توجد قيمة انتاجية حقيقية له، طالما أن الزيادة لم تطرأ على عدد المواليد، وكذلك على كمية الحليب المنتجة، علماً بأن الارتفاع الحقيقي الناتج في عدد الأبقار الامهات من هذا الصنف، منخفض للغاية، ولا يزيد عن ١٩ رأساً فقط، خلال ٧ سنوات (١٩٧٣ ــ ١٩٧٩). رافق ذلك انخفاض مقداره ٦٦٢٧ بقرة بلدية للفترة نفسها، إضافة إلى نقصان ١٦٩٣ عجلاً بلدياً، بينما لم يرتفع مطلقاً عدد العجول الهولندية.

على ضوء هذه الأرقام، فإن مخاوف جدية تنتظر مصير هذا الفرع من الإنتاج الحيواني؛ ذلك ان انخفاض اعداده بنسبة ٥٠ ٪، خلال السنوات التسع الماضية، من شأنه، وعلى ضوء تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية، أن يؤدي الى انخفاض بنسبة أشد في السنوات القادمة.

(ب) الأغنام والماعز:

اذا اعتمد الرقم المستنتج، عن العدد الكلي للأغنام عام ١٩٦٦، فيمكن الافتراض بأن انخفاضاً بنسبة ٤٣ ٪ قد حدث على اعداد الأغنام والماعز، أي بنسبة ٢٨ ٪ للأغنام، وبنسبة ٥٨ ٪ للماعز، وذلك حتى عام ١٩٧٠، وأسباب هذا الانخفاض هي نفسها التي ذكرت في مجال انخفاض اعداد الأبقار في الفترة نفسها.

وخلال السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩، نقص العدد بمقدار ٤٢٣٦٧ رأساً، تعادل ١٠ ٪ من عدد الأغنام لعام ١٩٧٠، منها ٣٥٧٢٩ رأساً من الضأن و٦١٣٨ رأساً من الماعز. ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب، منها أن لحوم الأغنام تعتبر المصدر الغذائي الأساسي للمواطنين في الضفة الغربية، ويقدر الانتاج السنوي الكلي، من لحوم الأغنام في المنطقة، بما يتراوح بين ١٦٠٠ و٢٤٠٠ طن (تقديرات سنة ١٩٧٤)[١] وبلغ عدد الأغنام المذبوحة بصورة رسمية، في المسالخ فقط عام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨، ١٠٤٦٧٤ رأساً من الضأن و٥٧٦٧١ من الماعز. بينما بلغ عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، ٦٤٢٧٦ رأساً من الضأن و ٣.٦٤٤ رأساً من الماعز[٢].

والسبب الأساسي الآخر، في هذا الانخفاض، يعود الى انعدام امكانية زيادة الأعداد المرباة من الأغنام، نظراً الى النقص الكبير في مساحات المراعي التي صودرت وأغلقت بوجه المواشي. لقد حظر، مثلاً، على جميع أصحاب الأغنام في منطقة السواحرة، تعدي قرية السواحرة الشرقية حتى البحر الميت، وفي حالة المخالفة فان هذه الأغنام تصادر وتنقل الى منطقة النقب[٣].

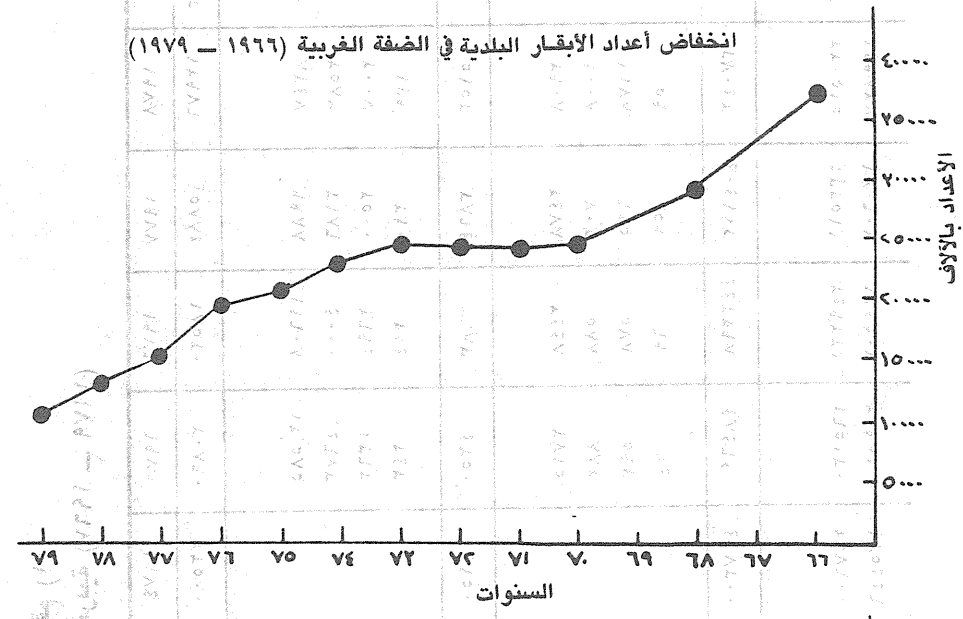
انخفاض أعداد الأبقار البلدية في الضفة الغربية (١٩٦٦ ــ ١٩٧٩)
٤٠٠٠٠
٣٥٠٠٠
٣٠٠٠٠
٢٥٠٠٠
٢٠٠٠٠
١٥٠٠٠
١٠٠٠٠
٥٠٠٠
الأعداد بالآلاف
٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦
السنوات

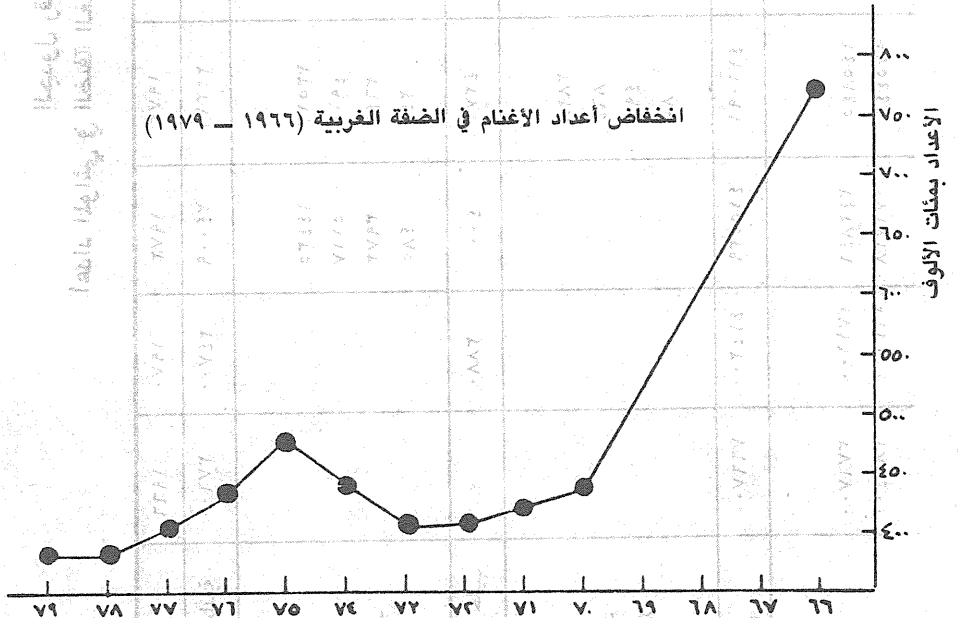
انخفاض أعداد الأغنام في الضفة الغربية (١٩٦٦ ــ ١٩٧٩)
٨٠٠
٧٥٠
٧٠٠
٦٥٠
٦٠٠
٥٥٠
٥٠٠
٤٥٠
٤٠٠
الأعداد بمئات الألوف
٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦
السنوات

الجدول رقم (١)
أعداد المواشي في الضفة الغربية (١٩٦٧ ــ ١٩٧٩)

السنة	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١ ــ أبقار بلدية	٣٧٦٠٠	٢٤٧٠٠	٢٤٠٠٩	٢٢٣١١	٢٢٥٠٠	٢٠٨٦٠	١٨٥٢٠	١٥٨٨٤	١٢٩٧٦	١٠٩١٣
منها:										
أبقار			١٤٤٣٥	١٣٥١٣		١٢,٥٨٥	١١٦٠٨	٩٩٨٨	٨٢٤٧	٦٨٨٥
عجول إناث			٥١١٧	٤٩٠٩		٤٦٧٣	٤٠٠٠	٣١٨٦	٢٥٨٣	٣٢١٦
عجول ذكور			٣٩٧٢	٣٦٤٧		٣٣٦٢	٢٦٩٤	٢٥٠٠	٢٠٠٧	١٦٩٤
فحول			٤٨٥	٢٤٠		٢٤٣	٢١٤	٢١٠	١٣٩	١١٧
٢ ــ أبقار حليب	؟	٣٨٨٠	٤٠٠٠	٤٢٧٢	٤١٥٠	٤٢٥٠	٣٦٨٣	٣٨٦٤	٥١٥٣	٤٢٩١
منها:										
أبقار				٢٨٢٨		٢٧١٥	٢٤٤٨	٢٤٧٨	٢٩٠٨	٢٣٤٢
عجول إناث				٨٦٤		٨٨٢	٥٨٨	٧٠٢	١٠٠٨	٨٦٤
عجول ذكور				٤٩٥		٥٩٣	٥٧٨	٦٢٥	١١٧٨	١٠١٤
فحول				٨٥		٦٤	٦٩	٥٩	٥٩	٨٩
٣ ــ أغنام	٧٦٦٧٠٠	٤٣٤٢٠٠	٤١٥٥٣٩	٤٢١٠٩١	٤٤٧٣٠٠	٤٨٤٦٤٠	٤٤٣٢٩٨	٤٠٤١١٣	٣٧٠٤٢	٣٩١٨٣٣
منها:										
ضأن	٣٧٦٧٠٠	٢٧١١٠٠	٢٤٣٨٤١	٢٤٥٦٤٥	٢٥٧٦٠٠	٢٦٥١٣٠	٢٤٩٢٢١	٢٣٣٥١١	٢٢٠٥١٥	٢٣٥٣٧١
ماعز	٣٨٩٤٠٠	١٦٣١٠٠	١٧١٧٣٨	١٧٥٤٤٦	١٧٥٤٤٦	٢١٩٥١٠	١٩٤٥٠٧	١٧٠٦٠٢	١٤٩٨٢٧	١٥٦٤٦٢

تابع جدول رقم (١)

السنة	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
٤ ــ حيوانات نقل وحراثة		٣٥٦٠٠	٢٧٥٩١	٢٨٧١٣	٢٨٧١٣	٢٧٤٠٠	٢٩٣٧٦	٢٨٠٠٢	٢٩١٨٠	٢٠٦٩٢
حمير		٢٣٩٠٠	١٨١١٢	١٨٩١٩	١٨٩١٩	١٦٠٩٠	١٨٢٧١	١٦٩٠٧	١٨١٩٢	١٤٩٧٥
بغال		٥٥٠٠	٥٧١٠	٤٥٥١	٤٥٥١	٤٨٤٠	٥٠٥٢	٥١٣٤	٤٩٥٢	٣٦٦٨
جمال	٥٩٠٠	١٥٠٠	٩٣٤	٩٢٧	٩٢٧	٨٠٠	١٠٤٠	٨٠٦	٨٧٦	٣٧٧
أخرى		١٧٠٠		١٥٥٠	١٥٥٠	١٧٥٠	١٩٩٦	٢١٥٠	٢٢٥٠	

استهلاك المنتجات الحيوانية في الضفة الغربية

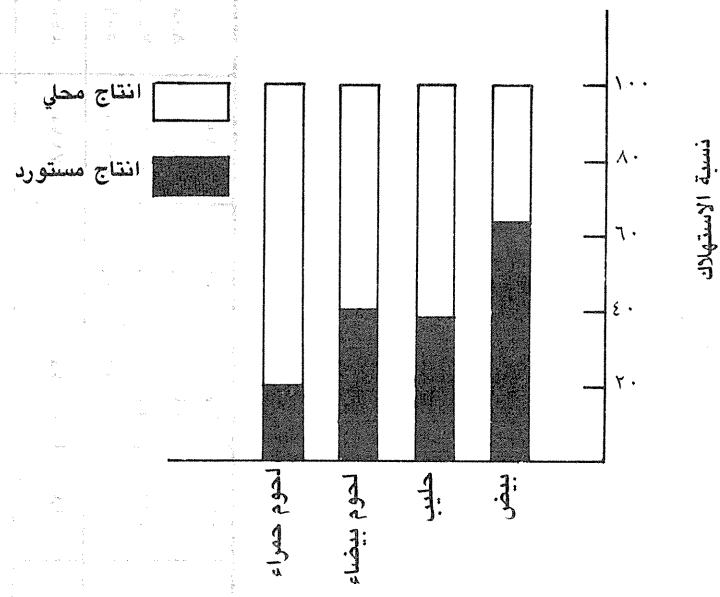

(ج) الدواجن:

حتى سنة ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية تزود الأردن بثلث احتياجاته من انتاج الدواجن من البيض واللحوم[٤]. ويظهر من الجداول الاحصائية الأردنية، أن الفارق في أعداد الدواجن البيّاضة في الأردن، خلال الفترة قبل احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، هو ٣١٦,٤٠٠ طير، يفترض أنها أعداد الدواجن البيّاضة التي كانت متوافرة في الضفة الغربية عام ١٩٦٦، وهذا العدد يشكل ٢٦٪ من مجموع عدد الدواجن في الأردن لذلك العام، وهو مقارب للنسبة السابق ذكرها. أما انتاج البيض، فمن الحسابات نفسها يتضح أن الضفة الغربية أنتجت عام ١٩٦٦ نحو ٢٣,٦ بليون بيضة.

الجدول رقم (٢)
الدواجن البيّاضة في الضفة الغربية
(١٩٧٠ ــ ١٩٧٩)

السنة	العدد
١٩٧٠[٥]	٦٩,٧٠٠
١٩٧٢[٦]	١٢٠,٠٠٠
١٩٧٤[٧]	١٢٠,٢٢٠
١٩٧٦[٨]	١٣٨,٠٠٠
١٩٧٩[٩]	١٢٦,٥٥٠

ويتضح من هذه الأرقام أن أعداد الدواجن البياضة عام ١٩٦٧، في منطقة الضفة الغربية، وصلت الى ٢٢ ٪ من عددها عام ١٩٦٦، وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧٦ الى ٣٨ ٪ وبلغ أقصى ارتفاع لها عام ١٩٧٦، حيث وصلت النسبة الى ٤٤ ٪، ثم عادت الى نحو ٤٠ ٪ عام ١٩٧٩.

(د) الدجاج اللاحم:

يمكن من مراجعة الجداول الاحصائية الأردنية[١٠]، الاستنتاج أن عدد الدواجن اللاحمة في الضفة الغربية لعام ١٩٦٦، وصل الى ١,٣٥ مليون طير، تشكل ٣٤ ٪ من أعداد الدواجن في الأردن لذلك العام، وبلغ انتاجها ١٦٩٣ طناً من اللحوم. أما العدد المدور السنوي لاعداد الدواجن اللاحمة، للعام نفسه، فيقدر بحوالى ٨ ملايين طير، انخفضت في أعقاب الاحتلال، حتى وصلت الى ٣,٤ مليون طير عام ١٩٧٠. وبلغ أقصى عدد لها نحو ٤,١ مليون طير عام ١٩٧٤.

ويبين الجدول التالي أعداد الدواجن اللاحمة في الضفة الغربية، خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩.

الجدول رقم (٣)

السنة	العدد السنوي المدور	العدد الفعلي
١٩٧٠	٣,٤٤٢,٠٠٠	٥٧٣,٦٦٠
١٩٧٢	٤,٠٠٠,٠٠٠	٦٦٦,٦٦٠
١٩٧٤	٤,١٤٩,٢٥٠	٦٩١,٥٤١
١٩٧٦	٣,٤٩١,٠٠٠	٥٨١,٨٣٣
١٩٧٩	٣,٩٧٣,٥٠٠	٦٦٢,٢٥٠

مصادر الثروة الحيوانية

تتكون الثروة الحيوانية في الضفة الغربية من الأغنام والماعز، بشكل أساسي؛ حيث تبلغ نسبة أعدادها ٧٦,٨ ٪ من مجمل أعداد المواشي (محسوبة على أساس وحدات غنمية حسب معطيات عام ١٩٧٩)، أما نسبة أعداد الأبقار، فتصل الى ١١,٤ ٪ من مجمل أعداد المواشي، ويبين الجدول التالي تفاصيل أعداد المواشي في الضفة الغربية لعام ١٩٧٩، محسوبة على أساس وحدات غنمية؛ إذ أن الأبقار = ٤ وحدات غنمية، والعجول = ٣ وحدات غنمية، والبغال والخيول = ٥ وحدات غنمية، والحمار = وحدتين غنميتين، والجمال = ٦ وحدات غنمية وعلى أساس أن الأغنام والماعز = ١ وحدة غنمية.

وتورد المصادر الاسرائيلية أرقاماً عن كمية الانتاج من المواشي يبدو مبالغاً بها. ولاجراء تقرير تقريبي، يمكن إيراد الجدول التالي، المحسوب أساساً بناء على الطاقة الانتاجية لأعداد الحيوانات المتوافرة في المنطقة.

جدول رقم (٤)

النوع	العدد (وحدة غنمية)	النسبة من المجموع
ضأن	٢٣٥٣٧١	٤٦,١
ماعز	١٥٦٤٦٢	٣٠,٧
حمير	٢٩٩٦٠	٥,٩
أبقار بلدية	٢٧٥٤٠	٥,٤
بغال	١٨٣٤٠	٣,٦
عجول بلدية إناث	٩٦٤٨	١,٩
أبقار هولندية	٩٣٦٨	١,٨
خيول	٨٣٦٠	١,٦
عجول بلدية ذكور	٥٠٨٢	١,٠
أخرى*	١٠٢٣٨	٢,٠

الجدول رقم (٥)

كمية الانتاج في الضفة الغربية مقدرة باستهلاك الفرد الواحد**

نوع الانتاج	لحوم أبقار وأغنام	لحوم دواجن	لحوم أسماك	حليب	بيض
الوحدة (للفرد)	كلغ	كلغ	كلغ	لتر	عدد
كمية الانتاج***	٨,٨	٨,٩		٤٦,٠	٣٢,٠
كمية الاستهلاك	١١,٣	١٥,٧	٢,٠	٧٦,٠	٧٧,٠
كمية الاستيراد	٢,٥	٦,٨	٢,٠	٣٠,٠	٤٥,٠
كمية الاستهلاك في اسرائيل	١٨,٧	٣٩,٤	١٠,٥	١٨٠,٠	٤١٦,٠

* تشمل العجول الإناث والعجول الذكور البلدية الهولندية والجمال.

** حسبت الأرقام على أساس أن عدد سكان الضفة الغربية بلغ (٧٢٠,٠٠٠) نسمة عام ١٩٧٩..

*** قدرت كمية إنتاج لحوم الأبقار والأغنام على أساس وزن حي مقداره ١٥٠ كلغ من مجموع العجول البلدية و ٢٠٠ كلغ من العجول الهولندية، ونسبة ذبح بمقدار ٥٪ من الأمهات بالاضافة الى وزن حي مقداره ٣٥ كلغ لمجموع عدد الحملان من الأغنام و ٢٥ كلغ لمجموع عدد الحملان من الماعز، ونسبة ذبح ٥٪ من أمهات الأغنام والماعز، باعتبار أن عدد المواليد الأحياء حتى الذبح هو ٨٠٪ من عدد الأمهات الكلي، وهي نسبة عالية يشك في الوصول اليها. كما قدرت كمية انتاج لحوم الدواجن على أساس ٢ كلغ وزن حي لجميع عدد الدجاج اللاحم السنوي، وبالطبع، فان ذلك مبالغ فيه نظراً لأنه لا يأخذ بالاعتبار نسبة الوفيات. كذلك قدرت كمية انتاج الحليب على أساس معدل انتاج سنوي للبقرة الواحدة مقداره ٧٠٠ لتر من مجموع الأبقار الهولندية، وعددها ٢٣٤٢، وانتاج سنوي مقداره ٢٥٠٠ لتر من مجموع الأبقار البلدية، وعددها ٦٨٨٥. اما بالنسبة للاسماك، فكما هو معروف لا يوجد أي مصدر للأسماك في الضفة الغربية.

ونظرة فاحصة لإنتاج المنطقة من اللحوم، توضح سبب الانخفاض المستمر في تعداد الحيوانات. فإنتاج اللحوم ازداد، بطبيعة الحال، ليتلاءم مع الزيادة السكانية الطبيعية دون أن يرافق ذلك ارتفاع ملائم لأعداد الأمهات. وتتضح من الجدول التالي كمية انتاج اللحوم من أصناف المواشي المختلفة وتطورها، خلال الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٩، وفق ما تنشره المصادر الرسمية الاسرائيلية.

الجدول رقم (٦)
انتاج الضفة الغربية من اللحوم (بالأطنان)[١١]

النوع	١٩٦٧ ــ ١٩٦٨	١٩٦٩ ــ ١٩٧٠	١٩٧٦ ــ ١٩٧٧	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩
أبقار	١٥٠٠	١٨٠٠	٤٤٠٠	٤٣٠٠	٤٠٠٠
ضأن	٤٣٠٠	٥٠٠٠	٦١٠٠	٥٨٠٠	٦٢٠٠
ماعز	٢١٠٠	٢٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٥٠٠
أخرى	٤٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٤٠٠
المجموع	١٠,٣٠٠	١٥,٣٠٠	٢٠,٥٠٠	١٩,٨٠٠	٢٣,٥٠٠

لقد ازداد انتاج اللحوم من المواشي بنسبة ٧٠٪ عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، عنه في عام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨، بينما ازداد انتاج اللحوم من الأبقار بنسبة ١٦,٧٪، ومن الضأن بنسبة ٤٤٪، ومن الماعز بنسبة ٦٧٪.

لا شك أن ارتفاع هذه الأرقام، في الوقت نفسه الذي تعاني فيه المواشي من انخفاض حاد في اعدادها، يثير الإلحاح بالبحث عن سبيل لوقف التدهور الكلي القادم لا محالة، إذا لم يتم تدارك الوضع. ومن غير الطبيعي ولا المجدي أن يتم علاج هذه المشكلة بطريقة سلبية، أي بمعنى تخفيض الاستهلاك. ان الحل الوحيد الناجع يتمثل بزيادة الحيوانات وتطوير وسائل تربيتها.

ان الاستهلاك الحالي للحوم مرتفع للغاية، بالمقارنة مع كمية المواشي المتوافرة. ففي موسم عام ١٩٧٧، ذبح في المسالخ المعتمدة في الضفة الغربية ما يعادل ٤٧٪ من مجموع عدد الأغنام الموجودة في ذلك العام، وبلغت النسبة للماعز ٣٨٪، وللثيران والأبقار ٤١٪، وللعجول ٣٤٤٪، بمعنى أن هناك استيراداً للعجول، نظراً لعدم كفاية الإنتاج المحلي. ويبين الجدول التالي تفاصيل عن المواشي المذبوحة في المسالخ في الضفة الغربية.

الجدول رقم (٧)
عدد المواشي المذبوحة في المسالخ في الضفة الغربية[١٢]

سنة زراعية	أغنام	ماعز	ثيران وأبقار	عجول	جمال	خنازير	المجموع
١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٠٤,٦٧٤	٥٧,٦٧١	٣,٨٢٧	٩,٢٩٧	١١٥٤	٦٠٧	١٧٧٢٣٠
١٩٧٨ ــ ١٩٧٩	٦٤,٢٧٦	٣٠,٦٤٤	٤,٢٤١	٦,٧١٠	٨٢٧	٥٦٣	١٠٧٢٦١
١٩٧٩/١٠/١ ــ ١٩٨٠/٦/٣٠	٤٢,١٧٧	١٢,٧٣	٣,٠٣٠	٤,٨٨٤	٣٧٧	٤٣٩	٦٣٦٢٠

انتاج الحليب:

يبلغ انتاج الضفة الغربية من الحليب حوالى ٤٠ مليون لتر سنوياً، أي ما يعادل نحو ٥٤ لتراً للفرد الواحد، هذه النسبة منخفضة جداً، ويتم تعويض النقص أساساً، بواسطة الاعتماد على المنتجات الاسرائيلية. ويعاني هذا الفرع من الإنتاج الحيواني، ضعفاً واضحاً؛ ذلك أن نحو ٧٥ ٪ من الأبقار هي أبقار بلدية ضعيفة الانتاج. وبالرغم من أن الأغنام المحلية المرباة في المنطقة هي من صنف عواسي، والذي تنخفض كذلك كمية انتاجه من الحليب، إلا أن ٣٦ ٪ من انتاج الحليب يأتي من هذه الأغنام، بينما تنتج الماعز نحو ٢٥ ٪، ولا تزيد نسبة انتاج الأبقار عن ٣٩ ٪، وهي التي يفترض أن تكون المصدر الرئيسي لإنتاج الحليب.

الجدول رقم (٨)

النوع	١٩٦٧ ــ ١٩٦٨	١٩٦٩ ــ ١٩٧٠	١٩٧٦ ــ ١٩٧٧	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩
أبقار	١٠٣٠٠	١٣٤٠٠	١٨٠٠٠	١٨٨٠٠	١٥٣٠٠
ضأن	٨٧٠٠	١٠١٠٠	١١٤٠٠	١١٦٠٠	١٤١٠٠
ماعز	٣٠٣٠٠	٣٧٦٠٠	١٠٢٠٠	٩٥٠٠٠	١٠٠٠٠
المجموع	٣٠٣٠٠	٣٧١٠٠	٣٩٦٠٠	٣٩٩٠٠	٣٩٤٠٠

يتضح من الجدول كذلك، أن انتاج الحليب الكلي قد ارتفع، منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٩ بنسبة ٣٠ ٪، إلا أنه من الصعب تفسير هذا الأمر، في الوقت نفسه الذي انخفضت فيه أعداد المواشي الحلوبة، دون أن يكون هناك تعويض مواز في نوعيتها، ومن الملاحظ أن السبب الأساسي لهذا الارتفاع ناتج عن حليب الأغنام، التي ارتفع انتاجها للفترة نفسها بنسبة ٦٢ ٪، وللأبقار التي ارتفع انتاجها بنسبة ٤٨,٥ ٪، بينما انخفض انتاج الحليب من الماعز بنسبة ١١,٥ ٪.

انتاج البيض:

يوجد في الضفة الغربية ٥٩ مزرعة لتربية الدواجن البيّاضة، يربى فيها ١٢٦٥٥٠ طيراً[١٣]، بمعدل ٢١٤٥ طيراً للمزرعة الواحدة، وتقدر المصادر الاسرائيلية[١٤] انتاج هذه الدواجن، بما مجموعه ٤٤,٥ مليون بيضة سنوياً، وهذا الرقم يبدو مبالغاً فيه؛ حيث أن نسبة الانتاج، كمعدل عام لجميع المزارع، لا تزيد عن ٦٠ ــ ٧٠ ٪. وباعتبار الوفيات والأمراض، ربما تنخفض النسبة العامة إلى ٥٠ ٪، مما يعني أن الانتاج لا يزيد عن ٢٣ مليون بيضة سنوياً.

ان الاستهلاك السنوي الحالي للبيض، هو ٧٧ بيضة للفرد الواحد، تنتج الضفة الغربية منها ٣٢ بيضة، ويستورد من «اسرائيل» ٤٥ بيضة، وبذا يصل مجموع الكمية المستوردة إلى ٣٢,٤ مليون بيضة سنوياً، وهذه الكمية تعادل انتاج ٧٠ مزرعة بسعة ٢٠٠٠ طير للمزرعة الواحدة.

ويقدر الخبراء أن المعدل الملائم لاستهلاك البيض هو بيضة واحدة يومياً لكل فرد، ومعنى ذلك أن الضفة الغربية تحتاج إلى ٢٦٣ مليون بيضة سنوياً أي أن هناك ضرورة لمضاعفة احجام المزارع الحالية بعشرة أضعاف على الأقل، أي انشاء ٥٥٠ مزرعة جديدة، بمعدل مساحة ٣٠٠ متر مربع للمزرعة الواحدة وبسعة ٢٠٠٠ طير للمزرعة.

ويبين الجدول التالي تطور انتاج البيض في الضفة الغربية خلال السنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩[١٥] (بالآلاف)

الجدول رقم (٩)

السنة	١٩٦٧ ــ ١٩٦٨	١٩٦٩ ــ ١٩٧٠	١٩٧٦ ــ ١٩٧٧	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩
الانتاج	٢٠,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٤,٥٠٠	٤٤,٥٠٠

ويظهر من الجدول أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في إنتاج البيض، ولكن يصعب ايجاد تفسير لهذه الزيادة، طالما أن أعداد الدواجن نفسها، خلال هذه الفترة، لم تشهد نمواً، إضافة الى أنه لم تحدث تغييرات نوعية مؤثرة يمكن أن يفسر معها ارتفاع في الانتاج يعادل نحو ٦٥ ٪، خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩.

لحوم الدواجن:

بلغ عدد مزارع دجاج اللحم في الضفة الغربية عام ١٩٧٩ نحو ٤٩٦ مزرعة تضم ٦٦٢٢٥٠ طيراً، بمعدل ١٣٣٥ طيراً للمزرعة الواحدة، ويبلغ مجموع انتاج هذه المزارع من اللحم ٩٤٠٠ طن سنوياً[١٦].

ويبلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد في الضفة الغربية، من لحوم الدواجن ١٥,٧ كلغ، تنتج الضفة الغربية منها ٨,٩ كلغ فقط، والبقية تستورد من اسرائيل، وبذا تصل نسبة الاستيراد الى ٤٣ ٪ من مجموع لحوم الدواجن المستهلكة، وهذه الكمية تعادل نحو ٤,٩ مليون كلغ.

وتعتبر نسبة الاستهلاك هذه منخفضة، حيث لا تزيد مثلاً عن ٤٠ ٪ من كمية استهلاك الفرد منها في «اسرائيل»، وحتى تتمكن الضفة الغربية من تحقيق اكتفاء ذاتي في هذا الفرع، فإنه يلزم اضافة ٢,٤٤٨,٠٠٠ دجاجة، أي بمعدل ٤٠٨ آلاف دجاجة للدورة الواحدة، وهذا يعادل انتاج ٢٠٤ مزارع بسعة ٢٠٠٠ طير للمزرعة الواحدة، أو ٣٢٦ مزرعة، بالحجم الحالي في الضفة الغربية.

ويبين الجدول التالي تطور انتاج الدواجن من اللحوم، في الضفة الغربية، خلال السنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩[١٧] (بالأطنان).

الجدول رقم (١٠)

السنة	١٩٦٧ ــ ١٩٦٨	١٩٦٩ ــ ١٩٧٠	١٩٧٦ ــ ١٩٧٧	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩
الانتاج	٢٠٠٠	٥٧٠٠	٦١٠٠	٥٨٠٠	٩٤٠٠

وفي هذا المجال أيضاً، هناك شك قوي في مدى صحة هذه الأرقام.

حيوانات العمل:

ترتفع في منطقة الضفة الغربية نسبة حيوانات العمل، كالحمير والبغال والخيول وكذلك بعض الحيوانات غير المرغوبة كالجمال، ويعود سبب هذا الارتفاع الى عاملي الطبوغرافيا وضعف الامكانات المادية، ومع ذلك، فقد شهدت الفترة الماضية انخفاضاً ملحوظاً في اعداد هذه الحيوانات، ويبين الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم (١١)

النوع	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٩	معادلة الحيوانات بوحدات غنمية[١٨]
حمير	٢٣٩٠٠	١٨١١٣	١٤٩٧٥	عام ١٩٧٩
بغال	٥٥٠٠	٥٧١٠	٣٦٦٨	حمير ٢٩٩٥٠
خيول	٣٠٠٠	٢٨٣٤	١٦٧٢	بغال ١٨٣٤٠
جمال	١٥٠٠	٩٣٤	٣٧٧	خيول ٨٣٦٠
تراكتورات	٤٢٠	١٤٠٠	١٦٧٣	جمال ٢٢٦٢
				المجموع ٥٨٩١٢

ويتضح من الجدول، أن التركتورات دخلت المجال الزراعي كتعويض عن هذه الحيوانات، وبرغم ذلك، فان اعداد هذه الحيوانات لاتزال مرتفعة، ويبين الجدول أن مجموع هذه الحيوانات يعادل حوالى ٥٩ ألف رأس من الأغنام، تشكل ٢٥ ٪ من عدد الأغنام الموجودة حالياً في الضفة الغربية، وواضح أن نسبة كبيرة من نباتات المراعي ومواد العلف تستهلك من قبل هذه الحيوانات، دون مردود استهلاكي منها.

ولا يمكن، بالطبع، الاستغناء كلياً عن هذه الحيوانات، خاصة في المناطق الجبلية الوعرة من الضفة الغربية، إلا أن تخفيضها، وخاصة في المناطق السهلية كمنطقة جنين مثلاً، حيث توجد نسبة عالية من هذه الحيوانات تستعمل لجر العربات، يبدو ضرورياً، على أساس أن يتم التعويض عنها بالمركبات الميكانيكية، وتحويل مواد العلف المقدمة لها الى حيوانات لانتاج اللحم.

ويبين الجدول رقم (١٢) التالي نسبة توزيع هذه الحيوانات في مختلف مناطق الضفة الغربية (معطيات عام ١٩٧٥).

وكمثال توضيحي، فان عدد هذه الحيوانات في منطقة جنين وطولكرم يعادل ٣٦١٥٠ رأساً من الأغنام، تشكل ٤٣ ٪ من مجموع أعداد الأغنام والماعز في المنطقتين. والنقطة الوحيدة التي يمكن التحفظ عليها، هي المفاضلة الاقتصادية مابين المردود من هذه الحيوانات، اذا استبدلت بأغنام، وعلاقة ذلك بمقدار رأس المال وتكاليف الطاقة اللازمة للمركبات الميكانيكية، إلا أن إقامة نظام تعاوني لمركبات النقل، من شأنه، بلا شك، أن

الجدول رقم (١٢)

النوع	رام الله	بيت لحم	الخليل	نابلس		طولكرم	أريحا
حمير	١٧,٤ ٪	١٤,٦	٢٣,٢	٠,٢	١٨,٢	٢٣,٩	٠,٠٥
بغال	٢٧,١ ٪	٢٠,٨	١٧,١	٦,٠	١٦,٤	١٢,٢	٠,٤
خيول	—	—	٠,٥	٢٤,٧	٤٥,٤	٢٧,٧	—
جمال	٥,٠	٣٠,٠	١٨,٠	٣,٢	٣٢,٥	٩,٠	٢,١
معدل المجموع	١٢,٤	١٦,٤	١٤,٧	٩,٢	٢٨,١	١٨,٢	٢,٥

يسهم بشكل فعّال في تخفيض هذه التكاليف، وبالتالي اتاحة إمكانية تربية أعداد متزايدة من الأغنام أو الماشية الأخرى.

استهلاك المنتجات الحيوانية

تصل نسبة استهلاك الفرد في الضفة الغربية من المنتجات الحيوانية المباشرة الى ١٨,٢ ٪ من مجموع الاستهلاك العام للفرد، بينما ترتفع الى ٤٦,٣ ٪ من مجموع ما يستهلكه الفرد من الطعام. ويمثل استهلاك اللحوم القسم الأعظم من المنتجات الحيوانية، حيث تصل نسبة استهلاك الفرد من اللحوم الى ٦٨,٧ ٪ من مجموع المنتجات الحيوانية المستهلكة، أو ٣١,٨٪ من مجموع ما يستهلكه الفرد من الطعام. ويبين الجدول التالي طبيعة هذا الاستهلاك[١٩].

الجدول رقم (١٣)

نوع الانتاج	نسبة الاستهلاك (معدل شهري لعام ١٩٧٣/ ١٩٧٤)
لحوم ومنتجاتها	١٢,٥ ٪
حليب ومنتجاته	٣,٨ ٪
بيض	١,٢ ٪
سمك	٠,٧ ٪
المجموع	١٨,٢ ٪
خضروات طازجة	٤,٧ ٪
فواكه طازجة	٤,٠ ٪
بطاطا ونشويات	١,٢ ٪
فواكه وخضروات محفوظة	٠,٨ ٪
المجموع	١٠,٧ ٪
خبز وحبوب	٧,٧ ٪
دهون ومنتجاتها	٢,٧ ٪
المجموع	١٠,٤ ٪
المجموع الكلي لاستهلاك الطعام المنتجات الحيوانية	٣٩,٣ ٪ ٤٦,٣ ٪

وتعتبر نسبة الاستهلاك الحالية متدنية، بالمقارنة مع مثيلتها في «اسرائيل»؛ حيث تشير معطيات عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ الى أن الفرد في «اسرائيل» استهلك ٢,٤ ضعفاً من اللحوم، عما استهلكه الفرد في الضفة الغربية، و١,٦ ضعفاً من الدهون و٢,٨ من الحليب و٥,٨ من البيض، ويبين الجدول التالي الفرق في استهلاك المنتجات الحيوانية، في كل من الضفة الغربية و«اسرائيل»[٢٠].

الجدول رقم (١٤)

نوع الاستهلاك	الوحدة	الضفة الغربية	اسرائيل
لحوم أبقار	كلغ	٢,٢	١٧,٦
لحوم أغنام	كلغ	٩,١	١,١
لحوم دواجن	كلغ	١٥,٧	٣٩,٤
لحوم أسماك	كلغ	١,٧	١٠,٥
مجموع اللحوم	كلغ	٢٨,٧	٦٨,٦
بيض	عدد	٧٢	٤١٦,٠
حليب ومنتجاته	كلغ	٦٤,٧	١٨٠,٠
دهون	كلغ	١٣,٠	٢١,٠

وبالرغم من ارتفاع نسبة استهلاك عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ قليلاً، حيث بلغ مجموع استهلاك اللحوم ٣٠ كلغ والحليب ٧٦ لتراً والبيض ٧٧[٢١]. إلا أن نسبة هذا الاستهلاك، تعتبر منخفضة.

ونظراً لانخفاض معدل الاستهلاك، فان القيمة الغذائية المستهلكة للفرد، منخفضة أيضاً. ويبين الجدول التالي نصيب الفرد اليومي، في الضفة الغربية، من الطاقة والقيمة الغذائية للطعام لعام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨[٢٢].

الجدول رقم (١٥)

	دهون (غ)	بروتين (غ)	طاقة (سعر)
لحوم	٩,٣	١٠,٤	١٢٨
بيض	١,٣	١,٤	١٨
سمك	٠,١	٠,٤	٢
حليب	٧,٣	٧,٦	١٣١
مجموع المنتجات الحيوانية	١٨,٠	١٩,٨	٢٧٩
مجموع الاستهلاك العام	٦٨,٠	٨١,٢	٢٨٢٣

ولايضاح هذا الانخفاض، تمكن مقارنة هذه الأرقام بما يحصل عليه الفرد في «اسرائيل» (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦)[٢٣].

الجدول رقم (١٦)

	الضفة الغربية	اسرائيل
طاقة (سعر)	٢٨٤١	٣١٠٨
بروتين كلي (غ)	٨٨,٢	٩٦,١
منه: بروتين حيواني (غ)	٢٣,٩	٤٩,٥
دهون (غ)	٨١,١	١٠٩,٣

والتحسن في هذا المجال شبه معدوم، وبالعكس، فان ما يحصل عليه الفرد في الضفة الغربية من القيمة الغذائية. سجل انخفاضاً واضحاً كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (١٧)

	١٩٧٥ ــ ١٩٧٦	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩[٢٤]
طاقة (سعر)	٢٨٤١	٢٨٢٣	٢٨٣٣
بروتين (غ)	٨٨,٢	٨١,٢	٨١,٢
بروتين حيواني (غ)	٢٣,٩	١٩,٨	٢١,١
دهون (غ)	٨١,١	٦٨,٠	٧٠,٨

تكلفة الانتاج الحيواني

نظراً للتقلص المستمر في مساحات المراعي الطبيعية، ارتفعت تكاليف الانتاج الحيواني، بسبب زيادة الاعتماد على الأعلاف المصنعة، والتي تستهلك حوالى ٤٣ ٪ من مجمل تكاليف الانتاج الحيواني.

تتراوح تكاليف الانتاج الحيواني السنوية بين ٤٩,٩ ٪ الى ٥٨,٦ ٪ بمعدل ٥٣,٩ ٪ من مجمل التكاليف الزراعية عامة، ولا شك أن زيادة مساحة المراعي الطبيعية أو تحسين نوعيتها سيسهم بشكل فعّال في تخفيض هذه التكاليف.

ويبين الجدول التالي (رقم ١٨) تكلفة الانتاج الحيواني ونسبته من تكلفة الانتاج الزراعي للأعوام (١٩٦٨ ــ ١٩٧٦) بملايين الليرات الاسرائيلية[٢٥].

قيمة الانتاج الحيواني

بالرغم من أن تكلفة الانتاج الحيواني تزيد عن نصف مجموع التكاليف الزراعية،

الجدول رقم (١٨)

	١٩٦٨	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
أعلاف	٩,٠	١٧,٠	١٧,٤	٣٠,٠	٣٣,٦	٨٥,٠	١٢٢,٠
صيصان عمر يوم	١,٠	١,٩٠	٤,٠	٤,٧	٥,٤	٦,٠	٧,٣
استهلاك*	١,٠	١,٣	١,٨	٢,٥	٣,٠	٥,٣	٧,٤
المجموع**	١١,٠	٢٠,٢	٢٣,٢	٣٧,٢	٤٥,٠	١٠٧,٣	١٥١,٨
مجموع تكاليف الانتاج الزراعي	٢١,٤	٣٥,٣	٤٣,٣	٦٣,٥	٩٠,١	١٩٧,٤	٢٩٢,٢
تكاليف الانتاج الحيواني من مجموع التكاليف الزراعية	٥١,٤	٥٧,٢	٥٣,٦	٥٨,٦	٤٩,٦	٥٤,٤	٥٢,٠

إلا أن قيمة هذا الانتاج لاتزيد عن ٣٩ ٪، كحد أقصى، (المعدل العام ٣٣,٧ ٪) من مجموع قيمة الانتاج الزراعي العام، وهذه الزيادة في التكاليف تؤدي بطبيعة الحال إلى إحجام المزارع عن تربية الحيوان، وتحوله الى انتاجات زراعية أخرى أكثر جدوى، ويعود سبب هذه الفجوة الواسعة بين تكاليف الانتاج الحيواني وقيمته، الى ارتفاع تكلفة أثمان العلف بشكل أساسي. وتضييق هذه الفجوة يتم، فقط، بتقليل الاعتماد على الأعلاف المصنعة، والاستعاضة عنها بالمراعي.

ويعود الاسهام الأساسي في قيمة الانتاج الحيواني الى الأغنام؛ حيث تصل نسبة اسهام لحوم الأغنام وحليبها الى ٥٦ ٪ من مجموع المنتجات الحيوانية، تليها الأبقار (لحوم، حليب)؛ حيث تبلغ نسبة اسهامها ٢٠ ٪ من قيمة الانتاج الحيواني، ثم الدواجن (لحوم، بيض) بنسبة اسهام ١٩,١ ٪. ويلاحظ أنه في السنوات ١٩٧١ ــ ١٩٧٤، زادت قيمة منتجات الدواجن عن منتجات الأبقار؛ حيث بلغ المعدل ٢١,٤ ٪ و١٨,٨ ٪ على التوالي، وذلك نتيجة لزيادة قيمة انتاج الدواجن من اللحوم. أما قيمة الانتاج من البيض، فقد سجلت انخفاضاً تدريجياً مستمراً، فبينما بلغت نسبة إسهام البيض، من قيمة الانتاج الحيواني عام ١٩٦٨، نحو ٧,١ ٪، فانها انخفضت الى ٦,٣ ٪ عام ١٩٧١ والى ٥,٧ ٪ عام ١٩٧٣، ثم الى ٤ ٪، فقط، عام ١٩٧٦.

ويبين الجدول التالي قيمة الانتاج الحيواني في الضفة الغربية (بملايين الليرات الاسرائيلية).

---

* قدرت على اساس ثلث الاستهلاك من القطاع الزراعي.

** لا تشمل تكاليف النقليات مواد التعبئة، الادوية، الآليات، نظراً لعدم معرفة نسبتها من الانتاج الحيواني.

الجدول رقم (١٩)[٢٦]
قيمة الانتاج الحيواني في الضفة الغربية بملايين الليرات الاسرائيلية)

	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
لحوم	٢٥,١	٤١,٤	٤٩,٧	٧٠,٠	٩٠,٢	١٤٥,٢	٢١٦,٢	٣١٤,٩
حليب	١٥,٧	١٩,٩	٢٧,٦	٣٢,٥	٤٣,٠	٦٩,٧	١١٣,١	١٣٣,٠
بيض	٣,٢	٤,٩	٥,٤	٧,٧	٨,٣	٩,٩	١٦,٠	١٩,٠
أخرى	١,٠	١,٠	١,٥	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٢	٣,٣
المجموع	٤٥,٠	٦٧,١	٨٤,٢	١١٢,١	١٤٣,٦	٢٢٦,٩	٣٤٧,٥	٤٦٩,٩
قيمة الانتاج الزراعي الكلي	١٣٥,٠	١٧١,٩	٢٣٨,٧	٣٤٩,٩	٤٠٣,٥	٨٨٥,٠	٩١١,٠	١٥٣٥,١
قيمة الانتاج الحيواني ٪ الى مجموع قيمة الانتاج الزراعي	٣٣,٣	٣٩,٠	٣٥,٣	٣٢,٠	٣٥,٦	٢٥,٦	٣٨,١	٣٠,٦

ويبين الجدول التالي تفصيل هذه الانتاجات (بملايين الليرات الاسرائيلية)

الجدول رقم (٢٠)[٢٧]

	١٩٦٨	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
لحوم أبقار	٣,٦	٦,٣	٩,٢	١١,٧	١٧,٥	٣٣,٢	٦٣,٠
لحوم أغنام	١٢,١	٢٠,٠	٢٧,٥	٣٧,٩	٦٠,٩	٩٢,٧	١٣٠,٠
لحوم أخرى	٠,٩	١,٤	١,٩	١,٩	٢,٣	٣,٦	٥,٧
مجموع اللحوم	٢٥,١	٤٩,٤	٧٠,١	٩٠,٢	١٤٥,٢	٢١٦,٢	٣١٤,٩
حليب أبقار	٥,٢	٧,٥	١١,٠	١٩,٣	٢٦,٠	٤١,٨	٤٨,٤
حليب أغنام	٦,٠	١١,٠	١١,٥	١٤,٣	٢٣,٢	٣٥,٨	٤٣,٧
حليب ماعز	٤,٥	٩,٢	١٠,٠	٩,٥	٢٠,٥	٣٥,٥	٤٠,٩
مجموع الحليب	١٥,٧	١٧,٧	٣٢,٥	٥٣,٤	٦٩,٧	١١٣,١	١٣٣,١
بيض	٣,٢	٥,٣	٧,٦	٨,٣	٩,٩	١٦,٠	١٩,٠
أفراس	٠,٩	١,٥	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٢	٣,٠
لحوم ماعز	٤,٩	١٠,٠	١٣,٥	١٦,٦	٢٦,٢	٤٢,٨	٦٣,٠
لحوم دواجن	٣,٦	١٢,٠	١٨,٠	٢٢,١	٣٨,٣	٤٣,٩	٥٣,٢
الانتاج الكلي	٤٥,٠	٨٤,٢	١١٢,١	١٤٣,٦	٢٢٦,٩	٣٤٧,٥	٤٦٩,٩

القيمة الحقيقية للمنتجات الحيوانية

نظراً للانخفاض السريع والمستمر لقيمة الليرة الاسرائيلية، فان مقارنة قيمة الانتاج خلال سنوات مختلفة، تعطي أرقاماً خيالية، وتوحي بان انتعاشاً هائلاً قد حدث، حيث تضاعفت قيمة الانتاج نحو ١١ ضعفاً، خلال الفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٦، ومع تثبيت قيمة الليرة الاسرائيلية، حسب قيمة الدينار الأردني، للفترة ذاتها،

فان قيمة الانتاج لم ترتفع إلا ٠,٦ ضعفاً؛ وحتى هذا الارتفاع، فانه لا يعتبر زيادة حقيقية، بل ناتج أساساً عن الغلاء العام، اذ أنه من الصعب تصور زيادة القيمة المادية للإنتاج، في الوقت الذي تعرضت فيه كمية الانتاج ذاتها للانخفاض، ويمكن اثبات أن دخل المزارع الحقيقي قد انخفض، خلال هذه الفترة، بمقارنة قيمة الانتاج وتكاليفه، كما يبين الجدول التالي:

قيمة الانتاج الحيواني في الضفة الغربية مقدرةً بالدنانير الأردنية
الجدول رقم (٢١)

السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
سعر الدينار	١٠,٥	١٢,٦١	١٣,٤١	١٧,٢	٢٠,٥	٢٩,١
نوع الانتاج						
لحوم	٤,٧٣	٥,٥٥	٦,٧٣	٨,٤٤	١٠,٥٤	١٠,٨٢
حليب	٢,٦٣	٢,٥٨	٣,٢١	٤,٠٥	٥,٥٢	٤,٥٧
بيض	٠,٥١	٠,٦١	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٧٨	٠,٦٥
أخرى	٠,١٤	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٢	٠,١١	٠,١١
المجموع	١٠,٠	٨,٨٩	١٠,٧١	١٣,١٩	١٦,٩٥	١٦,١

ارتفعت خلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٦ تكاليف الانتاج بمعدل ٧,٥ أضعاف بينما لم ترتفع قيمة الانتاج سوى ٥,٥ أضعاف (بالأسعار الجارية دون احتساب القيمة الحقيقية لليرة الاسرائيلية) أي أن الربح للمزارع انخفض، خلال هذه الفترة، بمقدار ٢٧ ٪ دون اعتبار أن تكاليف المعيشة نفسها قد ارتفعت. ويبين الجدول التالي العلاقة بين قيمة الانتاج وتكاليفه (بملايين الليرات الاسرائيلية).

الجدول رقم (٢٢)

السنة	١٩٧١	١٩٧٦	نسبة الزيادة
التكاليف	٢٠,٢	١٥١,٨	٧,٥
القيمة	٨٤,٢	٤٦٩,٩	٥,٥

العلاقة بين الانتاج الحيواني واستهلاكه

بالرغم من النسبة المتدنية، لاستهلاك المنتجات الحيوانية في الضفة الغربية، إلا أن قيمة الانتاج المحلي تنخفض، بنسبة ٣٣ ٪، عن قيمة الاستهلاك. وترتفع بالنسبة الى لحوم الدواجن الى ٤٣,٣٪، وبالنسبة الى البيض ترتفع الى ٥٨,٤ ٪. ويتضح من ذلك أنه لا بد،

كخطوة أولى، من زيادة مصادر الانتاج الحيواني المحلي، ليصبح بامكانها تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنطقة. ويبين الجدول التالي العلاقة ما بين قيمة الانتاج المحلي وقيمة الانتاج المستورد محسوبة بالليرات الاسرائيلية وبالدنانير الأردنية، حسب معطيات عام ١٩٧٦.

الجدول رقم (٢٣)

نوع الإنتاج	قيمة الإنتاج المحلي		قيمة الإنتاج المستورد		القيمة الكلية للاستهلاك		الاستيراد بالمئة
	مليون ليرة	مليون دينار	مليون ليرة	مليون دينار	مليون ليرة	مليون دينار	
لحوم أبقار وأغنام	٢٥٦	٨,٨٠	٧٢,٧	٢,٥٠	٣٢٨,٧	١١,٣	٢٢,١
لحوم دواجن	٥٣	١,٨٢	٤٠,٥	١,٣٩	٩٣,٥	٣,٢١	٤٣,٣
لحوم أسماك*	—	—	—	—	—	—	—
حليب	١٣٣	٤,٥٧	٨٦,٧	٢,٩٨	٢١٩,٧	٧,٥٥	٣٩,٥
بيض	١٩	٠,٦٥	٢٦,٧	٠,٩٢	٤٥,٧	١,٥٧	٥٨,٤
المجموع	٤٦١	١٥,٨٤	٢٢٦,٦	٧,٧٩	٦٨٧,٦	٢٣,٦٣	٣٣,٠

التأثيرات الخارجية على الانتاج الحيواني في الضفة الغربية

لقد تبين سابقاً، أن الضفة الغربية تستورد ٢٢,١٪ من احتياجاتها، من لحوم الأبقار والأغنام، و٤٣,٣٪ من لحوم الدواجن، و٣٩,٥٪ من الحليب ومنتجاته، و٥٨,٤٪ من البيض، و١٠٠٪ من الأسماك، بمعدل ٣٣٪ (دون أن تدخل الأسماك في هذا المعدل).

ان هناك أساساً للافتراض أن نسبة مرتفعة من الكميات المستوردة، انما يتم استيرادها من اسرائيل، وبالتالي فان كون الضفة الغربية سوقاً استهلاكياً، مربحاً وقريباً من مصادر الانتاج الاسرائيلي، يقود الى الاعتقاد بأن مخططي السياسة الزراعية في اسرائيل، يضعون في الاعتبار، أن تردي الحالة الانتاجية في الضفة الغربية، ينعكس إيجابياً بالمقدار نفسه على قطاع الإنتاج الاسرائيلي، ولذا لايجوز الافتراض أن من مصلحة الحكم العسكري في المناطق المحتلة، إحداث تطويرات إنتاجية في هذه المناطق، من منطلق الحفاظ على الوضع القائم، الذي تشكل فيه المناطق المحتلة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية.

لقد بلغت نسبة مستوردات الضفة الغربية من اسرائيل، للفترة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣، نحو ٧٩ ــ ٨٩٪، بمعدل ٨٢٪ من مجموع مستوردات الضفة الغربية[٢٨]، ومن مجموع

* تم تجاهل ما يتعلق بلحوم الاسماك، نظراً لعدم وجود امكانية قريبة لإنتاج هذا النوع في الضفة الغربية، وهذا التجاهل انقص من ارقام قيمة الانتاج المستورد.

مستوردات الضفة الغربية لعام ١٩٧٩ والبالغة ١,٢٧٩,٦٢٣,٠٠٠ ليرة اسرائيلية، ذهب منها مبلغ ٧٩,٦٣٨,٠٠٠ ليرة، كثمن للحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية المستوردة، أي بنسبة ٦,٢ ٪، دون أن تشمل هذه النسبة قيمة المستوردات من الدهون الحيوانية والجلود[٢٩]. وتبلغ نسبة مستوردات الضفة الغربية الزراعية من اسرائيل نحو ٨٥ ٪، من مجموع مستورداتها الزراعية.

التصدير الى الأردن:

تكاد أن تكون الحيوانات والمنتجات الحيوانية هي النوع الزراعي الوحيد، الذي تنعدم فيه امكانية التصدير، الا بشكل محدود. فمن بين ٩٨,٨ مليون ليرة اسرائيلية، قيمة الصادرات الزراعية من الضفة الغربية الى الأردن، لايوجد منها سوى ٣,٦ ملايين ليرة هي قيمة الجبنة المصدرة؛ أي بنسبة لاتزيد عن ٣,٦ ٪، من مجموع الصادرات الزراعية، وانخفضت هذه النسبة إلى ٢,٥ ٪ عام ١٩٧٩. بينما تستورد الضفة الغربية من الأردن كميات لابأس بها من منتجات الألبان كما يشير الجدول التالي (بملايين الليرات الاسرائيلية)[٣٠].

الجدول رقم (٢٤)

السنة	قيمة الاستيراد الكلي	قيمة منتجات الألبان	٪
١٩٧٣	١٢,٦٢١,٠٠٠	٣٧٠,٠٠٠	٢,٩
١٩٧٤	١٨,١٠٦,٠٠٠	١,١٢٣,٠٠٠	٦,٢
١٩٧٥	٣١,٢٥٩,٠٠٠	١,٣٣٩,٠٠٠	٤,٣
١٩٧٦	٢٨,٨٧١,٠٠٠	١,٦٧٦,٠٠٠	٥,٨
١٩٧٧	٤٥,٨٤١,٠٠٠	١,٥٩٤,٠٠٠	٣,٥
١٩٧٨	٨٢,٠٢٥,٠٠٠	٣,٢٠١,٠٠٠	٣,٩
١٩٧٩	١٢٩,٥٥١,٠٠٠	٧,٦٥٦,٠٠٠	٥,٩

توزيع المواشي في الضفة الغربية

التوزيع الحالي لأعداد الحيوانات في الضفة الغربية، هو توزيع عشوائي، ولا يرتبط كثيراً مع العناصر اللازمة، كأعداد السكان ومساحات المراعي، وتسبب هذه العشوائية استنزافاً للموارد لاضرورة له، كاستنزاف طاقة النقل والتأثير على كفاءة المراعي نتيجة لزيادة الضغط عليها، بالاضافة الى إحداث ارتباكات في أسعار المنتجات بين مختلف المناطق نتيجة لعدم اتزان كميات العرض والطلب.

ويبين الجدول التالي توزيع الحيوانات حسب مناطق الضفة الغربية لعام ١٩٧٢.

الجدول رقم (٢٥)[٣١]
توزيع الحيوانات في مناطق الضفة الغربية (١٩٧٢)

المنطقة	عجول ذكور	عجول إناث	أبقار	فحول	المجموع	أغنام *	ماعز	المجموع	حمير	بغال	خيول	جمال	المجموع
رام الله	٤٦٣	٦٣٠	١٥٦٩	٣١	٢٦٩٣	٢٣٨٦٦	٢٣٥٢٤	٤٧٣٩٠	٣١٥٠	١٥٤٦	٧	٤٨	٤٧٥١
بيت لحم	١	٩	١٩	٢	٣١	٢٨٠٣٣	١٩٦٧٥	٤٧٧٠٨	٢٦٥٤	١١٩٠	٥	٢٨٠	٤١٢٩
الخليل	٣٩٦	٤٩٣	٣١٧٢	٦٥	٤١٢٦	٩٥٨٦٣	٥٨٩٧٥	١٥٤٦٥٨	٤٢٠١	٩٧٥	٤٨	١٦٨	٣٣٩٢
نابلس	١٣٢٤	١٥٩٤	٤٧٠١	١٤١	٧٧٦٠	٤٤٧٤٨	٣١١٧٨	٧٥٨٢٦	٣٨٤	٣٣٢	٧٠١	٣٠	١٤٤٨
جنين	١٢٩١	١٧٣٤	٣٣٢٨	٩١	٦٢٤٤	٣١٨٧٧	١٩١٧٥	٥١٠٥٢	٣٣٠٢	٩٤٠	١٢٨٧	٣٠٤	٥٨٣٣
طولكرم	٤٨١	٦٣٤	٣٨١٦	١٥٢	٣٠٨٣	١٥٢٣٤	١٧٤٦١	٣٢٦٩٥	٤٣٢٦	٧٠١	٧٨٥	٨٤	٥٨٩٦
أريحا	١٦	٢٣	٣٠	٣	٧٢	٤٤٠٠	١٧٤٦١	٣٢٦٩٥	٩٦	٢٥	١	٢٠	١٤٢
المجموع	٣٩٧٢	٥١١٧	١٤٤٣٥	٤٨٥	٢٤٠٠٩	٢٤٣,٨٤١	١٧١٧٣٨	٤١٥٥٧٩	١٨١١٣	٥٧١٠	٢٨٣٤	٩٣٤	٢٥٥٩١

* اضافة الى المجموع يوجد ثمة ٦٠٠٠ رأس من الاغنام في القدس في القسم الذي ضم الى «اسرائيل» (حديث مع السيد داوود استانبولي مدير دائرة الزراعة بالقدس، كانون الثاني ١٩٨١).

ولأجل تحديد ما يعنيه هذا التوزيع، لابد من ربط هذه الأرقام مع كل من المساحة الرعوية المتوافرة في كل منطقة، وكذلك مع عدد السكان في المنطقة نفسها، ويبين الجدول التالي هذه العلاقة:

جدول رقم (٢٦)

المنطقة	نسبة المساحة الرعوية	نسبة عدد السكان	نسبة عدد الأبقار	نسبة عدد الأغنام	نسبة عدد حيوانات العمل
جنين	١٠,١	١٥,٩	٢٦,٠	١٢,٣	٢٢,٨
نابلس	٢٦,٨	١٧,٤	٣٢,٣	١٨,٢	٥,٧
طولكرم	١٢,٨	١٥,٧	١٢,٨	٧,٩	٢٣,٠
رام الله	١٩,٩	١٤,٢	١١,٢	١١,٤	١٨,٦
أريحا	١٠,٨	١,٧	٠,٣	١,٥	٠,٥
بيت لحم	٨,٤	٩,٤	٠,١	١١,٥	١٦,١
الخليل	٢١,٢	٢٥,٧	١٧,٣	٣٧,٢	١٣,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يقطن في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية (نابلس، جنين، طولكرم) نحو ٤٩ ٪ من مجموع السكان، بينما تضم المنطقة حوالي ٧١ ٪ من مجموع عدد الأبقار، و٥٧,٥ ٪ من مجموع عدد الأغنام، و٥١,٥ ٪ من مجموع حيوانات العمل، بالرغم من أن نسبة المساحة الرعوية في المنطقة لا تزيد عن ٣٩,٧ ٪.

أما المنطقة الوسطى والجنوبية (رام الله، أريحا، بيت لحم، الخليل)، رغم أنها تضم ٥١ ٪ من عدد السكان، و٦٠,٣ ٪ من المساحة الرعوية، فانها لا تضم سوى ٢٩ ٪ من عدد الأبقار، و٤٢,٥ ٪ من الأغنام، و٤٨,٥ ٪ من حيوانات العمل.

من الناحية العددية، يمكن القول إن هناك توزيعاً غير عادل في أعداد الحيوانات، الا أنه من الناحية الواقعية، فان كلا المنطقتين ما زالت أقل، بمراحل، من أن تصل الى الحد الأدنى من الحيوانات اللازم توافرها، بحيث يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وعلى ذلك، وفي ضوء الأوضاع المتردية الحالية، فان تفاوت النسب هذا، محدود الفعالية، الا أن التطورات المستقبلية لابد من أن تأخذ باعتبارها هذه الأوضاع.

تصنيع المنتجات الحيوانية

بشكل عام، فان وضع التصنيع الزراعي في الضفة الغربية هو وضع سيء، وربما يعتبر أسوأها ما يتعلق بالمنتجات الحيوانية، فباستثناء الطرق البلدية، لعمل الجبنة واللبنة واللبن الجامد واللبن وبعض محلات «الآيس كريم»، فلا يوجد أي تصنيع آخر، كذلك لا يوجد أي مصنع، في الضفة الغربية، لتصنيع المنتجات الحيوانية. وذلك ناتج عن ضعف

الامكانات الحيوانية أصلاً، بمعنى عدم وجود إمكانية لتوريد المواد الخام، كالحليب واللحوم، الى مثل هذا المصنع. أما في حالة وجود خطة لتنمية فرع الانتاج الحيواني، فان اشتمال هذه الخطة على اقامة مصنع، على مستوى الضفة الغربية، يصبح أمراً جوهرياً للقيام بتحويل فائض الانتاج الطازج من الحليب، الى أشكال مبسترة ومعقمة، وكذلك انتاج الأجبان الطرية والمطبوخة، اضافة الى الزبدة و«الآيس كريم»، وربما حليب البودرة والحليب المكثف.

كذلك فان انشاء مصنع للاستفادة من مخلفات المسالخ، لاستعمال منتجاته، كأحد المصادر العلفية للدواجن، يسهم بشكل فعال في تنمية المشاريع الحيوانية، إضافة الى أن امكانية اقامة مشروع لتصنيع زبل الدواجن وتحويله الى علف للأبقار، ستساعد كذلك في تشجيع عملية تربية الحيوانات.

أما بالنسبة للدواجن، فان الضفة الغربية تعتمد كلياً على استيراد الفراخ من «اسرائيل». وسبق أن فشلت محاولة لإقامة مفقسة للفراخ، بسبب المنافسة الاسرائيلية، ولتطوير هذا الفرع لابد من انشاء حاضنات ومفقسات للدواجن.

الصعوبات التي تواجه تربية الحيوان في الضفة الغربية

تعاني الثروة الحيوانية، شأنها شأن كافة فروع الاقتصاد الوطني، من معاكسة الظروف التي تكفل استمرارها وتطورها، كنتيجة لاستمرار الاحتلال، والذي من آثاره غياب التخطيط الشامل، وسيطرة الارتجال في مجال تربية الحيوان.

أهم الصعوبات التي تواجه تربية الحيوان هي:

١ ــ عدم وجود رعاية حكومية للمزارعين.
٢ ــ منافسة المنتجات الاسرائيلية.
٣ ــ مصادرة أراضي المراعي وسوء أحوال المستغَل منها.
٤ ــ عدم وجود مؤسسات عامة، أو جمعيات تعاونية فعالة في مجال تربية الحيوان.
٥ ــ ارتفاع كلفة الإنتاج وخاصة أسعار الأعلاف.
٦ ــ عدم وجود دعم للمزارعين.
٧ ــ عدم توفر مصادر المياه والكهرباء في القرى، بشكل يمنعها من إقامة مزارع حديثة، أو تصنيع للمنتجات الحيوانية.
٨ ــ عدم وجود ضمان للمزارع، في حالة الكوارث الطبيعية أو الأمراض.
٩ ــ عدم قدرة رأس المال المحلي على استثمار مجدٍ، في ظل المنافسة الاسرائيلية.

تقييم الوضع

خلال السنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩ استمر، وبشكل متواصل، تدهور حالة الانتاج الحيواني في الضفة الغربية، واستمرار الأوضاع على ما هي عليه، سيؤدي الى ما يشبه الانقراض لمختلف أصناف الماشية، ولاسيما الأبقار. وفي الأوضاع الحالية، فان وضع

الانتاج الحيواني هو أقل من أن يكفي احتياجات السكان، والاعتماد آخذ في الازدياد على المنتجات المستوردة، وتشمل هذه الحالة جميع فروع الانتاج الحيواني، بنسب متفاوتة، ويبين الجدول التالي كمية المنتجات الحيوانية المستوردة للضفة الغربية سنوياً.

الجدول رقم (٢٧)

نوع الانتاج	الوحدة	كمية الاستيراد للفرد	كمية الاستيراد الكلي
لحوم أبقار وأغنام	كلغ	٢,٥	١,٨٠٠,٠٠٠
لحوم دواجن	كلغ	٦,٨	٤,٨٩٦,٠٠٠
لحوم أسماك	كلغ	٢,٠	١,٤٤٠,٠٠٠
حليب	لتر	٣٠	٢١,٦٠٠,٠٠٠
بيض	عدد	٤٥	٣٢,٤٠٠,٠٠٠

من الواضح أن هناك مسافة طويلة، قبل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات السابقة، ولتحديد الوضع بدقة، تمكن ترجمة الجدول السابق الى أعداد، من أجل الوصول الى فكرة عن حجم النقص في أعداد الحيوانات اللازم توافرها حتى يمكن للمنطقة أن تعتمد ذاتياً على نفسها.

الجدول رقم (٢٨)

نوع الحيوان	العدد الحالي	العدد اللازمة اضافته	نسبة الاضافة
أبقار هولندية	٢,٣٤٢	٢,٧٠٠	١١٥ بالمئة
أغنام وماعز	٣٩٢,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٤١ بالمئة
دواجن بيّاضة	١٢٦,٥٥٠	١٦٢,٠٠٠	١٢٨ بالمئة
دواجن لاحمة	٦٦٢٥٠	٤٠٨,٠٠٠	٦٢ بالمئة

وتعني هذه الأرقام، أنه بالاضافة الى المستوى المتدني للاستهلاك، فان هذا الاستهلاك نفسه، يعتمد على الاستيراد، وبنسبة كبيرة تصل الى ١١٥٪ في الأبقار و١٢٨٪ في الدواجن البيّاضة و٦٢٪ في الدواجن اللاحمة و٤١٪ في الأغنام.

ومن المؤكد، أن هذه الحقائق لابد أن تدفع الى سرعة تنمية الانتاج الحيواني. والمطلوب في هذه المرحلة، ليس رفع مستوى الاستهلاك المتدني ليتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية اللازم توافرها، بل، وبالدرجة الأولى، الوصول الى حالة تمكن من تلبية الاحتياجات الحالية محلياً، ومن ثم، يمكن التخطيط لرفع نسبة الاستهلاك ذاتها، بحيث تعتمد أيضاً على المنتجات المحلية.

وعملية التنمية هذه، لا بد أن تراعي، في الوقت نفسه، زيادة أعداد الحيوان، وكذلك تحسين ظروف تربيتها، بغية الوصول الى المعدلات القياسية في الإنتاج. ان ظروف التربية الحالية، هي غير ملائمة؛ فالاعتماد الرئيسي في تربية الأغنام هو على ترحال الأغنام في أراضي المراعي الطبيعية، وفيما عدا بعض المشاريع الصغيرة، يمكن القول إنه لا توجد تربية مكثفة للأغنام. وبالرغم من أن هناك تحولاً لا بأس به في تسمين الحملان على الأعلاف المركزة، الا أن ذلك لا يكفي كبديل لاحداث تطور جوهري في تربية الأغنام. وعلى ضوء ارتفاع تكاليف أثمان الأعلاف المركزة، وتناقص مساحات أراضي المراعي، ينبغي توجيه العناية الكافية لتحسين أراضي المراعي، من حيث أنظمة الرعي، وتسميد الحقول، والعناية بالأصناف المرغوبة للرعي.

كذلك، فان معظم مزارع الأبقار الموجودة تعتمد على الأعلاف المركزة، ونسبة اعتماد هذه الأبقار على الأعلاف قليلة جداً، اضافة الى أنَ حظائر الأبقار، في غالبية مناطق الضفة الغربية، لا تتوافر فيها شروط الحد الأدنى التي تتيح تحسين ظروف التربية؛ وما زال الاعتماد على الحلب اليدوي مسيطراً، باستثناء بعض الحالات القليلة.

وما زالت معظم الأبقار، تربى، بأعداد صغيرة لدى المزارعين، وفي ضوء عدم وجود امكانية لإقامة مزارع ومجمعات كبيرة للأبقار، فان تكوين جمعيات تعاونية متطورة على مستوى المنطقة، تتم بواسطتها تربية الأبقار في مركز تجميع واحد أو أكثر، حسب ما تقتضيه المتطلبات الفنية، يمكن أن يشكل وسيلة لزيادة كفاءة الأبقار، وبشكل يمكن به ايجاد وسيلة تكفل حقوق جميع المساهمين كل حسب إسهامه.

ويتعرض انتاج الدواجن من اللحوم والبيض الى منافسة قوية، من المنتجات الاسرائيلية المدعومة. ويتعرض المزارعون الى ضربات متوالية، نتيجة لعدم قدرتهم على مواصلة الإنتاج، امام التدفق المستمر للمنتجات الاسرائيلية، والتي تتم غالباً، عن طريق شركة «تنوفا» التي تقوم بتسويق فائض انتاج المزارعين اليهود، بعد مضي فترات طويلة على خزنه في الثلاجات، بأسعار مخفضة في أسواق المناطق المحتلة، مستغلة بذلك ضعف القدرة الشرائية للمستهلك العربي، مما يترتب عليه كساد انتاج المزارع المحلي، وفي الحالات التي يتمكن فيها المزارعون من مواصلة الإنتاج، فان ضآلة الدخل، الناتج من عمليات التربية هذه، لا تتيح لهم إجراء تحسينات نوعية على طرق التربية، كما لا تمكنهم من زيادة استثماراتهم، في هذا الفرع الزراعي. كما أنه لا توجد في الضفة الغربية أية مخازن تبريد أو تجميد، تمكن من حفظ إنتاج الدواجن، من البيض أو اللحوم، في حالة وجود فائض في العرض؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على عائدات المزارع.. وباستثناء منطقة رام الله، التي أمكن فيها تأسيس نشاط تعاوني في هذا المجال، فان معظم المزارعين في المناطق الأخرى، يعانون من اضطرابات في التسويق والتمويل.

ونظراً للأوضاع الجغرافية والطبوغرافية، تنعدم في الضفة الغربية إمكانية تربية الأسماك بصورة طبيعية، إلا أن تحسين الظروف المستقبلية، يمكن أن يفتح المجال لاستثمارات، تمكن بها تربية الأسماك اصطناعياً، وذلك بإنشاء بُرَك للأسماك في منطقة وادي الأردن.

ومن الأمور الهامة جداً، والتي تعيق نمو وتطور الثروة الحيوانية، عدم وجود أية

محطة للتجارب على الحيوانات، ويبدو أن هذه المهمة لا بد من أن تضطلع بها مؤسسات وطنية، كالجامعات، أو ربما الجمعيات التعاونية. ومن الممكن أن يؤدي قيام علاقات مع مؤسسات أكاديمية خارجية الى سرعة تحقيق مثل هذه الامكانية.

الاستنتاجات والاقتراحات

يتعرض الانتاج الحيواني في الضفة الغربية الى تأثيرات مضادة، تدفع به الى التدهور التدريجي، وهناك ضرورة فورية لوقف هذا التدهور، ومن ثم التخطيط لتنمية هذا الفرع الزراعي، لأجل تحقيق توازن في الاقتصاد الوطني يتلاءم مع الضرورات الاجتماعية والوطنية، ويمكن تسجيل المقترحات التالية، كأمور من شأنها أن تقود الى عملية التنمية المنشودة.

١ ــ انشاء هيئة عامة لتخطيط مستقبل الثروة الحيوانية في الضفة الغربية (قد تكون ضمن هيئة زراعية عامة).

٢ ــ ضرورة أن تتولى مؤسسات عامة، كالجمعيات التعاونية أو الشركات المساهمة مسؤولية تطوير فروع الثروة الحيوانية. بحيث تراعى الأطر التعاونية والمضمون الاجتماعي لعملية التطوير.

٣ ــ عمليات التطوير، يجب أن تأخذ في اعتبارها، توزيع أراضي المراعي، ومدى ملاءمة الظروف الطبيعية لفروع الانتاج المختلفة.

٤ ــ ضرورة إنشاء اتحاد لمربي الحيوانات (قد يكون ضمن اتحاد عام للمزارعين على مستوى الضفة الغربية) يعمل بتنسيق مع الهيئة العامة للتخطيط الزراعي، وتشمل خدماته، إنشاء صندوق للتعويض عن كوارث الطبيعة.

٥ ــ تطوير، وإقامة تنسيق بين مجمعات التسويق الزراعي في مختلف المناطق.

٦ ــ الاهتمام، بايجاد مؤسسة عامة، تأخذ على عاتقها مسؤولية البحث الزراعي التطبيقي، تنعكس نتائج أعمالها مباشرة، على الواقع الزراعي.

٧ ــ ايجاد وسيلة فعّالة لتوفير دعم مادي للمزارعين، بالقروض الموسمية، لضمان استمرارية الوضع القائم ومنعه من التدهور، وقروض، طويلة أو متوسطة الأمد، لتنمية الثروة الحيوانية وزيادة أعدادها.

٨ ــ حماية السوق المحلية من المنافسة الاسرائيلية، عن طريق المطالبة بوضع تشريعات قانونية تكفل حقوق المنتجين، اضافة الى توجيه الرأي العام المحلي، بحيث يزداد توجهه التلقائي، لدعم المنتجات المحلية.

٩ ــ ضرورة وجود امكانية لتسويق المنتجات الحيوانية الى الأردن، في حالة وجود فائض.

---

(١) **مجلة الزراعة في اسرائيل**، شباط (فبراير)، ١٩٧٥ ص ٣٧، (بالعبرية).

(٢) Administered Territories statistics Quarterly, Israel Central Bureau of Statistics, Vol. IX, 4, 1979.

(٣) **الطليعة**، ١٠/٨/١٩٧٨.

(٤) **الزراعة في الضفة الغربية**، نشرة عن قيادة الضفة الغربية، وزارة الزراعة، بتين (تموز / يوليو)

١٩٧٣.

(٥) **المصدر نفسه.**

(٦) **المصدر نفسه.**

(٧) **المصدر نفسه**، نشره رقم ١٤٧، آب (أغسطس) ١٩٧٥.

(٨) **المصدر نفسه**، ١٩٧٨.

(٩) شحادة الدجاني، «أرقام زراعية للضفة الغربية»، **البيادر**، ١٩٨٠.

(١٠) أديب الضعيفي، **صناعة الدواجن في الأردن**، عمان: دائرة البحث والارشاد الزراعي، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣.

(١١) Administered Territories..., *op.cit.*, Vol. X, 1-2, 1980, p. 88 and 89.

(١٢) *ibid.*, Vol. IX, 4, 1979; Vol. X, 1-2, 1980, p. 40

(١٣) أرقام زراعية للضفة الغربية، **مصدر سبق ذكره.**

(١٤) Administered territories..., *op.cit.*, *Ibid*

(١٥) *Ibid.*, p. 88 and 89.

(١٦) *Ibid.* Vol. X, 1-2, 1980, p. 89.

(١٧) *Ibid.*

(١٨) *Ibid.*, Vol. IX, p. 79.

(١٩) Samuel pohoryles, *The Development of Agriculture in the Administered Areas*, Summer: Israel agriculture, 1977, p. 45.

(٢٠) *Ibid.*, p. 48.

(٢١) *Statistical Abstract of Israel*, No. 30, 1979, p. 730.

(٢٢) **المصدر نفسه.**

(٢٣) Samuel Pohoryles, *op.cit.*, p. 49.

(٢٤) **تقارير دائرة الزراعة**، رام الله: سنوات مختلفة.

(٢٥) **المصدر نفسه.**

(٢٦) **المصدر نفسه.**

(٢٧) وزارة الدفاع الاسرائيلية، **المناطق المدارة**، ١٩٧٥، ص ٢٥، (بالعبرية).

(٢٨) Administered territories, *op.cit.*, Vol. IX, 4, p. 9.

(٢٩) **المناطق المدارة، مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٣٠) Seligman, N.G. and Kastir Y., *Range and other Dry Land Pastur in Judea and Samaria*, Bet Dagan: 1976, p. 7.

(٣١)

الثروة الحيوانية في قطاع غزّة المحتل

د. محمد مكي

تشكل الثروة الحيوانية جزءاً هاماً من مدخولات أي بلد من القطاع الزراعي، كما أنها جزء متمم للنشاطات العديدة في فروع الزراعة المختلفة. ويتميز قطاع غزة بأنه يختلف عن بقية الأجزاء المحتلة من وطننا؛ اذ أن وقوعه على الساحل وفر له نوعين من الثروة الحيوانية: البرية والبحرية والتي تضم الأسماك بأنواعها المختلفة.

يشكل هذان النوعان من الثروة الحيوانية دعامة قوية من دعامات الزراعة في قطاع غزة؛ وسأقدم فيما يلي دراسة شاملة لكل من الثروتين الحيوانيتين: البرية والسمكية، شارحاً، مراحل النمو والتعثر لكل منهما؛ حجم هذه الثروة ومكانتها، من حيث عدد العاملين فيها؛ قيمة الإنتاج والطاقة التي يمكن تطويرها وما هي العقبات التي تقف في طريق تطويرها حسب ترتيبها.

(أ) الثروة الحيوانية البرية

لقد واجه هذا النوع، بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٨ عدة تقلبات من مد وجزر، يمكن عرضها في ثلاث فترات، أولاها فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٥٨؛ حيث حدثت مأساة الشعب الفلسطيني في هذه الحقبة، ووضعت القطاع امام ظروف جديدة ساهم في زيادة حدتها ركود شديد في جميع القطاعات الزراعية والصناعية، ولم يسلم فرع الثروة الحيوانية من آثارها حتى العام ١٩٥٨، وبعد أن انسحب الجيش الاسرائيلي من القطاع الذي احتلـه عام ١٩٥٦.

---

* قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر «التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في القدس في شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) عام ١٩٨١. كاتب هذه الدراسة: الدكتور محمد مكي، من مواليد قرية الحورة، أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣، أنهى دراسته الثانوية في غزة عام ١٩٥٢ وأكمل تعليمه الجامعي في كلية الطب البيطري بالجيزة ــ جامعة القاهرة عام ١٩٥٨. وعمل، بعدها، طبيباً بيطرياً حكومياً في قطاع غزة، وهو عضو في عدة جمعيات خيرية ومهنية.

بعد العام ١٩٥٦، أي بعد الانسحاب مباشرة، قامت حركة نشيطة في القطاع الزراعي وأقبل المزارعون على استغلال الأراضي بصورة أفضل؛ وكان لا بد، والحالة هذه، من زيادة الطلب على السماد العضوي. أما الفترة الثانية، فقد استمرت حوالى عشر سنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٦٨. خلال هذه الفترة، زادت الرقعة الزراعية نتيجة لبيع جزء لا بأس به من الأرض الرملية الحكومية الى سكان قطاع غزة، الأمر الذي تطلب كميات أكبر من السماد العضوي، مما دعا الى زيادة الثروة الحيوانية خاصة الأبقار، بحيث تجاوز عددها الخمسة عشر ألف رأس وحوالى الثمانين ألف رأس غنم، ورغم هذا فان كمية السماد العضوي لم تكن كافية لسد حاجة المزارعين، وازدادت حدة المشكلة حتى العام ١٩٦٨، بداية الفترة الثالثة. وبعد الاحتلال الاسرائيلي للقطاع للمرة الثانية، توجه المزارعون الى استعمال الأسمدة نظراً لتوافرها في الأسواق.

لقد أدى هذا الاتجاه الجديد الى تناقص الطلب على الأسمدة العضوية، وبالتالي الى خفض عدد الحيوانات التي يربيها مزارعو القطاع كما هو مبين في الجدول رقم (١)

الجدول رقم (١)
تفصيل أنواع الحيوانات بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٩

السنة	مجموع الأبقار	جمال	ضأن	حيوانات	دجاج للّحم*	دجاج للبيض**
١٩٦٨	١١٥٠٠	١٢٠٠	١١٠٠٠	٩٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
١٩٧٩	٤٠٠٠	١٧٠٠٠	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠

المحافظة على الثروة الحيوانية وتطويرها:

ما دامت الثروة الحيوانية تعتبر احدى الدعامات الاقتصادية في القطاع، فلا بد من بحث ودراسة الوسائل الكفيلة بالمحافظة عليها ومن ثم تطويرها، وبذا نكون قد حافظنا على الفرع الاقتصادي، ونكون قد استوعبنا أيدي عاملة وفنيين، ومن أهم ما يمكن الالتفات اليه هو:

أولاً ــ العمل على توفير ما أمكن من مصادر التغذية: فمثلاً، يشتهر القطاع بزراعة الحمضيات؛ وكميات، لا بأس بها، من الأثمار (البرارة) تستخدم في مصانع العصير، لذا فان القشور الناتجة يمكن أن تستعمل كغذاء اضافي (مالىء)، لأنه يحتوي على نشويات وأملاح معدنية وقليل من البروتينات والفيتامينات.

وبعد تجارب أجريت في القطاع، أمكن حفظ هذا الغذاء الى مدة طويلة دون أن يتلف

---

* دجاج للّحم: هذا العدد يمثل مجموع الطيور التي تمت تربيتها خلال العام وعلى سبع دورات، بمعدل ٩ ــ ١٠ اسابيع لكل دورة.

** دجاج للبيض: معظم هذه الطيور مُربى في مزارع صغيرة معظمها عائلية. هذا، وسأضع امام القارىء الجدول رقم ٢ الذي يبين توزيع هذه الحيوانات حسب مدن القطاع وقراه للعام ١٩٧٩.

الجدول رقم (٢)
التوزيع حسب كل منطقة في قطاع غزة
لسنة ١٩٧٩ *

اسم المنطقة	أبقار للحليب	ثيران	عجول ذكور	عجول إناث	جمال	حيوانات عمل (خيول بغال وحمير)	دجاج للحم	دجاج للبيض
بيت لاهيا	١٥٠	٢	٥٠	٩٥	١٢٠	٥٠	—	٢٠٠٠
بيت حانون	٢٢٠	٣	١٠٠	١١٠	٢٥٠	٩٠	—	٣٥٠٠
جباليا/ النزلة	٣٨٠	٥	١٤٠	٣٢	—	١٢٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠
معسكر جباليا للاجئين	٣٥	—	٢٠	١٤	—	٣٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠
غزة	١٣٠٠	١٠	٣٥٠	٨٠٦	٣٠٠	١٢٠٠	٥٠٠٠٠٠	٩٠٠٠
معسكر الشاطىء للاجئين بغزة	٢٠	—	٧	١٠	—	٣٥	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠
المعسكرات الوسطى(النصيرات «البريج» المغازي)	٣٠٠	٤	١٢٠	١٥٩	٨٠٠	١٨٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠
دير البلح	٢٠٠	٣	٩٥	٩٨	٣٤٠	٥٦٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠
خان يونس	٥٠٠	٥	٢١٠	٢٧٠	٩٥٠	١١٠٠	١٨٠٠٠٠	٣٥٠٠
قرى خان يونس (بني سهيلا، عبسان، خزايمة)	٤٠٠	٣	١٦٠	١٩٥	—	٤٥٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠
رفح	٤٣٠	٥	٢٠٣	٢٠٩	١٢٣٥	١٣٠٠	٢٢٠٠٠٠	٥٠٠٠
معسكر رفح للاجئين برفح	٦٥	—	٤٥	١٠	—	٦	—	١٠٠٠

أو يتخمر، بطريقة السيلاج على النحو التالي:

غرفة أو أي مكان له جدران، ولا داعي للسقف، يبطن بقماش من البلاستيك حتى يمنع دخول الهواء اليه، ثم توضع طبقة من قشور البرتقال أو الكريب فروت، وطبقة أخرى من التبن، ثم يضغط بأي قطعة ثقيلة أو بالأرجل حتى يخلط التبن مع القشور، وهنا دور التبن هو امتصاص العصارة الحلوة المتبقية في القشور بعد العصر حتى يمنع التخمر، ثم

* مصدر الجدولان رقم (١) ورقم (٢): اتصالات شخصية أجراها المؤلف بحكم عمله كطبيب بيطري في القطاع منذ العام ١٩٥٨ وحتى اليوم.

بعدها طبقة قشور وطبقة تبن أو قش وتضغط، وهكذا حتى تنتهي العملية اما بانتهاء كمية القشور او بامتلاء المكان، ثم تلف الكومة بالبلاستيك، وبعض الناس يفضلون اضافة مادة السترات، حتى يمكن خزن هذا السيلاج لمدة أطول، فيمكن الاستفادة منه في أوقات لا تتوافر فيها مواد العلف الأخضر.

كما أن في القطاع أراضي رملية أو طينية غير متوفر فيها الماء الكافي للزراعة، تمكن زراعتها، اما بالأشجار الحرجية أو بنباتات خاصة بالرعي، وبالتالي تحول الى مراعٍ.

وفي القطاع، قمنا بعمل تجربة في قطعة من الأحراج مزروعة بأشجار الأكاسيا، على النحو التالي، لتصبح مرعى للأغنام:

قطعة أرض رملية مزروعة بأشجار الأكاسيا، مساحتها عشرون دونماً، أقيم لها سور من السلك، ثم قسمت الى أربعة أقسام متساوية بواسطة السلك أيضاً، وأدخلت حنفية ماء لكل ربع من الأرض كمصدر شرب للأغنام.

أدخل في الربع الأول، ومساحته خمسة دونمات، خمسون رأس ضأن، فبدأت برعي الأوراق التي هي على ارتفاع معقول، وبعد عدة أيام قطعت جذوع الأشجار التي عمرها لا يقل عن أربع سنوات، ولكن ليس قطعاً كاملاً، حتى مالت جانباً، فبدأت الأغنام بالرعي لعشرة أيام أخرى، وبعدها قطعت جذوع الأشجار قطعاً كاملاً، فأتت الأغنام على آخر ورقة خضراء، أي أن القطيع أمضى في القطعة رقم (١) مدة ثلاثين يوماً، في هذه الأثناء تم تسميد القطعة رقم (١)، الأمر الذي سيساعد على خصب تربتها ويساعد على انبات جذوع أخرى سترعاها الأغنام مرة أخرى بعد مضي ثلاثة أشهر.

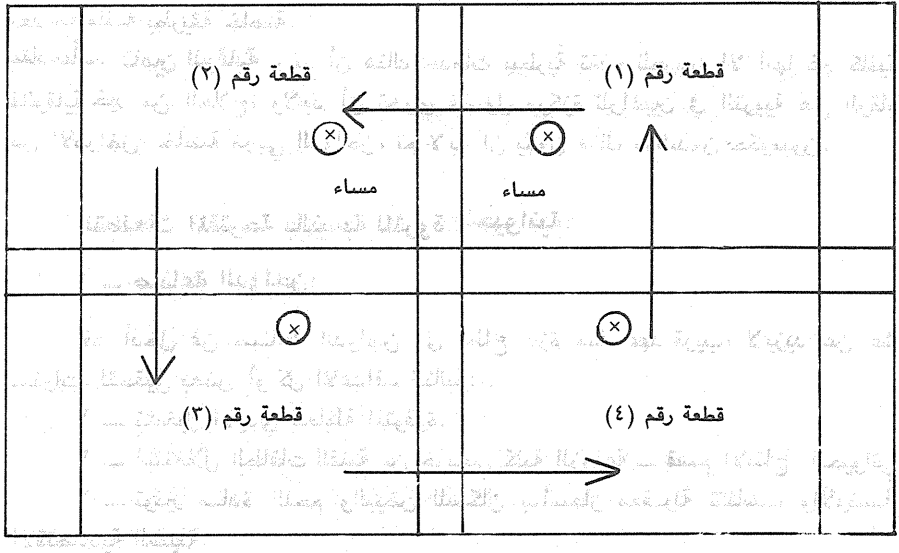

بعد مضي ثلاثين يوماً في القطعة الأولى، أدخل القطيع الى القطعة رقم (٢)، وكررت العملية نفسها كما في القطعة رقم (١)، ومن ثم نقل القطيع الى القطعة رقم (٣) لمدة شهر، ثم أعيد الى القطعة رقم (١) التي تكون أشجارها قد أنبتت جذوعاً جديدة تأكلها الأغنام بشراهة، وهي بمثابة مادة خضراء في المرعى.

ان التجربة السابقة أثبتت نجاعتها، خاصة وأن الأراضي المتروكة التي تصلح للمراعي ضيقة، فيمكن الاستفادة منها كمراعٍ جيدة، بالاضافة الى الاستفادة من الأحطاب، كذلك فان زراعة الأشجار الحرجية تمنع تقدم الرمال نحو الأراضي الطينية المزروعة (مضاد للريح).

ثانياً ــ العمل على تطوير وسائل الانتاج: فمثلاً، قطعان الماشية، خاصة الأغنام، تتكاثر بطريقة عشوائية: تلد واحدة أو اثنتان اليوم، وبعد يوم أو يومين تلد أخريات وهكذا، والعيب في ذلك أن الفطام لايكون مع بعض المربين في فترة واحدة أو فترتين، ليتسنى لهم الاستفادة من الحليب بكمية تشجع على تصنيع الحليب جبناً أو مشتقات ألبان أخرى.

وقد أجريت تجارب على بعض الأغنام، بأن أعطيت الأمهات هرمونات خاصة تجعلها تفرز بويضات في فترات متقاربة جداً وكانت النتائج ممتازة، الا أن المربي لم يستمر لقلة المادة التي تمكنه من شراء الهرمونات الخاصة وترك المشكلة كما هي، ثم أنه لابد من أن يكون هناك جهاز مرشدين متخصصين في الانتاج الحيواني.

ثالثاً ــ تشجيع اقامة مصانع للأعلاف: تكون خاضعة لرقابة فنية ورقابة اقتصادية لتشجيع المربي.

رابعاً ــ التطلع لفتح أسواق محلية وخارجية: لتصريف منتجات الثروة الحيوانية، مثل الدواجن التي سنتطرق لها بالتفصيل فيما بعد.

خامساً ــ تشجيع المربين المحليين: الذين أصبحت لديهم الخبرة التي لابأس بها في انتاج دواجن اللحم والبيض والحبش والاوز الذي أمكن تكبيره وتسمينه وتصدير كبده بعد معاملته بطريقة خاصة.

سادساً ــ تأمين الوقاية: رغم أن هناك خدمات بيطرية تقدم للمربين الا أنها غير كافية. فالوقاية خير من العلاج، ولابد أن تجرى فصول مركزة للراغبين في التربية على الوقاية من الأمراض، خاصة مربي الدواجن، ثم لابد أن يكون هناك مرشدون حكوميون.

التطلعات المقترحة بالنسبة للثروة الحيوانية:

١ ــ صناعة الدواجن:

لقد أدخل فن صناعة الدواجن الى قطاع غزة منذ عهد قريب، لايزيد عن عشر سنوات، لتحقيق بعض أو كل الأهداف التالية:

١ ــ تشغيل الأيدي العاملة المتوفرة.

٢ ــ استغلال الطاقات الفنية من خريجي كلية الزراعة ــ قسم الانتاج الحيواني.

٣ ــ توفير مادة اللحم والبيض للسكان بأسعار معقولة تتناسب والأوضاع الاقتصادية السيئة.

ففي العام ١٩٧٠، قامت مجموعة من المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين من أبناء القطاع بالاتصال مع المزارعين المثقفين، لاقناعهم بالقيام بعملية تربية دجاج من سلالة مهجنة تستطيع تحويل العلف الى لحم في مدة لاتزيد عن ستين يوماً. وبعد أن اختمرت الفكرة لديهم قاموا بشراء الصيصان المهجنة التي تعطي أوزاناً جيدة في فترة

لا تزيد عن شهرين، على ان تربى على أنواع خاصة من الأعلاف المركزة، وتحت ظروف بيئية ممتازة في حظائر حديثة تعطي لها المساحات المطلوبة والتهوية والاضاءة، بحيث أن الكتاكيت تستطيع أن تأكل حتى في الليل لتتمكن من هضم العلف وتحويله الى لحم، ولذا أطلقنا على هذه العملية عنوان صناعة الدواجن.

ولم يمض وقت طويل حتى أنتجت هذه المزارع ودرت أرباحاً وافرة، ووفرت لحم الطيور في الأسواق، الأمر الذي شجع الكثير من المواطنين على تعلم هذه الصناعة (تربية دجاج لاحم)، فزاد عدد المزارع لدرجة ان أصبح هناك فائض، الأمر الذي أدى الى انخفاض الأسعار في بعض الأحيان لدرجة الخسارة، ونتيجة لهذا، تم بحث موضوع انشاء جمعية تعاونية لمربي الدواجن، كي تنظم العدد المطلوب شهرياً وتنظم عملية استيراد الصيصان، حتى تستمر عملية البيع والتوزيع دون خسارة نتيجة المضاربة. كذلك كان من أهداف هذه الجمعية الاشراف على عملية استيراد الأعلاف بالأسعار المناسبة والنوعية الجيدة، ومنع استغلال بعض التجار الذين دخلوا السوق من باب اعطاء الأعلاف بالدَّين ذي الفائدة العالية، والذي أثر كثيراً على المربين الذين اضطر عدد منهم لإغلاق مشاريعهم.

مما تقدم يظهر أنه وجد في القطاع مصدران لتوريد الأعلاف والصيصان هما: التاجر، والجمعية التعاونية التي لم تستطع أن تقف أمام بعض التجار الذين دخلوا السوق من باب اعطاء الأعلاف والصيصان بالقرض وبسعر مرتفع، لا بل تعدوا ذلك الى توفير الأدوية البيطرية واللقاحات اللازمة التي يبيعونها بحجة أنها لازمة وهامة، وكان دفتر التسجيل جاهزاً عند التاجر حتى يزيد ربحه، ولم تستطع الجمعية الوقوف أمامهم لنقص رأس المال في ايديها، الأمر الذي أدى الى توقف عمل الجمعية التعاونية في أقل من سنة، عكس ما كان مخططاً لها بأن تنمو وتكبر وتبني مصانع للأعلاف ومذابح آلية للدواجن وثلاجات خاصة للتجميد والتصريف في أسواق عربية.

وبالاضافة الى هذا، وللأسف الشديد، قام تجار متخصصون في الدواجن باحضار دواجن من اسرائيل غير مرغوبة في الأسواق الاستهلاكية لكبر سنها أو لاصابتها بالأمراض، وأمام السوق المفتوح لا أحد يستطيع أن يمنع هذه السلعة التي تجيء بسعر رخيص يضارب الانتاج المحلي. وكان الأمر كذلك بالنسبة لدواجن البيض، فقد أقيمت مزارع حديثة لانتاج البيض، فاعترضتها عدة مشاكل، مثل التصريف والمضاربة ومقاومة جشع التجار بين الفترة والأخرى.

أما في ما يختص بالكميات التي تمت تربيتها في مدار سنة، فهي كالآتي:

١ ــ مليون صوص لاحم تقدر أوزانها بحوالى مليوني كيلوغرام لحم.

٢ ــ خمسون ألف دجاجة للبيض من نوع «الليغهورن» أو خليط «الليغهورن» مع «رود ايلند رد»، أو نوع «البابكوك»، وتقدر كمية البيض التي أمكن الحصول عليها سنوياً أحد عشر مليون بيضة.

ولم تقتصر رغبة الناس وجدهم ونشاطهم عند هذا الحد، بل قاموا بتجربة تربية الحبش (الديك الرومي) ولم يفشلوا في هذا المجال الا بسبب التسويق، فالأسواق المحلية لا تستوعب كميات كبيرة، وبدون ذلك لا يستطيع أي مربٍ أن يضيع وقته ومجهوده في

انتاج كميات صغيرة، فلا بد لهذا الفرع من وجود أسواق تستهلك كميات كبيرة.

أما في ما يختص بتجربة تربية الاوز من أجل اللحم والكبد الذي يستفاد منه كثيراً عن طريق تصديره للدول الصناعية لاستخلاص خلاصة الكبد، أو للاستهلاك الفوري للأكل، فلم يبرز أي مشروع من هذا النوع الى حيز التنفيذ ولكنه درس وخطط له.

ورغم أننا في قطاع غزة قطعنا شوطاً لا بأس به في حقل تربية الدواجن، لكن أشياء كثيرة لم تدرس أو تستغل، مثل: تصنيع الريش، أو تحويل المتلفات والدم الى مواد نافعة كالأعلاف مثلاً، لأن مشاريع كهذه تحتاج الى رأس مال كبير من أجل اقامة المذابح الحديثة والثلاجات وماكينات لتصنيع المواد التالفة الى مواد نافعة.

مما تقدم نرى أنه بتنفيذ مشاريع خاصة بالدواجن، كمشاريع مصانع للأعلاف وتصنيع اللحوم الناتجة وتصريفها، ثم التعامل مع الفضلات الناتجة بعد الذبح، يدفع بالاقتصاد الزراعي دفعة قوية، خاصة وأن مشاريع كهذه تحتاج الى رقعة أرض كبيرة، وفي الوقت نفسه تعطي ادراراً لا بأس به وتلزمها أيد عاملة بأعداد لا يستهان بها.

ورغم ما لهذا المشروع من مزايا اقتصادية جيدة فانه يتطلب مستلزمات مادية كبيرة، حتى يمكن تخطيط مشاريع كبيرة، بحيث يصبح القطاع مصدراً الى الدول المجاورة التي تستورد الدجاج «المجلّد» من دول أوروبا.

٢ ــ تصنيع المنتجات الحيوانية:

لقد سبق ان تحدثنا عن مشاريع التربية الحيوانية في القطاع وتكلمنا عن الأرقام الموجودة، وبقياسها مع تعداد السكان، نجد أن كمية الحيوانات قليلة جداً لا تكفي حاجة السكان البالغ عددهم قرابة نصف مليون شخص، وهذا أمر مسلم به؛ اذ لا يمكن زيادة عدد الحيوانات الموجودة أكثر من ضعف أو ضعفين، وفوق هذا فان الألبان المنتجة والجلود والصوف والشعر لا تستغل بشكل اقتصادي سليم، بحيث تصبح فائدة المربي مضاعفة. فمثلاً:

تصنيع الألبان: يمكن عمل مصنع خاص لتصنيع الألبان يكون متوسط الحجم، من أهم أعماله جمع الحليب من المربين للتعامل معه وتصنيعه منتجات أخرى، كالجبن والزبدة وخلافه، الأمر الذي سيشجع المربي على مضاعفة رؤوس الماشية والأغنام التي لديه بعد أن يجد ربحاً معقولاً.

تصنيع الجلود: لم يوجد في يوم من الأيام أي مدبغ لدباغة الجلود وتصنيعها، وكل ما وجد هو مكان لتجميع الجلود وتمليحها، ثم بيعها الى كل مكان. علماً بأن الكميات المنتجة محلياً في كل سنة هي:

جلود أبقار ١٥ ــ ٣٠ ألف جلد

جلود جمال ١٠٠٠ ــ ٢٠٠٠ جلد

جلود أغنام ١٥ ــ ٢٠ ألف جلد

تصنيع الدم والمواد المتلفة في المذابح: في معظم بلاد العالم، يتجهون نحو الاستفادة من الدماء التي تسيل من أجسام الحيوانات الى المجاري العامة، بتجميعها ثم تعقيمها وتجفيفها لتصبح مادة ذات قيمة عالية جداً، اذ تعتبر بروتيناً حيوانياً ممتازاً يدخل في

صناعة أعلاف الدواجن، كما أن كل مايتلف من الحيوانات المذبوحة يدخل الى أفران خاصة لمعاملتها وقتل كل ميكروبات الأمراض التي توجد في تلك المتلفات وتتحول الى غذاء للدواجن وبعض الحيوانات، لكن، حتى يكتب النجاح لمشروع كهذا، تسعى كل دولة الى تركيز مجازرها في مجزر مركزي يخدم أكبر رقعة سكانية. فمثلاً، في قطاع غزة، يكفي أن يكون مسلخ آلي حديث واحد على شكل مسلخ تعاوني مجهز بسيارات لجلب الحيوانات له وسيارات من نوع آخر مبردة لنقل اللحوم وتوزيعها، وبهذه الطريقة يمكن الحصول على أكبر كمية من الدم في مكان واحد، ثم التعامل مع المتلفات في مكان واحد، ثم، في مثل هذا المجزر، تمكن اقامة مصنع لعمل النقانق والأنواع الأخرى من اللحوم المحفوظة.

تصنيع الريش: كما سبق أن ذكرنا، فان اقامة مشاريع كبيرة لانتاج أعداد ضخمة من الدجاج لاستهلاك مايلزم محلياً والباقي للتصدير تتطلب اقامة مجازر آلية حديثة، وفي هذا المكان يمكن الاستفادة من الريش الناتج في عدة عمليات صناعية، مثل تحويل الريش القصير الى مادة بروتينية تدخل في تركيب العلف، والريش الكبير، وخاصة ريش الديك الرومي، فهو يستعمل في صناعات مختلفة أخرى.

تصنيع الشعر والصوف: يشتهر قطاع غزة بالصناعات اليدوية الخاصة بالاكلمة المصنوعة من الصوف النقي، أو من الصوف والشعر معاً، ولكن، بكل أسف، تصنع بطرق بدائية يدوية صغيرة لكنها جيدة جميلة، ولابد من الاهتمام بهذه الصناعة التي يجب تشجيعها وتطويرها وتحويلها الى آلية، باستيراد الشعر والصوف اللازمين لها، ثم تصدير ناتج هذه الصناعة التي تشغل كثيراً من الأيدي الماهرة في هذه الحرفة، والتي ستدر قدراً لابأس به من الدخل القومي.

(ب) الثروة السمكية في منطقة قطاع غزة

تعتبر الثروة السمكية في منطقة قطاع غزة جزءاً من الثروة الزراعية التي هي أساس الثروات القومية في القطاع، رغم أن القطاع البحري المسموح بالصيد فيه لايزيد عن أربعين كيلومتراً على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهو المكان المائي الوحيد الذي يدر ربحاً على القطاع من عدة أنواع من الأسماك، اذ لايوجد أي مكان لتربية الأسماك أو عيشها، كالأنهار والبحيرات، سواء الطبيعية منها أم الصناعية.

أنواع الأسماك الموجودة في منطقة قطاع غزة:

تقسم الأسماك التي ثبت وجودها في البحر الأبيض المتوسط المواجه لقطاع غزة، وذلك حسب أعماق المياه المختلفة، الى ثلاثة أنواع:

أولاً ــ أسماك الشاطىء: هذه الأسماك تصاد عن الشاطىء بواسطة شبكة يد يلقيها الصياد وهو واقف على رجليه، فيصطاد الأنواع التالية من السمك:

١ ــ عائلة البوري (البوري، الطيارة والدهان).

٢ ــ الأسماك المرميريد والعطاعيط وهي أسماك صغيرة الحجم.

ومن أهم مميزات هذه الأسماك أنها تتكاثر في البحر في موسم الخريف.

ثانياً ــ الأسماك الساحلية: هذه الأسماك تعيش في المنطقة الساحلية من البحر، أي

على عمق يتراوح بين ٢ و٦ كلم من الشاطىء، ومن أنواع هذه الأسماك:

١ ــ السردين بأنواعه: ومن هذه العائلة ما هو رفيع مبروم، ومنه ما هو عريض سمين ومنه السردينة المصرية (الستامورة)، ونوع صغير لا يكبر يسمى البذرة. وأهم ما هو معروف عن السردين أنه يعيش في البحر الأبيض المتوسط ويأتي من الجنوب (أي من منطقة البحر الأبيض المحاذية لسيناء وبور سعيد) الى الشمال في فصل الخريف ويتجه من الشمال الى الجنوب في فصل الربيع.

٢ ــ عدة أنواع أخرى: وكذلك توجد عدة أنواع من الأسماك تعيش في المنطقة الساحلية بينها: (المليطة، الطرخون، المسقارة، البلميطة والبراغيث) التي تعيش على الصخور وتكون بيضاء اللون ناصعة وبها خطوط سوداء وتسمى مراغيس الصخر، كذلك يوجد مراغيس رمل لأنها تعيش على الرمل، والأسماك الساحلية تضع بيضها في فصل الخريف وتعيش على بعد يتراوح بين ١ و٦ كلم من الشاطىء.

ثالثاً ــ سمك الأعماق: هذه الأسماك تعيش على بعد يزيد عن ٦ كلم من الشاطىء، وتتكاثر في فصل الخريف، اما بوضع بيض أو تلد ولادة مثل كلب البحر (القرش) والبرش، ومنها ما يتكاثر على الأرض مثل سلحفاة البحر، فتضع بيضها على الأرض وتدفنه بالتراب، ومن أهم مميزات سلحفاة البحر أنها تعيش دائماً في قاع البحر وعلى عمق يصل الى ٣٠٠ متر.

ومن أنواع الأسماك الموجودة في أعماق البحر الأبيض المتوسط الموازي للقطاع:

□ اللـوقس: وهو سمك لذيذ الطعم يكبر في الحجم وربما يصل وزنه الى ٥٠ كلغ، ولونه يميل الى البني المصفر.

□ الفريدن: وهو سمك زهري اللون يكبر حجمه الى أن يصل وزنه الى حوالى ١٠ كلغ، ويتميز شكل السمك بالميل الى الشكل المثلث تقريباً.

□ السلطان ابراهيم: وهو سمك وردي اللون شكله مستطيل رفيع حجمه، ووزنه لا يزيد عن مائة وخمسين غراماً، ويعتبر من الأسماك المرغوبة جداً كاللوقس والفريدن

□ أسماك كلاب البحر (القرش): وهو سمك يكبر حجمه جداً وربما يصل طوله الى ثلاثة أمتار ووزنه الى ٥٠٠ كلغ.

□ سمك البرش: وهو سمك مفلطح ومثلث الشكل غضروفي العظم، طعمه لذيذ، يصل وزن السمكة الواحدة منه الى حوالى خمسة عشر كلغ.

□ سمك الدرافيل والترسة: وهو نوع من الأسماك الضخمة التي تعيش على أعماق كبيرة، شكلها يختلف عن الأسماك العادية، اذ أن لها فتحة أنف في منتصف الرأس، ولحمها غير مرغوب وغير لذيذ، ويصل وزن الواحدة منها أحياناً الى حوالى خمسمائة كلغ، من أهم ميزات هذين النوعين أنهما يأخذان الأوكسجين من الهواء، أي أنهما يخرجان الى سطح الماء لأخذ الأوكسجين ثم الغطس على عمق كبير وهكذا.

طرق الصيد المتبعة:

تقسم طرق الصيد المتبعة في قطاع غزة الى ثلاث طرق:

أولاً ــ الصيد من الشاطىء:

يتم الصيد بواسطة شبكة تسمى «الطرح» والتي يحملها الصياد على يده ويلقيها من الشاطىء في البحر وبها يصيد سمك البوري بأنواعه. وكذلك يستعمل شبكة أخرى تسمى شبكة «الدكك» والتي يحملها الصياد في الماء، ويكون في احد أطرافها رصاص لجذبها الى الأرض وقطع فلين في طرفها العلوي لجذبها الى أعلى، ويتركها ثم يبدأ بضرب الماء بيده ليخيف السمك من نوع الميراميد والعطاعيط وبعض أنواع المراغيس التي تعلق في الشبكة؛ ومن ثم يسحبها الصياد للشاطىء ويأخذ السمك المصاد.

ثانياً ــ الصيد من الساحل:

ويتم بأحد أنواع الشباك التالية:

(أ) **شبكة الشنشولة:** عند الصيد بشبكة الشنشولة تكون المراكب الصغيرة المشتركة مصحوبة بـ «لنش» يسير بموتور وهذا اللنش عليه المهمات التالية:

١ ــ حمل شباك الشنشولة، وعددها يساوي عدد المراكب الصغيرة المقطورة.

٢ ــ يجر المراكب الصغيرة (الفلوكة) من الشاطىء الى الساحل، وكل مركب من هذه المراكب مزود بمصباحي غاز، قوة كل واحد منهما حوالى ألف شمعة، وذلك حتى يجيء السمك على النور الباهر عند اضاءتها ليلاً، ولذا يعتبر الصيد بواسطة شبكة الشنشولة مقصوراً على الليالي المعتمة التي ليس بها قمر مضيء.

أما عملية الصيد فتتم، في الليالي المظلمة، بأن يلقي اللنش المرافق لكل المراكب الصغيرة شباك الشنشولة حول كل مركب بعد اضاءة الأنوار التي يحملها، وبعد مدة تتراوح بين ٤ و٦ ساعات يبدأ اللنش في جر الشباك من حول كل مركب، ويضعها في داخل المركب بواسطة آلة رافعة (ونش) موجودة في اللنش، وعلى صيادي كل مركب أخذ أو تسليك السمك من الشباك، وهلم جرا، حتى يطلع الصباح، فيقوم اللنش بجر كل المراكب التي أدخلها الى الشاطىء لبيع ما جنته. كما أن الصيد بواسطة شبكة الشنشولة يتم في الليل والنهار بدون أنوار وذلك في فصل الشتاء؛ حيث تكون مياه البحر معكرة ومشاهدة السمك غير ممكنة، تلقى شباك الشنشولة في الماء وبعد مدة يقوم اللنش بجرها بواسطة ونش موجود على ظهر اللنش لتفريغ ما تم صيده من السمك.

(ب) **الصيد بواسطة شبكة البطن وشبكة البشلولة:** يحمل القارب مثل هذه الشباك الى داخل البحر وينصبها، فتعلق بها الأسماك المارة، اذ أن وضع مثل هذه الشباك يكون كالسياج، وعادة يتم نصب هذه الشباك في ساعات العصر ويتم جمعها بعد حوالى ٢٤ ساعة أو أقل من ذلك، ومثل هذه الشباك تكون خاصة بصيد أنواع خاصة من السمك، مثل سمك المسقار وسمك المليط.

ثالثاً ــ طريقة الصيد في الأعماق:

(أ) **بواسطة الشرك (شرك السنار):** وفي هذه الحالة يحمل اللنش أو المركب الجاهز ما يقرب من ألف سنارة، تكون مربوطة بحبل طوله حوالى ثلاثة آلاف متر، وتكون كل سنارة مربوطة مع الحبل الرئيسي بحبل أقل سُمكاً، طوله حوالى متر، حتى تعوم هذه

السنارة في الماء وتراها الأسماك، أو بالأحرى ترى السمكة الطعم المثبت في السنارة (أسماك صغيرة أو قطع سمك)، وعلى الصياد أن يربط حجراً صغيراً في الحبل الرئيسي بين كل حوالى خمسين سنارة حتى يجذبها الحبل وما يعلق به الى العمق ليراه السمك، كما ان الصيادين يثبتون في الحبل الرئيسي قطعة من الفلين على سطح الماء حتى تكون كعلامة على مكان وجود الشراك. كما يمثل الرسم التالي:

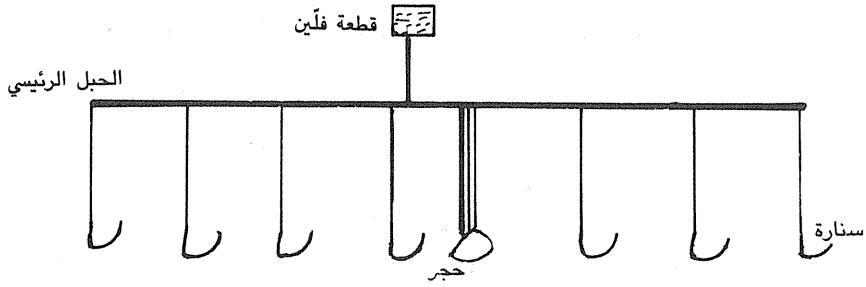

هذا، وكل حوالى ٦ ساعات يقوم المركب، أو اللنش، أو الباخرة بسحب هذه الشراك من الماء ويأخذ ما علق من سمك بالسنار ويحفظ في ثلاجات المركب، ثم يلقي شراكه ثانية. وهكذا يكتفي ويخرج للشاطىء.

عادة يستعمل هذا النوع من الشراك للصيد في أعماق مختلفة (٢٠ــ ٢٠٠ قامة) (القامة تساوي ١٨٠ سم) وعلى مسافة من الشاطىء لا تقل عن ستة كيلومترات، والأسماك التي تعيش في مثل هذه الأعماق هي من نوعي سمك اللوقس والفريدن.

(ب) بواسطة شبكة الجر: وسميت بهذا الاسم لأن اللنش أو الباخرة تجر وراءها شبكة هي التي تصيد السمك بالطريقة التالية:

تلقي الباخرة أو اللنش الشبكة من على ظهرها، بواسطة ونش، الى قاع البحر، ولكي تستقر هذه الشبكة ذات العيون الضيقة في قعر البحر تثبت بها حجارة، وبعد ذلك يقوم المركب بجر هذه الشبكة وراءه في الماء لمدة ٢ ــ ٤ ساعات، ثم يقوم بانتشالها وتفريغ ما تم صيده من سمك بواسطة الونش، ثم يعيد الشبكة ثانية للبحر وهلم جرا، وعادة مثل هذه الشباك تصيد أسماك السلطان ابراهيم، أو سمك موسى وسمك المكرونة والجمبري.

كميات الأسماك التي تصاد سنوياً:

لقد دلت الاحصاءات على أن كمية السمك المصادة خلال عام كانت بين ألفي طن ثلاثة آلاف طن، وأن ٧٥٪ من هذه الكمية كانت من نوع السردين و٢٥٪ من باقي الأسماك.

عدد العاملين في صيد السمك:

ان عدد العاملين الحقيقيين في صيد الأسماك في قطاع غزة لا يزيد عن ١٠٠٠ ــ ١٥٠٠ صياد، والسبب ليس نقص الفنيين بل ضيق المنطقة المسموح الصيد

فيها لعدم وجود اتفاقيات متبادلة مع الجيران، وبالتالي فان كثرة عدد العاملين في مهنة الصيد لا يمكن أن تزيد الا اذا زيدت المنطقة المسموح الصيد فيها، أو ان يحصل تطور في ماكينات الصيد، مثل لنشات كبيرة، أو بواخر صيد تجوب عباب البحار وأعاليها وتكون مجهزة بالثلاجات وخزانات الوقود الكافية. وكذلك بعمل حوض للرسو فيه واصلاح ما يلزم اصلاحه من ماكينات، فان أوجدت حلول كهذه فان عدد العاملين الفنيين في مهنة الصيد سيتضاعف ٣ ــ ٥ أضعاف العدد الحالي، وبالتالي يزيد انتاج الثروة السمكية.

المشاكل التي تواجه الصيادين:

المشاكل الهامة التي تواجه الصياد هي:

(أ) الوضع السياسي ــ الأمني يحظر توسيع منطقة الصيد.

(ب) غلاء مواد الصيد المستعملة من شباك وحبال وسنانير ووقود

(ج) غلاء الأيدي العاملة التي تصنع القوارب.

(د) عدم وجود حوض لرسو المراكب واللنشات في وقت علو البحر، أو عند اصلاح أي عطب، مما يضطر صاحب المركب الى جرها للشاطىء، الأمر الذي يكلفه كثيراً، وربما يحدث ضرر في جسم المركب نتيجة للجر على اليابسة.

(هـ) عدم وجود جهة تمد الصيادين بالقروض والمساعدة.

الحلول المقترحة:

أما الحلول المقترحة لحل مشاكل الصيد والصيادين، فهي:

(أ) السماح للصياد بالتجول في البحر للمسافات التي يرتئيها الصياد. وهذا الاقتراح مرتبط بالوضع الحالي للقطاع.

(ب) العمل على بناء حوض من أجل رسو أو تصليح أو بناء مراكب لازمة لتطوير وسائل الصيد، مثل مراكب صيد كبيرة لابد لها أن ترسو في حوض، وبالتالي تحول المراكب الصغيرة الموجودة الى مراكب كبيرة تجوب عباب البحر، وتكاليف مثل هذا المشروع تعتمد على وقت التنفيذ ومكانه.

(ج) توفير الثلاجات الكبيرة اللازمة لحفظ الأسماك لطرحها في الأسواق حسب خطة.

(د) بناء مصنع لتعليب السردين.

(هـ) العمل على دعم الصيادين مادياً على شكل قروض وهبات.

(و) تشجيع الجمعيات التعاونية التي تقوم باستيراد مستلزمات الصيد، من موتورات وشباك ومهمات أخرى تلزم للصيد بأسعار معقولة.

الأصل التراثي للأغنية الشعبية: «جَفْرا ويا ها الربِعْ» قرية كويكات ــ ١٩٣٩ (دراسة ميدانية)

عز الدين المناصرة

اغنية «جفرا ويا ها الرَّبِعْ»، اصبحت نوعا رئيسيا من انواع الشعر الشعبي الفلسطيني، وقد ساهم في شهرتها انها من الاغاني الشعبية الجماعية التي ترافق الدبكة. وكغيرها من الانواع الغنائية الشعبية، هي مِلْك جماعي للشعب، بمعنى ان قائلي هذه الانواع ومؤلفيها، هم مجهولون غالبا، ويضيف المغنون الشعبيون نصوصا الى النوع نفسه وينسجون على منواله.

وتعود علاقتي بالاغنية الشعبية «جفرا ويا ها الربع»، الى سنوات الطفولة في قريتي في فلسطين*، حين كنت اسمع هذا النوع في الخمسينات، خلال الاعراس القروية او في حفلات السمر. وظلت هذه الاغنية ترن في اذني، الى ان كتبت قصيدتي «جفرا»[1] من نوع الشعر الحديث الفصيح، عام ١٩٧٥، وغنّاها مارسيل خليفة وخالد الهبر؛ مما ساعد في انتشارها انتشارا واسعاً. والاغنية عبارة عن مقطع من قصيدة بعنوان: «جفرا ارسلت لي دالية وحجارة كريمة».

وفي عام ١٩٧٧، كنت في قرية «قانا» قرب مدينة صور، حين سمعت ان المؤلف الاصلي للأغنية الشعبية «الجفرا» ما زال على قيد الحياة وانه يعيش في مخيم الرشيدية قرب صور. وظل اللقاء به صعبا، حتى التقيت به في اواخر شباط (فبراير) عام ١٩٨٢، في مخيم عين الحلوة، قرب صيدا، ثم قمت بزيارة لعدد من اهالي قرية «كويكات» في ١٩٨٢/٤/١١، وتلتها زيارات عدة، اجريت خلالها عددا من الحوارات مع اهالي القرية، ثم عدت الى كتب الباحثين في الفلكلور الفلسطيني. ونتيجة لذلك كله، أجريت مقارنات بين النصوص العامة وبين النصوص التي اوردها مؤلف الاغنية الاصلي. واجريت مقارنة بين نوع «جفرا وياها الربع» وانواع اخرى، مثل: «عاليادي، اليادي، اليادي» و «يما مويل

* قرية «بني نعيم»، وهي قرية في محافظة الخليل بفلسطين المحتلة. تطل على البحر الميت من جهة الغرب وتشتهر بالعنب واللوز والتفاح. وفيها نشأ مغنون شعبيون.

الهوى» وهي من النمط نفسه واللحن ذاته. فعلت ذلك كله بغية الوصول الى الاجابة عن عدد من الاسئلة تتعلق بأصل «جفرا» ومؤلفها ومكان ولادتها.

ولدت اغنية الجفرا في قرية «كويكات»؛ وهي «قرية صغيرة، ١٦ دونما، على بعد ١٥ كلم من عكا وعلى نحو ميلين من 'عمقا' باتجاه الجنوب الغربي. ذكرها الافرنج في العصور الوسطى باسم (COKET). تملك 'كويكات' ٤٧٢٣ دونما، منها ٦٥ للطرق والوديان. غرس الزيتون في ٥٠٠ دونم. وتحيط باراضي هذه القرية اراضي عمقا وابو سنان والغابسية. كان في قرية 'كويكات' عام ١٩٢٢، ٦٠٤ نسمة وفي عام ١٩٤٥، ١٠٥٠ نسمة. وقد انشأ العثمانيون مدرسة في كويكات عام ١٣٠٤ هـ. وفي عام ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ المدرسي، كان اعلى صف فيها هو الرابع الابتدائي، وتحتوي كويكات على مدافن منقورة في الصخر، بئر، بناء معقود. وفي الشهر الاول من عام ١٩٤٩، اقام اليهود ومعظمهم من اليهود الانكليز، على اراضي قرية الكويكات التي دمروها، مستعمرتهم: (Beit Ha'emeq)، وفي عام ١٩٦١ بلغ عدد سكان المستعمرة ١٥٤»[٢] و «بيت هَمِعمِق» «كيبوتس يتبع اتحاد الكيبوتسات». ويقع الموقع التاريخي «تل ميماس» في نحو منتصف المسافة بين قريتي «ابو سنان» و «كويكات»؛ حيث كانت تقوم على هذا التل بلدة «بيت العامق» بمعنى «بيت الوادي الكنعانية»[٣].

وبعد عام ١٩٤٨، توزع اهالي «كويكات»؛ حيث يتواجدون الان في مخيمي «برج البراجنة» و «عين الحلوة» بشكل كثيف، وفي مخيمي «شاتيلا» و «الرشيدية» بشكل اقل، ويوجد بعض العائلات في مخيم «النيرب» قرب حلب.

١ ــ حول اصل الجفرا

تقول المعاجم: «جَفَرَ، يجفر: جَفْرا = ولد الشاه، وأجفار وجفار = العظيم من اولاد الشاه»[٤] و «الجَفْر = من اولاد الشاء ما عظم واستكرش او بلغ اربعة اشهر»[٥].

اما الباحثون الفلسطينيون، فلم يتعرضوا للمعنى القاموسي للجفرا، رغم انه يساعدنا في فهم سبب التسمية، واكتفوا باستعراض النصوص الغنائية عن الجفرا، ما عدا بعض الآراء التي لا تستند الى اسباب معقولة؛ وخصوصاً حول نشوء الاغنية ــ النوع «جفرا ويا ها الربع...». فالدكتور عبد اللطيف البرغوثي، يرى ان الجفرا و «عالیادي»، هما اغنية واحدة، وحين يقدم عناوين الانواع الغنائية الشعبية يضع الجفرا و «عالیادي» هكذا: «جفرا وياها الربع او عالیادي» ثم يقدم نماذج ممتزجة[٦]. كذلك نمر سرحان يقدم «اليادي وجفره» تحت عنوان واحد، فيقول: «قالب لحني يضم اربع شطرات، تتحد الثلاث الاولى منها في قافية معينة وتنتهي الرابعة بالالف الممدودة. ويبدأ هذا القالب بلفظ عالیادي او جفرة ويا ها الربع»[٧]. ويضيف نمر سرحان «ومن نفس القالب اللحني اغاني: يا ريمة اللي فرَّعِتْ»:

يا ريمةِ اللّي فرَّعِتْ بتصيح يا ربي
رميتَني بالهوى ترمي معي حبي
وطحين ما عندنا وبرغُلْ ولا حَبّهْ
عندنا شوية ذُرَة نعمل لبنية

وهذا ما يؤكد، يضيف نمر سرحان، «ان القالب اللحني واحد في كل الحالات: عالياديّ، جفرا، ويا ريمة اللي فرَّعِت. وسمعت هذا القالب مستهلا بعبارة 'يا ريمة فرعنت' وكلمة فرعت بمعنى تفرعت، واما فرعنت فهي بمعنى اينعت وازهرت. وتفرعن الرجل معناها اصبح مثل فرعون اي حاول السيطرة على الناس. والريمة هي الغزالة والتشبيه المقصود هو المرأة»[٨]. هذا كل ما يورده نمر سرحان حول لحن الجفرا.

اما حسن الباش، فينفرد من بين جميع الباحثين بالحديث عن اصل الجفرا فيرى ان هذا اللون «يرجع بأصوله الى الف سنة خلت»[٩]، ويضيف: «هو لون متطور عن اغاني الدبكة التي كانت تؤدى لدى بعض القبائل العربية. فقد ورد في كتاب سيرة بني هلال ان افراد القبيلة كانوا يشتركون في اداء الرقصات الشعبية القبلية مع مرافقة ذلك ببعض الاغاني التي عرف منها اغنية الجفرا وظريف الطول وغيرها»[١٠]. ويفسر حسن الباش ذلك بقوله: «لقد انطلقت الجفرة من اصل لا يغنى الان، ولكنه ظل محفوظا لدى الشعب وسار على لحنه مع تغيير للمطلع الاول الذي يعرف هذا النوع باسمه. والاصل القديم له يقول:

«عَـدْلا مويـل الهوى وعيني يـا البْنَيّـا امـرِ المقدرْ نَفَـذْ ويشْ يطلعْ بـايـديّـا»

اما ما طوّره الشعب، فيرد على الشكل التالي: «جفره وياها الربع...»، واصبح كل مقطع يبدأ بهذا المطلع، والتزم في الجفرة واصبح عادة متبعة. اما الشكل الفني الذي يتبعه، فيمتاز بكثير من الامور، اولها: انه يبدأ بقول «جفره وياها الربع»، وثانيها: انه يلتزم في اخر كل مقطع قافية واحدة تأتي على الياء المشددة مع الف ممدودة، وثالثها: انه يتألف من اربعة اشطر... الاشطر الثلاثة الاولى تلتزم قافية محددة متماثلة، بينما الشطر الرابع يأتي على قافية مغايرة وتبقى واحدة في كل مقاطع الجفره واقوالها»[١١].

اما يسرى جوهرية عرنيطة فلم تُشر لا من قريب ولا من بعيد الى نوع الجفرا، كذلك الباحث اللبناني، منير الياس وهيبه الخازن، فهو لم يشر لنوع الجفرا في كتابه عن الزجل الصادر عام ١٩٥٢، كذلك كان صنيع الدكتور خليل احمد خليل في كتابه عن الشعر الشعبي اللبناني، الصادر ــ بتقديري ــ عام ١٩٧٤[١٢]. واورد عبد اللطيف البرغوتي نماذج اردنية من جفرا، وقدم يوسف ايوب حداد نماذج من الجفرا كانت تغنى في قرية «البصـة»* وهي قرية فلسطينية تختلط حدودها وتتداخل مع الارض اللبنانية[١٣]. وحول هذه الروايات جميعها، نقدم الملاحظات التالية:

اولا ــ لم يشر الباحثون الفلسطينيون الى اصل الجفرا، سواء اكان ذلك لمناسبتها أم لمكانهـا ام لمؤلفها، ما عدا الرواية الوحيدة التي قدمها حسن الباش، وهي رواية تتسم بالعمومية؛ حيث لم يذكر لنا في اي طبعة من طبعات سيرة بني هلال، وردت هذه الاشارة او حتى لبيت الشعر «عدلا مويل الهوى...»، وقد راجعنا الطبعات الرئيسية لتغريبة بني هلال (احداها طبعت في بيروت[١٤] والاخرى في القاهرة[١٦]) فلم نجد ما يشير الى ذلك، ولا اعرف من اين استقى هذا الخبر. ولدى مراجعتنا لتغريبة بني هلال، وجدنا ان ٩٩ ٪

---

* بتقديرنا ان يوسف حداد نقل نصوص الجفرا التي اوردها نقلا حرفيا عن كتاب تـرمسعيا الصادر عن مركز الابحاث.

من النصوص الشعبية التي وردت في التغريبة هي من نوع «الشروقي» او القصيد البدوي، اما النصوص الباقية النادرة فهي على عدة انماط تلتصق بالشروقي ايضا، ووجدنا في التغريبة قصائد من هذا النمط الوزني:

١ ــ قصيدة تبدأ هكذا:

قال همّام الهمّامي ... استمع مني كلامي[١٦]

٢ ــ قصيدة تبدأ هكذا:

انّ الدهر اكواني ... حتى زادت نيراني
من اجل حلم شفته ... منه قلبي فزعانِ[١٧]

٣ ــ قصيدة تبدأ هكذا:

اعتب على دهري في صهيون رماني ... عند قوم بين الخاص والداني
الدهر دولابْ لا يأمَنْ لو بالك ... في ارض صهيون هذا اليوم ارماني[١٨]

٤ ــ قصيدة تبدأ هكذا:

رأيتك ناظرك الى بنات نعشي
عن قبل العشا لحين نعشي
فهل عاديت نجم في سواها
فهل تعرف من النعشات نعشي[١٩]

هذه هي النصوص الشعبية المختلفة عن النمط السائد في التغريبة، ونلاحظ ان رقم «٢» اقرب الى الشعر الفصيح واقرب الى موشحات ابن قزمان الاندلسي، في حين ان النص رقم «٣» يثير الدهشة والاستغراب، الا يمكن ان يكون من «الاسرائيليات» التي دُسَّتْ في النصوص الشعبية بسبب الرواج الشعبي لتغريبة بني هلال في الاوساط الشعبية، ثم نلاحظ انه لا توجد اية صلة بين هذه النصوص وبين «عدلا مويل الهوى» او الجفرا او «عاليادي». ولم اعثر على اية رواية من هذا النوع في سيرة بني هلال سواء من ناحية اللحن ام من ناحية القصة نفسها.

صحيح ان صورة «الجفرا ــ المرأة» ترد في سيرة بني هلال اذا عادلنا بين «الجفرا ــ المرأة» وسعدى بنت الزناتي خليفة في التغريبة الا ان هذا امر شائع؛ فصورة جفرا في الشعر الشعبي الفلسطيني لا تبتعد عن صورة ليلى العامرية وعزة كثيرا، ولا تبتعد عن صورة سعدى بنت الزناتي خليفة، الا ان هذه الصورة هي صورة مألوفة وعامة جدا. ومن حيث اللغة الشعرية فان لغة الجفرا الفلسطينية تأثرت بلغة الموروث ــ تغريبة بني هلال ــ مثلا، ولكن لا نستطيع ان ننسى ان المسافة الجغرافية في فلسطين بين البدو والفلاحين واهل المدينة هي مسافة صغيرة جدا ومختلطة احيانا، كما في الجليل والخليل وبيت لحم. ولهذا فان القول بان التأثير البدوي على اغنية الجفرا، يعود الى قبائل بني هلال، لا يمكن الأخذ به على محمل الحقيقة.

نحن نوافق على ان لحن الجفرا موجود مثل النص الشعبي: «جفرا ويا ها الربع» كقالب لحني، الا أن الجفرا كنوع ولدت متأخرة.

ثانيا: لم تعرف الجفرا كنوع من الغناءالشعبي في الاردن ولبنان وسوريا قبل عام ١٩٤٨، ودليلنا على ذلك هو عدم ورودها في الدراسات والبحوث التي تناولت الأدبين الشعبيين اللبناني والسوري، في حين ذكرت نصوص منها في وقت متأخر في مصادر اردنية؛ والنصوص المذكورة نصوص منسوجة على منوال جفرا الأصلية. وقد ساعد في وصولها الى الاردن بالذات، الوجود الفلسطيني السكاني في الاردن بعد نكبة ١٩٤٨، واختلاط الحدود مع سوريا ولبنان. ثم ان عدم وجود الجفرا في سوريا ولبنان والاردن والعراق قبل ١٩٤٨، يؤكد ان اغنية الجفرا، عرفت ونشأت في وقت ليس ببعيد، لان انتشارها يحتاج الى وقت طويل. ومع ان الفلكلور في سوريا الطبيعية متشابه الى حد كبير، الا ان الامر هنا يتعلق بمكان ولادة الجفرا: القرية، المدينة والمنطقة.

ثالثا: ان كلمة جفرا ليست كلمة غامضة حتى يتهرب الباحثون من تحديد معناها؛ فهي كما يقول القاموس: ولد الشاة، واذا ما قارنا ذلك بالنصوص الشعبية الشائعة، فنحن نجد تشابها بين صورة الفتاة اليانعة في ريعان صباها كما تقول البلاغة والتي ترد في اغاني الجفرا، وبين المعنى القاموسي الذي يعني «السخلة» بعد مرحلة الرضاعة، اي انها طرية العود، وبما ان القروي عادة ما يمتلك عددا من الشياه من اجل الحليب او اللحم، فان اقتناص التشبيه من البيئة امر طبيعي.

رابعا: ان التشابه بين الجفرا و«عالیادي» و«يما مويل الهوى» و«يا ريمة اللي فرَّعِتْ...»، قائم بلا شك من حيث اللحن الموسيقي فقط. كذلك نلاحظ ان الجفرا اصبحت نوعا و«عالیادي» اصبحت نوعا. اما «يما مويل الهوى»، فظلت أقل من ان تصبح نوعا، في حين «يا ريمة اللي فرَّعِت» هي مجرد اغنية غير مشهورة، بمعنى انها لم تصبح نوعا مستقلا.

٢ ــ اوزان الشعر الشعبي ووزن جفرا

تساعدنا معرفة الاوزان الشعبية على معرفة الفوارق الموسيقية بين الأنواع الغنائية لنتعرف بعد ذلك على وزن الجفرا واسباب الخلط فيه.

وهذه اوزان الشعر العامي، كما اوردها منير وهيبه الخازن[٢٠] عام ١٩٥٢، وهي اول محاولة معاصرة ــ كما اعلم ــ لم يشر لها الباحثون فيما بعد، وبعضهم خلط بينها وبين ابحر الخليل بن احمد الفراهيدي للشعر الفصيح (انظر الجدول في الصفحة التالية).

اما اوزان ابحر النظم المختلف فتدعى «المداريش» وما يتفرع منها وهي لا ضابط لها، ويتكون «المدراش»، كما يقول منير وهيبه الخازن، «من عدة ابيات تتساوى في عدد مقاطعها احيانا وتختلف في عدد المقاطع في احيان اخرى وهي كالقرادي»[٢١]. ويضيف: «ان جميع تفاعيل الابحر يمكن صياغتها او اخذها من كافة التفاعيل المعروفة في الشعر الفصيح، بشرط ان يراعى باخذها مجموع حركات البيت وعدد حركات كل شطر من البيت. ويجوز في النظم العامي تحريك الساكن وتسكين المتحرك، وبدون قيد ولا شرط»[٢٢]. ويرى مثلا ان «هيهات يا ابو الزلف.. عيني يا موليا» هي من بحر الوفائي»[٢٣]، اما الدكتور عبد اللطيف البرغوتي، فيقدم اسماء البحور على النحو التالي:

«١ ــ البسيط.
٢ ــ الرجز.
٣ ــ الوافر.
٤ ــ الكامل.
٥ ــ الطويل.
٦ ــ الرمل.
٧ ــ السريع.
٨ ــ المتقارب.
٩ ــ المتدارك.
١٠ ــ الهزج.
١١ ــ المجتث.
١٢ ــ المقتضب.
١٣ ــ المديد.
١٤ ــ الخفيف».

البحر	عدد أشطره ودعائمه	عدد حركات مجموع البيت بكامله	عدد حركات الشطر الاول	عدد حركات الشطر الثاني
١ ــ الأسواني	٢	٦	٣	٣
٢ ــ المتساوي	٢	٨	٤	٤
٣ ــ المتوسط	٢	١٠	٥	٥
٤ ــ المتقارب	٢	١٢	٦	٦
٥ ــ المزدوج	٢	١٤	٧	٧
٦ ــ المتفاوت	٢	١٦	٨	٨
٧ ــ المتناهي	٢	١٨	٩	٩
٨ ــ السريع	٢	٢٠	١٠	١٠
٩ ــ البسيط	٢	٢٢	١١	١١
١٠ ــ اليعقوبي	٢	٢٤	١٢	١٢
١١ ــ الوفائي	١	١٣	١٣	ــ
١٢ ــ المتوازي	١	١٤	١٤	ــ
١٣ ــ الكامل	١	١٥	١٥	ــ

ويرى البرغوتي ان اغنية «يا رايحين عاحلب...» هي من نوع الجفرا، كما يرى ان «الجفرا» و «ابو الزلف» من وزن واحد، وقدم تقطيعا لنوع الجفرا، كما يلي:

١ ــ جفرا وياها الربع: مستفعلن فاعلن.

٢ ــ عا العين يا ابو الزلف: مستفعلن فاعلن مشطور البسيط[٢٤]

اما نمر سرحان، فيقدم نوعا من «مويل الهوى» على النحو التالي:

يمّا مويل الهوى، يمّا مويليًا

يبلى حصانك ظَفَرْ، يليّ عكرت الميّه

يبلى احصاني ظفر، ان ما كسرت جْرارك

وتروحي على هيلـكْ*، تبكي بلا ميّه... الخ[٢٥]

اما حسن الباش، فقد اشترك مع البرغوثي في الرأي القائل: ان اشتقاق البحور العامية يتم من بحور الفصحى او يشترك معها في البحور نفسها. «فبعض انواعها يبنى بناء عروضيا وينظم على الابحر الشعرية الخليلية»[٢٦]، وعلى ما تقدم نبدي الملاحظات التالية:

أولا: نلاحظ الفوارق والتناقض، فمثلا «هيهات يا ابو الزلف» يعتبرها منير وهيبه من البحر الوفائي، في حين يسميها البرغوثي على انها من «مشطور البسيط»، واذا قمنا بتقطيع «جفرا وياها الربع» فاننا نجد التالي (بتقطيع التسكين): ــــــــــ = ٦ حركات و٦ + ٦ = البحر المزدوج، بمعنى انها «مجزوء المزدوج»، في حين ان «مستفعلن فاعلن = ــــب ــــب ــ = ٧ حركات و٧ + ٧ = البحر المتفاوت، أي انها «مجزوء المتفاوت». ولو قلنا انها من «مشطور البسيط»، فوفق منير وهيبه فان البحر البسيط = ١١ + ١١. اي ان «مجزوء البسيط = ٥ ½ + ٥ ½». ووفق نظام السكون والحركة في الأبحر الخليلية فان وزن الجفرا لا ينسجم مع كثرة الزحافات فيه. ولهذا يفترض ان تنسجم التسمية بين الابحر العامية والخليلية المتساوية في الاسم. او ان يعاد اشتقاق بحور جديدة من الشعر العامي لان الخلط يخلق بلبلة، خصوصا ان بيتا واحدا من الشعر العامي قد يكون على بحرين، خذ مثلا:

«**يـا رب ريـجـعـني عـلـى لـبـنـان تـــابـــوّس تـــرابـــو**»[٢٨]

البحر السريع البحر المتقارب

هذا وفق التقطيع العامي.

ثانيا: وفق، رأي نمر سرحان، يصبح نوع «يمّا مويل الهوى» من وزن الجفرا، وهذا هو سر التقارب بينهما. لكن المثل الذي اورده من نوع «يما مويل الهوى» هو ايضا من نوع «هيهات يا بو الزلف»، لان «ابو الزلف» ليست اغنية، بل هي نوع مستقل. وصحيح ان هناك تقاربا بل تشابها في الوزن، وبالتالي في اللحن اي في الايقاع العام، فهل، ان كان هذا صحيحا، يصبح الوزن ــ الذي يمكن تطبيقه على عشرات الاغاني ــ

---

* الظَّفر: مرض يصيب انف الحصان. وهيلك: اهلك.

هو الموحد بين انواع غنائية، ام ان الاجواء والطقوس التي تُؤدى فيها هذه الانواع هي الاصل؟ ولهذا فان التقارب هو تقارب في الشكل فقط، وليس في الشكل كله، اعني ان بناء النص وتركيبه بين هذه الانواع يختلف من نوع لآخر.

رابعا: اشرنا الى ان يسرى جوهرية عرنيطه، لم تشر لنوع الجفرا، اية اشارة ولكننا حين نحدّق في الانواع الغنائية الاخرى، نتوقف امام اشارتين هامتين، احداهما تقول ان اغنية «عالياديي»... «اشتهرت ابان الحرب العالمية الاولى»[٢٨]. اما الاخرى، فهي ان يسرى جوهرية تقدم اغنية تحت اسم «هيلا للاليّة»:

«هيللا للاليّه وهِيلا للاليه وعيني يالبْنيّه
جسر الحديد انبرى من دوسْ رِجْليّه»[٢٩]

الاشارة الاولى تجعلنا نصل الى ان «عالياديي» حديثة، وبالتالي فان شقيقتها المتولدة منها، لحنها، يفترض ان تكون قد اشتهرت بعدها وليس قبلها. اما الاشارة الثانية فتجعلنا نتساءل حول كلمة «هيلا للاليّه» او ليست قريبة من «هلاليه» وبالتالي نتذكر بني هلال مرة أخرى، والاغنية تذكرنا باغنية «يما مويل الهوى» ولحنها يذكرنا بجفرا، وبالتالي تعود مقولة اصل جفرا الهلالي، تطرح مرة اخرى.

ان الامر مع الاشارة الثانية لا يبدل من الامر شيئا، لان المسألة تتعلق باللحن وليس بالنص المستقل «جفرا وياها الربع»، اي اننا نعود الى تأكيد مقولة ان اللحن الجفراوي قديم بلا شك ولكن لا يوجد ما يؤكد ان الاغنية نفسها جفرا والتي اصبحت نوعا مستقلا، لا يوجد ما يؤكد انها قديمة. ويؤكد ذلك ان «عالياديي» اذا وافقنا انها ظهرت في الحرب العالمية الاولى فمعنى ذلك ان الجفرا تلتها. ويؤكد ذلك ان احدا ممن عاشوا في فلسطين لم يسمع بـ «جفرا ويا ها الربع» قبل الثلاثينات.

٣ ــ بعض نصوص الجفرا الشائعة[٣٠]

هذه بعض النصوص العامة الشائعة في المصادر والمراجع وعلى افواه الناس والتي نسجت على منوال جفرا. وتجدر الملاحظة، هنا، ان المكان في النص يساعدنا على معرفة مصدره:

١ ــ جفرا وياها الرَبِعْ بين البساتين
مجروح جَرْح الهوى ويا مين يداويني
ويا حامله الجره حطّيها واسقيني
بَلكي على الله أشفى من شربة الميّه

٢ ــ جفرا وياها الرَبِعْ وردتْ عا رام الله
غابتْ عليّ الشمس يا مهيرتي يا الله
وان كان ما في ورقْ لكتبْ على الجرّة
وان كان ما في حبرْ هِيْلِنْ يا عينيّا

٣ ــ جفرا وياها الربع تحرث في ارض الديرْ
والسِّر اللّي بيننا واشْ وصّلو للغيرْ

وان كان ما في ورقْ لكتب عَجُنحْ الطيرْ
وان كان ما في حبر هيلن يا عينيه
٤ ــ جفرا وياها الربع بتصيح يا عمامي
ما بوخذ بْنيّكم لو تِصْحْنو عْظامي
وان كان الجيزي غَصِبْ في شرع الاسلامي
لَدِّب حالي في البَحَرْ للسمك في الميّه
٥ ــ جفرا وياها الرَبِعْ بتصيح ما جابتْ
جابتْ اطنعشَرْ صبي قبل الشمس ما غابتْ
ودقّتْ على صديرها وحلفت ولا هابِتْ
وهزّت شبّاك النبي وقالت انا بْنيَّه
٦ ــ جفرا وياها الربع عحيطان ابوها
وبتمشي العِرقِ العرقْ لخوف يشوفوها
ويا خسارة بنت الدلال يهينوها
من بعد مشي البها تمشي في ذُليّه
٧ ــ جفرا وياها الربع تحشي القَصَلْ في الخيشْ
واللّي جوزها نذلْ ترخي السوالف ليشْ
ولَهْجُرْ بيوتِ الحجرْ واسكنْ بْيوتِ الخيشْ
ودور مع العربْ واخذ بدويه*

٤ ــ نصوص شائعة من «عالیادي» او الجفرا:

١ ــ مرّيت عن دارهم بعد العشا بنتفِه
لاقيتهم نايمينْ وسراجهم مطفي
طِحْت على بستانهم تنّي اقطفه قطفي**
قالت بعدو ما استواش بعده على نيه

ورد النص في كتاب ترمسعيا على انه من نوع «عالیادي» منفصلا عن الجفرا. اما د. عبد اللطيف البرغوثي، فيورد النص نفسه مع بعض التبديلات:

مديت ايدي عالنهد تني اقطف لي قطفي
قالت **حامض ما استوا يا نور عينيا**[٣١]
٢ ــ عاليادي اليادي اليادي يا بو لعبيديّه
يا جوخ لاقَصِلَكْ للحلو صدريّه
٣ ــ يا رايحين ع حلب حبي معاكم راح

---

* بنية: هنا بمعنى عذراء لم تتزوج. العرق: الى جانب الحائط. العرب: هنا بمعنى البدو.
** طحت: نزلت.

يـا مـحـمـلـيـن الـعـنـبْ تـحـت الـعـنـب تـفـاح
كـلْ مـن حـبـيـبـو مـعـو وانـا حـبـيـبـي راح
يـا رب نـسـمـة هـوا تـرد الـولِفْ لِيّـا

اوردتُ هذه النماذج من مئات الابيات الاخرى، بل الاف الابيات، مع ملاحظة اختلاف رواية بعض الابيات من باحث لآخر، كما اننا نلاحظ انها تجمع جفرا و«عاليادي» و«يمّا مويل الهوى»، ونلاحظ ان النماذج الثلاثة الاخيرة لا تلتزم «جفرا وياها الربع» في مطلعها، كما ان النموذج الثاني هو الوحيد الذي يبدأ بـ«عاليادي، اليادي»، في حين ان رقم ١ و٣ من «عاليادي» هي مجرد اغنيات شعبية مشهورة ولكنها منفصلة عن عائلة «عاليادي»، وقرابتها مع «الجفرا» هي قرابة اللحن فقط، وحتى اللحن يمكننا التشكيك فيه فاذا ما نظرنا الى رقم ١ «مريت عن دارهم...» سنتذكر ان فيروز تغنيه على وزن «هيهات يا بو الزلف»، في حين تغنيه مغنية شعبية اردنية تدعى ميسون الصنّاع بطريقة مختلفة «مرّيت عن دارهم.... بايدي قدح رايب»، وبوزن مختلف عن «عاليادي».

وهذه الملاحظات تؤكد ان هذه الانواع قد بدأ بعضها ينشق عن البعض الآخر ويحاول ان يستقل استقلالا شبه كامل.

٥ ــ شهادات ميدانية من اهالي كويكات

التراث «ليس مخزونا ماديا في المكتبات، وليس كيانا نظريا مستقلا بذاته؛ فالاول وجود على المستوى المادي، والثاني وجود على المستوى الصوري فان التراث، في الحقيقة، مخزون نفسي عند الجماهير»[٣٢]. هذا عن التراث المكتوب في كتب قديمة. اما الغناء الشعبي، فهو قد كان موجودا في حلقات الدبكة، وفي ليالي السمر في الماضي، ولكنه ليس مجرد ذكرى عبرت، انه موجود ــ ماديا ــ على افواه الناس الان؛ وهو قبل كل شيء ليس تواصلا مع الماضي الميت، بل مع الحاضر المتطلع للمستقبل. وهو اكثر اثارة من التراث المكتوب، لانه يجبرك على الانفعال معه.

هكذا ظلت «جفرا وياها الربع» تنتقل على افواه سكان قرية كويكات، قرب عكا، قبل عام ١٩٤٨، الى ان وصلت الى المخيم الفلسطيني، وظلت تتردد وما زالت حتى الان، من الوطن الى المنفى وبالعكس، لتدلل على التواصل.

لقد التقيت «احمد عزيز علي حسن» من اهالي قرية كويكات، في مخيم عين الحلوة، من مواليد عام ١٩١٥، تقريبا، وفق «وثيقة اللاجئين الفلسطينيين» التي تصدرها الحكومة اللبنانية، واجريت مقابلات شخصية معه في مخيم عين الحلوة، في اواخر شباط (فبراير) عام ١٩٨٢. على شريطين؛ وذلك بحضور صالح الحسن (ابو عبد الله) وابو محمد وشخص ثالث من كويكات. وحضر المقابلة، كذلك، احد ابناء احمد عزيز، وله ثلاثة ابناء (٣٣ سنة؛ ٢٦ سنة و ٤ سنوات) كما اخبرني. واحمد عزيز، كما رأيته، انسان هادىء ووقور وعلى وجهه مسحة من الاسى والغموض. وخلال الحوار استمر يجيب على الاسئلة دون ان يقاطعنا الا مرة واحدة للصلاة، وقد غنى معظم النصوص، وهو يمتلك صوتا حنونا وجميلا، حتى وهو في هذا السن.

ورأيت ان انشر الاجابات بالعامية. اولا، للمحافظة على دقة الاجابة. وثانيا، للاحتفاظ بنكهتها التراثية. وتصرفت في بعض المواقع، كي تكون الفكرة واضحة احيانا، وكي يتم الترابط بين الجمل احيانا اخرى، حيث كان يحدث بعض التشتت في الاجابات، وذلك، رغم انني لم اكن اقاطعه في الحوار الا عند الضرورة القصوى.

شهادة احمد عزيز علي حسن

□ «... انا اول واحد الف كتاب عن الجفرا، طلبوني لاذاعة القدس سنة ١٩٤٤، عشان اغني، كنت اعرف فخري بن عارف يونس الحسيني من ايام وقعة البروة سنة ١٩٣٦ وكان عمري ١٨ سنة، ذهبت عند فخري فاوصلني للاذاعة وهناك التقيت يحيى السعودي. فقال لي انه سيدفع لي ٤ ليرات فلسطيني عن كل ربع ساعة اغنيها في الاذاعة، فقلت له: انني استطيع ان اغني من اول الجمعة الى اخر الجمعة، فقال لي: سنعطيك ربع ساعة كل اسبوع، لان هناك مغنين اخرين سيغنون ايضا خلال الاسبوع.

«أول ما طلّعت الجفرا كان عمري ٢٥ سنة، بعدين طبعت كتاب الجفرا في مطبعة نعيم فرح في حيفا وبعدين انطبع في عكا عند اولاد البياع، طبعة عكا كانت صورتي على الجلده... انا انشهرت قبل الاذاعة».

□ «بتسألني كيف انا الفت الجفرا اول مرة وانا اقول:

«انني بينما كنت غارقا في منامي، في ليلة من الليالي، رأيت فتاة جميلة يحملها شابان مروا بها من امامي، فجمالها الفتان جلب نظري اليها، والهبت عاطفتي التي اجبرتني على ان اكلمها، وقبل ان اتكلم بكلمة فتحتُ عيني فلم اجدها، وتبدل فرحي حزنا وكدرا، على تلك الفتاة الجميلة وعليها نظمت شعراً»*.

□ «لمّن اجَتْني جفرا في النوم، قلت: هذا هو الجان، وملك الجان، يسمونه الملك الاحمر. هذه اول مرة اكتب فيها اغنية الجفرا».

□ «على طبعة عكا من الجفرا، كانت صورتي على الجلده، وتحت الصورة كتبت ما يلي:

هذا كتابكْ يا جفرا ... ويا ستّ الجفاري
دارتْ في بلاد الفِلِحْ ... مع المَدَنيّه **
وكتبتْ عا صفحاتو ... فنوني واشعاري
بِشْمَلْ جملةْ جفاري ... مع الجفراوية
وقبل ما نْطَبع لِكتاب ... وشافَتو الشُعّاري
كل من سمع النِظمْ ... اعطى شهادي ليّا
وقالوا فليحيا الشاعر ... صاحب ها الافكاري
مبيّن من ها الصورة ... اخلاقو ذكيّه».

---

* كررت لاحمد عزيز السؤال عن قصة الجفرا في الحياة الواقعية، ولكنه كان يتحدث ويكتفي بتكرار هذه الرواية. وهو يقولها بلغة فصحى. واعتقد انها رواية وهمية اخترعها هو. كما اعتقد ان لغة هذه الرواية مستمدة من اللغة السائدة في القصص الشعبي مثل سيرة عنترة وسيرة بن هلال والف ليلة وليلة وغيرها...

** الفلح: الفلاحون.

□ «... صرت اغني وانا نايم غناني ما بعرفها، اقوم اكتب على الطاولة ــ خلّصت صف ثاني ــ انشهرت بفلسطين لـمّن طبعت الجفرا في كتاب طبعتها في ٨ صفحات، قال لي نعيم فرح صاحب المطبعة: تكتب لي صفحة بقلم رصاص، بَسْ على وجه واحد، كلفني ٦ الاف فلسطيني، اول مرة طبعت ٤ الاف كتاب، وبعدين صرت 'فورمان' في المنشية في عكا، وطبعت وقتها ١٥٠٠ كتاب، ويوم القبض، ها الشغيلة، ها الانكليز، ها اليهود، كلهم حاملين جفـرا».

□ «أنا عمري ما قلت الحدادي، كان حدّايين معبيين فلسطين ايامها: توفيق الريناوي، وقاسم الريناوي وابو السعود الاسدي ورشيد العبد (ابو راجـح)، وفرحـان سلام من المجيدل ويحيـى الأمون، ومن عِبْلّين كان واحد اسمه محمد ابو خليل وهو مشهور باسم محمد العبليّني».

□ «يا سيدنا مِلّا انتِ ما دام انّك مُصرّ تعرف شو المناسبة اللي كتبت فيها الجفرا. طيب راح اقول لّك: كنت احب واحدة جفرا، كانت البيوت جنب بعضها ابعض، كانت الجفرا على الحيط، اخذت انا في المحرمة بقلاوة وكنافة، وطلعت عندها ع الحيط، كان الالمان يعمل غارات على الفينري بين عكا وحيفا، كنت اتفرج مع الناس على الغارة، وانا عند الجفرا على الحيط، ضربت الطيارات، مِسْكَتني الجفرا من ملابسي وقالت لي: ان شافك حدا، انا بصيح: حرامي».

□ عندما اصررت على سؤاله عن هوية الجفرا وهل هي امرأة حقيقية اجاب: «بنت كنت احبها». وعندما سألته هل هي من كويكات، قال: «يمكن، يجوز تكون من البلد، انا بعرف انو اجتني بنت حلوة في الحلم».

□ «... طيب يا اخونا الشاعر اقول لك: انا اول من الف الجفرا، وبعدين وصلت للاردن وسوريا ولبنان، طيب بتعرف انو في 'بيت ليف'، قضا بنت جبيل في لبنان، كان في عيلتين: عيلة مع الجفرا وعيلة ضد الجفرا، وكان يصير اطلاق نار... ما هو كان عندنا لبنانية في فلسطين».

□ «كانوا يعزموني عالافراح... وكلهم يقولوا: بدنا ابو الجفرا، وغنيت في ترشيحا ودير القاسي ومجد الكروم والكابري وعكا وسحماتا... حتى وصل صيتي لجبل نابلس».

□ «راحت تتزور النبي... وميّلت ع العَسْكر... وجابت طنعشر صبي... وقالت انا بْنيّـه... شوف يا عمّي: انا ما بقول مثل هيك اغاني، انا بكتبش اغاني ملخبطة هيك، انا غناني كلها صحيحة... وما بقول: 'البصل الأخضر'... وهيك اغاني مخربطة»*.

□ «... مرة من المرّات، زرت 'يافة الناصرة'، كان في عرس، الله وكيلك: النَساوين من ورا الصف كانن يقولن: هذا راعي الجفرا، وقالوا لي الشباب: يا الله نعمل بوليتات بخمس قروش في القهوة ورفضت. غنيت في الغابسية، المزرعة، المسيرية، البروة، يا عمي كتبي تدل عني، هالي كان من غزة، من نابلس سمع عني اشترى كتبي».

□ «... في كويكات، اشتغلت في قطاف الزتون وحليشة الشعير وحصيدة القمح وحواشة

---

* يؤكد الكثيرون من اهالي كويكات ان هذه النصوص من تأليف احمد عزيز، بينما ينكرها هو.

التين والعنب، طبعا وكان لي محل حلاقة، وكنت ادبك 'شعراوية'، كنت 'روّيس'، كانت الحلقة تتكون من عشرة، خمسطعشر واحد. ووصلت للمكر والجديدة. ومرة غنيت في عرس حنا داود من كفرياسين».

□ «شاركت في وقعة البروة سنة ١٩٣٦ وكان عمري ١٨ سنة، كان الشيخ عارف حمدان وأبو زعرور مطوقين في طمرة، واجانا الخبر انهم مطوقين، فزعنا، وصلنا الى 'الليات'، مرقت مْصَفحة ضربنا عليها، المصفحة اعطت خبر للطيارات في طمرة، اجو الطيارات، رحنا انزلنا على البروة: طيارات تروح وطيارات تيجي، يرموا ازانات علينا وانحشرنا. كان معي كتاب قيادي، انو لما تيجي الطيارة علي، لازم اركي على الصخرة، او لا حركة. او زتونة اعبطها، ما اعمل ولا حركة.

«اجينا على المزرعة انا ومحمد سعد.

«في وقعة البروة، كنت لابس اواعي الثوار، إنأسرنا في البروة، وفي البيوت هناك كانوا يعلقوا على الحيطان اطباق قش، قمت شلحت الاواعي وخبيتها تحت اطباق القش اللي على الحيط، ولمن دخل الانكليز، ما شافوا علي لبس الثوار، اهل البيت كانوا جابولي منديل حرير وفستان حرير ولبستها وقعدت بين البنات، صار الانكليز يعسعسوا بزازي... اخذونا الانكليز في السيارة وكان في السيارة وجوه طمره وكانت القيادة عندهم: الشيخ عارف، ابو علي زعرورة، صالح سليمان، عبد السلام الحاج، أنزلونا في حيفا وبعدين في عكا. قال المحامي في المحكمة انو كان ضايع لي جمل ورحت ادوّر عليه، حكموني ٣ اشهر، وكل ما تخلص يمددوها، ظليت سنة كاملة في المعتقل «منع جرايم**» وبعدين طلعت وحملت البارودة، ولحقت الثورة، كان ابومحمود من صفورية والشيخ سليمان ابو علي، وابو علي النجار».

شهادات اخرى**

ادلى عدد من الرجال والنساء من اهالي كويكات بشهادات حول موضوع الجفرا، وقد التقيت بهم في ١٩٨٢/٤/١١ في احد المخيمات الفلسطينية في لبنان:

الشهادة الاولى:

«عمري ما سمعت بالجفرا قبل سنة ١٩٣٩، يا اخونا الحكاية وما فيها، انّو احمد عزيز تزوج عام ١٩٣٩ وطلّق في نفس السنة، والزلة ندم على الطلاق، وصار يغني للجفرا، يعني مَرَتُه القديمة، وانا متذكر اول اغنية غناها:

جفرا وياها الربع ريتك تِقبريني
تدعسي على قبري تطلع ميرميه

---

* منع جرايم: توقيف اداري.

** سجلت هذه الشهادات بتاريخ ١٩٨٢/٤/١١ و١٩٨٢/٤/١٢ في احد المخيمات الفلسطينية. وطلب اصحاب الشهادات عدم ذكر اسمائهم ولكن لا بد من القول ان الشهادة رقم ٢، هي شهادة امرأة.

«والجفرا كانت قبل الطلاق تغني معو وتقوم بدور «الروّيس»*.
«واذكر انه كان يغني:

١ ــ «جفرا وياها الربع بين البَصَلْ الاخْضر»
٢ ــ «والبنت تقول لامِّها يُمّا بدّي ميه
عشرين من البلد وعشرين غُربيه
وعشرين يزقّو الحطب وعشرين للميه
وعشرين يدقّو الكحل لسود عينيا»

شهادة ثانية:

«كنا نسمع احمد عزيز يغني للجفرا في الاعراس، وانا سمعت من تأليفو غناني حافظيتها لحد هاللّا:

١ ــ «جفرا وياها الربع ريتك تقبريني
تدعسي على قبري تطلع مصاريني
٢ ــ «جفرا وياها الربع وتصيح دلوني
وان كان الجيزة غصب في البير دَلّوني
ما هيّ حلال من الله بنت توخذ غريا
٣ ــ «جفرا وياها الربع بين البصل لِخْضَرْ
وخدود بنت التَرَسْ مثل الورد لِحْمَر
راحت تزور النبي وميّلت ع العسكر
جابت طنعشر صبي وقالت أنا بنيّة
٤ ــ «ع اليادي، اليادي، اليادي يا بو العبيديه
رمّان صدرك ذِبِلْ رُشّي عليه ميّا»
٥ ــ «جفرا وياها الربع ع البير نشّالي
ومْزَنّرا بالكَمَر وفوق الكَمَر شالي
ويا رب يغيب القمر تا سلمّكْ حالي
وتكون ليلة عتم والسُرُجْ مطفيا»

شهادة ثالثة:

«ولدت اغنية الجفرا بعد طلاق الجفرا من احمد عزيز، يمكن حوالي سنة ١٩٤٠، او ١٩٤٢، ولم تكن هذه الاغنية معروفة في فلسطين قبل هذا التاريخ، وكانت اول اغنية غناها احمد عزيز:

* الروّيس هو الشخص الذي يكون في وسط حلقة الدبكة ويحمل منديلا يلوح به عند رأس الحلقة. وتتكون حلقة الدبكة، كما قال احمد عزيز، من ١٠، ١٥، ٢٠ شخصا لكن احد الحاضرين علق بقوله: «لذتها: ١٥ بعد الـ ١٥ بتبوخ».

١ ــ «يحرقْ دينكْ يا دَهِرْ سيعَهْ ما بْتِصْفَالي
أبعدت عني الولف وخليتني مشقيا
٢ ــ «جفرا ويا ها الربعْ بجوال الزتوني
اخذت ميدان السبقْ وفاتت الكُلّيه
وقالت يا بنات اذْكنكو بتفوتوني
تَنيّ اقوم اروح واسمح باليوميّا
٣ ــ «جفرا ويا ها الربع من جُوّا الازازي
بتحاكي الليّ برّه وهيّ مْخبيّه
٤ ــ «جفرا ويا ها الربع نزلت على العيني
ملّت الجرّه وطلعتْ وميّلت عليّا
وقالت يا حبيبي ويا نور عينيا
يا بو الخدود السمر وعيون العسليا
٥ ــ «جفرا ويا ها الربع قاعدي بنص البلد
عقبالها من جهة الغرب عَمْره بْدربزيني
قلنا لمين ها العَمْرا ام البلاكيني
قالوا لأبّو درويش ابن الغضبانيه
ريتك تتهنى يا خال ع طول السنيني
وتجوز فيها صالح احسن جفراوية
٦ ــ «جفرا ويا ها الربع بين البساتيني
مجروح جرح الهوى ومضروب بْسكّيني
وان كان تريدي يمّا بالبيت تخليني
هاي محارم ورق لدموع عينيا»*

شهارة رابعة:

«يا سيدنا، الزلة جمِق وراح طلق مرَتُو، وبعدين ندم وصار يكتب غناني، وهو اول من طلّع «جفرا ويا ها الربع» في كل فلسطين. احنا بنقدر انه طبع قصايد الجفرا سنة ١٩٤٠ وتقديرنا انو احمد عزيز كان في وقعة البروة في ايار سنة ١٩٣٨ ولبسْ لبس النسوان ولكنه لم يعتقل ولم يدخل السجن على الاطلاق».

شهادة خامسة:

«اكيد، اكيد، انّو احمد عزيز هو اول واحد طلّع الجفرا في كل فلسطين، ويا سيدنا هو غنّى في عرسي انا شخصيا سنة ١٩٤٣ في قرية الشيخ داود وغنى للجفرا بالذات، في

---

* سيعه: ساعة. اذْكنكو: اذا كنتم. ابو درويش: اسعد الغضبان من الكويكات.

ناس ــ يمكن حسد ــ بقولوا انو الجفرا طلعت في نواحي نابلس... بس ما تصدقهم... انا بعرف الحكاية كلها».

٦ ــ النصوص التي ألفها احمد عزيز ورواها لي بنفسه

١ ــ جفرتنا وياها الربع ... ما بْتِخْلِفْ لِوْعودِ
واذا وَعْدَتْ بِتْوَفي ... ولا تكذبْ عليّا
اجت ع البيت فقْدتْني ... وما كنت موجودي
بعتِتْ لي مع المرسال ... تِتْعَتَّبْ عليّا

٢ ــ جفرتنا وياها الربع ... مرّتْ من قدّامي
ولابْسِهْ من جنس الحريرْ ... بدله عنّابيّه
ولَمّنْ ها الجفرا مرّت ... شفتا في منامي
جايبها الملك الأحمرْ ... مركّبْ ها لعْظَيّه
اجيت لا حاكيها ... فَتّحْت عيوني
لاقيت حالي نايم ... ما حدا حوُليّا
وغمّظت عيوني ونمت ... وقلتْ يخزي الشيطان
استغفر الله العظيم ... من هذي البليه

٣ ــ جفرتنا وياها الربع ... بجوال الزتوني
دخلتْ ميدان السبق ... غلبت الكليه
قالت حراج يا بنات ... كنكو بتفوتوني
لدشر لكو الشغل ... واعطيكو اليوميّا
وانا ست الجفاري ... وربعي يعرفوني
ويا ما غنّت الشعار ... في الدبكه عليّا
محبوبي راعي الجفرا ... حلو اسمر اللوني
الو بقلبي مْحَبّه ... الدهر مش ممحيّه
وجفرتنا وياها الربع ... بدر موش الافندي
عمّا تشرب القهوي ... صحتين... وهنيّه
وقاعدي ع الكنبايه ... وفوق الطاولة ورده
ومَعْ جنب الورده مرايه ... للزينة والغيّه
وبتفوت عا الجنب اليمين ... زندا على زندي
ومَشّينا موضه جديدي ... لكنْ اصوليّه
سلّم عليها يا طير ... مرجوعك لعندي
وبَرْكِي بتطّفّي نيران ... قلبي المشعليّا

٤ ــ جفرتنا وياها الربع ... توكل بالكنافي
والطيّارات بتضربْ ... على الفينريه
لمِنّو صار الضرب ... قمت بلطافي
طلبت الاذن منها ... مِسْكَتْ اواعيّا
وقلت لها يا جفرتي ... مِنْ الباري خافي
اسّا بتفيق العالم ... بيصيرْ جمهوريةّ*
وقالت لي ان حدا اجا ... اشْلَحْ واركضْ حافي
وانا بندهْ يا يمّا ... هايّ الحراميه
٥ ــ جفرتنا وياها الربع ... ع العينْ نازلة تْملّي
وسمعت رنة الذهب ... ع الظهر للغِيّه
تطلعت من الشباك ... من دون ما حَدْ قالّلي
واجتْ لَجْلِ التصادفْ ... عينيها بعينيا
ونزل الدمع من عيوني ... وعلى خدّي هَليّ
وعلى غزال مَرقْ ... وعيونو عليّا
والجفرا بتوخذ رابشْ ... وبَيّا شرْع بِحلّي
والرابش عمّا ياخذ ... اعظم جفراويه
جفرتنا وياها الربع ... على بيادرها
عم بتحيك بالمكوك ... وتِعْمِل لي صدريه
ويا ريتني لوز الذهب ... وَنْحَطْ بصدرها
وِنْ حَمّيتْ عليها الشمس ... تخبيني بالفَيّه
ولدَشّر كل اشغالي ... وظل انا... ظرها
وَعْمِل عليها حرس ... ووَقِفْ دوريه
٦ ــ جفرتنا وياها الربع ... نزلتْ تْبيّع تينِ
قلت لها شو بتساوي ... ريتك تقبريني
تدعسي على قبري ... يطلع ميرميه
وقالت سلامة قلبك ... يا اسْمَرْ يا حزين
ليش بْتِدْعِي ع حالَكْ ... مش هاين عليّا
يا الله تَنْروّحْ سوى ... ع الدار تسَليني
غنّي لي على الجفرا ... عرّفني من هيّا
٧ ــ جفرتنا وياها الربع ... واقفي ع البلكوني
بتتفرج على القْتال ... وقت المغربيه

---

* اسّا: الآن، هذه الساعة.

كنت ماشي بالطريق رفقاتي نادوني
طلعت لاقيت المحبوب قدّام العليّه
اعطيتو مني الاشارة وايدي فوق عيوني
وصرتْ افرك بالحواجب وهذا شغل الغيّه

٨ ــ جفرتنا وياها الربع بِتْخِلّشْ الوعودي
واذا وعدتْ بتوفي ولا تكذب عليّا
رحت لعند الضابط حتى اثبت وجودي
وكتب اسمي بالدفتر «راعي الجفراويه»
ولرسل سلام مخصص لِامّ عيونِ السود
تمشي ومشيتها غيّه لَيّهِ على ليّا
أنا الجفرا يا ناظم بحياتك غنّيني
وانت العزيز الغالي وغيركْ ما اليّا
ويا شمعة نوّرت البيتْ ضاويه بقندلي
مثلك ما عادتْ تولدْ نسوان الاهليه
يخون الدهر والايامْ كيف مالت عليّا

٩ ــ جفرتنا وياها الربع غَربيّ الآنايِيّ
وصارت تحكي مع الجيش بالانْجليزيّه
وقالت «جودْ انْترْنون» بعد الظهر هايي
وهيك علّمها الشاعر رئيس الكليّه
ولمن اجينا نمشي قالت لو «جود بابّي»
يعني مع السلامة على الاصوليّه
وتعلّمتْ لغهْ جديدي برفقتها معايي
واذا حبّت تغني غلبتْ الكليه
وجفرتنا وياها الربع من فوق السطوحي
اخذتْ مني اشارة جهرا مش سرّيه
واللّي بسر الجفرا ياها الربع يبوحي
تُقرصو بين العيون حيّتين... وحية
ولرسل سلام مخصص لعزيز الروحِ
قاعد ما بين رفاقو وعيونو عليّا
ويظل الامر بحالي ابكي ثم انوحي
والبس ثياب الحزن ع فراق البنيّا
جفرتنا وياها الربع على الناموسيّه
بتطعميني البقلاوه وبدها من ايديّا

ما احلى جمع الحبايب بساعه هنيّه
خصوصي بارض السهل وبلاد الغُربيه
ولمن وَفّينا الوعد واجتمعنا سْويّه
فارقني المحبوب وراحْ ودمّعْ لي عينيّا
وتودعنا بموضه جديدي بالانْجليزيّه
قلنا مع السلامة «بايْ بايْ بابي»
١٠ ــ جفرا ويا جفراويّهْ وسْمعتك عمّا تغني*
على جنينة المحبوب فيها المليسيّه
وقلت فيكِ رمّاني يا جنينهْ ويا جِنّه
فيك راعي الجفاري لابس الصدريّه
وقلت فيك الموازي عالوّا يظمّنّي
قلت فيك دكاني فيها الطلبيّه
وفيك محبوب القلب عليّ بيغني
الو بقلبي مْحبّه الدهر مش ممحيه

١١ ــ جفرا وياها الربع تْغرْبّل ع الحيطاني
وتنادي على امّها يمّا اعطيني ميّه
ولشرب وطرّي ريقي ونِشِفْ تحت لسانِي
والدنيا حر وهَبْوي شوّيت عليّا
وطْلعت من الشباك وبيديّي القناني
فيها كازوز سبيني وميّه ما ورديه
ورُحِتْ لنْ اسقي المحبوب لقيتو ذبلاني
يشبه وردة الجوري هلّي بلا سْقيه
جفرتنا وياها الربع نزلتْ ع البيّارَه
قصْدتْ شمّات الهوا بأرض البرّيه
رحت تصيّد الغزلان في قلب البياره
الا غزالي اجا وْرَما حالو عليّا
وبُستو من بين عيونو وقلت الو خساره

---

* يقول احمد عزيز: غنيت هذه الاغنية عندما مرت «بنت في السهل وصارت تغني وتمعني علي». وسألته: وماذا كانت الفتاة تغني في السهل؟ فقال: «كانت تغني اغنية مشهورة في فلسطين، وهي:

فيك رماني يا جنينة المحبوب فيك وفيك يا ميمتي يما
وفيك دكانه يا جنينة المحبوب او فيك وفيك يا ميمتي يما
وفيك لموازي يا جنينة المحبوب او فيك يا ميمتي يما

والموازي نوع من انواع التين، يقول احمد عزيز: «قمت ردّيت عليها بـ: جفرا ويا جفراوية الخ...».

حدا يقطف ها الثمر ... ويتنعم غيريّا
ويحرق بيّه المْحبّي ... شو بدها شطاره
بدها شباب جدعان ... مش الخُلَعيّه
١٢ ــ جفرتنا وياها الربع ... ما أبدع حَبْقَتْها
وصار الها جوّا المكتب ... اعظم اهميّه
يسلم كل من يسقيها ... وايدي ال زرْعِتْهَا
ريت السعادة تيجي ... اليهن خصوصيا
وبوصّي اهل المكتب ... لا تقصف ورْقاتها
هايّ للمستر كامل ... ريّس ع الكليه
ولرسل لخالو سلام ... مدير مَدْرستها
وخواجا ديب نقولا ... في البصّه المسميه
١٣ ــ جفرتنا وياها الربع ... مْريضه الله يشفيها
نزلت لعند الدكتور ... تعمل عمليه
وسألت عن مرضها ... حتى اعرف شو فيها
قالوا مصران الزايد ... معاها البنيّه
وبالله يا عمي الدكتور ... دير بالك عليها
ربْيتْ بعز ودلال ... مطلوقا الحريه
واخوها اسمه جبران ... السعاده حاويها
ورْفيقو المستر كامل ... ريّس ع الكليه

٧ ــ نصوص من انواع غنائية اخرى
الفها احمد عزيز عن الجفرا ورواها لي بنفسه

١ ــ دلعونا:

ست الجفاري يا امّ الصنّاره ... واخذت الشُهْرا عا كُلّ الحاره
لو فُتّ السجن مع النظاره ... عن كل اوصالك ما يمنعونا
واجا لعَنّا حبّي ع السَهْرا ... راكب ع كحيله ووراها مُهْرا
واسمعتْ انّو صارت لو شُهْرا ... بْقول الغناني وشعر الفنونا
وامْبارح عشيهْ، اجتني خباري ... من حبي لسمر راعي الجفاري
ويا ريتو ورده مْزَهّر بداري ... لنّ اسقى الورد من ماء عيونا

---

* يقول احمد عزيز ان المستر كامل «هو كامل الطويل... اصلو لبناني، كان موظف كبير في ورشات الجيش الانكليزي» وان جبران «هو جبران بن توفيق جبران. كان ابوه ريس البلدية واخته اسمها اديل زوجها امين العيس». ويضيف احمد عزيز: «لما كنت اروح عندهم في البيت يعزمو عليّ على الاكل. ما كُنْتِش ارضى فتروح اديل قايلة: بحياة الجفرا على خاطرك غير توكل».

ويـاللّي غـيـريّ صـبَّـحـتِ تِـلفـي ... ونـا وراك بَـمْـشـي وبـاخِّـفـي
دخيـل عيونـك مـا احلى هـا الشفه ... وسْـنـان الذهـب بِـيـلا مِّـعُـونـا
يـا طيـر طايـر يـا بـو الجنحـاني ... سلّم عـليـهـا اوعـى تـنـسـانـي
لو مَنّي قـاري وحـافـظ القـرآنـي ... لادْعـي عـليـهـا بـحـالة النـومـا
فـي المبـدا الاول اول مـا غـنّـى ... عـا اللي جـفـاني وتـخـلّى عـنـي
وقّـفْ بـالدرب تـنّـو يـسـألنـي ... حيّـدت عن وجهـو روّح مغبـونـا
وفي المبـدا الثـاني، ثـاني وصيّـه ... صـرتْ مـوصيتَـك يـا بـو الطاقيـه
واوعـي فـي الدرب تِـطَلّع فـيّ ... احـلى بـحـبـك مـا يـتـهـمـونـا
وفي المبـدا الرابـع، ربـي رقيـبي ... عـاللّي جـفـاني وبـطّل حـبـيـبي
ويـا طيـر طايـر غـرّب تـغـريبـي ... سلّم ع حْبابي الْ كانـوا يريـدونـا

٢ ــ عتابا:

١ ــ زوروني يـا بنت بنهار جُمعـه ... وتعي وحـدك بـلا مـا تيجي جَمْعَـه
٢ ــ نـظمت بحقها مـا نـظم طرفـا ... وريـقي صـار يـشبـه مـاء طرفـا
واذا بتنظر لنحوي طرفْ طرفا ... بـتـطفـي عـن القـلب نـار اللهـب

٣ ــ شروقي:

يا هوه، يا للي لبعدك ها الفكر حيران ... سلامات الك يـا غايبي عن عيـوني
يـا نجم لـمّـاعـا بسمـا الاكـوان ... يـا سِعِدْ مِنْ نجمـوع برجـك بكوني
يعيش مسعد على طول العمر وزْمان ... وعنّـو يزول الهمّ اذا كـان محزوني
يـا سـامعيـن النـظم والقصـدان ... ان قلت مهـمـا قلت ولا تـلومـوني
شفت بمنـامي صبيـه وكنت غفـلان ... تهـاتي عـليّ وتْلفـني بـالحظـونـي
راكبي على اكتـاف رجـال: اثنـان ... تـغنـي ويـردوا عليـهـا، فيّـقـوني
قمت من نومي لجل الطرب فـرحان ... اطلعت حولي ما شفتش احد بعيوني
عـرفت الحبْ، حكمـو حكم سلطان ... ملك الغـرام عنـدو حبس وسجـونـي
رمـونـي بحـب مْـذبّـل العـيـنـان ... وبـنـار الغـرام، بحـبهـم ولّعـونـي
نـاديتها يـا هيه يـا مفارقـا الولهان ... عـودي علي برفـاقي، يغنّو، يسلّوني
لمـن اجيـتـي مـا كـنـت وعـيـانْ ... كنت غارق في بحر الغـرام مفتوني
وبقيت اهدس بحالي وطول الليل سهرانْ ... الا ومنـادي مـا عـورِفْ اينـادوني
قمت وفتحت الباب وما كنت وعيـانْ ... شمّيت ريحة حبيبي وشفتو بعيـوني
صحت وقلت سلاماتْ يا معشر الخلانْ ... اهـلا وسهـلا، تلفلفنـا بـالحظـوني
وعادت لنحوي ليالي العز بـاطمئنان ... وكـل الرفـاقـا عـادو الي يهنّـونـي
وبقيت احمـد الهي جامـع الشملانْ ... مِنْ رَدْ يـوسفْ عَ يعقوب الحـنـونـي

٨ ــ تحقيق النصوص والشهادات الميدانية

أولا ــ حين ندقق في شهادة احمد عزيز علي حسن، مؤلف الجفرا، نجد خللا في ذكر التواريخ الدقيقة،فهو يقول ان «معركة البروة ومعركة الليات» حدثتا عام ١٩٣٦، وان عمره كان ١٨ سنة، وانه الف الجفرا وكان عمره ٢٥ سنة، وانه اعتقل في معركه البروة. حول هذه النقاط نقول: اننا نشك في هذه التواريخ. وهذا يعود الى ان ذاكرة الرجل لم تعد تحفظ كل شيء، فهناك نصوص من تأليفه كان ينساها اثناء الحوار فيذكره اخرون بها، وحول التواريخ فقد كان يخلط كثيرا، وهذا يعود للذاكرة ايضا، فليس من المؤكد ما ورد في هويته «وثيقة السفر» من انه ولد عام ١٩١٥ ونحن نعرف اسباب ذلك، ولو افترضنا انه من مواليد ١٩١٥، فمعنى ذلك انه شارك في معركة البروة وعمره اكثر من ١٨ سنة كما يقول، والاهم من ذلك هو تاريخ معركتي البروة والليات، وهو عام ١٩٣٨ وليس عام ١٩٣٦، ففي حوالى ايار (مايو)، حدثت وقعة البروة، اما معركة الليات فقد حدثت في ١٩ تموز (يوليو) من عام ١٩٣٨ على وجه التحديد. يقول صبحي ياسين: «في ١٩/٧/١٩٣٨، قام عدد من المجاهدين بقيادة الشيخ عبد الفتاح ابو عبد الله، احد قادة منطقة نابلس ومعه صالح عيوش ومحمد الدياب، بوضع لغم قرب **جسر الليات** عند **مفرق قرية البروة**. وبعد ظهر ذلك اليوم، مرّت ثلاث سيارات عسكرية اتية من مدينة عكا ومتجهة نحو قرية سخنين، فانفجر اللغم تحت السيارة الاولى، واسفرت هذه العملية عن مقتل ١٢، من بينهم قائد معسكر سخنين، كما جرح خمسة، وبعد انفجار اللغم عادت السيارتان الباقيتان الى عكا، وحضرت بعد ذلك قوات كبيرة شرعت في القيام بأوسع عملية تخريب ونسف، اذ نسفوا قرية شعب حيث ان الاثار اقتربت منها، وتبع ذلك **حملة اعتقالات شملت قرى شعب والبروة والدامون فكان عدد الذين اعتقلوا ٣٥٠ شخصا**»[٣٣]. ويضيف في مكان اخر: «... واثناء العمليات المتقدمة كان الثوار يتجمعون في الشمال بغية الهجوم على الانكليز، وبعد ان تجمع حوالي ٣٠٠ شخص من مجاهدي قرى الشمال بقيادة ابو مهاوش من الدامون وجدعون وطفه من جديدة **ومحمد سعد من المزرعة**... هؤلاء قاموا بهجوم كبير على القوات البريطانية بعد العصر اثناء عودة هذه القوات من **اعمال التدمير** واسعة النطاق»[٣٤].

وما يهمنا هنا هو ان وقعة البروة حدثت قبل الليات بقليل واهل كويكات يقولون في ايار (مايو) ١٩٣٨، اذا لا خلاف حول تقدير السنة وهي سنة ١٩٣٨، ومشاركة احمد عزيز علي حسن، مؤلف الجفرا، في معارك ١٩٣٨، تؤكدها صحة الاحداث واسماء بعض الاشخاص مثل محمد سعد من المزرعة، وما يهمنا بشكل اكثر هو تدقيق تاريخ ولادة اغنية الجفرا، فهو، اي احمد عزيز، يؤكد ان الجفرا ولدت بعد مشاركته في معارك البروة والليات اي بعد عام ١٩٣٨، واهل كويكات يؤكدون ان الجفرا ولدت قبل زواج احمد عزيز وطلاقه لزوجته الاولى وهو عام ١٩٣٩. اي ان الجفرا ولدت عام ١٩٣٩ على وجه التحديد بعد معارك البروة والليات وفي سنة زواجه وطلاقه. يقول احمد عزيز في قصيد بدوي:

قمنا وثرنا لاجل الوطن والدينْ ... وصرنا نتجول بروس الجبالِ
ورصاصنا تسمعو الو تِلحينْ ... في **البروة والليّات** منها وشمالي

وحولي سباع الغاب منخوبين | **محمد سعد** يا زهرة الابطالِ
في الوقعة هذي رحنا مأسورين | وقعة عظيمة تشيب الاطفالِ
وقبلتْ **اتزيا بزي النساوين** | حتى من الاعادي انجّي حالي

ثانيا ــ اعتقد ان طبع كتاب الجفرا لاحمد عزيز قد تم بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤١، وان الشعر الشعبي لم يكن يطبع في كتب (الزجل المؤلَّف من اشخاص معروفين) وان كتاب الجفرا ربما كان من الكتب القليلة في مجال الزجل التي طبعت في فلسطين. ولم يكن امامنا اية نسخة تثبت طبع الكتاب سوى رواية المؤلف نفسه الذي لا يمتلك اية نسخة، وروايات اهالي كويكات الذين لا يمتلكون اية نسخ من الكتاب. ولكن لدي اثبات قاطع على صحة ما يقول احمد عزيز، هذا الاثبات جاءني بالصدفة، يقول سعود الأسدي، الشاعر الشعبي الفلسطيني: «...لم اعثر خلال تنقيبي عن كتب الشعر الشعبي عندنا [يعيش في الناصرة]، الا على كتاب لاحمد حسن عبد العزيز من كويكات قضاء عكا والنسخة بدون تاريخ وقد طبعت في عكا الا ان فترتها تخمينا قد تعود الى اواخر الثلاثينات»* وشهادة سعود الاسدي تؤكد ان اغنية الجفرا قد ولدت في اواخر الثلاثينات، اما طبع الكتاب فاعتقد انه حدث بعد ذلك.

ثالثا ــ ان محاولة احمد عزيز مؤلف الجفرا الايحاء بان الجفرا كتبت عن امرأة خيالية، وانها تشمل نساء عدة، هي محاولة للتغطية على القصة الحقيقية. ولكن الرجل يرفض الخوض في هذه القصة الحقيقية لاسباب تتعلق بالتقاليد القروية الفلسطينية المعروفة. ولا اعتقد ان الرجل ينفي وجود قصة حقيقية لسبب اخر. ويضاف الى هذه النقطة، انكاره لبعض النصوص وقوله: انها ليست من تأليفه رغم تأكيد اهالي كويكات لها، اعتقد ان هذه النقطة مرتبطة بالقصة نفسها، ذلك ان بعض الابيات توحي وتؤكد صحة القصة:

جفرا وياها الربع | وتصيح دلوني
وان كان الجيزي غصبْ | في البير دلّوني
ما هيّ حلال من الله | بنت توخذ غْريّا

رابعا ــ هناك اختلاف طفيف بين رواية النص من شخص لآخر، لكن الجو العام يقترب من رواية مؤلف الجفرا للنصوص، اما بالنسبة للنصوص نفسها فيتخللها الضعف في الصياغة احيانا، وتكرار كلمات القوافي احيانا اخرى، وتكرار بعض الصور، والتأثر بالشائع من المعاني السائدة في الشعر العامي الفلسطيني وهذا امر طبيعي. وقد رأيت اثبات النصوص كما هي نظرا لقيمتها التاريخية.

٩ ــ خلاصة

ولدت اغنية «جفرا وياها الربع» في قرية كويكات قرب عكا حوالى عام ١٩٣٩ على

---

* حوار بالمراسلة مع الشاعر الشعبي سعود الاسدي اجريته معه اثناء اقامتي في صوفيا، عاصمة بلغاريا، ومؤرخ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩. ويعيش سعود الاسدي في مدينة الناصرة، وهو ابن الشاعر الشعبي ابو سعود، زجّال الثلاثينات.

يديّ الشاعر الشعبي احمد عزيز علي حسن، اثر قصة حب فزواج فطلاق. واصبحت نمطا غنائيا مستقلا في الاربعينات وانتشرت في كافة انحاء فلسطين، ثم وصلت، بعد عام ١٩٤٨، الى الاردن ولبنان وسوريا، ونمط «الجفرا» ينتمي الى عائلة «عاليادي» و «يمّا مويل الهوى» و «ابو الزلف» و «يا ريمة الليّ فرَّعِتْ» من حيث القالب اللحني فقط. وقد بدأت تستقل، حتى من حيث القالب اللحني، وتقديرنا ان «عاليادي» اسبق بتاريخها من الجفرا. ولكن «عاليادى» تعود بأصلها الى اوائل القرن العشرين. والجفرا هي الشاة الصغيرة الطرية العود، والتشبيه القروي للفتاة اليانعة بالشاة الصغيرة هو مدلولها القاموسي الحقيقي. واذا كان احمد عزيز هو مبدع الجفرا فان الشعب اضاف لنصوصها نصوصا جديدة واصبح لكل مغنّ شعبي «جفراهْ». اما القول بان اصل الجفرا يعود الى قبائل بني هلال، فلا يوجد اي دليل يثبته؛ وذلك رغم اعترافنا بان القالب اللحني للجفرا اسبق من نشأتها.

---

(١) عز الدين المناصرة، **لن يفهمني احد غير الزيتون**، بيروت: منشورات فلسطين الثورة، ١٩٧٦، ص ٦١.

(٢) انظر: مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين: ديار الجليل ــ جند الاردن**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الاولى، الجزء السابع، القسم الثاني، ١٩٧٤، ص ٣٦٠.

(٣) انظر: **المصدر نفسه**، ص ٣٦١؛ انيس صايغ، **بلدانية فلسطين المحتلة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)**، بيروت: مركز الابحاث م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٧٧.

(٤) جبران مسعود، **معجم الرائد**، بيروت: دار العلم للملايين، طبعة ثانية ١٩٦٧، ص ٥١٨.

(٥) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، **القاموس المحيط**، بيروت: دار الجيل، الجزء الاول، ص ٣٠٦ (بلا تاريخ).

(٦) د. عبد اللطيف البرغوثي، **الاغاني العربية الشعبية في فلسطين والاردن**، منشورات جامعة بيرزيت، الطبعة الاولى، حزيران (يونيو) ١٩٧٩، ص ١٦٦.

(٧) نمر سرحان، **موسوعة الفلكلور الفلسطيني**، عمان: الطبعة الاولى، ايار (مايو) ١٩٧٨، الجزء الثالث، ص ٢٥٢.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٢ و ٢٥٣.

(٩) حسن الباش، **الاغنية الشعبية الفلسطينية، تراث وتاريخ وفن**، دمشق: الطبعة الاولى، ١٩٧٩، ص ١١.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٨١.

(١٢) انظر: د. خليل احمد خليل، **الشعر الشعبي اللبناني: دراسات ومختارات**، بيروت: دار الطليعة (بلا تاريخ).

(١٣) انظر: يوسف ايوب حداد، **دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني ــ قرية البصة**، (قيد الطبع لدى مركز الابحاث)، صفحة ١٢ و ٨٣ من المخطوط.

(١٤) **تغريبة بني هلال الكبرى** الشامية الاصل ورحيلهم الى بلاد الغرب وحروبهم مع الزناتي خليفة وما جرى لهم من الحوادث والاهوال، ٢٦ جزءاً، بيروت: مكتبة الاندلس، (بلا تاريخ).

(١٥) **تغريبة بني هلال** ورحيلهم الى بلاد الغرب...، القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد علي صبح واولاده، (بلا تاريخ).

(١٦) التغريبة، **مصدر سبق ذكره**، طبعة بيروت، ص ٥٩.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٥.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٤.

(٢٠) انظر: منير الياس وهيبة الخازني الغساني، **الزجل: تاريخه، أدبه، اعلامه، قديما وحديثا**، حريصاً: المطبعة البوليسية، ١٩٥٢.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٤١.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٣.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٩ و ٨٠.

(٢٤) انظر: البرغوثي، **مصدر سبق ذكره**،

ص ٦٠.

(٢٥) انظر: نمر سرحان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٢.

(٢٦) انظر: الباش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٢٧) انظر: منير وهيبه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣.

(٢٨) انظر: يسرى جوهرية عرنيطه، **الفنون الشعبية في فلسطين**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف. ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨، ص ٩٠.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ١٠٨.

(٣٠) **دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني ــ قرية ترمسعيا**، بيروت والكويت: مركز الابحاث في م.ت.ف. وجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في الكويت، اب (اغسطس) ١٩٧٣، ص ٢١٠، و ٢١١.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٠؛ د. البرغوثي، **مصدر سبق ذكره**. ص ١٦٦ و ١٧٧.

(٣٢) د. حسن حنفي، **التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم**، بيروت: دار التنوير، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ٣.

(٣٣) صبحي ياسين، **حرب العصابات في فلسطين**، القاهرة: دار الكاتب العربي، ص ١١٨.

(٣٤) **المصدر نفسه**؛ وانظر صبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩)**، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧، ص ١٠٧.

متابعات

- ردود
- تقارير
- رسائل
- مؤتمرات
- كتب
- شهريات
- وثائق

شهادات:

وضع الجامعات في المناطق المحتلة

١ ــ مقدمة

عقدت مجموعة من الأساتذة الجامعيين لقاء في السابع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠، للاستماع الى تقرير، ولبحث وضع الجامعات في المناطق المحتلة. وأثير في اللقاء ادعاء يقول: ان الحكومة العسكرية أصدرت عدداً من الأوامر لتنظيم أوضاع المؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة] (الأمر ٨٥٤)، وأنها تورطت في أعمال تتعلق بهذه المؤسسات، يترتب عليها الإضرار بالحرية الأكاديمية الى درجة تتجاوز، بكثير، ما قد تتطلبه الاعتبارات الأمنية من قيود.

وفي اللقاء نفسه، طرح على بساط البحث موضوع ردود الفعل السلبية في الأوساط الأكاديمية في اوروبا والولايات المتحدة، تعبيراً عن الاستياء من هذه الأوامر العسكرية وسواها من الأعمال؛ كما أثيرت مسألة عدم استجابة الوسط الأكاديمي الاسرائيلي للمسألة. وفي نهاية اللقاء، تعهد موقعو هذا التقرير بالعمل، كلجنة أخذت على عاتقها مهمة استقصاء جوانب القضية كافة، وتقديم وجهات نظرها وتوصياتها الى الوسط الأكاديمي الاسرائيلي.

وقد أعدت اللجنة هذا التقرير، وضمنته توصياتها (القسم الرابع) التي تنطق بنفسها؛ لكننا ننصح مع ذلك بقراءة هذا القسم الخاص بالتوصيات، في ضوء مجمل النتائج التفصيلية التي توصلنا اليها في هذا التقرير.

٢ ــ الحرية الأكاديمية والحكومة العسكرية

في المناقشات التي شهدها اللقاء المذكور، كان هناك من رأى انه يخرج عن موضوعنا التحقيق في انتهاكات الحرية الأكاديمية في مناطق تخضع للحكم العسكري، وتطبق عليها أنظمة وقوانين أمنية واسعة. هناك، بالطبع، قيود تنطبق على جميع سكان المناطق [المحتلة]. ان هذه القيود والتقييدات هي خارج اهتمام اللجنة، ولن تنظر فيها، كما لن تحكم عليها.

كانت نقطة الانطلاق في عمل اللجنة ان الوضع الأمني ووجود حكومة عسكرية لا ينبغي ان يؤديا،

* اعد هذا التقرير (الشهادة) عام ١٩٨٠، من قبل لجنة من الأساتذة في الجامعة العبرية وهم:
١ ــ روث غافيسون (قانون).
٢ ــ يهوشواع كولودني (جيولوجيا).
٣ ــ ديفيد كرتشمر (قانون).
٤ ــ اليعازر رابينوفتش (فيزياء).
٥ ــ مناحيم يعاري (اقتصاد).

بالضرورة، الى إبطال الحرية الأكاديمية، واننا نحن كأعضاء في الجسم الجامعي لدينا حساسية خاصة ازاء هذه الحرية. وبناء عليه قررت اللجنة حصر استقصاءاتها في نطاق الأوامر [العسكرية] والاجراءات الموجهة، بصورة مباشرة، الى المؤسسات الأكاديمية، والتي تفرض عليها قيوداً تزيد عن تلك المفروضة على سائر السكان في المناطق [المحتلة] وتتخطاها. ونحن نشير الى القيود في الميادين التالية: تعيين أعضاء الجسم الجامعي؛ اجراءات قبول الطلاب؛ وضع منهاج الدراسة وبرامج البحث؛ اختيار مادة الدراسة وتوافر مكتبة ملائمة ومادة للبحث؛ وأخيراً القدرة على اصدار قرارات بمواعيد افتتاح المؤسسات الجامعية واغلاقها. وبالاضافة الى هذه النواحي، فاننا نعتبر، ان مبدأ الاعتراف الأكاديمي بمؤسسة جامعية ما، هو مبدأ من مقومات الحرية الأكاديمية، ينبغي ان يبنى على الاعتبارات الأكاديمية وحدها، وعلى مبدأ عدم جواز مطالبة مؤسسات التعليم الجامعي بالحصول على ترخيص عمل من الادارة.

٣ ــ نهج عمل اللجنة

عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات في سبيل توضيح النقاط التي ارتأينا انها وثيقة الصلة بعملية التحقيق. ونغتنم الفرصة لتوجيه شكرنا الى جميع الذين أنفقوا بعض وقتهم للالتقاء بنا. لقد التقت اللجنة بأشخاص يتولون مراكز قيادية في الحكومة العسكرية، او كانوا قد تبوأوا مثل تلك المراكز سابقاً، بغية جمع المعلومات عن المؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة]، وعن خلفية التشريع الجديد، وعن تناسب هذا التشريع مع السياسة العامة للادارة [العسكرية في المناطق المحتلة]. كما التقت اللجنة إثنين من رجال القانون، من أبناء المناطق [المحتلة]، اللذين قاما بشرح النظام القانوني للمؤسسات التعليمية في الأردن قبل عام ١٩٦٧. كما اجتمعنا باداريين وأساتذة وطلبة من جامعات المناطق [المحتلة]. وزرنا جامعتي بير زيت وبيت لحم. ويعتمد تقريرنا هذا على مجمل النتائج التي توصلنا اليها من كل هذه اللقاءات.

٤ ــ المؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة]

لا يمكن اعتبار كل مؤسسة تتولى التعليم، في ما بعد المرحلة الثانوية، مؤسسة أكاديمية. وتحديداً لغرض مهمة اللجنة، فقد اتفق على تعريف «المؤسسة الأكاديمية» بتلك التي يتوافر فيها شرطان:

(أ) ان اختتام منهج الدراسة في المؤسسة يؤهل المتخرج لتسلم درجة علمية أكاديمية؛

(ب) ان الدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات معترف بها، بمعنى انها توفر مزايا مقبولة عموماً، كمثل قبولها للدراسات العليا في جامعات أجنبية أخرى.

هناك، في الوقت الحاضر، خمس مؤسسات في المناطق [المحتلة] تمنح متخرجيها درجات علمية معترفاً بها، او تسعى للوصول الى مرحلة تمنح فيها اجازات علمية معترفاً بها. وهي: جامعة النجاح في نابلس؛ جامعة بير زيت شمالي رام الله؛ جامعة بيت لحم (يديرها سلك الرهبان المسيحيين ــ الفرير)؛ الكلية الاسلامية في الخليل والكلية الدينية في غزة. ان جامعة النجاح هي المؤسسة التي تضم العدد الأكبر من الطلبة، وان جامعة بير زيت هي الأكثر قدماً، مع انها بدأت بمنح درجاتها الجامعية في العام ١٩٧٣. ان ثلاثاً من هذه الجامعات الخمس (النجاح، بير زيت وغزة) أعضاء في اتحاد الجامعات العربية، وجامعة رابعة (بيت لحم) تقدمت بطلب لقبولها في هذه المنظمة.

وبالاضافة الى المؤسسات الأكاديمية التي تزاول التعليم بصورة مباشرة، توجد، في عدة بلدان، مؤسسات تتولى الاشراف على التعليم الأكاديمي، وتتمتع كذلك بالحرية الأكاديمية. وان مجلس التعليم العالي في «اسرائيل» هو من هذه الفئة. ولقد تأسس في المناطق [المحتلة]، مؤخراً، مجلس للتعليم العالي، وارتضت الجامعات المذكورة آنفاً، كافة، وبصورة طوعية، قبول سلطة هذا المجلس، الذي يقوم من بين أمور أخرى، بوضع المعايير التي، بناء عليها، يتم الاعتراف بالمؤسسات. وان رئيس المجلس هو الدكتور كايد عبد الحق، رئيس جامعة النجاح* الحالي

---

* في وقت كتابة هذا التقرير (التحرير).

[السابق]. ولقد أبلغ مسؤولو الحكم العسكري اللجنة، ان م.ت.ف. تسيطر مباشرة على المجلس، وان الحكم العسكري لا يعتبر هذا المجلس هيئة يمكنه التعامل معها. ولقد آثرت اللجنة عدم التعاطي مع هذا الموضوع، وقررت عدم اثارة مسألة منح هذا المجلس وضعية رسمية وحرية أكاديمية، او مسألة ما اذا كان ينبغي وجود سلطة منح الاعتراف الأكاديمي بالمؤسسات بين يدي هذا المجلس.

٥ ــ التحقيق الأولي

ارتفعت، في سياق عمل اللجنة، عدة آراء ومناقشات تمهيدية، ترى ان موضوع الحرية الأكاديمية لا علاقة له بالمؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة]. وسنعرض لهذه المناقشات، في هذا الجزء من التقرير.

لقد سمعت اللجنة، وخصوصاً من المصادر القيادية في الحكم العسكري، ادعاء يقول: ان الذريعة الأكاديمية في المناطق [المحتلة] هي مجرد عملية تمويه. وان النشاطات الأكاديمية، هي في أفضل حالاتها، مجرد واجهة للنشاط السياسي، وفي أسوأها، مجرد غطاء للنشاط التخريبي. ويتركز هذا الزعم، في الأخص، على جامعة بير زيت. اذا كان هذا الزعم صحيحاً، فمسألة الحرية الأكاديمية، ببساطة، لا تصح. وبناء عليه، بدأت اللجنة بأن طرحت على نفسها السؤال التالي: هل تواظب هذه المؤسسات الأكاديمية على دروس منتظمة، او أبحاث علمية منتظمة؛ وهل تستهدف حقاً منح طلبتها تعليماً نظامياً وعصرياً. وما توصلت اليه اللجنة بوضوح هو انه، في الجامعات التي زرناها، يسير النشاط الاكاديمي وفق قواعد مقبولة، وتكافح اداراتها، بكل جهد، من أجل تقدم هذا النشاط والحرص عليه بانتظام.

ومع ان هناك ما يدعم الرأي القائل: ان «لخبطة» ادارة الدروس الناشئة عن الاحتكاك بالحكم العسكري، قد يساعد جامعة ما في ان ترسم لنفسها صورة ما في الدول العربية، فان انطباع اللجنة هو ان ادارات الجامعات قد بذلت جهدها لضمان تنفيذ المنهاج الدراسي، على الرغم من وضعها الحرج «بين المطرقة والسندان».

وترفض اللجنة الادعاء الأولي، الذي يزعم أن الهدف الحقيقي للمؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة] ليس أكاديمياً صرفاً. ان اللجنة تعوزها القدرة، او الوسيلة، لكي تقرر ما اذا كان جزء من هيئة التدريس او الطلبة مشغولاً ــ بالاضافة الى الدراسة والبحث ــ بنشاطات غير شرعية. وعلى اي حال، فهذه هي واجبات قوات الأمن التي تجد في خدمتها سلسلة واسعة من قوانين الأمن. وفي رأي اللجنة، فإنه يكفينا، لكي نأخذ قرارنا، ان هناك في جامعات الضفة الغربية عدداً كبيراً من الطلاب الراغبين في تلقي العلم، وعدداً كبيراً من الأساتذة المعنيين بتقديم ذلك العلم. وكما أوضحنا أعلاه، فانه لا يخامرنا أدنى شك في هذه الحقيقة.

وأثيرت أمام اللجنة مناقشات أخرى تلقي ظلالاً من الشك، حول طبيعة الحرية الأكاديمية في جامعات المناطق [المحتلة]. وقال أصحاب هذا الرأي: ان التعليم في هذه الجامعات (وخصوصاً بير زيت، مرة أخرى) يحرّف الحقائق، ولا يبدي اي اكتراث باحترام الحقيقة. وحين طلب أعضاء اللجنة من هؤلاء تقديم الدليل على اتهاماتهم الشديدة، قالوا: ان الخرائط التي تستعمل لتدريس جغرافية أرض ــ اسرائيل (كذا)، لا تظهر فيها المستوطنات الاسرائيلية. وحققت اللجنة في هذه الدعوى، ووجدت في جامعة بير زيت خرائط من إصدار دائرة دار المساحة في دولة اسرائيل، وان المنهاج عن جغرافية أرض ــ اسرائيل يتضمن جولة تستغرق عدة أيام، على عدة مواقع اسرائيلية. ولا شك في ان هناك كذلك في المنهاج، عن جغرافية أرض ــ اسرائيل، بحثاً عن المستوطنات الاسرائيلية، التي أقيمت في مواقع كانت فيها من قبل قرى عربية. ومن الجلي ان هذه الحقيقة يمكن تقديمها بأشكال شتى. لكن اللجنة لم تجد، على اي حال، ان دروس الجغرافيا في بير زيت تقوم على انكار الوقائع.

أمابالنسبة لجامعة بيت لحم، فلقد كانت التهمة الموجهة اليها هي ان الجامعة نفسها تتصرف بطريقة لا تنسجم والحرية الأكاديمية. واتهمت أيضاً بأنها أنهت خدمات رئيسها، دونما سبب الا لكونه ليس عربياً. (بل ان الصحافة مضت الى أبعدمن ذلك، فقالت: انه أبعد لكونه من أصل يهودي). ولقد حققت اللجنة في هذه الادعاءات في حوار صريح مع الرئيس السابق لجامعة بيت

لحم، جوزيف لوفنشتاين. وتبين من ذلك الحوار (ومن حوارات أخرى أجريناها مع مسؤولي الجامعة) ان جامعة بيت لحم طالبت الحكومة الأردنية باصدار اعتراف رسمي بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة، وكان رد الحكومة الأردنية، ان الشرط لمثل هذا الاعتراف هو قبول الجامعة في اتحاد الجامعات العربية. وعرفت جامعة بيت لحم، مقدماً، ان أحد شروط قبولها في الاتحاد المذكور هو ان يكون على رأسها شخص عربي. وهكذا وجدت الجامعة نفسها مضطرة للموازنة بين تلبية هذا الشرط من ناحية، وبين عدم الاعتراف بالاجازات العلمية التي تمنحها من ناحية أخرى. وبناء على توصية الرئيس الحالي، [السابق] وبعد دراسة متأنية للمسألة، اتخذ القرار بأن يتولى رئاسة الجامعة شخص عربي يتمتع بسجل أكاديمي مرموق واكليريكي، فيما تقرر إسناد منصب آخر رفيع الى الرئيس الحالي [السابق] في الجامعة نفسها. وبعد ان استمعت اللجنة الى كل هذا، خلصت الى ان قرار الجامعة كان نتيجة المأزق الأكاديمي الذي حُشرت فيه، ولم يكن ناشئاً عن عدم اكتراث الجامعة بالحرية الأكاديمية في حرمها.

ولقد أثيرت، في مداولات اللجنة، تهمة أخرى تتعلق بانغماس جامعات الضفة الغربية بالسياسة أكثر من الشؤون الأكاديمية. وفي رأي أصحاب هذه التهمة، ان الهدف الحقيقي لجامعات الضفة الغربية هو تنمية كوادر قيادية، وبناء «أنتليجنسيا» يُقدّر لها ــ عندما يأتي أوانها ــ خدمة احتياجات دولة فلسطينية. والادعاء هو ان مثل هذه الغاية تتخطى حدود النشاط الأكاديمي، وتجعل منه نشاطاً سياسياً. وان اللجنة ترفض قطعياً مثل هذه التهمة، وتعلن ان تنشئة قيادات لتتولى خدمة المجتمع الذي تنتمي اليه الجامعة هي غاية أكاديمية في المقام الأول.

٦ ــ العلاقة بين الحكومة العسكرية وبين الجامعات في المناطق [المحتلة]:

ان شبكة معقدة من العلاقات، الايجابية والسلبية، قد نسجت بين الحكومة العسكرية والمؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة] منذ حرب الأيام الستة. ففي جانب التعاون الايجابي، نجد ان الحقيقة الأهم هي انه لم تكن هناك اية مؤسسات أكاديمية في المناطق [المحتلة]، قبل حرب الأيام الستة، بينما توجد فيها الآن خمس مؤسسات. وأكثر من ذلك، أن الحكومة العسكرية نفسها أقرت إنشاء هذه المؤسسات. ونجد في حالة جامعة بير زيت ان الحكومة العسكرية أقرت تحويلها من معهد عالٍ (جونيور كولدج) (يعمل كامتداد للجامعة الأميركية في بيروت) الى مؤسسة مستقلة. ولقد زودت الحكومة العسكرية هذه المؤسسات بتراخيص العمل لفترات محددة (مع العلم انه ليس واضحاً الأساس الذي استندت اليه في اجراءاتها هذه، قبل الأمر العسكري ٨٥٤ الذي سيلي شرحه) وسمحت لها بوضع مناهجها الدراسية وموادها التعليمية، وفق ما رأت مناسباً لها (ضمن الاطار الموضوع). بل انه لا بد من ملاحظة ان الحكومة العسكرية سمحت لعدد من الأساتذة من أقطار عربية (أبرزها الأردن)، بالتدريس في هذه الجامعات، علماً ان هذا كان يتطلب منحهم أذوناً خاصة. ثم ان الحكومة العسكرية تعترف بالدرجات العلمية التي تمنحها هذه الجامعات (لغرض دفع الرواتب للمدرسين مثلاً).

ولقد تطلب تأسيس هذه الجامعات، ثم نموها الاداري وتطورها، قدراً ضرورياً من الصلات بين الحكومة العسكرية وبين الجامعات، وتكون لدى اللجنة انطباع مؤداه انه لا الحكومة العسكرية، ولا الجامعات رغبت في قيام تعاون يتجاوز الحد الأدنى الضروري. وحين سألنا عما اذا كانت الحكومة العسكرية قد طلبت من اي من الجامعات تقديم اية مساعدة أكاديمية (كتنظيم دورات لتطوير العمال المحليين، والخدمات المختبرية المتنوعة، الخ..)، كان الجواب بالنفي. أما الجامعات فهي من جانبها لم تسع للتعاون مع الحكومة العسكرية الا حين كانت في حاجة الى ذلك. وهذا ما يحدث فعلاً أحياناً، حين يحتاج الطلبة تدريباً عملياً في دوائر الحكومة. وعلى سبيل المثال، فلقد طُلب الى الحكومة العسكرية ان تأذن لطلبة التمريض في جامعة بيت لحم بالتدرب عملياً في مستشفيات الحكومة في المناطق [المحتلة]، ولطلبة التربية بالتدرب على التدريس، كمعلمين في مدارس الحكومة. هذان الطلبان رفضتهما الحكومة العسكرية. ان إقامة الصلات لازمة،

كذلك حين تطلب الجامعات ترخيصاً لاجراء بحث معين يستلزم الاذن بدخول دوائر الحكومة في الضفة الغربية، واجراء بعض الأبحاث فيها.

وهكذا، فمنذ انشاء الجامعات، كانت العلاقات المتبادلة بينها وبين الحكومة العسكرية محدودة، بسبب أحداث سلبية انغمست الحكومة العسكرية خلالها في صراع مع هذه او تلك من الجامعات، او العكس. وبالاضافة الى ذلك، فان الحكومة العسكرية، باعتبارها السلطة المهيمنة في المناطق [المحتلة]، سعت الى تحقيق تنظيم قانوني للنشاط الأكاديمي في المناطق [المحتلة]. ولقد شكلت لهذا الغرض، لجنة قامت بدراسة المسألة لفترة «محترمة».

ولقد جرى تنظيم الوضع القانوني لجامعات الضفة الغربية بواسطة الأمر [العسكري] الرقم ٨٥٤، الذي أصدره قائد «يهودا والسامرة» في السادس من تموز (يوليو) ١٩٨٠. ولا علم للجنة بوجود أمر [عسكري] مشابه لقطاع غزة. وللأمر [العسكري] ٨٥٤ مضامين متدرجة وواسعة، وكان اصداره أحد أسباب تأليف لجنتنا هذه، وقيامها بهذا الاستقصاء. وبناء على هذه الأهمية، نفرد قسماً خاصاً لهذا الأمر وللمشلاكت القانونية التي يطرحها (انظر الرقم ٧ التالي).

تتمتع الحكومة العسكرية، بناء على قانون الأمن، بسلطات واسعة تحصر استخدامها، أحياناً، في نطاق المؤسسات الجامعية. ولعل أبرز وأقسى مثال على ما نقول هو اغلاق جامعة، بتوجيه الأمر الى مديرها بوقف الدروس والأبحاث والنشاطات كافة، وان يمنع الطلبة والأساتذة من دخول حرم الجامعة. (هناك فارق بين إغلاق جامعة وبين تعطيلها مع انقطاع كامل عن بيئة الجامعة). وفي نطاق السلطة على «يهودا والسامرة»، أمرت القيادة العسكرية بخمسة إغلاقات، على الأقل، للجامعات، لفترات متراوحة، على رأسها جامعة بير زيت (ثلاثة إغلاقات كان أحدها في أيار (مايو) ١٩٧٩ لمدة أكثر من شهرين). وتأخذ الحكومة العسكرية باجراء الاغلاق، بعد اضطرابات خطيرة في حرم الجامعة، او حوله، يشارك فيها طلبة تلك الجامعة، وأحياناً أساتذتها كذلك. وهناك استثناء واحد: ففي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، جرى اغلاق جامعة بير زيت لمدة أسبوع، بعد ان وجهت الحكومة العسكرية اللوم الى ادارة الجامعة لتقاعسها في إلغاء «أسبوع فلسطين». وكانت رواية الحكومة العسكرية ان الحفل كان مفترضاً عقده بعد ظهر اليوم الذي صدر فيه أمر الاغلاق، في حين ادعت ادارة الجامعة أنه لم يكن ممكناً قيامها بإلغاء النشاطات المقصودة، بصورة فورية، وان ذلك الحفل كان سيعقد مساء ذلك اليوم نفسه. وعلى اي حال، لا خلاف أبداً على ان اغلاق الجامعة قصد به **العقاب**.

وفي حالات أخرى، كانت الحكومة العسكرية تبرر قرارها باغلاق الجامعة، شفوياً وخطياً، بأنه قصاص للمؤسسة، لعدم احترامها لأحكام القانون. وكما ذكرنا من قبل، فقد كانت الحكومة العسكرية تلجأ الى ذلك التدبير في أعقاب أحداث، او اضطرابات خطيرة، ولا يوجد اي شك في ان الاغلاق، في هذه الحالات، لم يكن الهدف منه «العقاب» فقط، بل وتهدئة الخواطر، ومنع تكرار الاضطرابات أيضاً. انما يصعب القول في معظم الحالات اين تنتهي الوقاية واين يبدأ العقاب. وينبغي ان نسجل بجلاء، ان اغلاق جامعة، كعقاب هو ببساطة، نمط من العقاب الجماعي؛ وهو في هذه الحالة غير مقبول مبدئياً. اما اغلاق الجامعة كإجراء وقائي، فرأي اللجنة ان الحكومة العسكرية تملك العديد والعديد من الوسائل والاجراءات الكافية (بما فيها الخطوات الشديدة كجلب الجيش الى حرم الجامعة او فرض حظر التجول في منطقة الجامعة) التي تلزمها لمنع الاضطرابات، ولم تسمع اللجنة أبداً سبباً مقنعاً يوضح لها لماذا إذا مُنعت الحكومة العسكرية من اغلاق الجامعة، سيؤثر ذلك، بأية صورة مهمة، على وقوع ما يعكر الهدوء؟

نقطة احتكاك أخرى بين الحكومة العسكرية وبين الجامعات، تتعلق بأسلوب معالجة الحكومة لطلبات الدخول، وطلبات العمل لأساتذة تتعاقد معهم الجامعات من خارج المناطق [المحتلة].

وهناك حالات رفضت فيها الحكومة العسكرية السماح بدخول شخص اتفقت معه الجامعة على العمل أستاذاً فيها. ومع انه لم يكن ممكناً التحقيق في كل حالة من هذه الحالات، فان اللجنة تعتقد ان الحكومة العسكرية كانت تنفّذ اجراءات تطبّقها على جميع طلبات دخول المناطق [المحتلة] (تنفيذاً لسياستها الخاصة بالتأشيرات)، وأنها

لم تكن تخص الجامعات بهذه الاجراءات. وبالاضافة الى هذا، نعتقد ان منح الجامعات في المناطق [المحتلة] تراخيص لتوظيف أساتذة من البلدان العربية، هو خطوة ايجابية من جانب الحكومة العسكرية، يترتب عليها تعزيز وضع هذه الجامعات الناشئة، التي تعجز عن تلبية احتياجاتها كاملة من أوساط الأساتذة المحليين. ومع ذلك، فلقد مرت حالات قليلة كان يُسمح فيها لشخص بدخول المناطق [المحتلة] والتجول بحرية، ولم يكن يُسمح له مع ذلك بالعمل أستاذاً في جامعة. وفي هذه الحالات، يصعب جداً القول: ان أعمال الحكومة العسكرية تمثّل سياسة عامة، وانها ليست سياسة موجهة حصراً وقصداً للجامعات. وأكثر من ذلك، فإنه اذا كانت الحكومة العسكرية تسمح لشخص بالدخول والتنقل بلا قيود، فمن حق المرء ان يستنتج أنها لا تعتبره خطراً على الأمن. فمنع مثل هذا الشخص من الانضمام الى هيئة التدريس في الجامعة لا يمكن تبريره بالاعتبارات الأمنية، ويعتبر تدخلاً غير مقبول من جانب الحكم العسكري في السياسات التوظيفية للمؤسسات الجامعية. وكما ذكرنا آنفاً، فان عدد هذه الحالات قليل (لقد عرفت اللجنة ثلاث حالات فقط من هذا القبيل).

مقابل ذلك، هناك مشكلة تأخيرات الحكومة العسكرية في معالجة طلبات الجامعات المتعلقة بتوظيف أساتذة من الخارج. فعلى ادارة الجامعة تقديم طلب عمل لكل أستاذ لا يحوز بطاقة هوية محلية، سواء كان الشخص يحمل اذناً بالعمل في الماضي ويعمل حالياً كأستاذ منتظم في الجامعة، أم كان شخصاً جديداً ترغب الجامعة في استخدامه للمرة الأولى. ففي العديد من الحالات، تؤخّر الحكومة العسكرية الرد على هذه الطلبات بضعة أشهر، ولا ترد الا بعد سلسلة من المذكرات المتكررة. ولهذا يحدث أحياناً، عند بدء السنة الدراسية، ان كثيراً من أعضاء هيئة التدريس لا يكونون بعد على بينة من أمرهم بشأن وضعهم القانوني. وفي معزل عن مبادىء الادارة السليمة، التي لا تعتبر لجنتنا نفسها مخولة بتقييمها، فان مثل هذه التصرفات لا ينتج عنها سوى تغذية الاستياء وإذكاء المرارة، وهي ممارسات يمكن تفاديها بسهولة.

وهناك نقطة أخرى للاحتكاك بين الجامعات والحكومة العسكرية، يصعب فيها أيضاً معرفة ما اذا كانت التأخيرات، من جانب هذه الحكومة، تشكل تدخلاً في الحرية الأكاديمية، أم أنها نتيجة «عادية» لمصاعب ادارية. وتتعلق هذه النقطة بتوسيع اطار الدراسات. فلقد أُبلغنا، في جامعة بيت لحم، ان الحكومة العسكرية رفضت السماح بإنشاء أقسام دراسية جديدة، بالاضافة لتلك التي سُمح بها عند تأسيس الجامعة. وهذا الموقف يضطر الجامعة لتوسيع مجال دراساتها بطريقة قسرية، او يكون البديل أمامها إلغاء التوسع نهائياً. وندرج، ضمن هذه الفئة من الشكاوى، شكوى مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس، المتعلقة بسلسلة من التأخيرات في اعطاء تراخيص البناء لاقامة الحرم الجديد بالقرب من نابلس. وهذه التأخيرات تحدّ من نمو البرامج الدراسية في الجامعة، وتشكّل تدخلاً فيها. ولم تواجهنا مثل هذه المشكلة في جامعة بير زيت، التي تقوم الآن بإنشاء مبنى جديد، بعيد عن حرمها القديم الذي لم يعد يلبي احتياجاتها أبداً.

وانه لمن البديهيات، استحالة مزاولة نشاط أكاديمي دون توافر حرية الوصول الى الكتب والدوريات والوثائق. وحيث هناك رقابة أمنية (كما في اسرائيل)، فالهدف منها عموماً هو الحيلولة دون نشر مواد قد تسبب ضرراً لأمن الدولة، وليس حظر الوصول الى مواد منشورة فعلاً. لكن الحكومة العسكرية تفرض رقابة تستهدف بها الغاية الثانية؛ فهناك أمر [عسكري] يحظّر توزيع كتب معينة واقتناءها. ولم يكن في استطاعتنا الحصول على قائمة بهذه الكتب الممنوعة من اي مصدر رسمي، على الرغم من اننا كررنا طلب القائمة عدة مرات. لكن المصادر الرسمية أبلغتنا، على اي حال، ان القائمة تضم ٦٤٨ كتاباً كلها تقريباً باللغة العربية. وان الرقيب يعيد النظر في القائمة، بين وقت وآخر. وان الرقيب (او من يقوم مقامه) مخوّل بمنع دخول الكتب المحظورة الى المناطق [المحتلة]، وذلك باجراءات التفتيش في مخافر الحدود. وحدث، أكثر من مرة، ان الحكومة العسكرية أمسكت بمجموعة من الكتب، ثم قامت بفحصها ولم تسمح الا بدخول غير الممنوع منها. وفي بعض الحالات أُبقيت الكتب التي لم يسمح بدخولها في مخفر الحدود بهدف اعادتها، فيما بعد، الى البائع. وفي حالات أخرى

بُذلت محاولات لتسهيل الاجراءات، وذلك باجراء الفحص مسبقاً على قوائم الكتب المطلوب شراؤها، او فحص الكتب في الجامعات نفسها، قبل ان تجري عليها عملية التصنيف والفهرسة في المكتبة. كما كانت هناك حالات اختفت فيها الكتب غير المسموح بها دون ان يكون في وسع مشتريها استرداد الثمن الذي دفعه لشرائها، ناهيك عن الضريبة المدفوعة مسبقاً.

ولقد تكشّف لنا، في مسألة الرقابة على الكتب، ان السكان جميعاً في المناطق [المحتلة] سواء في هذا الشأن. لكن اللجنة ترى مع ذلك ان الأكثر تضرراً من هذه الرقابة هي المؤسسات الأكاديمية. فحتى لو افترضنا، جدلاً، ان هناك ما يبرر، في بعض الحالات، انتهاج سياسة لمنع توزيع كتب معينة وحظر اقتنائها، فانه يظل من غير المقنع تطبيق هذه السياسة على المؤسسات الأكاديمية.

لعل الحادثة الوحيدة التي عرفت بها اللجنة هي التي حدثت في جامعة النجاح في نابلس؛ حيث شنت الحكومة العسكرية «حملة تفتيش» عن الكتب، في الحادي عشر من شباط (فبراير) ١٩٨١. (واستناداً الى تصريح رسمي من جانب الحكومة العسكرية، فان الحملة لم تكشف عن اي شيء). ويحدث، بين وقت وآخر، شن حملات بحثاً عن «الصحف الممنوعة».

الحجة، لحظر اقتناء كتب معينة او توزيعها، ان هذه الكتب قد تستخدم كأداة للاثارة. لكن أصحاب هذه الحجة يتجاهلون ان الاثارة عمل غير مشروع قانوناً، وانه في اللحظة التي يستخدم فيها كتاب ما للاثارة، فالشخص الذي يلجأ الى استخدام الكتاب لهذا الغرض يمكن توجيه الاتهام اليه بمخالفة القانون. وفي الجانب الآخر، فان اي كتاب، مهما حمل من سموم [كذا؟؟]، يمثل مصدراً لمعلومات شرعية للأغراض الأكاديمية، وكثيراً ما حدث فعلاً، ان كتباً سامة [كذا؟!!] قد أثبتت فائدتها كمادة توثيقية في الأبحاث الأكاديمية.

ومن الملائم ان نورد هنا قضية الدوريات. فهناك صحف، وعلى الأخص اليومية الصادرة بالعربية في شرقي القدس، غالباً، يحظر توزيعها في المناطق [المحتلة]. أما الصحف الأخرى الصادرة بالعربية، فليست لدى الحكومة العسكرية سياسة رسمية لمنع دخولها المناطق [المحتلة]. على ان هناك ما يثبت وجود سياسة رسمية للمماطلة والتسويف والتأخير، وكذلك للمنع والحظر، كلما طلبت احدى الجامعات اذناً لتقتني في مكتبتها كتباً منشورة في احدى الدول العربية. والواقع انه حتى بعد قيام الحكومة العسكرية بالتدقيق في القوائم التي تقدمها الجامعات تدقيقاً شديداً لتشطب منها كل الدوريات والصحف المحظورة، فان ما يتبقى من القوائم يظل من المستحيل الحصول عليه، تطبيقاً لهذه السياسة غير الرسمية السارية.

كان همنا، حتى الآن، ان نعرض للتفاصيل حول نقاط الاحتكاك والشكاوى المتبادلة بين الجامعات والحكومة العسكرية. وكما ذكرنا في مطلع هذا التقرير، فانه لعلى جانب من الأهمية ان نؤكد ان هناك ثلاثة ميادين رئيسية على الأقل في النشاط الأكاديمي، نشأ لدى اللجنة انطباع انه لا يوجد فيها احتكاك حقيقي بين الحكومة العسكرية والجامعات. وهذه الميادين الثلاثة هي: قبول الطلاب، وضع المناهج ورسم الميزانية.

(أ) قبول الطلاب:

على الرغم من الشكاوى التي سمعتها اللجنة حول تدخل السلطات، فانطباع اللجنة عموماً هو ان الجامعات تضع المقاييس الخاصة بالقبول، وتسير عليها دون تدخل خارجي. (التحفظ الوحيد هو بالطبع ان جميع الطلبة، من خارج المنطقة، يتوجب عليهم الحصول على تراخيص لدخول المنطقة). ولعل النزاع الوحيد، الذي ثار بين الحكومة العسكرية والجامعة، كان عندما عبّرت السلطات عن عدم موافقتها على التمييز لصالح المرشحين الذين كانوا في السجن او قيد الحجز الاداري. فجامعة بير زيت تأذن علناً لأولئك الذين أودعوا السجن لمخالفات أمنية، او أخضعوا للحجز الاداري، بأن يدخلوا الجامعة بمعدلات أدنى من سائر الطلاب الذين يريدون الدخول. أما السبب الذي أُعطي للجنة تبريراً لهذا التمييز فهو ان أولئك الذين كانوا في السجن، او الحجز الاداري، قد لحق بهم اجحاف في دروسهم وتحصيلهم، أثّر قطعاً على درجاتهم. وليس مفاجئاً ان تمتعض السلطات من هذه السياسة، لكن انطباع اللجنة ان السلطات اكتفت بالتعبير عن استيائها لا غير.

(ب) وضع المناهج

تتمتع الجامعات في المناطق [المحتلة] بحرية تامة، في وضع مناهجها الدراسية (في نطاق الاطار المسموح به)، وفي اختيار المادة التي يتضمنها المنهاج. ولم تكن هناك محاولات لالغاء مقررات دراسية، او للتحكم في محتوى الدروس، بما في ذلك الموضوعات التي تعتبرها السلطات حساسة. وتضع السلطات قيوداً على الوصول الى المواد ذات الفاعلية الاشعاعية. لكن اللجنة لا ترى ان الدافع وراء ذلك هو الرغبة في التدخل في سير الدروس، وانما كاحتياط وقائي ناجم عن غياب الاجراءات العامة المتعلقة باستخدام سبيل للوصول الى مثل هذه المواد. وفي حين تتمتع الجامعات ــ كما ذكرنا ــ بحرية تامة في وضع مقررات الدروس، فان هناك ما يكفي من الأدلة على ان مسؤولي الحكومة العسكرية قد هددوا، أحياناً، بالغاء او تضييق تلك الحرية. ومثل هذه التهديدات مؤذية بالفعل، حتى ولو لم تكن هناك أية نية لتنفيذها.

(ج) سياسة التمويل

مع ان بعض مصادر تمويل الجامعات مكروه قطعاً، من جانب الحكومة العسكرية، فان هذه الحكومة لم تظهر أي ميل حتى الآن للتدخل في السياسة المالية لهذه المؤسسات.

٧ ــ الوضع القانوني والأمر [العسكري] الرقم ٨٥٤

(أ) الوضع في الأردن قبل ١٩٦٧:

لا يوجد في القانون الأردني تشريع عام يحكم تأسيس مؤسسات التعليم العالي وأنشطتها. وان الجامعة الوحيدة في الأردن ــ في العام ١٩٦٧ ــ كانت خاضعة لقانون خاص. ومن ناحية ثانية، فان القانون الأردني الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤، يحكم مؤسسات التعليم الأخرى، بدءاً من دور الحضانة وانتهاء بالمعاهد التي تقوم بالتدريس أقل من أربع سنوات، بعد المحلة الثانوية. وينص ذلك القانون من بين أمور أخرى، على ان:

أولاً: المؤسسات التعليمية الخاصة تحتاج الى تراخيص من وزارة التربية والتعليم الأردنية.

ثانياً: لا يستطيع أحد مزاولة مهنة التدريس، سواء في القطاع العام ام الخاص ما لم يحصل على ترخيص من وزارة التربية والتعليم؛ وهو ترخيص يُمنح بناء على المؤهلات الأكاديمية وتقييم الكفاءة التي تؤهله للتدريس. وان وزير التربية والتعليم مخوّل بالغاء اجازة التدريس، من معلم أدين بـ«جريمة أخلاقية»، وذلك استناداً الى توصية لجنة خاصة بتراخيص التدريس.

ثالثاً: يمنع المدرسون من عضوية حزب سياسي، او من المساهمة في نشاط حزبي، سواء داخل مؤسسات التعليم أم خارجها.

رابعاً: هناك لجنة خاصة ــ اللجنة العليا ــ تشرف على المناهج الدراسية والكتب المدرسية كافة، في المؤسسات التربوية. وتضم اللجنة في عدادها ممثلين لوزارة المعارف، ولجامعة عمان، وللمهن الحرة، وخبراء التعليم.

(ب) التطورات بعد ١٩٦٧:

أولاً ــ خلفية الوضع: غداة دخول القوات الاسرائيليه الضفة الغربية، انتقلت سلطات اللجنة العليا ووزير المعارف الى ضابط الحكومة العسكرية الذي سُمي «مشرفاً»، وقام هذا بتطبيق القانون ١٦ على مؤسسات التعليم ما دون الجامعة. ومنذ ذلك الحين، وكما وصفنا في القسم العام من هذا التقرير، فان العديد من المؤسسات التعليمية، لما بعد المرحلة الثانوية، قد تم تطويرها الى مؤسسات تمنح اجازات أكاديمية تتطلب فترة دراسية تستغرق أربع سنوات، وتبلغ بالطالب درجة الليسانس. ولم يكن مقصوداً بذلك القانون (١٦) ان يشمل هذه المؤسسات، فنص القانون صريح: انه ينص تحديداً على انه لا ينطبق على جامعة عمان، وهي الجامعة الوحيدة في الأردن عندما صدر القانون. كما ينص القانون بوضوح، على انه لا ينطبق على المؤسسات التعليمية التي يقلّ منهاجها الدراسي عن أربع سنوات. ويترتب على ذلك، ان جامعات المناطق [المحتلة] لم تكن مشمولة في نطاق اي قانون يحكمها على الاطلاق.

ثانياً ــ الأمر [العسكري] ٨٥٤: ١ ــ يتألف الأمر الرقم ٨٥٤ الذي أصدره قائد منطقة «يهودا والسامرة»، في السادس من تموز (يوليو) ١٩٨٠، من عدة أجزاء:

(أ) يوسّع الأمر تعريف المؤسسات المحكومة

بالقانون ١٦، بحيث يصبح هذا القانون منطبقاً على مؤسسات التعليم العالي، ذات منهاج الأربع سنوات او أكثر. وبهذا الأسلوب أخضع الأمر المؤسسات الأكاديمية للاجراءات نفسها السارية على سواها من مؤسسات التعليم. وعلى هذا، تترتب النتائج المهمة التالية:

١ ــ الحاجة الى ترخيص لاقامة مؤسسة أكاديمية خاصة.

٢ ــ الحاجة الى ترخيص للعمل في سلك التدريس الأكاديمي.

٣ ــ الاشراف على المنهاج الدراسي والكتب المدرسية في المؤسسات الأكاديمية.

(ب) وبالاضافة الى توسيع مجال تطبيق القانون ١٦، أُجريت تعديلات أساسية على القانون، وعلى الأنظمة الصادرة على أساسه:

١ ــ فالسلطة التامة لوزير المعارف الأردني في شأن الترخيص لمؤسسات التعليم الخاصة انتقلت الى الضابط المشرف.

٢ ــ مُنح الضابط المشرف صلاحية الغاء، او رفض اعطاء ترخيص بمزاولة التدريس، لشخص أدين بمخالفة قانون الأمن، او خضع للحجز الاداري.

٣ ــ أصبحت «اعتبارات النظام العام» بين الاعتبارات التي يستطيع الضابط المشرف ان يأخذها في الحسبان، في عملية دراسة إمكان الموافقة على ترخيص لمؤسسة تعليمية خاصة.

(ج) تضع الأوامر [العسكرية] قيوداً على المؤهلات المطلوبة لاسناد وظائف المدراء والمعلمين، وكذلك على أهلية الولد ليكون طالباً:

١ ــ فالمواطن في اسرئيل (ومن ضمنها شرقي القدس)، او الأجنبي المقيم فيها لا يمكنه ان يتولى وظيفة مدير او معلم، او حتى ان يكون طالباً في مؤسسة تعليمية في المناطق [المحتلة]، ما لم يحصل على ترخيص شخصي خطي من جانب آمر عسكري.

٢ ــ وان المقيم في منطقة أخرى من المناطق [المحتلة] كغزة مثلاً، لا يستطيع، اذا دخل الضفة الغربية، ان يصبح مديراً او معلماً او طالباً، الا بعد الحصول على ترخيص شخصي خاص كذلك من قبل آمر عسكري.

(د) تحليل: ينبغي ان نؤكد مجدداً، ان قسماً من هذه الأوامر [العسكرية] يبدّل في الوضع القانوني لجميع المؤسسات التعليمية، وليس للمؤسسات الأكاديمية فقط؛ ومن هذا القبيل القيود المفروضة على المواطنين الاسرائيليين، وعلى الأجانب المقيمين في اسرائيل، وعلى أبناء منطقة [محتلة] أخرى؛ وقدرة السلطات على سحب رخصة التدريس، او رفض منحها بسبب إدانة بمخالفة أمنية او حجز اداري؛ وحق السلطات في ان تستخدم «اعتبارات النظام العام»، عند تفكيرها بالسماح بانشاء مؤسسات للتعليم الخاص. وينبغي ان نضيف الى هذا كله تلك الانتهاكات التي تمس المؤسسات الأكاديمية، كنتيجة لاخضاعها للقانون ١٦، بما فيها مطالبة الأساتذة بالحصول على ترخيص للتدريس من جانب الضابط المشرف، والاشراف على المناهج والكتب المدرسية من جانب الضابط المذكور، وحظر الانتماء الى الأحزاب وكل نشاط سياسي. ان القيود على المقيمين الأجانب، وعلى [الفلسطينيين] المقيمين في منطقة [محتلة] أخرى، وان كانت ذات طبيعة عامة، فانها تضرّ بصورة خاصة، بالمؤسسات الأكاديمية. فالضفة الغربية تعاني من مشكلة نقص الطاقة البشرية المؤهلة للتدريس الجامعي، خصوصاً وان الجامعات تنمو وتتسع بسرعة، وتحاول الجامعات تعزيز هيئاتها التعليمية بأساتذة زائرين. وينطبق هذا كذلك على الطلبة، فمن العسير ان نصدق ان مشكلة سوف تنشأ، بخصوص الطلبة من منطقة مدارة أخرى، بالنسبة للتعليم ما دون الجامعي.

ومن الجدير بالأهمية ان نؤكد هذه الحقيقة، بشأن الأمر ٨٥٤: ان جميع التغييرات والتعديلات التي يجريها هي جزء من قانون تعليمي وليست جزءاً من قانون أمني. فمن المتفق عليه عموماً، ان التعديلات على قانون التعليم لا ينبغي ان تمنح الحكومة العسكرية سلطات اضافية تحتاجها للحفاظ على الأمن، بل ان تكفل ترتيبات ملائمة لمشكلة المؤسسات التعليمية. أما مشكلات الأمن والنظام العام فتنبغي معالجتها في اطار آخر، وعلى صعيد تنظيمها في قوانين توضع خصوصاً لهذا الغرض.

(ج) انتهاكات الحرية الأكاديمية في الأمر ٨٥٤:

١ ــ **انتهاكات ناجمة عن تطبيق الأنظمة الملائمة للتعليم مادون الجامعي على الجامعات**: من أبرز مقومات الحرية الأكاديمية في الجامعات، الاستقلال الذاتي، في حماية القانون، باتخاذ القرارات المتعلقة بالتعيينات والترقيات الخاصة بمجموع العاملين في الجامعة، وبوضع المناهج الدراسية، واختيار المادة التعليمية. وجليّ ان هذا الاستقلال الذاتي لا يجوز ان يعني الحق في انتهاك القانون العام. انما ليس من حق الحكومة العسكرية ــ في ما يتخطى القانون ــ ان تتدخل في سير المؤسسة (بالضبط كما أنه ليس من حق الحكومة ان تتدخل في النشاط الأكاديمي للباحثين فيها). مثل هذه الاستقلالية الذاتية لا وجود لها في مؤسسات التعليم مادون الأكاديمي. ففي هذه الحالة، من المقبول اشتراط حصول الاساتذة على تراخيص، وفرض إشراف مركزي على المناهج ومواد الدراسة. هذا التمييز القاطع بين المؤسسات التعليمية، الأكاديمية وغير الأكاديمية، معترف به، سواء في القانون الاسرائيلي أم الأردني. لكن التراخيص للأساتذة الجامعيين، والترخيص لمؤسسات التعليم الأكاديمي، والاشراف على المناهج ومادة التعليم، كلها تصرفات غريبة على فكرة الحرية الأكاديمية. ان القيود على النشاط الحزبي، في ما يتجاوز تلك القيود المفروضة على سائر السكان (الوضع في الأردن غير واضح)، قد يكون مقبولاً في شأن معلمي المدارس الحكومية الذين يمكن اعتبارهم موظفي دولة. لكن المسألة مرفوضة كلياً، ولا يجوز ان تكون واردة، حين يتعلق الأمر بأساتذة أكاديميين في جامعات خاصة، يفترض فيها الحرص على استقلالها. ولا بد لنا ان نؤكد مرة أخرى، ان التمييز بين المؤسسات الأكاديمية وغير الأكاديمية، والاصرار على استقلالية المؤسسات الأولى، أمران يسلم بهما القانون الأردني لجامعة عمان، والقانون الاسرائيلي للتعليم العالي. فـ «الاعتراف» بأكاديمية مؤسسة ما من مؤسسات التعليم، يصدر عن هيئة خاصة، ووفقاً لمعايير تختلف عن تلك التي تقيَّم بها المؤسسات التعليمية الأدنى. ولا توجد في الضفة الغربية هيئة كهذه حازت على اعتراف الحكومة العسكرية. لكن رأينا الصريح هو ان الضابط المشرف لا يمكن ان يكون هو البديل المناسب.

٢ ــ **انتهاكات ناجمة عن تطعيم قانون التعليم بشؤون أمنية**: ان الاعتبارات التي يسترشد بها القانون الأردني ١٦ لاعطاء، او الغاء اجازات التدريس، او لمنح تراخيص للمؤسسات التعليمية، كلها تتوقف على الكفاءة المهنية ومؤهلات الشخص او المؤسسة، ومدى صلاحهما لحمل أعباء التعليم. ان تخويل الصلاحية لالغاء اجازة تدريس بسبب ادانة على مخالفة أمنية، او توقيف اداري، يدخل عناصر غريبة في مفهوم الاعتبارات التعليمية ونظامها. فالغاء رخصة تدريس، في ظل اعتبارات كهذه، هو عقوبة اضافية للمعلم تضاف الى العقوبة التي كان قد نالها، سجناً او حجزاً، ودون اي توضيح للصلة بين نشاط الشخص كمعلم، وبين سلوكه الذي جرّ عليه العقاب. قد يقال ان تلك السلطة لن تستعمل تعسفاً واعتباطاً، وان ممارستها تخضع لمسألة القانون. ومع ذلك، ترى اللجنة انه اذا ما خرق معلم القانون، بصورة متكررة، فانه ينبغي ان ينال عقابه وفق ذلك القانون، أما كفاءته كمعلم فلا يجب ان تتأثر بذلك حكماً. ان الغاء الترخيص المعطى لمؤسسة ما من مؤسسات التعليم (او اغلاقها بسبب اضطرابات)، بينما تقوم المؤسسة بواجباتها التعليمية خير قيام، هو عقاب للمعلمين وللطلاب على السواء. ان فقدان التمييز بين الاعتبارات ذات الطبيعة المهنية ــ التربوية، وبين تلك الإعتبارات المتعلقة بالنظام العام، لا ينبغي ان يكون جزءاً من النظام القانوني للعملية التعليمية.

٣ ــ **التراخيص الفردية للأشخاص من غير أبناء الضفة الغربية**: طالما ان غير أبناء الضفة الغربية مطالبون بالحصول على تراخيص لدخولها وللإقامة فيها، فان هذه القيود نفسها يمكن استخدامها لضبط تحرك المعلمين، وكذلك المرشحين لأن يكونوا طلبة، دون الحاجة لانتهاك الحرية الأكاديمية بالضرورة. أما حيث تكون هذه التراخيص مفروضة بصراحة، وبالتحديد على المعلمين والطلبة المحتملين وحدهم (كما هو حال الاسرائيليين وكذلك المقيمين في منطقة [محتلة] أخرى). فهذا يعني، بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية، تدخلاً مؤكداً في حريتها الأكاديمية.

٨ ــ **توصيات**: ترى اللجنة في توطيد تقاليد

ترى اللجنة في توطيد تقاليد الحرية الأكاديمية، في جامعات المناطق [المحتلة]، انه خطوة مهمة نحو السلام في المنطقة. وفي اعتقاد اللجنة، ان انتهاكات هذه الحرية استناداً على اعتبارات أمنية ينبغي التقليل منها ما أمكن، وان هذا النوع من الاعتبارات لا يجوز ان يؤخذ في الحسبان، عند تشريع قانون ينظّم المؤسسات الأكاديمية. وبناء عليه نوصي بما يلي:

١ ــ الغاء الأمر ٨٥٤ وكل ملحقاته.

٢ ــ على الحكومة العسكرية والجامعات ان تقيم بينها صلة تؤدي الى خلق حالة تكفل استمرار الدراسة المنتظمة والهادئة في الجامعات.

٣ ــ اعادة النظر في التنظيم القانوني للجامعات في الضفة الغربية، بالتشاور مع شخصيات مختصة في ميدان التعليم في الضفة الغربية واسرائيل.

٤ ــ ان تتوقف الحكومة العسكرية عن اغلاق الجامعات.

٥ ــ على الحكومة العسكرية ان تدرس الغاء (او اعادة فحص) قائمة «الكتب الممنوعة» وان تتيح عملياً لمكتبات الجامعات الحصول على الكتب والدوريات المختصّة.

أولاً: الغاء الأمر ٨٥٤ وملحقاته:

لقد عددنا آنفاً القيود الخاصة التي تتعرض للحرية الأكاديمية، نتيجة لتطبيق الأنظمة الملائمة للتعليم الابتدائي والثانوي على الجامعات. ومن الجدير بالملاحظة، ان الصلاحيات الواسعة التي يتيحها الأمر ٨٥٤ للحكم العسكري لم تستعمل حتى الآن. ولقد كفل الأمر للتراخيص الحالية للجامعات ان تبقى صالحة لمدة عام، وفي نهايته تمدد تلقائياً عاماً آخر. ومع ان الجامعات تلقت رسائل تطالبها بمعلومات عن الهيئة التعليمية والطلبة والمناهج، الا ان الأمر لم يوضع موضع التنفيذ، حتى الآن، بالنسبة لهذه الشؤون. وهذه الحقيقة، تعزز اعتقادنا بأنه لم تكن هناك حاجة لتنفيذ الأمر في النواحي المذكورة. ولقد أكدنا ان الأمر ٨٥٤ يفتح الباب أمام انتهاك الحرية الأكاديمية، ولم نسمع اي دفاع مقنع عن هذا الأمر، كحل ناجح لمسألة التنظيم القانوني للجامعات. ولهذا فاننا نوصي بسحب وإبطال الأمر ٨٥٤.

أما في ما يخص القيود على تحرك الأساتذة والطلبة، وطلب تراخيص من الأساتذة القادمين من «الخارج»، فاننا نوصي بالاّ تكون القيود المفروضة على التعليم العالي أثقل من تلك المفروضة على مجمل السكان. ولهذا لا توجد حاجة لأوامر خاصة بأولئك الذين يساهمون في التعليم العالي، ولا بد من الغاء هذه الأوامر أيضاً.

ثانياً: صلة تكفل أوضاعاً ملائمة للدراسة:

لقد أبلغنا ممثلو الحكم العسكري، مثلما أبلغتنا جامعة بير زيت، انه كان قد تم التوصل الى «اتفاق جنتلمان»، تعهدت الادارة بموجبه بالحفاظ على النظام، وبمنع النشاطات السياسية الصرفة داخل حرم الجامعة، فيما وعدت الحكومة العسكرية، في حال التزام الجامعة بهذا التعهد، بالا يكون هناك اي تدخل في سير الدروس وانتظامها، وبعدم عرقلة مسيرة الجامعة. ولقد عبّر الطرفان كلاهما عن رضاهما بهذا الترتيب، واستعدادهما لإرساء علاقاتهما المستقبلية على أسس مشابهة. ولقد تأثرت اللجنة برغبة مسؤولي الحكم العسكري في وضع هكذا ترتيبات مع الجامعات.

ولدينا شعور بضرورة استثمار حسن النية لدى الفريقين، لوضع ترتيبات تبين حدود التزام الجامعات ومسؤوليتها في مسلكية الطلبة والأساتذة، بغية توفير حافز لادارة الجامعة لكي تتولى الحفاظ على النظام في جانب، وللحكومة العسكرية، لكي تحترم استقلالية الجامعات في الجانب الآخر.

وبالاضافة الى الاتفاق على ما يخص سير الجامعات، فمثل هذه الترتيبات يمكن ان تؤدي الى تحسين العلاقة بين الحكومة العسكرية والجامعات. وقد ينتج عن هذا تسهيل معالجة مشكلات أخرى، كتوفير التأشيرات للأساتذة الزائرين دون تأخيرات غير مبررة، وطلب الكتب والمعدات للمكتبات والمختبرات الجامعية. ومثل هذه الاتفاقات قد تيسر كذلك تطبيق أحكام الرقابة التي سوف يقيّض لها البقاء، واصدار تراخيص لتوسيع برامج الدراسة، والمصادقة على انشاء المباني والأقسام الجديدة.

ثالثاً: التنظيم القانوني للجامعات:

ذكرنا قبلاً ان الأمر [العسكري] ٨٥٤ ليس اطاراً قانونياً ملائماً لتنظيم الجامعات، حيث انه ينص على أحكام لم تكن موجهة أصلاً الى

الجامعات، ولا تناسب الجامعات. ثم اننا نرفض الرأي القائل: انه لا داعي لالغاء الأمر ٨٥٤، بحجة انه ليس مطبقاً بالكامل.

نحن لا نقبل الرأي (الذي سمعناه من قيادات الحكم العسكري ومن شخصيات الضفة الغربية على السواء) القائل **بوجوب** تنظيم الجامعات قانونياً. فالجامعات موجودة منذ عام ١٨٧٣، وهي تعمل، منذ ذلك الحين، دون احتياج الى اطار تشريعي معين، ومن العسير ان نفهم سبب **الحاجة** لتنظيمها. وان الاشراف المطلوب لأسباب أمنية يمكن مزاولته (كما كان الحال في الماضي)، دون اللجوء الى الأمر ٨٥٤.

ومع ذلك، فاذا كانت هناك رغبة في وضع اطار هيكلي قانوني سليم للجامعات، فهذا ما سوف يتطلب اشرافاً مركزياً على فتح المؤسسات الأكاديمية وسيرها، ويبدو لنا ان الاطار المناسب ينبغي العمل على وضعه بجهد مشترك مع المجتمع الأكاديمي في الضفة الغربية. وان اللجنة لترفض، بصورة قاطعة، الرأي القائل: ان توسيع دائرة القانون ١٦ ليشمل الجامعات هو أسهل سبل التنظيم، وان هذا يكفل استمرارية قصوى للقانون الأردني الذي كان نافذاً، في الضفة الغربية في العام ١٩٦٧. فهذا الرأي يتجاهل الفروقات الأساسية بين التعليم في الجامعات وفي المدارس، حيث ان همّنا الرئيسي ــ كأعضاء في المجتمع الأكاديمي ــ هو ضمان الحرية الأكاديمية في الضفة الغربية.

وينبغي ان نسجل هنا، ان الرأي السائد في المجتمع الأكاديمي هو تفضيل وضع عدم التنظيم. فالأوساط الجامعية في الضفة الغربية لا تحبّذ النمط الأردني (الذي يفرض اشرافاً مَلَكياً على تراخيص الجامعات وأنظمتها)، ولا ترى فيه نموذجاً يستحق الاحتذاء به. بل ان بعض هذه الأوساط عبّر عن اعتقاده بأن التنظيم الأمثل يمكن استيحاؤه من النمط الاسرائيلي. وقيل لنا: ان لجنة خاصة، شكلت لهذا الغرض، قد أشارت على الحكومة العسكرية بهذا المنحى، لكن الحكومة العسكرية لم تأخذ بالمشورة، وآثرت الأمر ٨٥٤ وتطبيق القانون ١٦.

رابعاً: اغلاق الجامعات:

يمثل اغلاق الجامعة من جانب الحكم العسكري، اجراء متطرفاً وقاسياً، حيث انه يمنع أعضاء هيئة التدريس جميعاً، والطلبة كافة من التعليم والدراسة واجراء الأبحاث. ثم ان هذا هو الاجراء الذي تنصبّ عليه معظم نقمة المجتمع الأكاديمي الدولي ونقده.

وفي وسع المرء التمييز بين اغلاق جامعة، كعقاب لتصرّف منها او من بعض طلابها او أساتذتها، وبين اغلاق جامعة، كخطوة وقائية غايتها الحفاظ على القانون والنظام. فالاغلاق، كقصاص، سياسة مرفوضة كلياً، باعتبارها شكلاً من العقاب الجماعي يفرض على جميع الطلبة والأساتذة، بصرف النظر عن مسؤوليتهم الشخصية عن الأحداث المعنية بالعقوبة. واننا نقرر، بناء على الوقائع التي اطلعنا عليها، ان هذه على الأقل كانت الحالة بالنسبة لاغلاق جامعة بير زيت في أعقاب «أسبوع فلسطين». ويتجلى الجوهر العقابي للاغلاق، بجلاء ووضوح كاشفين، في كون الأمر بالاغلاق حدّد مدة أسبوع، ودون اية اشارة الى ان الوضع سوف يتغير بعد ذلك. مبدئياً، لا ينبغي إنزال القصاص الا بالمخالفين وحدهم.

وحتى اللجوء الى اغلاق الجامعة كخطوة وقائية، ليس أمراً مقبولاً. فلقد أوردنا من قبل، ان ما يدور في خاطرنا هو ان إرساء العلاقات بين الحكومة العسكرية وبين الجامعات ينبغي ان يقوم على مبدأ مسؤولية الجامعات عن النظام في حرمها. فاذا أفلحت الادارات في هذا الشأن، فلن تكون هناك حاجة لخطوات أخرى لضمان النظام في حرم الجامعات. واذا لم تنجح تماماً في هذا السبيل، فلا شك في ان السلطات العسكرية مخولة بدخول الجامعات (كأي مكان آخر) في سبيل التحقيق، ومعالجة النشاطات الاجرامية او المعكرة للهدوء. فالخيارات والبدائل المتاحة عديدة وكافية، وهناك طرق للتصرف كثيرة وأقل قسوة لمعالجة المشكلات الكثيرة، بحيث لا يبقى هناك ما يبرر اللجوء الى اغلاق الجامعات.

خامساً: الكتب والدوريات

لا مراء في ان الجامعات لا تستطيع البقاء، ولا يمكنها تقديم تعليم أكاديمي، بدون المكتبات التي تتيح الوصول الى الكتب والدوريات. وان أحد مظاهر الحرية الأكاديمية هو ممارسة هيئة التدريس لحرية اختيار المواد والكتب. وان أعضاء هيئة التدريس ــ من ناحيتهم ــ ملزمون بواجب

السعي وراء الحقيقة، والحرص على الرأي المتوازن في المادة التعليمية. ويترتب على هذا انتفاء اية قيود، من اي نوع، على مواد المكتبة الجامعية لأغراض الدراسة، والبحث والتحليل (وان كان من الجائز طبعاً تحديد أوجه استخدام المواد ــ كالتحريض مثلاً).

ولقد تبين لنا ان هذه الحرية الجوهرية عرضة للتأثر بالعوامل الثلاثة الآتية:

(أ) استناداً الى قانون الأمن نُشرت قائمة **بالكتب المحظورة**. ويطول الحظر جميع سكان الضفة الغربية، وليس الجامعات فقط.

(ب) ان جميع الكتب التي تحصل عليها الجامعات تخضع للفحص والتدقيق، من جانب رقيب يتولى هو تقرير ما اذا كان ينبغي السماح للجامعات باقتنائها (ولقد عرفنا مثلاً ان الرقيب يميل الى رفض جميع الكتب التي تحتوي على اسم «فلسطين» وانه يرفض كتباً موضوعة في المكتبة الوطنية للجامعة العبرية بتصرف الجميع، بمن فيهم أبناء الضفة الغربية).

(ج) وفي ما يتعلق **بالدوريات** المتخصصة، فالعائق اداري أكثر مما هو قانوني: لقد أبلغنا أمين المكتبة في جامعة بير زيت انهم قدموا، مراراً وتكراراً، قائمة بالدوريات العربية التي يريدونها الى الحكومة العسكرية، لكنهم لم يتسلموا اية موافقة على الاطلاق. ولقد اطلعنا على نسخة من هذه القائمة واكتشفنا ان الأكثرية الساحقة من الدوريات الواردة في القائمة موجودة في مكتبات الجامعة العبرية.

ونحن، كأكاديميين، نعترض على جميع القيود المفروضة على الكتب، لكننا، في نطاق مهمتنا الاستقصائية هذه، ليس لنا ان نعبّر عن اي رأي في شأن السياسة العامة في هذا الشأن. ونكتفي بالطلب الى الحكومة العسكرية إعادة النظر في الحظر، او على الأقل، ان تحاول التخفيف منه ما أمكن. وحتى، اذا بقي الحظر العمومي، فاننا نوصي بالسماح للجامعات باقتناء عدد معقول من النسخ من كل كتاب في مكتبتها. أما بخصوص الدوريات، فاننا نوصي بعدم جواز وضع اية قيود على حق الجامعات في اقتنائها في مكتباتها. ولتخطي العراقيل الادارية، نوصي بالسماح للجامعات بطلب الكتب والدوريات مباشرة، ودون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات العسكرية.

ترجمة: **محمد النصر**
(عن الانكليزية)

تحليل للأمر العسكري الاسرائيلي رقم ٨٥٤ والأوامر الأخرى المتصلة به والمتعلقة بمؤسسات التعليم في الضفة الغربية المحتلة

مقدمة*

في يوليو (تموز) ١٩٨٠، تحرك الحكم العسكري الاسرائيلي لإحكام قبضته على جميع المؤسسات التربوية والتعليمية في الضفة الغربية المحتلة، وتمثل ذلك التحرك في اصدار عدد من الأوامر العسكرية، على رأسها الأمر العسكري ذائع الصيت (سوف نشير اليه في ما يلي بحرفيه: «أ. ع ٨٥٤»). وقد أدركت الكليات والجامعات التي كانت تتمتع، حتى ذلك الحين، بقدر نسبي من الحرية خارج نطاق السيطرة المباشرة للسلطات العسكرية، على الفور مغزى هذه الأوامر والأنظمة الجديدة وعواقبها.

فالجامعات والكليات ــ حسب «أ. ع ٨٥٤» ــ اصبحت مشمولة في نطاق القانون الأردني للتعليم والثقافة الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤ (الذي سوف نشير اليه في ما يلي باسم «القانون ١٦»)، الذي كان تطبيقه مقتصرا، حتى ذلك الحين، على المدارس الابتدائية والثانوية. وقامت السلطات العسكرية، في الوقت نفسه، بتعديل القانون ١٦، وأعلنت أنظمة جديدة خوّلتها سيطرة تامة على كل طالب ومدرس ومدير في المناطق المحتلة، كما خوّلتها التذرّع بـ «اعتبارات النظام العام» غير الأكاديمية، عندما تقرر إصدار شهادات أو أذون تدريس.

ولقد شكلت هذه الأوامر والأنظمة، بالنسبة للجامعات والكليات، قيوداً غير مقبولة على الحرية الأكاديمية، وخنقاً لروح البحث، لأنها (الاجراءات) وضعت قيوداً شديدة للغاية على دور الجامعات والكليات، كمراكز للتعليم العالي. أما بالنسبة للمدارس الابتدائية والثانوية، فان الاجراءات الجديدة تصرفت في الصفة الشرعية لاستخدام الوظائف الاعتيادية لوزارة التعليم بحيث تخدم الوظائف السياسية والقمعية لاحتلال عسكري. وسوف نعرض في ما يلي تحليلاً لهذه الأوامر العسكرية، ولتأثيراتها على المؤسسات التربوية في الضفة الغربية.

تحليل قانوني

لقد جاء الأمر العسكري رقم ٨٥٤، كتعديل للقانون الأردني الرقم ١٦. وهذه وسيلة كثيراً ما تلجأ اليها السلطات الاسرائيلية في سن التشريعات للضفة الغربية. ان القانون الدولي يحظر على سلطة الاحتلال أن تصدر تشريعات للمناطق المحتلة، أو أن تغير القوانين السارية فيها إلا في ما تقتضيه الأحوال الضرورية، لتوفير الأمن «الجسدي» لقواتها، أو لجعل القوانين المحلية

* نشر هذا التقرير في أيار (مايو) ١٩٨١ من جانب جماعة «القانون في خدمة الانسان». وكاتبها، جوناثان كتاب، ينتمي إلى هذه الجماعة التي تنتسب إلى لجنة الحقوقيين الدولية. وقد أصدر كتاباً بعنوان: «الضفة الغربية وحكم القانون» بالاشتراك مع رجا شحادة، وصدر بالعربية عن دار الكلمة، ١٩٨٢.

السارية مطابقة للقانون الدولي (مثلاً: إلغاء اية قوانين محلية تبيح الرق او تقر التمييز العنصري). ولا يرغب الاسرائيليون في مد نطاق القوانين الاسرائيلية الى المناطق المحتلة؛ الأمر الذي يعادل عملية الضم*. ومع ذلك، فانهم يشترعون للضفة الغربية، لكنهم يلجأون، في هذا الخصوص، الى تغطية مخادعة، اذ يخرجون القوانين التي يرغبون فيها، باعتبارها تعديلات في إطار القانون الأردني نفسه.

ولقد بدأ الأمر العسكري رقم ٨٥٤ بتعديل القانون الأردني ١٦، لكي يصبح منطبقاً على الكليات والجامعات، باعتبارها كالمدارس الابتدائية والثانوية «مؤسسات للتعليم»(المواد ١و٢و٣، أ. ع ٨٥٤، المؤرخ ١٩٨٠/٧/٦، في الملحق). وهذا ماجعل جميع أحكام ذلك القانون (كما جرى تعديلها في باقي بنود الأمر العسكري) سارية تماماً على الجامعات والكليات. يلي ذلك أن «أ. ع ٨٥٤» أضاف الى أحكام القانون ١٦ صلاحية إصدار أنظمة، في شأن المدرسين المدانين بمخالفات أمنية، وبشأن المدرسين الموقوفين في الحجز الاداري (**المصدر نفسه**، المادة ٤). ولقد مورست هذه الصلاحية على الفور، وصدرت أنظمة تمنع أمثال أولئك المدرسين من التدريس، الا بعد حصولهم على اذن خاص. ولقد صدرت هذه الأنظمة مقترنة بالأمر العسكري رقم ٨٥٤ نفسه (**النظام الخاص بأذون التدريس للمعلمين**، الرقم ٢٣/١٩٦٥ــ **التعديل** المؤرخ ١٩٨٠/٧/٦، والصادر تعقيباً على القانون ١٦ ــ انظر الملحق).

ثم ان «أ.ع. ٨٥٤» أحلّ محل وزارة التعليم الأردنية، لأغراض القانون ١٦، ضابطاً من الجيش الاسرائيلي أناط به شؤون التعليم. بل ان «أ. ع ٨٥٤» خوّل ذلك الضابط ان «يأخذ بعين الاعتبار شؤون النظام العام، عندما يقرر ما اذا كان عليه ان يمنح الأذون للمدرسين» (أ. ع ٨٥٤، المادة ٥ ــ ج)، وذلك بالتشاور مع قائد الشرطة في المنطقة، ومع الحاكم العسكري المحلي. ثم ان «أ. ع ٨٥٤» منح الجامعات الثلاث في الضفة الغربية، ومدرسة الشريعة (كلية الدراسات الإسلامية) في الخليل تراخيص عمل مؤقتة بموجب الأمر نفسه، (**المصدر نفسه**، المادة ٦). وفي الخامس من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، صدر تصحيح تفسيري يفيد أن تلك التراخيص المؤقتة، التي منحها «أ. ع ٨٥٤»، صالحة للعام الدراسي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ فقط.

وبالاقتران مع «أ. ع ٨٥٤» صدرت ثلاثة أوامر عسكرية أخرى غير مرقمة: إثنان منها يحظّران دخول الضفة الغربية (التي كان قد تم إعلانها منطقة مغلقة بموجب الأمر العسكري رقم ٣٤) على أي شخص يعتزم العمل، كمدرس او كمدير، او اي طالب ينوي الدراسة في اية مؤسسة تعليمية على الإطلاق، دون الحصول، مسبقاً، على اذن خطي خاص يصدره آمر عسكري، (**الترخيص العام للدخول: سكان المناطق المدارة**، الرقم ٥، التعديل، الضفة الغربية، ١٩٨٠ ــ ٥٧٤٠؛ **الترخيص العام للدخول: الاسرائيليون والأجانب**، الرقم ٥، التعديل ٢، الضفة الغربية ١٩٨٠ ــ ٥٧٤٠، انظر الملحق). وينص كل من هذين الأمرين العسكريين على انهما لا ينتقصان من قدر اي تشريع آخر، بل جلُّ غايتهما استكمال اية متطلبات من اجل التراخيص واذون العمل والاقامة.

إن نص كل من هذين الأمرين العسكريين يكاد يكون متطابقاً. أحدهما ينطبق على الاسرائيليين والأجانب الراغبين في دخول الضفة الغربية، كطلبة او كمدرسين او كمدراء مدارس. والأمر العسكري الآخر يستعصي على الفهم: حيث انه ينطبق على المقيمين في المناطق المدارة، الذين اختاروا ان يصبحوا مدرسين وطلبة ومدراء فيها. احد التفسيرات المحتملة، انه يقصد وضع قيود على تحرك المدرسين والطلبة من منطقة مدارة (مثلاً: غزة، مرتفعات الجولان والضفة الغربية) الى أخرى. لكن لغة كلا الأمرين العسكريين فضفاضة، ويجب أن تعني في مدلولها الحقيقي انه يتوجب على جميع الطلبة والمدرسين في المؤسسات التعليمية كافة، في الضفة الغربية، الحصول على

---

* المترجم: لقد كتب هذ التقرير قبل إقدام اسرائيل على مد نطاق القوانين الاسرائيلية الى مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

تراخيص، وليس، فقط، أولئك الطلبة والمدرسين الذين ينتقلون من منطقة مدارة الى غيرها. ومن المهم ان نسجل هنا ان هذه الأوامر العسكرية تنطبق على جميع المدارس والمراكز التربوية، ولا تقتصر على الكليات والجامعات.

والوثيقة الرابعة التي صدرت مع «أ. ع ٨٥٤» كانت تعديلاً للنظام الخاص بمنح المدرسين اذون العمل، (انظر الملحق). وهذا التعديل يخوّل «السلطة المختصة» حق إلغاء اذن التدريس الذي كان قد صدر سابقاً، لأي مدرس يُدان بمخالفة أمنيّة أو أُوقِف على ذمة الحجز الاداري، وهذا يحدث بتعديل المادة ٨ من النظام الخاص باذون التدريس للمعلمين. ويضيف التعديل الجديد الى النظام المذكور بنداً جديداً، يحظر منح اي اذن للعمل في التدريس دون موافقة «السلطة المختصة» لاي شخص أدين بمخالفة أمنيّة او تم إيقافه إدارياً في يوم من الأيام. وقد أصبحت هذه المادة ٩، في النظام الخاص باذون التدريس للمعلمين.

مفاعيل الأوامر العسكرية الجديدة

١ ــ إنها تهدد وجود الجامعات:

ان اشتراط الحصول على رخصة العمل وفق «أ. ع ٨٥٤» يعرض للخطر مبدأ وجود وشرعية وجود الجامعات الثلاث، التي يفترض فيها ان تحصل من السلطات العسكرية على ترخيص يسمح لها بفتح أبوابها للعمل عاماً بعد عام. فلا توجد في العالم مؤسسة تربوية ذات منهاج أربع سنوات في وسعها مزاولة العمل، على أساس ترخيص مؤقت تنبغي إعادة النظر فيه كل عام، وقد يجدد وقد لا يجدد، خصوصاً وان السلطة المناطة بها صلاحية الترخيص ليست جهة أكاديمية موضوعية او مختصة. ولا يقدم «أ. ع ٨٥٤» اية معايير، يتم على أساسها الترخيص، او المصادقة على الترخيص، او رفض الإجازة، بل ان «أ. ع ٨٥٤» يوضح، في جلاء، ان المعايير الأخرى غير الأكاديمية سوف تؤخذ في الحسبان. وفي ضوء التاريخ الحافل بالعداء بين السلطات العسكرية والجامعات، فان وضع مثل هذه التدابير أمر ضار للغاية، وشديد الإيذاء لاي توجه تعليمي. والواقع ان الجامعات الثلاث قد تلقت فعلاً إشعاراً بان تراخيصها قد انتهت مدتها، وان عليها التقدم بطلبات لتجديدها. وقد أرسلت، في ١٩٨٠/١٠/٨، رسائل رسمية الى الجامعات لهذا الغرض.

٢ ــ إنها تطرح مخططاً غير ملائم لتنظيم الجامعات:

تبرر السلطات العسكرية «أ. ع ٨٥٤» بالقول: ان الجامعات والكليات كانت قائمة في ظل فراغ قانوني، وانه كان من الضروري استحداث إطار لهيكلية تنظيمها، والاشراف عليها. ولكن، حتى لو سلمنا، جدلاً، بالحاجة الى عمل ما لتنظيم معاهد الدراسة العليا وإجازة صلاحيتها فان الأوامر العسكرية موضوع درسنا هنا، وخصوصاً القانون ١٦، ترسي أساساً غير ملائم بالمرة لمثل هذا التنظيم. وكما سوف يتضح لنا بعد قليل، فان المشترع الأردني لم يقصد بالمرة ان تسري أحكام القانون ١٦ على الجامعات والكليات. فقوانين عديدة (كمثل قانون الجامعة الأردنية، اي القانون الرقم ١٧ للعام ١٩٦٤ الذي سوف نشير اليه بعد الآن على انه القانون ١٧) قد أجيزت وتعتبر أكثر ملاءمة للجامعات.

ولقد أصدر الحكم العسكري الاسرائيلي بياناً يبرز فيه «أ. ع ٨٥٤» في وجه المعارضة المتصاعدة في الأوساط الأكاديمية وسواها، قائلاً: انه تبنى هذا الشكل الخاص من التنظيم (تطبيق القانون ١٦) «تعزيزاً للعرف الوطيد الذي درجت عليه السلطات الاسرائيلية، بالحفاظ، ما أمكن، على سريان القانون الأردني المحلي، عوضاً عن طرح تشريعات جديدة». لكن هذه المقولة ينبغي النظر اليها على ضوء حقيقة ان الحكم العسكري لم يتردد ــ على امتداد أكثر من تسعمائة أمر عسكري حتى الآن ــ في تقديم تشريعات جديدة كلياً، وان كان يموهها، باعتبارها «مجرد تعديلات للقانون الأردني».

ومضى ذلك البيان في القول: ان لجنة خاصة تم تشكيلها من المحامين والاخصائيين التربويين للبحث في إطار تشريعي ملائم لجامعات الضفة الغربية، وان هذه اللجنة هي التي قررت اختيار القانون ١٦، عوضاً عن القانون ١٧، لان جامعة عمان تملكها الحكومة، في حين يملك القطاع الخاص جامعات الضفة الغربية. وبما ان القانون ١٦ ينطبق على نوعي المؤسسات التعليمية كليهما:

من حكومية وخاصة، ارتأت اللجنة الخاصة المذكورة انه أكثر ملاءمة.

لقد جاء «أ. ع ٨٥٤» في وقت اشتد فيه التوتر بين سلطات الاحتلال وبين الجامعات والمدارس عموماً. والواقع، ان هذا الأمر العسكري لم يأت باي تغيير نافع، او باي تحسين مفيد في الهيكلية القانونية الخاصة بالمدارس والجامعات.

٣ ــ إنها تلغي إلزامية التعليم:

يفرض القانون الأردني إلزامية التعليم للسنوات التسع الأولى، (**القانون رقم ١٦**، المادة ٨ ــ أ). ويشترط عدم وجود الأولاد، دون السادسة عشرة من العمر، خارج التعليم الا لأسباب طبية (**المصدر نفسه**، المادة ١٣). وفي المقابل، فان الأوامر العسكرية موضوع هذه الدراسة، باشتراطها، على كل تلميذ وطالب، الحصول على اذن خاص يسمح له بالذهاب الى المدرسة، فانها تبطل في الواقع إلزامية التعليم، وتحيل الدراسة كلها، سواء في المدارس العامة أم الخاصة، الى امتياز خاص يخضع لنزوات الحكم العسكري. فالحكم العسكري يتمتع بالصلاحية الكاملة لكي يتكرم بتقديم اذن الدراسة لكل تلميذ وطالب، مستنداً الى استنسابه الخاص، وغير خاضع في ذلك الى اية معايير، او مقاييس مفهومة، اللهم الا الى اعتباراته السياسية واهتماماته الأمنية.

٤ ــ إنها تقلل من عدد المدرسين المتيسرين:

ان تعديل النظام الخاص بمنح المعلمين تراخيص التدريس، والذي يحظر منح هذه التراخيص لاي مدرس أدين بمخالفة أمنية، او تم توقيفه في الحجز الاداري، يمنع قطاعاً واسعاً من السكان من الانضمام الى سلك التدريس. وانه ليستحيل ان ندرك آثار هذا النظام، الا حين نتذكر ان «التشريع الأمني» يحكم مجالات واسعة من الأنشطة، من بينها توزيع المنشورات، والمشاركة في التظاهرات، وكتابة الشعارات على الجدران، والاستماع الى خطابات سياسية غير مرخصة. وهي تحتوي على كل أنواع النشاط السياسي التي يمكن تصورها. وقلائل هم الذين يستطيعون الإفلات ــ في مجتمع مسيّس بدرجة عالية ــ من ارتكاب أحد الأعمال التي يمكن تصنيفها في الأوامر العسكرية، كمخالفة أمنية.

بل وحتى لو تدبر شخص ما نفسه، بحيث يبقى في منأى عن اي نشاط علني قد تترتب عليه إدانته بمخالفة أمنية، فمن اليسير جداً ضمه الى قافلة المدانين، ولو لم يرتكب هو شخصياً اية مخالفة على الاطلاق، طالما ان الجنود الاسرائيليين مخوّلون بإيقاف اي شخص في الضفة الغربية إدارياً، حتى وبدون الحاجة الى توجيه اية تهمة اليه او اتهامه باية اساءة. فمثل هؤلاء يصبحون في عداد الموقوفين إدارياً، وتنطبق عليهم، بالتالي، أحكام الأمر العسكري بصورة آلية، ويصبحون، في النتيجة، من الممنوعين من ممارسة مهنة التعليم، مثلهم في ذلك كمثل الذين أدينوا بمخالفات أمنية سواء بسواء.

٥ ــ إنها تخضع العملية التربوية للأعيب السياسية:

لعل أسوأ آثار هذه الأوامر العسكرية انها تمكّن الحكم العسكري من ممارسة سيطرة مباشرة على جميع المعلمين والطلبة والمؤسسات التعليمية. وان «أ. ع ٨٥٤»، بالتحديد، يخوّل الحكم العسكري ممارسة تلك السيطرة لاعتبارات السياسة و«النظام العام» ((أ. ع ٨٥٤، المادة ٥)؛ ويميز الأشخاص، غير المرغوب فيهم سياسياً في الأساس، من وجهة نظره طبعاً، لكي يخضعهم للحرمان من اذون التدريس او لقيود خاصة (**المصدر نفسه**، المادة ٤؛ **النظام الخاص باذون التدريس للمعلمين**). فالأوامر العسكرية تفسد سلطات وزارة التعليم بتسخيرها، كأداة اضافية من أدوات تحقيق الغايات السياسية والأمنية التي تتوخاها الادارة العسكرية. هذا مع العلم ان هناك ما يكفي وزيادة من القوانين التي تمكّن الحكم العسكري من ممارسة اية درجة يشتهيها من السيطرة التي قد يزعم حاجته اليها، لأغراض أمنية، او حتى للأغراض السياسية (انظر: **الأمرين العسكريين الرقم ١٠١ والرقم ٣٧٨، وكذلك انظمة الطوارىء للعام ١٩٤٥**).

٦ ــ إنها تزعزع حياة الطلبة والمدرسين:

هذه الأوامر العسكرية، بتطلبها اذناً فردياً خطياً من الحكم العسكري لكل من يريد ان يصبح مدير مدرسة او معلماً او تلميذاً، تجعل

الوضعية الأكاديمية لهؤلاء الناس قلقة ومضطربة ومزعزعة ومتوقفة على نوايا السلطات العسكرية. وينطبق هذا، بالقدر نفسه، على الأساتذة الأجانب او الاسرائيليين في جامعات الضفة الغربية. فجامعة بير زيت، على سبيل المثال، «تستورد» ٣٠٪ من ملاكها التعليمي من الأكاديميين العرب الاسرائيليين ومن الخارج. ولقد أدى رفض إعطاء هؤلاء الأساتذة اذون التدريس الى شلّ الجامعة. وتفاقم الوضع بالأوامر العسكرية حدة وسوءاً، بكونها تفرض هذا الاشتراط على المعلمين والطلبة المحليين، وعلى المدارس من ابتدائية وثانوية على السواء. فاذا بدأت السلطات بتنفيذ هذه الأوامر فعلياً، فستصبح سيطرة الحكم العسكري على المدارس كاملة، وسيتعرض تلاميذ وطلبة، وكذلك مناطق بأسرها، ومدارس برمتها، لإنزال «العقاب» بهم وبها، عبر الحرمان الانتقائي من الوضعية الأكاديمية.

الهيكلية الأردنية

زعموا ان «أ. ع ٨٥٤» هو مجرد محاولة لملء الفراغ، وذلك بسحب القانون الأردني القائم والخاص بالمدارس الابتدائية، الى مجال التطبيق على الجامعات التي رأت النور بعد العام ١٩٦٧. ويشير أصحاب هذا الرأي الى انه لم تكن هناك كليات او جامعات في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧، والى ان «أ. ع ٨٥٤» يسعى لتنظيم مثل هذه المؤسسات بواسطة القانون الأردني، وفي أقل قدر من التصرف والتعديل فيه.

لكن اي تحليل سليم للتشريع الأردني، الذي كان قائماً عام ١٩٦٧، يكشف، في جلاء، ان القانون ١٦ لم يكن يقصد به، البتة، ان يشمل الكليات والجامعات، وان المشترع الأردني كانت لديه خطة مختلفة تماماً للجامعات. فالقانون ١٧، على سبيل المثال، ينشىء هيكلاً إدارياً معقولاً لجامعة عمان التي استثنيت، حصراً، من مجال تطبيق القانون ١٦ (**القانون ١٦**، المادة ١١٥). ولقد وضع المشترع الأردني، بعد عام ١٩٦٧، قوانين أخرى لتنظيم جامعة اليرموك، ولتعديل القانون ١٧ بما يلبي الحاجات المتغيرة لجامعة عمان.

لقد كان المستهدف بالقانون ١٦ ان ينظم المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية، وتعليم الكبار، ودور الحضانة، والمعاهد. ولقد احتوى القانون على تعريف دقيق لكل فئة من هذه الفئات ولكل مستوى من هذه المستويات، وعالج كلاً منها بتنظيمات مختلفة، وفق المعايير الأكاديمية والمهنية. وكان القانون حريصاً على ان يؤكد، بعناية، ان «المعاهد» التي يتطرق اليها لا تشمل ولا تعني الكليات والجامعات. فـ«المعاهد» التي يشملها القانون ١٦ يعرّفها هذا القانون نفسه، نصاً، بانها اية مؤسسات تعليمية تقوم بتدريس اية موضوعات او مهارات، بعد المرحلة الثانوية، وحيث تكون مرحلة الدراسة أقل من أربع سنوات ((**المصدر نفسه**، المادة ٢ والمادة ٨ــ ج). ويجمل القانون أهداف المعاهد فيصفها بأنها: مستوى من التعليم المتخصص، يقع في منزلة متوسطة بين التعليم الثانوي، من جانب، وبين التعليم الجامعي من الجانب الآخر (**المصدر نفسه**، المادة ٢٠). وعموماً، تضم الدراسات في المعاهد علوم السكرتاريا والمحاسبة والدورات اللغوية، وسواها من المهارات الأكاديمية ــ المهنية التي تعطى لخريجي المدارس الثانوية الذين لا يؤمون الجامعات.

وينشىء القانون ١٦ «لجنة عليا» مهمتها وضع ومراجعة وإقرار الكتب المدرسية، التي ستوضع قيد التدريس في المدارس التي يشملها إطار القانون (**المصدر نفسه**، المواد ٢٧ ــ ٥٤). ويحظّر القانون استخدام اية كتب مدرسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ما لم تكن قد أقرتها اللجنة. وهنا نسجل ان من الواضح تماماً، انه لا يمكن تطبيق مثل هذه الرقابة والسيطرة والإشراف على كلية او جامعة، دون تقليص الحرية الأكاديمية، وتقويض أسس حرية البحث التي هي مرتكزات رئيسية للتعليم الجامعي.

ويحظّر أحد بنود القانون ١٦، على المعلمين المشمولين في نطاقه، الانتساب الى اية أحزاب سياسية او ممارسة اية «نشاطات حزبية» سواء في داخل المؤسسات التربوية ام في خارجها (**المصدر نفسه**، المادة ٢٥). لكن القانون ١٧، الخاص بجامعة عمان ــ في المقابل ــ لا يفرض اية قيود سياسية، من اي نوع كان، على أفراد هيئة التدريس. وان تعيين الأساتذة في مراكز التدريس في الجامعة يقوم على معايير أكاديمية واردة نصاً. وان التعيينات والترقيات في كل كلية

تأتي بها التوصيات من الكلية المعنية نفسها، وترفع الى مجلس الادارة الذي يأخذ بها القرار، ثم يجيء تثبيت التعيين او الترقية في مرسوم ملكي ينشر في الجريدة الرسمية (**القانون** ١٧، المادة ٢٠).

وفي المقابل، فان التعديلات التي أدخلتها السلطات العسكرية على القانون ١٦ تتضمن، كما مرّ معنا آنفاً، قيوداً كثيرة على النشاطات السياسية، في جميع المراكز التعليمية والمدارس والكليات والمعاهد والجامعات، وتخوّل الحكم العسكري تحديداً، سلطة منح او رفض منح اذون التدريس، وفقاً للاعتبارات السياسية.

اما الزعم بانه جرى تفضيل الأخذ بالقانون ١٦، عوضاً عن القانون ١٧، بحجة ان جامعة عمان هي ــ على خلاف كليات الضفة الغربية ــ مؤسسة حكومية، في حين ان القانون ١٦ يشمل كلاً من المؤسسات الخاصة والحكومية، فهو هراء ومغالطة وسفسطة لفظية. فالسلطات العسكرية الاسرائيلية، بتركيزها على هذا الفارق التقني، انما تسعى لتبرير رفضها التعامل مع الاختلافات الجوهرية بين القانونين، ومع الاحتياجات الحقيقية للجامعة، ولإخفاء السبب الحقيقي لإصدار «أ. ع ٨٥٤».

نظرة اجمالية على الأوامر العسكرية الجديدة

أولاً: إنها مناقضة لاتفاقية جنيف:

يحظّر القانون الدولي على سلطة محتلة القيام بتغيير القوانين المحلية، الا في حدود ما يستلزمه أمن قواتها. وان السلطة العسكرية الاسرائيلية، بإصدارها الأوامر مدار هذا البحث، ارتكبت تدخلاً سافراً في عملية أداء المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية لواجباتها؛ حيث ان التشريع، حتى لو كان مفيداً، هو الحقل الأوحد للسيادة. وان اغتصاب سلطة وضع التشريعات والقوانين يمثّل انتهاكاً فاضحاً لأحكام القانون الدولي.

ثانياً: إنها تنتهك الحرية الأكاديمية:

هذه الأوامر العسكرية، بمد نطاقها الى الكليات والجامعات، تمثّل انتهاكاً لمبادىء الحرية الأكاديمية، وتحول دون وجود المناخ المؤاتي للبحث والدراسة الجامعية السليمة. ويجد الأساتذة والطلبة في هذا الجو، ان سيف ديموقليس مسلّط على أعناقهم على الدوام. وان الأساتذة والطلبة، مثلهم في هذا كمثل الكتب الدراسية، لا بد ان ينالوا «إجازة» السلطات العسكرية، التي لا علاقة لهمومها واهتماماتها بالاعتبارات الأكاديمية او التعليمية.

ثالثاً: إنها تفسد الوظائف المدنية خدمة لأغراض سياسية وعسكرية:

هذه الأوامر، كسواها من الأوامر العسكرية، تنقل كل الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية الى أيدي الضباط العسكريين، الذين يسخرونها ويتلاعبون بها، خدمة لغايات سياسية وعسكرية. وأصبح هؤلاء يتمتعون بالسلطة الكاملة على مجمل النظام التعليمي، وصلاحية منح الاجازات والشهادات والأذون والتراخيص، وهم يستعملون هذا كله للعقاب او للثواب، رغبة في ضمان عمل سياسي مرغوب، او على الأقل إذعان هذا القطاع لوجود الاحتلال ولسياساته.

رابعاً: إنها لا لزوم لها:

هذه الأوامر العسكرية لا تلزم من وجهة نظر أمنية، وهي فضفاضة الى حد انه يتعذر تطبيقها بالتمام. وهذا يقود الى تطبيق انتقائي، الأمر الذي يحمل مخاطر إضافية؛ حيث ان عملية «الانتقاء» لا بد ان تكون أحكاماً متعسفة ومتحيزة وتمييزية. فهي تمنح السلطات العسكرية، من السلطات، أكثر بكثير مما تحتاجه شرعياً، وفوق ما يمكنها استخدامه بفعالية. والنتيجة ضياع الأهداف التربوية في القوانين الأصلية، طالما ان السلطات العسكرية تركّز، فقط، على تطبيق تلك الأحكام والبنود والتعديلات، التي تخدم غاياتها الأمنية ومصالحها السياسية.

خامساً: إنها تحول دون نمو المؤسسات التعليمية وتطورها:

النتيجة المؤكدة لمثل هذه القوانين التقييدية، انها تؤدي قطعاً، الى تقليص، بل الى منع تأسيس مؤسسات تربوية جديدة ونموها وتطورها. بل ان المؤسسات القائمة فعلاً، تعيش حالة فظيعة من الحرج وعدم الاستقرار.

سادساً: إنها تساهم في هجرة الأدمغة:

تؤدي الأوامر العسكرية، بالقيود التي تفرضها على فرص التوظيف في قطاع التعليم، الى تضييق السبيل الرئيسي أمام الخريجين الجامعيين في الضفة الغربية. وفي ضوء الوضع الاقتصادي الراهن، فان شرائح واسعة من المتعلمين، الذين تسد في وجوههم مجالات العمل في التدريس، لن تجد أمامها غير سبيل الهجرة، تاركة وراءها مجتمعاً مقفراً الا من العمال غير المهرة.

سابعاً: إنها تكفل استمرار الحالة المتوترة في الجامعات:

تشهد الضفة الغربية، منذ بدء الاحتلال، حالة مستمرة من التوتر والعداء بين السلطات العسكرية وبين المؤسسات الأكاديمية، بأساتذتها وطلبتها. ويرى كثيرون من الجانبين ان الأوامر العسكرية الأخيرة ليست لها اية دواع تربوية، او تعليمية إصلاحية، بل هي أسلحة يستخدمها الجانب الأول، في صراعه المستمر لإخضاع الجانب الثاني. وبما ان هذه هي غاية الأوامر العسكرية، فانه ليستحيل توقّع اية نتائج بناءة من ورائها. وبدلاً من ذلك، فانها لن تقود الا الى المزيد من إلهاب المشاعر المضطرمة، وإذكاء حالة السخط العارم، والمزيد من التظاهرات والإضرابات والاضطرابات في المراكز التعليمية.

والواقع، ان الضفة الغربية شهدت العديد من الإضرابات والتظاهرات، حتى الآن، احتجاجاً على هذه الأوامر. ولقد رفضت الجامعات على وجه الخصوص، تطبيقها عليها. ولقد بعثت السلطات العسكرية، في ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٨٠، مذكرة الى كل جامعة تطلب فيها معلومات تفصيلية، عن أسماء وعناوين وخصوصيات أخرى، لكل معلم ولكل تلميذ وطالب ومدير وإداري. وفي الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠،قامت السلطات العسكرية بإبلاغ الجامعات ان تراخيصها للعمل قد انتهت مدتها، وان عليها التقدم بتراخيص جديدة، وتزويد السلطات العسكرية بالمعلومات المطلوبة، ومراعاة أحكام الأوامر العسكرية السالف ذكرها. ولهذا، ينبغي توقّع المزيد من التوتر والاضطراب، كنتيجة حتمية لإصرار السلطات العسكرية على تطبيق هذه الأوامر، على الرغم من المقاومة التي تبديها المدارس الفلسطينية والمعلمون والطلبة.

خلاصة

يشكّل «أ. ع ٨٥٤» والأوامر العسكرية الأخرى الملحقة والمكملة له، انتهاكاً للقانون الدولي وتقييداً فظاً للحرية الأكاديمية. وانه لا يمكن تبريرها بالاعتبارات الأمنية الاسرائيلية، اذ لا يترتب عليها غير المزيد من المرارة، والإحباط، والعداوة.

جوناثان كُتّاب

ملحق

جيش الدفاع الاسرائيلي

الأمر الرقم ٨٥٤:

أمر خاص بالتعليم والثقافة، القانون الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤ (التعديل) (الضفة الغربية):

بموجب الصلاحية المناطة بي تنفيذاً لقانون الثقافة والتعليم، القانون الرقم ١٦، للعام ١٩٦٤ (من الآن فصاعداً «القانون»)، فاني بموجب هذا القانون أرسم ما يلي:

تعديل للمادة ٢ من القانون

١ ــ في تعريف «المعهد»، الوارد في المادة ٢ من القانون، تلغى العبارة التي تنص: «شريطة ان تكون فترة الدراسة أقل من أربعة أعوام».

تعديل للمادة ٨ من القانون

٢ ــ في المادة ٨ (ج) من القانون، تلغى عبارة: «ومدته أقل من أربع سنوات».

تعديل للمادة ٢٠ من القانون

٣ ــ في المادة ٢٠ من القانون، تلغى عبارة: «في مستوى متوسط من التخصص يقع في منزلة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي».

تعديل للمادة ٢٦ من القانون

٤ ــ في نهاية المادة ٢٦، يضاف ما يلي: «يمكن ان يشتمل المرسوم المذكور على أنظمة خاصة بالمعلمين الذين أدينوا بارتكاب جريمة بموجب قانون الأمن، او الذين وضعوا قيد الحجز الإداري».

تعديل للمادة ٥٩

٥ ــ (أ) في المادة ٥٩ من القانون، تستبدل كلمة «الوزارة» بالعبارة التالية: «الموظف المسؤول بموجب الأمر المتعلق بالسلطات الخاصة بقوانين التعليم (منطقة الضفة الغربية) (الرقم ١١) للعام ٥٧٢٧ (١٩٦٨) (من الآن فصاعداً «الموظف المسؤول»).

(ب) الفقرة (ج) في المادة ٥٩ من القانون سوف يشار اليها بالحرف (د) ولتسبقها العبارة التالية:

(ج) «ان الموظف المسؤول يستطيع، بالتشاور مع قائد الشرطة في القضاء ومع الحاكم العسكري في المنطقة المعنية مباشرة، ان يأخذ في الحسبان اعتبارات النظام العام في عداد الاعتبارات الأخرى، لدى منح الإذن الوارد ذكره في هذه المادة».

أحكام انتقالية

٦ ــ سوف تعتبر كل مؤسسة تعليمية في المنطقة المذكورة في ذيل هذا الأمر انها حاصلة على ترخيص مؤقت، بموجب القانون وفق تعديله في هذا الأمر، اعتباراً من التاريخ الذي يصبح فيه هذا الأمر نافذ المفعول.

تاريخ سريان هذا الأمر

٧ ــ يصبح هذا الأمر نافذ المفعول اعتباراً من ٢٤ تموز (يوليو) ٥٧٤٠ (الثامن من تموز ــ يوليو ١٩٨٠).

الاسم

٨ ــ سوف يحمل هذا الأمر اسم «الأمر الخاص بالتعليم، القانون الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤ (التعديل) (الضفة الغربية) (الرقم ٨٥٤) للعام ٥٧٤٠ ــ ١٩٨٠».

٢٢ تموز (يوليو) ٥٧٤٠.

٦ تموز (يوليو) ١٩٨٠.

بنيامين بن ــ اليعيزير

عميد ثان ــ قائد منطقة الضفة الغربية

الذيل

١ ــ جامعة بير زيت.

٢ ــ جامعة النجاح الوطنية.

٣ ــ جامعة بيت لحم.

٤ ــ معهد الدراسات الإسلامية ــ كلية الشريعة.

جيش الدفاع الاسرائيلي

القانون الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤ الخاص

بالتعليم والثقافة

نظام في شأن اذون المعلمين الرقم ٢٣ للعام ١٩٦٥ (التعديل): بموجب الصلاحية المخوّلة إلي، بناء على المادة ١١٧ من القانون الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤ الخاص بالتعليم والثقافة (من الآن فصاعداً «القانون») فإني أصدر النظام الآتي:

تعديل للمادة ٨

١ ــ ان نص المادة ٨ من النظام الخاص بأذون التدريس للمعلمين الرقم ٢٣ للعام ١٩٦٥ (من الآن فصاعداً «النظام») سوف يشار اليه بالحرف (أ)، ويضاف اليه ما يلي:

(ب) «يحق للموظف المسؤول ان يلغي اذن التدريس الممنوح لكل من أدين بارتكاب جريمة بموجب قانون الأمن، او لكل من تم وضعه قيد الحجز الإداري، الا بموافقة الموظف المسؤول».

تاريخ العمل بالنظام

هذا النظام سوف يحمل اسم «النظام الخاص باذون التدريس للمعلمين الرقم ٢٣ للعام ١٩٦٥ (الضفة الغربية) (التعديل) للعام ٥٧٤٠ (١٩٨٠).

٢٢ تموز (يوليو) ٥٧٤٠.

٦ تموز (يوليو) ١٩٨٠.

بنيامين بن ــ اليعيزير

عميد ثان ــ قائد منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

الأمر المتعلق بالمناطق المغلقة (الضفة الغربية) (الرقم ٣٤) ٥٧٢٧ (١٩٦٧):

التصريح العام بالدخول (سكان المناطق المدارة) (الرقم ٥) (التعديل) (الضفة الغربية) ٥٧٤٠ (١٩٨٠): بموجب الصلاحية المناطة بي بوصفي قائداً للمنطقة، فإني أصدر البيان الآتي:

تعديل المادة ٢

١ ــ (أ) المادة ٢ من التصريح العام بالدخول (سكان المناطق المدارة) (الرقم ٥) (اليهودية والسامرة)، للعام ٥٧٣٢ (١٩٧٢). سوف يشار اليها بالحرف (أ)، وتضاف في مطلعها العبارة التالية، مع مراعاة مضمون الفقرة (ب).

(ب) بعد الفقرة (أ) من المادة ٢ يتبع الآتي:

«(ب) لا يسمح لأحد ممن يدخلون المنطقة، من سكان اية منطقة مدارة، بالعمل كمدرس او مدير في اية مؤسسة تعليمية، او ان يكون طالباً في اية مؤسسة تعليمية، ما لم يحصل على ترخيص شخصي خطي من جانب آمر عسكري».

(ج) الفقرة (ب) لا تعني أبداً الانتقاص من أحكام اي تشريع او اي قانون أمني يوجب طلب الحصول على ترخيص، او اقتناء إجازة بالاقامة او بالعمل، لكنها ألحقت كإضافة الى اية أحكام قانونية من هذا القبيل.

أحكام انتقالية

٢ ــ لا ينطبق هذا التعديل خلال العام الدراسي ٥٧٤٠ (١٩٧٩ ــ ١٩٨٠) على اي معلم او طالب قد بدأ فعلاً بالتدريس او بالدراسة، كل حسب حالته، في اية مؤسسة تعليمية، قبل ان يصبح هذا التعديل نافذ المفعول.

تاريخ بدء العمل

٣ ــ يصبح هذا الأمر نافذ المفعول اعتباراً من ٢٤ تموز (يوليو) ٥٧٤٠ (٨ تموز ــ يوليو ١٩٨٠).

الاسم

٤ ــ هذا الاعلان سوف يحمل اسم «البيان العام للدخول (سكان المناطق المدارة) (الرقم ٥) (التعديل) (اليهودية والسامرة) ٥٧٤٠ ــ ١٩٨٠».

٢٢ تموز (يوليو) ٥٧٤٠.

٦ تموز (يوليو) ١٩٨٠.

بنيامين بن ــ اليعيزير

عميد ثان ــ قائد الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

الأمر المتعلق بالمناطق المغلقة (منطقة الضفة الغربية) (الرقم ٣٤) للعام ٥٧٢٧ (١٩٦٧):

التصريح العام بالدخول (الرقم ٥) (السكان الاسرائيليون والأجانب) (منطقة الضفة الغربية) ٥٧٤٠ (١٩٨٠): بموجب السلطة المخوّلة إلي كقائد للمنطقة، فإني أصدر الأمر الآتي:

تعديل المادة ٢

١ ــ في المادة ٢ من التصريح العام بالدخول (الرقم ٥) (السكان الاسرائيليون والأجانب) (منطقة الضفة الغربية) ٥٧٣٠ (١٩٧٠) (من الآن فصاعداً «التصريح العام بالدخول»)، يضاف ما يلي بعد الفقرة التاسعة.

١ ــ (أ) لا يسمح للسكان الاسرائيليين، او الأجانب ممن يدخلون المنطقة، بالعمل كمدرسين او مدراء في اية مؤسسة تعليمية، ما لم يحصلوا على تصريح شخصي خطي من جانب الآمر العسكري.

(ب) الفقرة (أ) لا يقصد بها الانتقاص من أحكام اي تشريع او قانون أمني يوجب طلب الحصول على إجازة او اقتناء إجازة للاقامة او للعمل، لكنها ألحقت كإضافة الى اية أحكام أخرى من هذا القبيل.

أحكام انتقالية

٢ ــ لا ينطبق هذا التعديل، في أثناء العام الدراسي ٥٧٤٠ (١٩٧٩ــ١٩٨٠)، على اي معلم او طالب بدأ فعلاً بمزاولة التدريس او الدراسة، كل وفق حالته، في اية مؤسسة تعليمية، قبل نفاذ هذا التعديل.

تاريخ العمل

٣ ــ يصبح هذا التعديل نافذ المفعول اعتباراً من ٢٤ تموز (يوليو) ٥٧٤٠ (٨ تموز ــ يوليو ١٩٨٠).

الاسم

٤ ــ سوف يحمل هذا الاعلان اسم البيان العام للدخول (الرقم ٥) (السكان الاسرائيليون والأجانب) (التعديل الرقم ٢) (الضفة الغربية) ٥٧٤٠ (١٩٨٠).

٢٢ تموز (يوليو) ٥٧٤٠.

٦ تموز (يوليو) ١٩٨٠.

بنيامين بن ــ اليعيزير

عميد ثان ــ قائد منطقة الضفة الغربية

ترجمة: **محمد النصر**

(عن الانكليزية)

المؤتمر الدولي الخامس الخاص بالمسألة الفلسطينية (نيويورك، ١٥ ــ ١٩/ ٣/ ١٩٨٢)

المؤتمر الدولي الخامس، الذي دعت اليه الامم المتحدة تحت رعاية اللجنة الخاصة بالحقوق الشرعية الثابتة للشعب الفلسطيني كان يجب ان يعقد في شيكاغو، لكنه عقد بدلا من ذلك في مقر الامم المتحدة في نيويورك، بين الخامس عشر والتاسع عشر من اذار (مارس) ١٩٨٢. وقد كان تغيير مكان انعقاد المؤتمر نتيجة للتدخل المباشر الذي مارسته وزارة الخارجية الاميركية. فقد رفضت الخارجية الاميركية السماح للامم المتحدة باستخدام اي من التسهيلات الاميركية، لان المؤتمر، الذي هو احد اشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني وقيادته، المتمثلة بمنظمة التحرير، يتناقض تناقضا مباشرا مع «سياسات الولايات المتحدة ومصالحها».

ان اتخاذ الولايات المتحدة مثل هذا الاجراء كان سيئاً، وذلك لأنه حرم الجمهور الاميركي من حضور المؤتمر. ولو تمكن هذا الجمهور من حضور المؤتمر لحصل على معلومات جديدة وعلى وقائع وتحليلات خاصة بالمسألة الفلسطينية وبسياسات الولايات المتحدة تجاه هذه المسألة. ورغم ان الاجراء الاميركي لا يشكل مفاجأة (لقرائنا)، فانه يجب ان يوقظ اولئك الذين يوهمون انفسهم بان زمرة ريغان ــ هيغ ــ وينبيرغر تتحرك باتجاه تفهّم افضل للطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني.

رغم الاجراء الاميركي، فان عقد هذا المؤتمر في اميركا الشمالية، يعتبر خطوة مهمة. اضافة الى ذلك، فقد عقد المؤتمر طبقا لبنود قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٦/ ١٢٠ ب.

وقد كان العنوان الرئيسي للمؤتمر هو: «الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني».

كانت الجلسة الافتتاحية اجمالا جلسة احتفالية حضرها العديد من مسؤولي الامم المتحدة ومن اعضاء اللجنة الخاصة بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. ونقل ممثل منظمة التحرير الدائم في الامم المتحدة، زهدي الطرزي، خلال الجلسة، رسالة من «ابو عمار».

تشكل المؤتمر من سبع لجان تناولت المواضيع التالية:

(أ) طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية ودورها.

(ب) المسألة الفلسطينية والرأي العام في اميركا الشمالية.

(ج) المسألة الفلسطينية في اطار الاحتلال العسكري.

(د) دور الوضعين الداخلي والاستراتيجي في رسم السياسات الاميركية والكندية.

(هـ) الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني.

(و) تطور السياسات الاميركية والكندية الخاصة بالمسألة الفلسطينية.

(ز) دور الامم المتحدة في ايجاد وسائل فعالة لتمكين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم وممارستها.

جميع الاوراق كاملة، اضافة الى تقرير المؤتمر، ستنشر من قبل الامم المتحدة كاسهام في ايجاد تفهم اوسع للمسألة الفلسطينية.

انه من المهم ان نلاحظ، هنا، ان المؤتمر اعتبر ــ كما فعل في دوراته الاربع السابقة ــ ان حل المشكلة الفلسطينية هو جوهر تسوية الصراع العربي الاسرائيلي. اضافة الى ذلك، فانه في حين

كان المؤتمر يبحث الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، مثلت الانباء الواردة عن اقالة مناحيم ميلسون لمجلس بلدية البيرة، تذكيرا صارخا بسياسات اسرائيل الالحاقية ومخططاتها. وفي هذا الاطار، اكد المؤتمر على:

١ ــ حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم في فلسطين التي اجبروا على مغادرتها بالقوة.

٢ ــ الحق في تقرير المصير من دون اي تدخل خارجي.

٣ ــ الحق في اقامة دولة مستقلة وذات سيادة في فلسطين.

٤ ــ الحق في وطن موحد ووحدة وطنية.

وقد اثارت احدى الكلمات بعض الملاحظات المتضاربة. وتلك كانت كلمة العلامة والناقد الباكستاني المعروف اقبال احمد. فصراحتها ولهجتها غير الديبلوماسية، في وسط العديد من الديبلوماسيين، كانت غير عادية ومنعشة؛ الامر الذي يستدعي ان نلخص هنا بعض النقاط التي اثارتها هذه الكلمة.

اولا ــ اعلن اقبال احمد ان الاعلام الغربي (الاميركي بصفة خاصة) يعرض القضايا العربية والفلسطينية بطريقة مشوهة، وان هذا الاعلام، اضافة الى ذلك، لم ينقل ولم يعرف بالابعاد الاخلاقية والانسانية للكفاح الفلسطيني، لكنه قال: ان مجرد القاء اللوم على الاعلام الاميركي، بسبب ازدواجيته، ليس كافيا. ومضى يقول: ان فشل السياسات العربية ليس ناتجا عن محدودية الاعلام العربي فحسب، وانما، وبالقدر نفسه، عن قيام المجتمع السياسي العربي بخنق مجتمعه المدني. وقدم المثال التالي على ذلك: في السنوات العشرين الماضية، لم تتح ست دول عربية على الاقل (لم تجر تسميتها لاسباب ديبلوماسية) لصحافي قدير ومحترم الفرصة ان يظهر، لماذا؟ لان المجتمع السياسي (اي الدولة) قد حال دون ازدهار المواهب العربية، بسبب الافتقار الى الممارسة الديمقراطية الحقيقية. فاذا كانت الاصوات العربية مخنوقة في مجتمعاتها نفسها، فكيف يتمكن العرب، في المقابل، من تقديم صورة اخلاقية وانسانية في الخارج، وفي الغرب بصفة خاصة؟

ثانيا ــ اعاد فشل السياسات العربية نحو الولايات المتحدة للاسباب انفة الذكر، اي ان العرب يخاطبون المجتمع السياسي الاميركي فقط، ويتجاهلون المجتمع المدني. وقال: ان الفيتناميين نجحوا في ايجاد صدع بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني الاميركيين؛ مما مكنهم وساعدهم على تطوير حركة كبرى معادية للحرب، ساعدت على شل اجراءات الحكومة على الجبهة العسكرية.

ثالثا ــ يجب ان لا نهتم كثيرا بتقديم صورة انسانية او اخلاقية، خلال مخاطبتنا للولايات المتحدة. وهو يعتقد ان نجاح السياسات العربية يمكن الوصول اليه، فقط، اذا ما حصلت على ثمن سياسي واقتصادي. وهذا يتطلب من السياسات العربية انشاء علاقة واضحة جدا بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية من جهة وبين الاهداف السياسية والديبلوماسية من جهة اخرى.

فعلى سبيل المثال: كلما اقدمت اسرائيل على ضم المزيد من الارض، تقدم الدول المصدرة للنفط بشكل جماعي، على تخفيض الانتاج وتخفيض التصدير للولايات المتحدة. وعندما تتم المفاوضات على صفقات بمليارات الدولارات، يجب على العرب ان يصروا على تفكيك المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، اذا كان الطرف الاخر يرغب في اتمام الصفقة. بالاختصار يجب ان تقوم علاقة واضحة جدا بين القوة (العربية) والسياسات المرسومة، اذا ما اردنا الحصول على نتائج ملموسة.

ولعله في غنى عن القول: ان الديبلوماسيين، بطرقهم الديبلوماسية، رفضوا التعليق على ملاحظاته، ولكن عند انتهاء الجلسة، كانت هذه الملاحظات المحور الذي دارت عليه معظم الاحاديث.

هناك نقطة اخرى جديرة بالملاحظة، وهي غياب العديد من الوفود العربية عن العديد من الجلسات. بينما يؤكد، في هذا السياق، ان الوفد المصري كان حاضراً دائماً ونشطاً دائماً.

واخيرا، يمكن القول ان بعض الاوراق التي قدمت في هذا المؤتمر كانت جادة جدا، وعكست الكثير من الملاحظات الحاسمة.

نوبار هوفسبيان

الأسبوع الثقافي الفلسطيني في قطر

أقيم في مدينة الدوحة، عاصمة دولة قطر، الأسبوع الثقافي الفلسطيني في الفترة ما بين ١٠ و١٧ نيسان (ابريل) ١٩٨٢؛ وذلك بدعوة من وزارة الاعلام، وبإشراف دائرة الاعلام والثقافة في منظمة التحرير والاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين. افتتح الأسبوع صلاح خلف (ابو اياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية، ووزير الاعلام القطري. وقد تضافرت جهود عدة وفعاليات ثقافية وفنية هامة لإنجاح هذا الأسبوع؛ اذ شارك فيه الاتحاد العام للفنانين التشكيليين، ومؤسسة صامد، كما شارك بعض الفرق الفنية الفلسطينية، إضافةً الى الشعراء والمحاضرين.

وقد اشتمل الأسبوع على النشاطات الثقافية التالية:

١ ــ معرض الكتاب الفلسطيني.
٢ ــ معرض الفن التشكيلي.
٣ ــ معرض التراث الشعبي.
٤ ــ معرض الكاريكاتور (خاص بالفنان ناجي العلي).
٥ ــ معرض رسوم الأطفال.

برنامج محاضرات غني

أما برنامج المحاضرات فقد كان غنيا، وحوى المحاضرات التالية:

١ ــ محاضرة د. رضوى عاشور وعنوانها: «اتجاهات في الرواية الفلسطينية».

استهلت د. عاشور محاضرتها بالحديث عن بدايات الرواية الفلسطينية، وذكرت شيئاً عن أهم الروايات التي ظهرت في فلسطين قبل العام ١٩٤٨. ثم تحدثت عن غسان كنفاني مطوّلاً من خلال اعماله: «رجال في الشمس» و«ما تبقى لكم»... تحدثت عنه كرائد حقيقي من رواد الرواية كرسته مرحلة الستينات، ثم تحدثت عن جبرا ابراهيم جبرا واميل حبيبي.. كما تحدثت عن الجيل الجديد من الروائيين الذين نشأوا وتكوّنوا في ظل المد الوطني في الخمسينات والستينات وواجهتهم تجربة النكسة عام ١٩٦٧ ومجزرة ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٠ ومن هؤلاء: يحيى يخلف، رشاد ابو شاور، توفيق فياض، سحر خليفة ولينة بدر.

وقدمت استعراضا لخصائص روايات هؤلاء الكتّاب ومدلولاتها، والمدارس الفنية التي تنتمي إليها، وعنصر التجريب فيها.

٢ ــ محاضرة غالب هلسا، وعنوانها: «منظومة الدعاية الصهيونية من خلال الرواية البوليسية».

شرح هلسا، في البداية، الأسباب التي دعته لأن يقتصر الحديث على مجال محدود هو مجال الرواية البوليسية الصهيونية، اي رواية الامتاع التي تقرأ قبل النوم او خلال الانتظار والسفر، اي الرواية الواسعة الانتشار والتي تخاطب الجمهور في لحظات اليقظة المتدنية؛ حيث يكون

الذهن عاجزا عن الحكم وخاضعا للغرائز النشطة. والموضوع الأساسي الذي يبحثه هذا النوع من الروايات هو الصراع بين المخابرات الاسرائيلية ومنظمة ايلول الأسود. وقدم دراسة لمعطيات هذه الروايات من خلال متابعة ثلاث روايات بوليسية هي: «مؤامرة اليشع» بقلم تشارلز روبنسن، «واحدى عشرة رصاصة لمحمد» و «عملية الكويت» لهاري ارفيه.

٣ ــ محاضرة للفنان السينمائي الفلسطيني مصطفى ابو علي، تحدث فيها عن السينما الفلسطينية، بدايتها وواقعها وآفاق تطورها، وتلت ذلك عروض سينمائية لبعض الأفلام الفلسطينية التسجيلية.

٤ ــ «تجربة اسير فلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني»، كان هذا عنوان المحاضرة التي ألقاها المناضل مهدي بسيسو.. وقد اشار بسيسو، في مستهل محاضرته، الى انه لا يريد الحديث عن الألم والمعاناة التي مرّ بها في سجون العدو، باعتبار ان حالة التعذيب والمعاناة هذه، حالة عامة يعيشها كافة المناضلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية. وانتقل في اثر ذلك الى سرد وقائع اعتقاله الذي تم في العام ١٩٧٠، حيث كان يرأس مجموعة فدائية مكوّنة من سبعة اشخاص عبرت مياه البحر الأبيض المتوسط على متن زورق صيد صغير واتجهت صوب الأرض المحتلة، وهي في كامل سلاحها وأعتدتها، وبالرغم من ان المدة المقررة للوصول كانت ٢٤ ساعة بدءاً من لحظة الانطلاق، إلّا ان عطلا اصاب الزورق أخّر وصول المجموعة ثلاثة ايام...

وقال بسيسو ان زوارق العدو اكتشفت امر الزورق وحاصرته واستطاعت بالتالي ان تأسره ورفاقه.

وعقد مقارنة بين السجين الفلسطيني في السجون الاسرائيلية وبين السجين اليهودي؛ حيث قال: إن السجين الفلسطيني يعيش حالة غاية في السوء قياسا الى ما يتمتع به السجين اليهودي من ترف وحرية مقابل ذلك.

وفي نهاية محاضرته، اكد المناضل بسيسو انه تعلّم من تجربته الطويلة في الأسر ان العدو لا يفهم إلّا منطق القوة وان الفلسطيني ما دام يمتلك الايمان بقضيته لا بد منتصر.

٥ ــ ندوة حول النضال في الأرض المحتلة، تكلم فيها فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل، ومحمد ملحم، رئيس بلدية حلحول، والشيخ رجب التميمي. وقد تحدثوا جميعهم عن تجربتهم في النضال في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وعن شراسة القمع الذي يمارسه العدو في محاولة لتركيع جماهير الأرض المحتلة وافراغ الأرض الفلسطينية وتهويدها.

وكان اول المتحدثين فهد القواسمة الذي وصف ما يجري الآن في الأرض المحتلة بأنه اشرس هجمة يشنها العدو الصهيوني حتى الآن.. وقال: إن التضامن مع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة لا يكون بالاضراب او الاحتجاج، وانما بالدعم الحقيقي للجماهير المنتفضة؛ والدعم لا يكون بالمال وانما بالجهاد.

وبعد ذلك، تحدث محمد ملحم، رئيس بلدية حلحول، وقال: إن مؤتمر القمة الاسلامي اتخذ قرارا بالجهاد؛ الأمر الذي انعش الجماهير وجعل المتطوعين يتدفقون بالآلاف على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية من اجل الالتحاق بالثورة الفلسطينية لقتال العدو ولكن الجماهير العربية والاسلامية احبطت عندما عرفت ان الجهاد المقصود، ليس القتال على جبهات الحرب وانما هو «الجهاد السياسي»!

واختتم الشيخ التميمي الندوة مؤكدا على المخطط الذي ينتهجه العدو لإزالة المعالم المقدسة في الأرض المحتلة تمهيدا لتهويدها، واشار الى هجوم الصهاينة على المسجد الأقصى الذي يحتل مكانة مميزة في افئدة الجماهير العربية والاسلامية.

ودعا الشيخ رجب التميمي الى الجهاد والكفاح لتحرير الأرض الفلسطينية والمقدسات الاسلامية وقال: ان التحرير لا يكون بالكلام وانما بدعم صمود الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان وفي الداخل.

أمسية شعرية

هذا، وقد تضمنت انشطة الأسبوع الثقافي الفلسطيني في قطر امسية شعرية شارك فيها الشعراء: مريد البرغوثي، امجد ناصر، مي صايغ وسعيد تيمّ. وقد نقل الشعراء الجمهور الى اجواء الشعر ومناخاته المتعددة.

ــ مريد البرغوثي ألقى عددا من قصائده

القديمة التي تضمنها ديوانه «قصائد الرصيف»، إضافة الى قصيدة جديدة طويلة.

ـــ امجد ناصر، ألقى قصائد من ديوانه الثاني «منذ جلعاد كان يصعد الجبل»، إضافة الى قصيدة من ديوانه الأول «مديح لمقهى آخر».

ـــ مي صايغ ألقت قصيدة مهداة الى هند جوهرية.

ـــ سعيد تيم ألقى قصيدة عمودية.

مؤتمر صحافي

في ختام الأسبوع، عقد يحيى يخلف الأمين العام لاتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين مؤتمرا صحافيا مع موسى زينل، مدير إدارة الثقافة والفنون القطرية. وقد اعرب زينل عن سعادته لاقامة الأسبوع الثقافي في الدوحة، ونوّه بالنجاح الذي حققه الأسبوع مشيرا الى الجهود المنظمة التي قام بها الاتحاد؛ حيث حفل الأسبوع بفعاليات متعددة لأوجه الثقافة الفلسطينية.

وقد شكر يحيى يخلف للأخوة القطريين حسن الضيافة والرعاية التي لاقاها المشاركون في الفعاليات الثقافية.

وقال يخلف ان الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين ينوي إقامة اسبوع ثقافي في لندن، سيكون فرصة هامة لاطلاع الجمهور الأوروبي على الثقافة الوطنية الفلسطينية التي هي جزء لا يتجزء من حركة النضال الفلسطيني التي تستهدف تحرير الأرض المحتلة.

واكد الأمين العام لاتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين على الدور الهام والبارز الذي تلعبه الثقافة الفلسطينية في وجه محاولات الطمس الصهيونية للتراث والثقافة الفلسطينيين.

وسئل يخلف عن التواصل بين الأدب الفلسطيني في الخارج وادب الأرض المحتلة، فأكد ان ثمة تواصلا وثيقا قائما بينهما، واشار الى ان هناك تجمعا للأدباء في الأرض المحتلة يمارس فعالياته وانشطته من خلال نادي الملتقى الفكري بالقدس، وقال انه تجمّع نشط ويقوم بطباعة الكتب وإقامة الأمسيات الشعرية والندوات الأدبية.

أمجد ناصر

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

الفلسطينيون

ماضٍ مجيد ومستقبل باهر

تأليف

د. عزت طنوس

السياسيون العرب في فلسطين منذ وعد بلفور وحتى الكتاب الأبيض

Ann Mosely Lesch, *Arab politics in palestine, 1917 — 1939,* Ithaca, N.y: Cornell university press, 1979, p.

هذه الدراسة، عن السياسيين العرب في فلسطين، تغطي المرحلة ما بين إعلان وعد بلفور وصدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، وهي تتناول البنى السياسية، وسلوك عرب فلسطين في ظل الانتداب البريطاني.

اعتمدت الدراسة، في مصادرها، على نماذج من التطورات السياسية والقومية في العالم الثالث خلال عقد الستينات، كما كتبها لوسيان باي؛ روبيرت إيمرسون وكارل دوتش. ومن ذلك، أن الحركة الوطنية الفلسطينية مرت في ثلاثة أطوار:

١ ــ الطور «الليبرالي»، وقد تعامل فيه السياسيون مع الحاكم المستعمر بـ«تعابير المنطق والقانون» (إيمرسون)، وهؤلاء هم جيل القادة الذين عايشوا الحكم العثماني في عقده الأخير، والانتداب البريطاني في عقده الأول، وركزوا نشاطهم في البرلمان العثماني، كوسيلة لكسب الرأي ضد المظالم اللاحقة بالعرب، وضد التقدم الصهيوني إلى فلسطين.

٢ ــ الطور الثاني، بدأ بعد التيقن من محدودية الطروحات «الليبرالية». في هذا الطور عبَّأ السياسيون «الراديكاليون» عدداً أكبر من الناس، وشكلوا أحزاباً سياسية ضمت في عدادها مواطنين عاديين من طبقات محدودة المعرفة. وقد أضاف هؤلاء إلى اسلوب الالتماس والتفاوض مع السلطة الاستعمارية، اسلوب العصيان المدني.

هنا، تناقش المؤلفة بالتفصيل تقصير الحركة الوطنية خلال هذه المرحلة، بقيادة الهيئة التنفيذية العربية التي عانت الصراعات الداخلية، نتيجة التنافس بين وجوه العائلات، واقتصار الاهتمام على هدف الاستقلال السياسي على حساب البعدين الاجتماعي والاقتصادي للنضال الوطني. مع ذلك، فقد اتسم الطور الثاني، في نهاية العشرينات، بالتحول من التنظيم والتعبئة على مستوى فوقي ــ من جانب التنمية ــ إلى التعبئة التحتية، التي شملت الشباب والعمال والكَشَّافة ومجموعات من الطبقة المتوسطة.

٣ ــ مع الإرباكات الاجتماعية والاقتصادية التي تزامنت مع ازدياد الهجرة اليهودية، وتركيز الصهيونية على «غزو الأرض والأيدي العاملة» بدأت مرحلة ثالثة من النضال الوطني الفلسطيني. فقد تحول الفلاحون المعدمون إلى تكتل بروليتاري يعيش في الأكواخ وتحدّوا، مع الحرفيين والتجار الخائفين من المنافسة اليهودية، القيادة القائمة، مما دفع بها إلى زيادة التكتيكات العسكرية في أواسط الثلاثينات. وهؤلاء كانوا العمود الفقري للإضراب العام سنة ١٩٣٦، ولانتفاضة ١٩٣٧ ــ ١٩٣٩.

في تلك المرحلة لم يُعر التلاحم الوطني أهمية، وذلك بسبب استمرار التنافس وصراع المصالح الطبقية. وكان عزالدين القسام، الذي كسب حضوراً سياسياً في أوساط الشباب والفلاحين والعمال الفقراء، مناهضاً في انتقاداته

للقيادة الفلسطينية، مقدار مناهضته للامبريالية البريطانية والاستعمار الصهيوني، وفضلاً عن موقفه المعارض لنهج الهيئة العربية المحافظ، حمل القسام على المجلس الإسلامي الأعلى، لإنفاقه المال على المساجد بدلاً من إنفاقه على السلاح.

بعد إضراب عام ١٩٣٦، جاءت الهيئة العربية العليا بديلاً عن الهيئة العربية، ولم تكن جهودها أفضل من جهود سابقتها. كما أن الجبهة الوطنية الموحدة، للاحزاب والعُصْبات، كانت منقسمة بين مؤيد للإضراب الاقتصادي والسياسي، كوسيلة للضغط المعنوي على الحكومة البريطانية، وبين من يعتبر الإضراب عملاً ثورياً يجب أن يلعب فيه العنف والعصيان المدني دوراً ضرورياً. أما الهيئة العليا، فقد كانت تدعو إلى الابتعاد عن الإضراب، بهدف إنقاذ الحركة السياسية وحمايتها من غباء الراديكالية، لدى ثوار الأرياف والمدن.

ما حدث في الأخير، أن أحداً لم يحقق ما يفيد. وكما تقول المؤلفة، فإن الذين اعتمدوا على الضغوط السياسية حققوا نتائج محدودة، في حين أخفق الثوار، ووجد العرب أنفسهم، في نهاية عام ١٩٣٩، من دون قيادة سياسية فاعلة أو دون إدراك لوجهة وطنية. فالسياسيون المدينيون الذين مارسوا سلطات سياسية إبان إضراب عام ١٩٣٦، أصبحوا إما في المعتقل أو في المنفى، في حين أصبح الدور المؤثر لقادة الثوار الذين سيطروا على المناطق الريفية في أواسط عام ١٩٣٨.

لكن هذا التحدي الشعبي لهيمنة النخبة السياسية لم يدم طويلاً. وهنا يشير البحث الأصلي لـ «آن موسلي ليش» إلى أن قادة الثوار لم يمتنعوا عن جمع الأموال للسياسيين المنفيين في بيروت، أو عن القيام بنشاطات سياسية لمصلحتهم. وبكلام آخر، لقد انعكست حزبيات القيادات المدينية المنفية، إلى حد ما، على قادة الثوار. ومن ذلك، أن قائد قطاع طولكرم ــ رام الله، عارف عبد الرزاق، تنافس على الزعامة مع القائد العام عبد الرحيم الحاج محمد.

إضافة إلى ذلك، عانت الحركة الثورية نقصاً في الكفاية، أو في الرغبة بإيجاد بنى سياسية بديلة في المناطق، وهي، على رغم أنها ألحقت خسائر بالجيش البريطاني وبالمنشآت، عجزت عن اتخاذ الخطوات الحاسمة لتحدي المؤسسة المدينية، وإقامة نظام جديد. كما أنها، بخلاف بعض الثورات الفلاحية الناجحة التي عرفها هذا القرن، لم تستطع، كحركة فلسطينية، أن تبطل مفعول العدو إدارياً، ولا حتى أن تتغلب عليه بالقتال.

إلى نقاط الضعف الداخلية تضيف المؤلفة، في خلاصة كتابها، ثلاثة عوامل أخرى ساهمت في «فشل حركة وطنية» كما هو عنوان كتابها:

الأول، ميزان القوى، والنفوذ بين الحركة الأهلية وبين المستوطنين الذين كان هذا الميزان راجحاً في مصلحتهم: «فوجهة النظر الأوروبية القائلة بأن المستوطنين سيساهمون في ترقية السكان المحليين [كذا؟!!] لم تكن موضع نقاش على وجه العموم. اضف إلى ذلك أنه لم يكن هناك ضغط معنوي على بريطانيا، لكي تتنحى عن إشرافها على فلسطين».

الثاني، ان المتطلبات الاستراتيجية للسلطة الحاكمة كانت أشد إيذاء للقضية الوطنية في فلسطين. فبريطانيا لم تكن مستعدة للتخلي عن مصالحها الحيوية في فلسطين، مثل ميناء حيفا وقاعدة اللد الجوية، خصوصاً بعدما حصلت كل من مصر والعراق على قدر من الإستقلال.

الثالث، أن الموقف الدولي الايجابي حيال الاستعمار عمل على تعزيز الـ «ييشوف»، وإضعاف مطلب الفلسطينيين العرب في ما يعني الإستقلال السياسي.

ومع أن هذه الدراسة ليست في تاريخ الحركة الصهيونية، فقد سلط الكتاب بعض الضوء على نظرة الصهيونية إلى الأهالي الفلسطينيين. فبعودتها إلى وثائق أصلية في أرشيف الصهيونية المركزي، وإلى مجموعات خاصة في كلية سانت انطوني ومكتب السجلات العامة في لندن، فضلاً عن مصادر أخرى، تكشف «آن موسلي ليش» الطريقة التي اعتمدها القادة الصهاينة للحط من قدر كفايات الفلسطينيين العرب. من ذلك أن وايزمان كتب في رسالة منه إلى بلفور عام ١٩١٨: «إن الفلاح متخلف عن الزمن أربعة قرون على الأقل، والأفندي غشاش فاسق غير متعلم وشره، وهو غير فاعل في مقدار ما لا وطنية عنده... إنه يسجد للسلطة والنجاح». وقد لفتت المؤلفة النظر إلى محاولات تزلف عدة قام

الصهيونيون بها باتجاه العرب، في فترة ما بين الحربين، ومنها محاولة وايزمان التعامل مع وجوه عرب خارج فلسطين، كسبيل للحد من المعارضة العربية لفكرة الوطن القومي اليهودي. ذلك البحث عمن يسمون بالقادة العرب المعتدلين الذين تمكن من رشوتهم، توصلاً إلى تسوية مع الصهيونية، يبدو مطابقاً لما يجري الآن. وليست السياسة الاسرائيلية، بعدم التحادث مع منظمة التحرير الفلسطينية اليوم، إلا لتعيد إلى الذاكرة موقف وايزمان تجاه القيادة الفلسطينية في فترة ما بين الحربين، عندما كان يصفها باستمرار بنعت: «سياسيون مشرقيون مستهترون».

الاستخفاف نفسه أظهرته جمعية بريت شالوم (وفاق السلام) التي، وإن كانت تدعو للتعاون بين العرقين الساميين والمساواة في الحقوق السياسية، قامت برشوة سياسيين فلسطينيين عرب وصحافيين، بهدف كسب تأييدهم.

ومن المحاولات أيضاً، أن مبالغ وفيرة من المال أنفقت، بهدف تشكيل أحزاب سياسية عربية «معتدلة». كما جرت محاولة غريبة في نوعها لشراء التأييد داخل الهيئة العربية. لكن جابوتنسكي خالف ذلك بقوله: إن التغلب على مشاعر العرب الوطنية غير ممكن، لا عن طريق الرشوة ولا بالمكاسب الإقتصادية. وأضاف محذراً: «العربي متخلف ثقافياً، لكن غريزته الوطنية صافية ونبيلة، كما هي غريزتنا، ولا يمكن أن تشترى. فقط، القوة القاهرة يمكن أن تكبحها».

إلى الرشوة والقوة في التعامل مع العرب، هناك الصهاينة ممن تظاهروا بـ «الاعتدال» تجاه العرب، وهؤلاء كانوا يأملون بإمكان تأجيل أي عمل عربي فاعل ضدهم، ريثما يصبحون أقوياء بما فيه الكفاية، لتدبر الحلول التي يفضلها جابوتنسكي. وتجب الاشارة هنا، إلى أن حزب العمل وتكتل ليكود ليسا بعيدين، احدهما عن الآخر، في ما يجب عمله مع الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة.

أما في ما خص رغبة العرب بالتعايش مع اليهود، فالوثائق عنها كثيرة في هذه الدراسة. من ذلك، أن فكرة فلسطين ديمقراطية وتعددية التي تدعو إليها منظمة التحرير الفلسطينية في الوقت الحاضر، كانت، في الواقع، قد أعلنت وعرضت من قبل معظم التنظيمات الفلسطينية، في وقت سابق من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٨. ففي مذكرة رفعتها إلى السلطات العسكرية البريطانية، احتجاجاً على استعراض استفزازي نظمه الصهاينة في القدس في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٨، دانت تلك التنظيمات الاقتصار على فكرة الوطن القومي، وأكدت رغبتها «كمسلمين ومسيحيين بالعيش مع إخوتنا يهود فلسطين، بسلام وسعادة، وفي ظل حقوق متساوية». لكن اندفاع الصهيونية إلى استعمار فلسطين قضى على كل مطمح إلى حل منصف. وكما تقول ليش: «إن شعور الزعماء اليهود بتفوقهم كأوروبيين حال دون مواجهتهم المشكلة في العشرينات، عندما بدا أن تسوية ما ممكنة».

إن أحد الأسباب الرئيسية في فشل الحركة الوطنية الفلسطينية، في فترة ما بين الحربين، مرده إلى تدخلها في السياسات العربية الداخلية، واعتمادها على حكام يعوزهم الثقل الديبلوماسي، بما يناسب مواجهة القوى الامبريالية الأوروبية، فضلاً عن أنهم يعتمدون عسكرياً على بريطانيا وفرنسا. واليوم، فإن الولايات المتحدة هي من يقوم بالدور الرئيسي في تزويد إسرائيل والأنظمة العربية المحافظة بالعتاد العسكري. وعلى رغم كثرة الحديث عن سلاح نفطي، لا يزال الثقل الديبلوماسي في مواجهة الولايات المتحدة مقيداً.

ما في هذه الدراسة يقدم للنضال الفلسطيني القائم الآن صورة تاريخية ذات قيمة، ويساعد القارىء على طرح أسئلة مهمة حول الحقائق الراهنة خلال هذا المفصل الحاسم، وهي تشكل إضافة إلى أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد روعي في الكتاب التوثيق الكامل، مع اعتماد المصادر الأصلية عموماً.

نصير عاروري*

---

* نصير عاروري، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ساوث إسترن، ماساتشوستس، والناطق باسم المؤتمر الفلسطيني في أميركا الشمالية.

الطبقي والقومي والتوازن بينهما

د. ماهر الشريف، **الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين ١٩١٩ ــ ١٩٤٨ : الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية**، بيروت: مركز الأبحاث ــ م.ت.ف.، ١٩٨١، ٢١٦ صفحة.

سبعة فصول واربعة عشر ملحقا تشكل مادة هذا الكتاب، وهو يضم أحدث بحث بين بحوث ودراسات عديدة تناولت الموضوعات المتصلة بالشيوعيين الفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨، وعالجت جوانب مختلفة من تاريخهم وافكارهم وممارساتهم. ولعلّ هذا الكتاب، بين ما صدر الى الآن خارج فلسطين، الأشد تركيزا، والأكثر غوصا في عمق المسألة التي يحددها عنوانه.

وقد افلح الكاتب، الى حد كبير، في تكثيف بحثه (١٣٦ صفحة)، ثم اغناه بعدد وفير من الملاحق التي تشتمل على نصوص اصلية (بقية صفحات الكتاب). وبهذا، اقتصر البحث «على عرض وتحليل مواقف الحركة الشيوعية الفلسطينية من المسألة القومية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني»، وتجنّب الخوض في تاريخ الحركة «إلّا بمدى ارتباطه بموضوع البحث المحدد»، كما يقول صاحبه في المقدمة (ص ١٠). وهذا الهدف المحدد والواضح للبحث، اقترن بوضوح اشكاليته وتحديدها؛ وقد لخصها الكاتب في السؤال التالي: «كيف استوعب الشيوعيون الفلسطينيون طبيعة العلاقة الديالكتيكية التي تربط بين الوطني والطبقي، او بين 'الطبقة' و'الأمة'، في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية في كل مرحلة من مراحل تطور حركتهم» (ص ١١ و١٢). وهكذا، مضت فصول الكتاب السبعة للإجابة على هذا السؤال ولإظهار اوجه النجاح والاخفاق في صياغات الشيوعيين الفلسطينيين لخططهم وممارساتهم في مجال معالجة المسألة القومية، بجانبيها: العام والمتفرّد في فلسطين.

ففي الفصل الأول، أولى د. الشريف اهمية كبرى، ومحقة، لظروف نشأة الحزب في ظل التناقض القومي بين الحركة العمالية العربية واليهودية، وركّز خصوصا على وهم تبناه بعض فرقاء اليسار العمالي اليهود، وحاولوا اقحامه على المحاولات التي مهّدت لتأسيس الحزب، حين اعتقدوا ان بالامكان الجمع بين الصهيونية والاشتراكية، ثم بيّن كيف انحلّ هذا الوهم بالتدريج، وكيف انعكس تأثيره في المواقف والممارسات التي رافقت عملية التأسيس.

وفي هذا الفصل، ايضا، اوجز الكاتب علاقات الحزب الشيوعي الفلسطيني ومواقفه إزاء القوى السياسية الرئيسية الثلاث المؤثرة على الساحة الفلسطينية: الامبريالية البريطانية والحركة الصهيونية والحركة الوطنية العربية، وشرح الأسس النظرية التي انطلقت منها هذه المواقف؛ الخاطىء منها والمصيب.

وفي الفصل الثاني، عرض الكاتب محاولات الحزب الشيوعي، بعد نشأته وفي ظل ما يحمل من تأثيرات هذه النشأة، لحل معضلات المسألة القومية، انطلاقا من ان وحدة الطبقة العاملة، بعربها ويهودها، هي الأساس لهذا الحل.

باعتبارها الأساس لتجاوز التناقض القومي العربي ــ اليهودي. وفيه، ايضا، بيَّن الكاتب كيف سعى الحزب (بالطبع ودائما، ضمن امكاناته) الى رفع مستوى الوعي الطبقي للعمال العرب وتنظيمهم، حتى يمكن تحقيق التقارب والالتحام بينهم وبين العمال اليهود. وبعد هذا، واهمّ منه، حلل اسباب وظواهر فشل هذه المحاولات. ولم يكتف د. الشريف، هنا، بظواهر الأمور، بل تعمقها؛ «فارتباط غالبية العمال اليهود في فلسطين بالمشروع البرجوازي الصهيوني لم يكن نابعاً من تأثير الأفكار القومية البرجوازية عليهم فحسب، بل كان نابعا، ايضا، من مصلحتهم المادية في نجاح هذا المشروع» (ص ٤٣).

وبعد تناوله للتجارب الناجحة في مسيرة الحزب حتى اواخر العشرينات، اوضح الكاتب، في الفصل الثالث، كيف انتهى الحزب الى وضع يده على خصوصية المسألة القومية في فلسطين، وبالتالي، الى تلمّس الطرح الصحيح لها؛ ونسب هذا الذي يعدّه انعطافا في مسيرة الحزب الى تأثير احداث آب (اغسطس) ١٩٢٩، اي الى ما عرف بثورة البراق، والى تأثير التدخل الحازم والمفيد للأممية الشيوعية لتصحيح سياسة الحزب الشيوعي الفلسطيني. ثم حلل الكاتب الظروف التي قادت الحزب الى تأكيد سياسة التعريب، التي سبق ان اكدت الأممية الشيوعية على ضرورتها، واعتبار المسألة الزراعية، بما هي مسألة دفاع الفلاح العربي عن ارضه المستهدفة، في صلب المسألة القومية، والتنبه الى اهمية الصلة بين المسألة القومية في فلسطين والمسألة القومية العربية الشاملة.

ولكن هذا الانعطاف، كما اظهر الفصل الرابع، لم ينطلق في طريق مستقيم، بل واجه المصاعب وتعرّض للانتكاس بين وقت وآخر، هذه المصاعب، ومنطلقاتها النظرية وأسبابها العملية، حللها الكاتب، وشرح كيف تأثر الموقف الشيوعي في فلسطين بموقف الأممية الشيوعية في السنوات الأولى من الثلاثينات، وحين «تخلت الأممية الشيوعية، في مؤتمرها السادس، عن شعار الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية كاطار يجمع الشيوعيين والبرجوازيين الوطنيين في النضال المعادي للامبريالية، واتخذت، بالاستناد الى تجربة الثورة الصينية، موقفا 'انعزاليا' من البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة والتابعة» (ص ٦٩). وقد وجدت هذه السياسة انعكاساتها على الموقف في فلسطين بتغليب الشيوعيين للطبقي على الوطني، كما يرى الدكتور الشريف، وادت الى تعثر سياسة التعريب، كما نجمت عنها اخطاء في تقييم الحزب لدور القيادة الوطنية العربية والى التشدد في وضعها على قدم المساواة مع القيادة الصهيونية، واعتبارهما، معا، العدو الطبقي للجماهير العربية واليهودية. وجرى هذا بالرغم من اصرار الأممية الشيوعية على انجاز عملية التعريب وانتقاداتها المتلاحقة للتلكؤ الذي حدث في هذا المجال.

وفي ظل هذا التعثر، كما اظهر الفصل الخامس من الكتاب، اخذ خطان يتمايزان، مع مواجهة الشيوعيين للمسائل العملية المطروحة امامهم، سواء على ساحة عمل الحزب التنظيمي نفسه ام على الساحة الوطنية بعامة. وفي ظله ايضا، وبموازاة الاختلافات الواقعة في وجهات النظر، وبتأثير احتدام التناقض القومي العربي ــ اليهودي مع تقدم المشروع الصهيوني وبروز مخاطره اكثر فأكثر، وبالرغم من يسارية الطروحات الطبقية، اخذت معالم الانقسام القومي داخل الحزب تتبلور. وحين عقدت الأممية الشيوعية مؤتمرها السابع، في ظل تزايد الخطر النازي، بعد استيلاء النازيين على السلطة، رسم المؤتمر سياسة جديدة تتجاوز «اليسارية الانعزالية» السابقة. وكان التيار الشيوعي الفلسطيني المستجيب لهذه السياسة الجديدة يضم بغالبيته الشيوعيين العرب، وكان، ايضا، قد افلح في تنصيب امين عام عربي للحزب. وهكذا تبنى الحزب الدعوة لجبهة شعبية متحدة معادية للامبريالية والصهيونية «ايذانا ببدء مرحلة جديدة في مسيرة الحركة الشيوعية في فلسطين» (ص ٨٨). وتطورت، في هذه المرحلة، مواقف الحزب من الحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها الاقطاعية ــ البرجوازية نحو مزيد من التفهم للدور الذي يلعبه الاقطاعيون والبرجوازيون العرب في النضال الوطني ضد الامبريالية البريطانية والصهيونية. وانعكس هذا التطور، خصوصا، في موقف الحزب ابان ثورة ١٩٣٦. لكن الحزب، وفق د. الشريف، كما تطرف في

انعزاليته اليسارية السابقة، اندفع اكثر من اللازم في دعم القيادة الوطنية العربية «وكان الحماس الكبير الذي اثاره اندلاع [ثورة ١٩٣٦] بين الجماهير العربية قد بدأ يطغى على سياسة الحزب، كما ادى الدعم غير المشروط الذي قدمه الحزب لقيادة الحركة الوطنية الى تغييب موقفه المستقل كحزب طبقي يعبّر عن مصالح العمال والكادحين العرب واليهود، وبات من الصعب التمييز بين موقف الشيوعيين وموقف بقية اطراف الحركة الوطنية من القضايا التي يجابهها النضال في تلك المرحلة» (ص ٩٣). وفي هذه السياسية، وجد الكاتب أحد اسباب الانقسام الذي وقع في الحزب لاحقا فشقه الى عرب ويهود. فقد كان من شأن سياسة كهذه «تابعة ومتذيلة» ان تؤدي بالتدريج الى اضعاف الروابط التي تشد الشيوعيين العرب واليهود بعضهم الى البعض الآخر؛ وذلك فضلا عن «الانقطاع التام بين التجمعين السكانيين العربي واليهودي» (ص ٩٧). وقد نشأ عن هذه الأوضاع ان اندفع القسم اليهودي في الحزب الى العمل مستقلا عن قيادته؛ وحين تنبهت القيادة لخطورة هذا الاستقلال وحلت القسم اليهودي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٩ «لم تمض سوى اشهر قليلة... حتى ظهر تكتل انقسامي جديد داخل الحزب، وقف على رأسه بعض قادة القسم اليهودي السابقين، واستمر في العمل خارج صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني لمدة عامين» (ص ٩٨).

وفي الفصل السادس، كرّس الكاتب جهده لتحليل ظروف ووقائع نشأة عصبة التحرر الوطني في فلسطين عام ١٩٤٣ كتنويع نهائي وحاسم، في الجانب العربي، للانقسام القومي، واعتبر د. الشريف نشوء العصبة «انعكاسا مباشرا لجملة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على بنية المجتمع العربي في فلسطين» (ص ١٠٢)، وعرض هذه التطورات وحللها.

ثم استطرد الكاتب، في الفصل السابع، فشرح مواقف العصبة وسياساتها ازاء المسائل المتصلة بالمسألة القومية، وما صاغته من حلول لهذه المسائل.

وفي اربع صفحات تلي الفصول السبعة هذه، وضع الكاتب أربعة، استنتاجات عامة، ارادها تلخيصا لما كرّس الكتاب من اجل قوله. وقد انصبّ استنتاجه الأول على تأكيد خطأ الحزب الشيوعي في ظروف نشأته، حين تصور ان التغلب على التناقض القومي العربي ـ اليهودي يمكن ان يتم بالتركيز على المسائل الاجتماعية ـ الطبقية. ورأى د. الشريف «ان عجز الحزب الشيوعي الفلسطيني، خلال العشرينات، عن تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين... قد ساعد في الواقع على بقاء الحركة الشيوعية معزولة عن حركة القومية العربية... ومن جهة اخرى، فان غلبة التوجه البيشوفي على نشاط الحزب وسيادة انحراف النزعة العمالية اليسارية... بين صفوفه، قد أدّيا الى وضع الطبقة في خندق والأمة في خندق آخر، وساهما، بالتالي، في عرقلة توغل الحزب بين صفوف الجماهير الكادحة العربية وتعاظم دوره في صفوف الحركة الوطنية العربية» (ص ١٣٤).

وفي الاستنتاج الثاني، نسب د. الشريف الى احداث آب (اغسطس) ١٩٢٩ الثورية والى التبني الحازم لسياسة التعريب اندفاع الحزب «الى بدء تلمس خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين، باعتبارها خصوصية نابعة من المشروع الصهيوني المرتبط بالمخططات الامبريالية في المنطقة» (ص ١٣٥).

اما الاستنتاج الثالث، فأكد «ان الشيوعية في فلسطين قد اندمجت، خلال سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، في القومية، وغابت الحدود الايديولوجية والسياسة التي تحد بين 'الطبقة'، و'الأمة'، وفي مثل هذه الظروف بدأت تتبلور عوامل الانقسام القومي بين العرب واليهود داخل صفوف الحزب» (ص ١٣٦).

ثم جزم الكاتب، في استنتاجه الرابع والأخير، بأن نشوء عصبة التحرر الوطني عنى ان الشيوعيين الفلسطينيين قد قطعوا «على الصعيد التنظيمي مع تجربتهم السابقة، وابتكروا، بهدف تأطير التيار الوطني اليساري العريض، شكلا تنظيميا متميزا، كان يقع في منتصف الطريق بين شكل التنظيم الشيوعي وشكل المنظمة القومية اليسارية». كما جزم، ايضا، بأنه «بفضل تجربة عصبة التحرر الوطني، استطاعت الحركة

الشيوعية الفلسطينية ان تضرب جذورا عميقة بين صفوف السكان العرب الفلسطينيين، واظهرت، وللمرة الأولى في تاريخها، تفهما واضحا لطبيعة العلاقة الديالكتيكية التي تربط بين الوطني والطبقي في نضال الطبقة العاملة التي تتصدى لحل مهام الثورة الوطنية التحررية»، ثم خلص الى القول: بسبب هذا، فان الحركة التي يشكلها التيار الوطني اليساري، والشيوعيون في صلبه، تمكنت من «ان تتصدر النضال الوطني التحرري الذي كانت تخوضه الأمة ضد الامبريالية والصهيونية». وربما لأن استنتاجا كهذا الأخير قد يثير الدهشة ويدفع الى التساؤل عن سبب فشل «نضال الأمة»، والشيوعيون يتصدرونه، فان د. الشريف يختم كتابه بجملة واحدة يضع فيها اسباب الفشل كلها ناسبا اياها الى «ان المؤامرة كانت اكبر بكثير، واكبر من كل الطبقات الخيرة في فلسطين» (ص ١٣٦).

وهكذا يقع على عاتق المؤامرة سر النكبة التي حلت بالجميع عام ١٩٤٨.

وقبل الخاتمة، التي ضمت الاستنتاجات الأربعة، نسب الكاتب اسباب قيام عصبة التحرر الوطني، بعد انقسام الحزب الشيوعي الفلسطيني الى عرب ويهود، الى «انتعاش الحركة العمالية العربية في فلسطين واتساع صفوفها، وتنامي الاتجاهات التقدمية بين صفوف المثقفين العرب، وانتصارات الاتحاد السوفياتي وصمود شعوبه في وجه العدوان النازي، وتزايد انتشار افكار الاشتراكية العلمية وتشكل العديد من الحلقات الماركسية»؛ ورأى «ان ذلك كله قد ساعد على تشكل تيار وطني تقدمي بين صفوف جماهير العمال والمثقفين العرب في فلسطين»، وان هذا التيار كان «يسعى الى ايجاد الأشكال التنظيمية الملائمة لتأطير نضالاته وبلورة مواقفه، حين وقع الانقسام القومي في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، فقام الشيوعيون العرب، الذين خرجوا عن صفوف الحزب، بتحمل مسؤولية تأطير وتنظيم هذا التيار، وكان من نتيجة ذلك نشوء عصبة التحرر الوطني» (ص ١٠٧).

هذا التحليل، وفيه مجمل ما اراد الكاتب قوله بصدد هذه المسألة يُفهم منه امران: ان انقسام الحزب كان محتما بحكم عوامل موضوعية تتصل بالتطورات التي تمت على ساحة الجانب العربي في فلسطين، وان القوميين العرب اليساريين ليسوا هم الذين ارادوا الانقسام، بل الشيوعيين العرب في الحزب، وحين وقع الانقسام، فقط، انضم القوميون اليساريون الى الشيوعيين المنقسمين فنشأت العصبة.

وعند هاتين النقطتين، من بين النقاط العديدة الهامة الأخرى في الكتاب، يجدر بنا ان نتوقف.

فهل كان محتما حقا ان يفترق الشيوعيون العرب واليهود بسبب الظروف التي عدّدها الكاتب، لو ان الاعتبارات القومية الصرفة لم تثقل كواهل الشيوعيين من الطرفين؟

ولماذا تحتم ان يؤدي نمو الطبقة العاملة العربية واتساع التيار الوطني اليساري في المجتمع العربي الى تعميق التناقض القومي العربي ــ اليهودي الى الحد الذي يجعل من المستحيل استمرار حزب شيوعي فلسطيني عربي يهودي موحّد، بدل ان يؤديا الى توسيع القاعدة الاجتماعية التي استند اليها دعاة الحل الديمقراطي القائم على البحث عن هامش مشترك لمصالح مشتركة بين العرب واليهود، وفي وجه مصالح البرجوازية اليهودية والامبريالية. وكيف نفسر تمسك الشيوعيين، حتى بعد تشكيل العصبة بالدعوة لحل كهذا؟

والسؤال نفسه يرد بصيغة اخرى: هل كان الانقسام محتما لو جرى التمسك الدقيق والحازم بالاعتبارات الطبقية، التي هي، في الحسابات الختامية، الاعتبارات الأساسية التي يتمسك بها الشيوعيون حتى في فهمهم ومعالجتهم للمسائل القومية.

واذا كانت مصالح العمال اليهود، كما لاحظ صاحب الكتاب، بسداد شديد، قد ربطت من قبل الصهيونية بمصالحها وبمشروعها الاستيطاني، فهل كان من العسير على الشيوعيين ان يعملوا على تعميق وعي العمال اليهود وافهامهم بأن هذا الربط زائف وان الصهيونية تستغلّهم مثلما تستغل العرب؛ وعندما تستغل العرب، شأنها في هذا مع عمالها، شأن كل البرجوازيات في المجتمعات والبلدان التي تستغل مجتمعات وبلدانا اخرى. الم تكن هذه مهمة جليلة، وهي بالذات المهمة، التي على الشيوعيين ان يتمسّكوا بها، كما انها المهمة التي يكفي التصدي لعبئها

لأن يدفعهم للتمسك بوحدتهم على الرغم من كل التأثير المعقد للتناقضات القومية الطاغية؟

بالطبع، ان من حق د. الشريف ان يكون له الرأي الذي يستهويه في معرض تحليل هذه المسألة.

لكن هذا لا ينفي خطأ منهجيا وقع فيه الكاتب حين لم يتصدّ لتبيان وجهات النظر الأخرى التي تناولت هذه المسألة سواء إبان احتدامها قبل وقوع الانقسام واثناءه، ام بعد ذلك. فالكتاب لا يتعرّض ابدا للمناقشات التي دارت حول الانقسام، وهو يهمل، ايضا، الآراء التي ظهرت على الجانب الشيوعي ــ اليهودي، بل يهمل، كذلك، التطورات التي تمت على هذا الجانب ولا يعرضها، او لا يعرض بعضها، إلّا من خلال المنظور العربي لها. والأهم من هذا ان الكتاب لا يتعرض الى العبر التي استخلصتها جهات عدة، بينها جهات شيوعية يهودية وعربية، بعد ان حل بفلسطين ما حل بها، وبعد ان دارت دورة الزمن وانتهى فرقاء قوميون عديدون، وليس الشيوعيون وحدهم، الى تأكيد اهمية الحل الديمقراطي وضرورة التعاون بين عرب ويهود من اجل انجاز هذا الحل.

ان د. الشريف، الذي لا يقع في الغالب في خطأ تقرير الأحكام الجاهزة، لم يسيطر تماما على حماسته للانقسام الذي أطفأ، عام ١٩٤٣، تجربة العمل العربي ــ اليهودي الوحيدة المشتركة والتي صبر الشيوعيون الفلسطينيون على حمل راياتها على مدى عشرين عاما قبل ان تسقط التعقيدات القومية هذه الراية وتدفنها لعدة سنوات لاحقة، وقبل ان يعود الشيوعيون انفسهم لحملها من جديد ويشقّوا الطريق للآخرين الذين لم يلبثوا ان استوعبوا اهمية الحل الديمقراطي وامكانيته، وادركوا ان حلا كهذا لن يتأتى إلّا اذا تركّز نضال العرب واليهود التقدميين ضد الصهيونية عدوة الجانبين، وضد السياسة العدوانية التوسعية لدولتها، وضد الأوساط الرجعية والامبريالية التي تدعم هذه السياسة.

لقد بدأ الشيوعيون الفلسطينيون، العرب واليهود، بمقولة صحيحة حين اعلنوا ان تجاوز التناقض القومي العربي ــ اليهودي في فلسطين، بما يعنيه هذا التجاوز من مواجهة للطغيان الصهيوني اليهودي الشوفيني والتسهيلات التي تقدمها مواقف ضيقي الأفق من القوميين المتطرفين، للمشروع الصهيوني، يتأتى بالتأكيد على اهمية وحدة المهيئين لادراك مخاطر المشروع الصهيوني، من العرب واليهود. ونشأ الحزب الشيوعي الفلسطيني على هذا الأساس مختلطا؛ وحين انقسم، بتأثيرات التناقض القومي، وبتأثيرات التطرف القومي هنا وهناك، ايضا، لم يؤد الانقسام الى ازدياد النفوذ الشيوعي، لا على الجانب اليهودي ولا على الجانب العربي. وفي كتاب د. الشريف نفسه، تتوالى الأمثلة التي تظهر عدم استجابة القيادة القومية العربية للحركة الوطنية الفلسطينية لطروحات الشيوعيين العرب حتى بعد ان قطعوا مع تجربتهم التنظيمية، الشيوعية، السابقة، وبعد ان اظهرت العصبة تفهما وتأييدا اكبر لسياسات القوميين.

ونظن ان د. ماهر الشريف لن يختلف معنا اذا قلنا ان التشدد في التمسك بالمعايير الطبقية، الشيوعية، قد يؤدي الى بعض الأخطاء حين يمارس بطريقة جامدة، ولكن خضوع الشيوعيين لتأثيرات التطرف القومي لا يوقعهم في اخطاء فقط، بل يجرّهم لما هو اخطر من هذا، ويحرمهم ويحرم الحركة الوطنية من قدرتهم على تحليل الأسباب العميقة للمسائل القومية ورؤية الحلول الصحيحة لها.

فيصل حوراني

تجرد في العرض
وحذر في ابداء الرأي

سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين، ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٨١، ١٤٨ صفحة.

يذكر الاستاذ اكرم زعيتر، في كلمته التي قدم بها لهذا الكتاب، ان الحركة الوطنية الفلسطينية ركزت، في فترتها الاولى، على مقاومة الحركة الصهيونية دون الانتداب البريطاني، بحجة ان الصهيونية هي الخطر الداهم، ثم يقول: ان بعض الشبان الفلسطينيين تنبهوا انذاك الى خطل هذا الاسلوب فكتبوا، وخطبوا، واطلقوا على انفسهم اسم «حَمَلة الفكرة الاستقلالية»؛ ذلك لان المطالبة بالاستقلال تعني ان بريطانيا المنتدبة هي العدو الاول، ولكن هؤلاء لم ينتظموا في حزب او منظمة، وان هم انبثّوا في جمعيات واندية وصحف، وكانوا عنصرا فعالا لا يفتأ يقحم فكرة رفض الانتداب ومقارعة الانكليز، والمطالبة بالاستقلال في معظم المؤتمرات الوطنية... حتى اذا استفحل الخطر الصهيوني استفحالا ينذر بتهويد البلاد، بموجب تخطيط بريطاني وبحماية السلاح البريطاني وبقوانين بريطانية، تنادى بعض العاملين في الحقل الوطني الى تأليف حزب الاستقلال؛ مما فصّله المؤلف. ويرجع الاستاذ زعيتر شيئا من ارهاصات الثورة الكبرى، والاضراب الكبير في العام ١٩٣٦، الى تأثير الاستقلاليين في اذكائها؛ فلقد دلت الثورة، وكذلك الاضراب، «على ان الامة كلها استقلالية، لا بالمعنى الحزبي للكلمة ولكن بالمعنى المبدئي او المعتقدي لها. وغدا قراع بريطانيا هو شعار الحركة، وتردد على كل لسان: «بريطانيا أصل الداء واساس كل بلاء» (ص ٨).

ما أشار اليه الاستاذ زعيتر، المؤرخ الفلسطيني ورجل الحركة الوطنية الفلسطينية، المعاصر للفترة موضوع البحث، هو موضوع كتاب السيد سميح شبيب، حول حزب الاستقلال: تاريخه، ودوره السياسي والتعبوي عبر الخطابة والصحافة والمهرجانات السياسية الجامعة، ضد وجود الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني، ووضعه الطرفين في المستوى نفسه من الخطورة والعداء لآمال الشعب الفلسطيني، ووجوده القومي.

في البداية، نستعرض مجمل ما تناوله الكتاب، حيث احتوى على مائة وثماني واربعين صفحة، منها مائة صفحة هي البحث، موزعا على ثلاثة فصول، وضمت بقية الصفحات خمسة عشر ملحقا من ادبيات الحزب بما فيها بيان التأسيس، وقانون الحزب، وبياناته ونداءاته السياسية في المناسبات الوطنية، والاحداث السياسية الهامة.

اما الفصول الثلاثة، فقد تناول الاول منها بعض سمات النضال الفلسطيني، قبل تأسيس حزب الاستقلال العربي في العام ١٩٣٢، وتناول الفصل الثاني ظروف ووقائع تأسيس الحزب، فضلا عن استعراضه للتاريخ السياسي والشخصي لابرز شخصياته (ص ٥٢ ــ ٦٠)، في حين تطرق الفصل الثالث الى ابرز النشاطات السياسية للحزب، من بيانات واجتماعات جماهيرية واتصالات محلية وعربية، ومن ثم ظروف انحسار

الحزب وتوقف نشاطه.

وفي تحديده لدور الحزب في الحركة الوطنية الفلسطينية خاصة والقومية العربية عموما، مهّد المؤلف لتاريخ الحزب بخلفية تاريخية لمجمل النضال القومي العربي قبل الانتداب البريطاني، اذ ساهمت هذه المرحلة في بلورة فكرة حزب الاستقلال، خاصة وان اعضاء الحزب، في معظمهم، كانوا من رجال جمعية «العربية الفتاة»، وحزب الاستقلال العربي في دمشق، ابان العهد الفيصلي. وسعى الكاتب، في هذا المدخل، للوصول من العام العربي الى الخاص الفلسطيني، في تأريخ الحركة القومية العربية لتلك الفترة، حيث تمثل الخاص الفلسطيني، لاحقا، بتأسيس حزب الاستقلال العربي، الذي هو موضوع هذه الدراسة. ويرجع الكاتب بداية تكوينات هذا الحزب، الى الفترة التي تم فيها تقسيم المشرق العربي، الى مناطق نفوذ فرنسية ـ انكليزية، بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو، فضلا عن اشكالية التداخل الصهيوني مع هذه الهيمنة الاجنبية في فلسطين. ولتحديد ملامح شخصية حزب الاستقلال، بوضوح اكثر، تطرق الكاتب الى مجمل الجسم السياسي للحركة الفلسطينية، بما فيها اللجنة التنفيذية والجمعيات الاسلامية المسيحية والمؤتمرات الفلسطينية العامة، وذلك بهدف اعطاء القارىء صورة تفصيلية للظرف التاريخي السياسي، الذي احاط بولادة حزب الاستقلال. اما في الفصلين الثاني والثالث، فقد تناول الكاتب البناء الداخلي للحزب، من خلال قانونه وادبياته المختلفة وتركيبته القيادية. ومن ثم، تناول بالشرح والتفصيل تعبيراته السياسية والايديولوجية، باستطلاع نشاطاته وكتابات قادته في مجلة «العرب»، وغيرها، وعلاقاته الفلسطينية والعربية التي اقتصرت، الى حد كبير، على بؤر، او تكونات ذات طابع قومي في بلدان عربية اخرى. وقد توصل الكاتب الى عدة استنتاجات نلخصها في التالي:

اولا ـ تميز حزب الاستقلال بكونه تأسس على قاعدة قومية ـ وطنية لا عائلية ـ عشائرية، بحيث ابتعد عن السياسات الشخصية والعائلية، واضعا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار (ص ٤٧). والكاتب في تبيانه لهذه الميزة في حزب الاستقلال، عرج على الظواهر المَرَضِية التي ابتلي بها الجسم الوطني الفلسطيني انذاك، كظاهرتي الشرذمة والانشقاق. غير أن الاستقلاليين، وجلهم من المثقفين المستنيرين، رفضوا جر السياسة للصراعات العائلية، وبهذا تميزوا عن القادة التقليديين.

ثانيا ـ ميزة اخرى لحزب الاستقلال تجلت في جرأته على انتقاد الزعماء التقليديين (انظر ص ٤٥، شروط الحزب للتنسيق مع الحاج امين). كما تجلت هذه الجرأة في انتقاد الحزب لكل من المجلسيين والمعارضة، على حد سواء؛ حيث لم يستثن ايا منهم من صفات العشائرية والتقصير والمصلحة الفردية، مع فتور الروح النضالية (ص ٤٧).

ثالثا ـ بين الكاتب في استنتاجاته، ايضا، بعض المآخذ على الحزب، كمحدودية قاعدته التنظيمية (ص ٥٠، ٦٠، ٦١؛ ٩٤ وغيرها)، واقتصاره على المثقفين، بحيث غلب عليه طابع التنظيم النخبوي، فظل دوره مقتصرا على تحريك الجماهير لا قيادتها، في اطار من الاساليب والممارسات السياسية نفسها التي يتبعها التقليديون، رغم تميز الحزب عنهم، كما سبق واشرنا، بمنطلقاته الفكرية والسياسية.

لكن الكاتب، في تناوله لهذه الجوانب الهامة، الملخصة اعلاه، من حياة الحزب الداخلية والسياسية، لا يسمي الاشياء بمسمياتها الحقيقية، بل يترك حيزا واسعا لتأويلات القارىء وتفسيراته، وليس في هذا غضاضة، لو ان الكاتب ارفق ذلك بتحليل وبرؤية متكاملة لظاهرة حزب الاستقلال في التاريخ الفلسطيني، بمعنى ان ملاحظتنا الاساسية على هذا البحث، باعتباره بحثا وصفيا امينا وحذرا الى حد الابتعاد عن «مغامرة» ابداء الرأي، تبقى هي المنطلق في المآخذ على هذا الكتاب. ولعل الكاتب في حذره الشديد هذا، فصل كثيرا بين الموضوعية وابداء الرأي. فالمؤلف في سعيه غير الديناميكي وراء الموضوعية، ابتعد عنها؛ اذ لِمَ الخوف من ان يفقد البحث موضوعيته، ما دام الكاتب يستند الى وقائع واراء عايشت التجربة، فضلا عن انها موثقة تاريخيا، بمراجع معروفة وعديدة؟... قد يجتهد المرء، ويخطىء الاجتهاد، لكن يبقى السعي وراء الموضوعية واضح المعالم، اذا اتسم السياق العام للبحث بالدقة والتجرد في سرد الوقائع والمعلومات.

وهذا ما استطاع المؤلف، بجدارة، ان يحققه لبحثه. غير انه حين «اضطر» الى ابداء الرأي والخروج باستنتاجات، كتب ببعض التعميم، فأطل رأيه من بين السطور «باستحياء وتحفظ». هذا هو الانطباع العام الذي تكوّن لدي، اثناء قراءتي لصفحات هذا البحث.

ثمة ملاحظات اخرى على هامش البحث، تتعلق ببعض ما ورد في سياق النص. ففي اشارته لكتيب ثيودور هرتسل «دولة اليهود» (ص ١٩)، اعطى المؤلف لهذا الكتيب عنوانا اخر هو «الدولة الصهيونية». ولا ندري ما الذي املى على الكاتب تغيير العنوان، هل هو السهو او «مبدأية طهرانية» قادت الكاتب الى صهينة العنوان.

الملاحظة الثانية وتتعلق ببعض المقتبسات الواردة في البحث. ففي الصفحة ٤٠ نقرأ التالي: فالمعروف ان «الهجرة الصهيونية تفاقمت بعد ان استلم النازيون، في كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٣، السلطة في المانيا، اذ تمكنت المنظمات الصهيونية من استغلال النازية ابشع استغلال» (١١١).

ما الذي يتميز به هذا المقتبس؟ هل هو الرأي، ام التفرد في المعلومات، ام هو التميز في الاسلوب من حيث الطرح؟ ان هذا المقتبس يفتقر إلى أي من هذه العناصر الثلاثة، رغم اهمية المرجع المأخوذ منه. الشيء نفسه يتعلق بالمقتبس رقم (١١٣) في الصفحة ذاتها، حيث احتوى على ارقام فقط، وكان بامكان الكاتب ان ينقلها عن مصدرها دون ايرادها كمقتطف.

الملاحظة الثالثة، وتتعلق بالمرجع الذي استند اليه الكاتب في تأكيده لعضوية الشيخ عز الدين القسام في حزب الاستقلال ــ فرع حيفا (ص ٥٠). فالكاتب لا يشير إلى المرجع الذي استقى منه معلومة هامة كهذه، فضلا عن ان البت بشأنها امر أشارت الى صعوبته مراجع عدة، من بينها اصدقاء ومعاصرون للقسّام.

الملاحظة الرابعة، وتتعلق بمآخذ الكاتب على الاستقلاليين (ص ٩٤)، والتي، في رأي الكاتب، ادت الى وصول الحزب الى مأزق مصيري. ففي المأخذ رقم (ج)، يوجه الكاتب انتقاده لاستعداء الاستقلاليين «للاطراف السياسية العائلية في الداخل»، اي للقيادات التقليدية. ويأخذ الكاتب على الحزب، تحديدا، عجزه عن كسب ود الحاج امين الحسيني، و «الذي كان وطنيا غير مغموز في وطنيته، وله وجهة نظر سياسية اقرب الى وجهة نظر الاستقلاليين منها للنشاشيبيين» (ص ٩٤). هنا لا يتعلق الأمر بنسبة قرب او بعد هذا الطرف او ذاك عن الاستقلاليين، بقدر ما يتعلق بمسألة بيّنها الكاتب نفسه، في موضع اخر من الكتاب (ص ٤٥)، وهي رفض الحاج امين التنسيق مع الحزب على قاعدة الاسس التي اشترطها الحزب للتعاون، والتي هي تغليب الوطنية على العشائرية، ومعاداة الانتداب البريطاني الخ... فعلى من يسجل المرء مأخذه في هذا الصدد، على من طرح الاسس الصحيحة للتحالف، ام على من رفض التعاون على قاعدة هذه الاسس؟! ثم ان الامر لا يتعلق، ايضا، بنوايا التقليديين، او بصدق وطنيتهم، بل ان الممارسة الفعلية هي المقياس الاساسي، والامور مرهونة بنتائجها على اي حال.

هذه هي الخطوط العريضة لمجمل ملاحظاتنا على هذا البحث، وهي، في كل حال، لا تبتعد عن الهدف الذي نذر المؤلف بحثه له، والذي اوضحه في تمهيد قال فيه: ان الهدف من هذه الدراسة هو «تسليط الضوء على الدور المتميز لحزب الاستقلال، وتحليل تجربته السياسية في الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني، ضد كل من الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني» (ص ١٠). والكاتب يتتبع، عبر صفحات كتابه هذا، الهدف بعناية وحذر، محاولا التزام التجرد ازاء ما يتقدم به من معلومات ووقائع. هذا الحذر وضع الكاتب الى حد اصبح معه الالتزام بالموضوعية، قيدا على التحليل والاسهاب فيه ــ كما سبق ان اشرنا ــ. ومن هنا، جاءت دراسة السيد سميح شبيب سردا ووصفا، اكثر منها تحليلا لتاريخ الحزب ونشاطه وانحساره، وذلك في خط مستقيم، اولى فيه الباحث الاحداث مهمة شرح ذاتها والتكلم عن نفسها، وليس هذا الرأي من قبيل التقليل من اهمية البحث، فاختيار الموضوع بحد ذاته، والتزام الكاتب بموضوعه، من حيث المضمون، وتقصيه لكل ما يتعلق بحزب الاستقلال، وجمعه لكل ذلك في كتابه هذا، يعتبر بحق، كما اشار الاستاذ اكرم زعيتر في المقدمة، «سفرا وثيقا يعتمد عليه ويرجع اليه».

لقد بذل الكاتب جهدا دؤوبا في جمع المعلومات

الخاصة بالحزب من المصادر الاساسية، فاجرى مقابلات مع ثلاثة من قادته الهامين، هم السادة: عجاج نويهض، وعزت دروزة، واكرم زعيتر، كما استند الى مجلة «العرب»، والى وثائق اساسية اخرى عديدة. وهذا كله مكن الكاتب من جعل هذا البحث المكثف مصدرا اولا واساسيا، في ما يتعلق بحزب الاستقلال العربي في فلسطين.

سلوى العمد

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية
١٩٣٩ ــ ١٩٤٨
تأليف
قيس مراد قدري

ثلاث علامات بارزة في الرواية الفلسطينية
غسان كنفاني، اميل حبيبي، جبرا ابراهيم جبرا

فاروق وادي، **ثلاث علامات بارزة في الرواية الفلسطينية: كنفاني، حبيبي، جبرا ابراهيم جبرا**، بيروت: دائرة الاعلام والثقافة في م.ت.ف. بالتعاون مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ١٨٣ صفحة.

يعالج الجزء الأول من كتاب فاروق وادي بعنوان: «ثلاث علامات بارزة في الرواية الفلسطينية»، منشأ الرواية في فلسطين: بداياتها، أهم الأعمال التي اعتبرت روائية، بشكل أو بآخر، ثم أول رواية فلسطينية فيها خصائص الفن الروائي، وما يمكن تسميته «بهيكلية الرواية».

وبطبيعة الحال، يتعرض المؤلف بايجاز الى أحداث الأعمال الروائية الفلسطينية الأولى، ويحلل مضامينها ضمن الأشكال التي اعتبرها «مذكرات أكثر منها رواية»، ويناقش، في الوقت ذاته، المفاهيم الاجتماعية والسياسية والأدبية للروائيين أنفسهم. ومما يكسب اللمحة التاريخية التي يتحدث عنها شكلاً جديداً من أشكال البحث الأدبي، هو أن الكاتب لم يتحيّز في اصدار حكمه على أساسٍ مذهبي، أو أخلاقي، بل تحيّز في حكمه على أساسٍ إبداعي ــ أكاديمي.

فبعد أن يتحدث عن أن الرواية العربية ولدت من معطف الرواية الأوروبية، يعود ليقول: إن الرواية الفلسطينية هي أيضاً، ولدت من معطف الرواية العربية. وهنا، يدرج المؤلف آراء وأفكار بعض الكتاب والأدباء والباحثين، في ما يخص الأدب الفلسطيني بشكل عام، والرواية الفلسطينية بشكل خاص. ثم يأتي الحديث عن خليل بيدس الذي تأثر بالثقافة الأجنبية تأثراً مباشراً، وذلك من خلال المدارس التبشيرية لروسيا القيصرية، حيث كانت هذه المدارس ــ كما يقول المؤلف ــ هي الأكثر انتشاراً، والأكثر تأثيراً في الثقافة الفلسطينية (ص ١٦). وبما أن خليل بيدس كان أحد المتأثرين بهذه الثقافة، فقد أصدر ترجمات كثيرة من الأدب الروسي، الى أن كتب روايته الوحيدة، بعنوان: «الوارث»، والتي يعتبرها المؤلف «متفردةً بمكانتها التاريخية لكونها تمثل المحاولة الأولى في هذا المجال، على صعيد الرواية الفلسطينية» (ص ١٧).

أما العمل الروائي الآخر، الذي يمتلك خصائص روائية أفضل، فهو رواية: «مذكرات دجاجة» لاسحق موسى الحسيني التي قدم لها د. طه حسين، وصدرت عن سلسلة إقرأ المصرية عام ١٩٤٣. يقول فاروق وادي: «لا تكمن أهمية هذه الرواية في كونها النص الفلسطيني الروائي الوحيد، من أعمال تلك المرحلة (...) فحسب، لكن أهميتها تنبع من الموقف السياسي والايديولوجي الذي طرحته، والذي يفصح عن مواقف طبقة وثقافتها ورؤيتها» (ص ٢٧).

ويدرج المؤلف أسماء أخرى كثيرة في حقل العمل الروائي، وهذا ما جعل من بحثه التاريخي عملاً جاداً وشيّقاً، وأهم الأسماء التي يذكرها: محمد عزة دروزة، محمد العدناني، اسكندر الخوري؛ عارف العارف وغيرهم.

ويؤكد الكاتب عجز الرواية الفلسطينية، في مرحلة من المراحل، عن اللحاق بالفنون الأدبية

الأخرى، كالشعر مثلاً، الذي استجاب للواقع واستمد حرارته من حرارته، ولعب دوراً في شحن الوجدان الجماهيري وتحريكه. بينما ظلت الرواية عاجزة، في تلك المرحلة، عن اكتساب حضورها، كفن متميز له خصوصيته ودوره ومعناه.

وهكذا، استمر هذا العجز الى ما بعد عام ١٩٤٨، حتى صدرت رواية غسان كنفاني الأولى: «رجال في الشمس» عام ١٩٦٣، ثم «ما تبقى لكم» عام ١٩٦٦. وجاء الصوت الروائي الفلسطيني الآخر، من داخل الوطن المحتل، ومن خلال «سداسية الأيام الستة» لاميل حبيبي، هذا العمل الذي «جاء ليشير الى اسم كاتب فلسطيني متميز، والى عمل أدبي مثير للاهتمام» (ص ٣٧).

ويشير فاروق وادي الى أن العمل الأدبي الآخر الذي كرّس اميل حبيبي، «كعلامة متميزة في الرواية الفلسطينية، كان رواية الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل عام ١٩٧٤» (ص ٣٨).

أما العلامة الثالثة في الرواية الفلسطينية، فهو جبرا ابراهيم جبرا، وذلك من خلال رواياته: «السفينة»، و«صراخ في ليل طويل»، و«صيادون في الشارع الضيق»، و«البحث عن وليد مسعود»، عام ١٩٧٨، التي يعتبرها فاروق وادي أفضل أعمال جبرا، لأنها تبيّن قدرة الكاتب «على تحقيق التزاوج الفذّ بين تماسكه الفني والايديولوجي» (ص ٣٨).

وبعد هذه المقدمة التاريخية الهامة، يبدأ فاروق وادي بإفراد فصلٍ كاملٍ لكل من الروائيين الفلسطينيين الثلاثة: الشهيد غسان كنفاني: اميل حبيبي، وجبرا ابراهيم جبرا.

غسان كنفاني

يقدم فاروق وادي غسان كنفاني، من خلال أحاديث غسان ومقابلاته الصحافية، وفيها نجد في غسان، الكاتب المبدع، والسياسي المتطور ايديولوجياً، والذي انتقل من الفكر القومي الى الفكر الأممي، ثم رأي غسان في قصصه، وماذا تمثل فلسطين في أعماله؟ وهل تناولت قصصه الفرد الفلسطيني فقط، أم أنها ارتقت لدى تناوله لهذا الفرد، من خلال انسانيته، ذلك لأن غسان «كان يرى في فلسطين رمزاً انسانياً متكاملاً» (ص ٤٤).

ويعتبر الكاتب أن غسان كنفاني هو المبدع الذي استبق ذاته، ككاتب روائي، عنه كمناضل سياسي (ص ٤٤). وهذا ما يقوله غسان كنفاني عن نفسه، بعد مشاهدته لفيلم «رجال في الشمس» المأخوذ عن روايته التي حملت العنوان نفسه.

ثم يتناول فاروق وادي روايات غسان الأربع، التي نشرها قبل استشهاده، وهي: ١ ــ «رجال في الشمس» ٢ ــ «ما تبقى لكم» ٣ ــ «أم سعد» ٤ ــ «عائد الى حيفا». ويأتي فاروق على هذه الروايات، بايجاز مضامينها، وعما تحكي وتصف؛ ثم يعود فيتحدث عن الأعمال التي نشرت بعد استشهاد غسان وهي: «العاشق»: «رواية لم تكتمل»: «الأعمى والأطرش» و«برقوق نيسان».

ولدى الحديث عما تمّ من أعمال غسان، من قبل لجنة تخليد الشهيد، يسجل الكاتب ما يشبه الاعتراض، أو المعارضة ــ ان صح التعبير ــ على اللجنة التي صنّفت كتاب: «عن الرجال والبنادق»، كمجموعة قصصية قصيرة، «بينما قدم الكاتب عمله كعدد من اللوحات التي ترسم أفقاً أشرق فيه الرجال والبنادق» (ص ٥٠).

يقول فاروق وادي: «إن توحُّد اللوحات الموضوعي، والامتداد الزمني لأحداثها، ونمو الشخصيات داخلها، ساهم في تكوين رأي مغاير، نظر اليها كعمل روائي، أو كعملٍ لم يكتمل» (ص ٥٠). ويسجل فاروق اعتراضه الثاني على اللجنة، لأنها صنفت «أم سعد» ضمن النتاج الروائي، لأن هناك اجتهاداً آخر يرفض انتماءها مع «عن الرجال والبنادق» الى أحد الشكلين: القصة القصيرة، والرواية. ثم يجيء الاعتراض الثالث على استبعاد رواية: «من قتل ليلى الحايك» عن الأعمال الأدبية الكاملة للشهيد.

بعد هذه الاعتراضات جميعها، يعود فاروق وادي فيحلل أعمال غسان، تحليلاً جاداً، من حيث أنها التعبير الأصدق عن الأرض والإنسان الفلسطيني، في «رجال في الشمس» و«أم سعد»، من خلال الرمز، وكذلك في «العاشق»: حيث تتواطأ الأرض مع العاشق الفلسطيني» (ص ٥٤). وتغيب الأرض، في «الأعمى والأطرش»، لأنهما يسقطان في معضلة البحث عن الحلول الفردية لمشاكلهما الذاتية، فيتوسلان الغيب، وإرث سنوات الوهم الطويلة.

أما الأرض التي يتقمصها الإنسان

الفلسطيني، فنجدها وقد أطلّت علينا من خلال «برقوق نيسان». وهكذا، كان هم غسان كنفاني هو انغلاق الدائرة بوصول الفلسطيني الى أرضه. ويعود الكاتب فيتحدث عن زمن الفلسطيني، ومكانه، في الأعمال ذاتها، وكيف تصبح الدلالة المكانية للصحراء أرضاً للمواجهة، بعد أن كانت أرضاً للموت في «رجال في الشمس».

ويتناول فاروق شخصية البطل المقاوم، في أحد فصول الكتاب الذي أسماه «البطل المقاوم... غائباً وحاضراً»، شخصية الأستاذ سليم الذي يطل من خلال ذاكرة «أبو قيس». وأما في «أم سعد» فتتجلى البطولة حاضرةً بشكل كثيف، «لأنها تحمل في داخلها ــ كفرد ــ عمومية جماعية تعبر عن الحالة الشعبية الجماعية، في الزمن الفلسطيني الجديد» (ص ٦٤).

ويتحدث فاروق، في مكان آخر من الكتاب، عن «المغامرة وتعدد الأشكال» في أعمال الشهيد، وذلك باختلاف التقنية في أشكال أعماله، رغم وجود تكرار للشكل أحياناً، ويقارن هنا بين كل من: «رجال في الشمس» و«ما تبقى لكم»، وبين «أم سعد» و«عائد الى حيفا».

ثم يجري الحديث، في مكان آخر من الكتاب وفي الفصل المحدد لغسان كنفاني، فيأتي الكاتب على «الرمز... في المبنى والتفاصيل»، ويتناول القراءة الجديدة للدكتور إحسان عباس لـ «رجال في الشمس»، كذلك يتحدث عن آراء نقاد آخرين في مفهوم الرمز في أعمال غسان.

وينهي فاروق الفصل الخاص بغسان فيقول: «نهاية زمن الوهم كانت بداية زمنه الروائي، ونتاجه الروائي كان بدايات شهدت نهايتها باستشهاد كاتبها، قبل أن تكتمل، لكن رغم الموت وعدم الاكتمال، تبقى شهادة سقوط زمن الوهم... وترهص بالأحلام القديمة» (ص ٩٢).

إميل حبيبي

أفرد الكاتب فصل الكتاب الثاني لكاتبنا الكبير إميل حبيبي، وبدأه بهذا العنوان: إميل حبيبي: الضحك من أعماق الجرح.

وفي المدخل الذي خصص للفصل الثاني، يذكر الكاتب ما قاله غسان كنفاني، في كتابه: «الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال»، عن «سداسية الأيام الستة» وكاتبها «أبو سلام» وهو لقب إميل حبيبي. وذلك للتذكير بأن أول من أشار الى أهمية هذا العمل، كان غسان كنفاني.

وكما فعل فاروق في الفصل الأول من الكتاب، لجأ للطريقة نفسها في فصل الكتاب الثاني، بأن ذكر مقتطفات من مقابلات وأحاديث لاميل حبيبي مع الصحافة والنقاد، وهذا عمل نثني عليه، ذلك لأن الكاتب التزم بمنهجية واحدة متوازنة، في ما يخص افتتاح دراسته لأعمال هذين الأديبين الفلسطينيين الكبيرين: غسان كنفاني واميل حبيبي.

وتحت عنوان صغير: «السداسية... والعناق في ظل الفجيعة»، يبدأ الكاتب بتحليل هذا العمل الابداعي الهام، من خلال اللوحات الست التي صاغها «أبو سلام» بأسلوبه الشيق الضاحك ــ الباكي، والمتلمس لتفاصيل الفجيعة بدءاً من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وانتهاءاً بتوحد شعبنا ولقائه في ظل الفجيعة التي دفعته من جديد للمقاومة وتصعيدها، «في المظاهرات 'العودة'، وتحت سقف القاووش 'الحب في قلبي'، انها الوحدة الحميمة والحارة التي تكونت بفعل المواجهة، وتنامت مع اشتعال النار» (ص ١٠٣).

بعد ذلك، يتحدث فاروق عن وحدة المكان في زمن الاحتلال، من خلال السداسية. إلا أن الكاتب لم يحدد رأيه في قضية تصنيف هذا العمل الأدبي، وانما اعتمد على رأي للأستاذ محمد دكروب، على أن هذا العمل «يضيف بنائية جديدة الى القصة العربية الحديثة». وكان يجدر بفاروق أن يضع رأياً محدداً في مفهومه لشكل السداسية، خاصة وأن هناك آراء كثيرة، في ما يخص أعمال اميل حبيبي ككل، وخاصة السداسية، و«المتشائل» التي ينفي بعض الكتاب انتماءها الى الفن الروائي (غالب هلسا)، وهذا رأي لا نقبل به.

ومن السداسية، ينتقل الكاتب الى «المتشائل» بعنوان كبير: «الوقائع الغريبة... ورحلة البحث عن الخلاص». وبعد أن يدرج الكاتب مقتطفات من رأي اميل حبيبي في عمله هذا، محللاً شخصية سعيد أبو النحس (البطل) يعود فاروق وادي ويبني تحليله الخاص على تحليل اميل حبيبي لشخصية «سعيد» السلبية، المتوهمة القوة في عددها، والمتكيفة مع كل الظروف والشروط المحيطة بها.

إلا أنه مما يلفت الانتباه في هذا الفصل، هو ما يراه الكاتب تناقضاً صالَحَ بين المادية والمثالية في العمل، وأوقع «أبا سلام» في مأزق ايجاد وسيلة يقدم من خلالها فهمه لمسألة الالتجاء الى القوى الغيبيـة، لدى رغبته في تقـديم التفسير المـادي العلمي لهذه القضية.

وباعتقادنا، إن خطأً ما يبدو قد ارتكبه فاروق، في فهمه لهذه القضية، اذ أن نهاية الفصل الأخير في رواية: «الوقائـع الغريبـة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل»، هي التفسير بعينه:

يقول اميل حبيبي على لسان الرجل الذي تلقى رسائل سعيد: «فاذا صدقتم حكاية التجائه الى اخوته الفضائيين، ورحتم تبحثون عنه في دياميس عكا القديمة، فقد يصيبكم ما أصاب المحامي مع المجنـون: المحامي الذي صدَّق مجنوناً، فراح يبحث عن كنزه المطمور، كما ادعى، في الأرض بالقرب من شجرة خروب. فظل يحفر الى الشرق والى الشمال والى الغرب والى الجنوب، حتى اقتلع الشجرة كلها، ولم يجد كنزاً. وكـان المجنون في هـذه الأثناء يصـرف وقتـه بـطلاء حـائـط في المستشفى بفرشاةٍ يغمسها في دلوٍ بلا قاع، فلما عاد المحامي اليه يتصبب عرقاً، سأله المجنون: هل اقتلعت الشجرة؟ قال: اقتلعتها من جذورها، ولم أعثر على كنزك.

قال المجنون: اذن هات فرشاةً ودلواً بلا قاع وقف الى جانبي وادهن!».

وينهي اميل حبيبي روايته بقوله:

«فكيف ستعثرون عليه، يا سادة يا كرام، دون أن تتعثروا به؟!...». وهذا نفي كامل للغيبية التي يرى الزميل فاروق وادي بأنها تصالحت وتوحدت مع المثالية في الرواية، وأوقعت كاتبها «في مأزق».

الا أن أهم ما في الدراسة، هو أنها تحدد أبرز السمات لهذا العمل الفذ، من حيث أنه «رصد توثيقي»، بتعرضه لأحداث جرت في تاريخ قريب، وبأنه «مقارنة تاريخية لتداخل أحـداث ووقائـع التاريخ القديم مع الحديث: تاريخ فلسطين الملطخ بالدم، منذ الحروب الصليبية وحتى اليوم؛ وكذلك من حيث تعـرض العمل الروائي الى المقـارنـة الأدبية: «حيث يستفيد الكاتب من قراءاتـه في الأدب العـربي والعالمي، فيسنـد رؤيته بـأبيات الشعر، أو الأقوال، أو الحكايات (عن ألف ليلة وليلة والجاحظ). ومن ذلك أيضاً، الفصل الخاص حول الشبـه الفريد بين سعيد وكنديـد، «حيث تعقـد المقـارنـة مـع قصـة فـولتـير الشهيـرة» ص (١١٤).

ويتحدث فاروق وادي عن الأسلوب السـاخر لدى اميل حبيبي، وعن السخرية في الشخصية، والتغابي، والمبالغة في تقزيم الذات، والمبالغة في تضخيم أهمية الذات، والمبالغة في التباسط، الى تلقائية الاستجـابة وسـرعتها، وكليـة مأسـاوية وسخـرية في التفـاصيل، والسخـرية في اللغـة، والجناس اللغوي، والثقافة التراثية لاميل حبيبي، وما الى هنالك من فنـون اللغة، التي أفـرد لها الكاتب أجزاء داخل الفصل الثـاني: بحيث إن دلت على شيء، فانما تدل على الجهد الجاد الذي بذله فاروق وادي، في سبر أعماق أسلوب اميل حبيبي، وتحليله تحليلاً تفصيلياً دقيقاً.

جبرا ابراهيم جبرا

في الفصـل الثـالث من الكتـاب، والمخصص لدراسـة العلامـة البـارزة الثـالثـة في الروايـة الفلسطينية، يبدأ الكاتب مدخله لهذا الفصـل، بتثبيت بعض الاجـابات التي رد بهـا الأستاذ «جبـرا» على أسئلة وجهت اليـه، في مقـابـلات ولقاءات سابقة، بينها مقابلة أجرتها معه مجلة «شؤون فلسطينيـة» عام ١٩٧٨. وبهـذا يكون فاروق وادي قد ثبَّت طريقة منهجية متناسقة في دراسته للعلامات الثلاث.

ونعتبر أن هذا المدخل هو أهم المداخل الثلاثة، لأنه يحدد الوسيلة التي يجب انتهاجها لدراسة أعمال هذا الكاتب الفلسطيني المبدع. ذلك لأنه ان لم يـدرس، بتوافق زمني، فـان فجوة هـامة ستحدث لدى الدراسة المنتَهَجة، وهذا ما يقرُّ به الزميل فاروق، عازياً ذلك الى المـواهب المتعددة التي يتمتع به جبـرا ابراهيم جبـرا: الشاعـر، والروائي، والقاص، والناقد، والرسام، والمترجم.

ويتمنى الكاتب لو أن دراسته هذه اتسعت، لتشمل كل هذه الفنون، الا أنها «تظل أضيق من ذلك في طموحها المحدد، وهو الولوج الى عـالم جبرا، من خلال الرواية، من أجل التوصل الى نقاط إضاءة مبدئية لكشف عالم 'جبرا' الغني الواسع» (ص ١٤٤).

وينتقل فاروق وادي الى الحديث عن روايات «جبرا» الأربع، ليقول: «فكأنما نحن أمـام رباعية

تمتد زمنياً، تتغير أسماء شخصياتها، وتواريخها وخلفياتها، كأنها تتناسخ من جديد في كل مرة، بشكل آخر، لتعيش في زمن آخر، متفاعلة مع تاريخها، ومكتسبة تجربة جديدة» (ص ١٤٨).

ومن هنا يسلسل الكاتب النمو الزمني الروائي، بين رواية وأخرى، مبتدئاً برواية «صراخ في ليل طويل»، ماراً بـ«صيادون في شارع ضيق» التي كتبها الأستاذ جبرا باللغة الانكليزية، ثم تأتي رواية «السفينة» لينتهي برواية «البحث عن وليد مسعود».

وتحت عنوان فرعي كبير: «ضعف الحدث المحوري وتفجيره»، يتحدث الزميل وادي عن:

١ ــ فعل الذاكرة، ودورها المؤثر في حياة شخوص الرواية، ويعني هنا رواية «صراخ في ليل طويل» ــ على ما أعتقد ــ دون الاشارة الى التأثير الفني العام الذي تركته رواية الكاتب الايرلندي الكبير «جيمس جويس» بعنوان: «بوليسيز»، وزمنها أيضاً يوم واحد، خاصة وأن الزمن هنا هو الأهم بعد ما احتوته الذاكرة.

٢ ــ تشابك العلاقات بين الشخصيات بهمومها الذاتية.

٣ ــ الهموم، الاجتماعية والسياسية والثقافية والحضارية، لهذه الشخصيات.

بعد ذلك، يأتي على الروايات بالتحليل والبحث الدقيق، واحدة تلو الأخرى. وهنا نود أن نسجل للكاتب رؤيته السابرة لأغوار شخوص الروايات التي يعالجها، بالعرض والتحليل، وقدرته على استنباط ماهية الرمز، وأبعاده، ومراميه. ومن هنا، يأتي الاعتقاد بأنه كان يستطيع أن يرتقي بمعالجته لمجمل الروايات، لو أنه قارن بين «جبرا ابراهيم جبرا»، المتأثر مباشرة بالأدب الروائي الانكليزي الحديث، من خلال روايته «الصراخ في ليل طويل»، مع رواية جيمس جويس.

وتحت عنوان فرعي آخر هو: «ملامح شخصية الفلسطيني الأساسية»، يحدثنا الكاتب عن هذه الملامح، كما رسمها جبرا ابراهيم جبرا في رواياته، ويقول: ان الفلسطيني هو محور أساسي في شخصيات جبرا الروائية، إن لم يكن المحور، باستثناء روايته الأولى «صراخ في ليل طويل».

ينتقل بعد ذلك الى موضوع آخر وهو «ثورية المثقفين وعجزهم». وهنا، يناقش «وادي» الايديولوجية البورجوازية التي ينطلق منها جبرا ابراهيم جبرا، وتناقضه مع التأويلات الماركسية لصعود البورجوازية العربية، وذلك بخلط بين البورجوازية العربية والبورجوازية الأوروبية، ويطيل في الحديث حول هذا الموضوع، بحيث يبدو التحليل النهائي في الكتاب تحليلاً سياسياً لشخصيات أدبية، وهنا، يمكن القول: إن الوعي الطبقي للكاتب لم يكن وليد صدفة، ولذا نرى أنه ليس من الضرورة الاسترسال في إقناعنا بتعارض تأويلات «جبرا» الفكرية مع تأويلات الماركسية.

ويعود الكاتب فيحلل الشخصيات من جديد، ملخصاً أحداث الروايات الأربع، التي جعلت من الكاتب الكبير علامة بارزة في الرواية الفلسطينية.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، خاصة وأن الكاتب لم ينتقِ هذه العلامات انتقاءً عشوائياً، اذ أنهم هم الذين قدموا، فعلاً، الملامح الأساسية للرواية الفلسطينية، هذه الملامح التي نأمل في أن نرى تطويراً لها، في أعمال روائيينا الفلسطينيين، خاصة، وأن عدداً من الروايات الفلسطينية، والتي صدرت في فترات متفاوتة، منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن، ليست أكثر من ارهاصات أولية ورجم في غيب عالم الرواية، ليس الا، مع الاستثناءات البسيطة لاسمين أو ثلاثة.

وكتاب فاروق وادي يأتي ليؤكد هذه الحقيقة في تحديده للعلامات البارزة في الرواية الفلسطينية.

عمر صبري كتمتو

المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً

حرب الرَّجْم والجرح المفتوح

ربما كان الحدث الأبرز خلال الفترة الأخيرة، وباستثناء انفجار «حرب الرجم» في الأرض المحتلة، هو قيام سلاح الجو الاسرائيلي بإغارتين على قواعد الثورة في لبنان. فقد قامت حوالى ٦٠ طائرة، من أنواع: «ف ـ ١٦» و«ف ـ ١٥» و«كفير»، بالاغارة على عدد من القواعد العسكرية، في مناطق الدوحة والسعديات ومزبود وصيدا، يوم ١٩٨٢/٤/٢١. واستهدفت الطائرات بعض مرابض المدفعية ومدافع الهاون وراجمات الصواريخ، الا أنها أخطأت غالبية أهدافها، رغم كثافة القصف ومدة الاغارة. وكانت نتائج هذه الإغارة مقتل حوالى ١٧ شخصاً وجرح عشرين، نصفهم من المدنيين. أما الاغارة الثانية، فقد وقعت في ١٩٨٢/٥/٩، حين أقدمت ٢٤ طائرة من الأنواع نفسها، بالاغارة على القواعد العسكرية الموجودة في مناطق الزهراني وشمالي وغربي صيدا والدلهمية، الا أن هذه الاغارات أخفقت أيضاً، في اصابة الأهداف العسكرية اصابات مؤثرة، إذ شكل المدنيون النسبة الأكبر من القتلى والجرحى، البالغ عددهم: ١٢ قتيلاً و٢٠ جريحاً.

وإذا ما قورنت هاتان الإغارتان بسابقاتهما، قبل فرض وقف اطلاق النار في ١٩٨١/٧/٢٤، فانه يظهر انهما كسابقاتهما من الإغارات، من حيث انتقاء الأهداف وحجم الاصابات، وخاصة عند التذكر بأن عدد الطائرات المشتركة فيهما كان عدداً كبيراً جداً، مما يفرض التكاليف الباهظة على العدو. أما الملاحظة الأساسية، فهي حول خلفية اتخاذ القرار الاسرائيلي بخرق وقف اطلاق النار بهذا الشكل. فقد صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن، وكذلك وزير الخارجية شامير، وقيادة الجيش من وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان ايتان، ان الإغارة الأولى أتت رداً على سلسلة طويلة من الحالات المزعومة لخرق وقف اطلاق النار، من قبل الثورة الفلسطينية، وأن هذه الإغارة أتت تحذيراً متعمداً «قبل» أن يفعل الفدائيون الفلسطينيون شيئاً ما. أي أن الحجة الاسرائيلية الأساسية ليست هي حوادث وقعت، بل أعمال يعيش الاسرائيليون هاجس وقوعها (نية الفدائيين)؛ مما يطرح الترجيح بأن الإغارة كانت، في الواقع، تعكس «نية» اسرائيلية معينة، ألا وهي استدراج الثورة إلى الرد من جهة، والتخلص من قيود حالة وقف اطلاق النار من جهة ثانية.

ان ما يوضح هذه المسألة هو تكرار الإغارة؛ حيث ربطت القيادة الاسرائيلية بين وقوع الإغارة الثانية، وبين انفجار عبوة ناسفة داخل باص اسرائيلي في القدس، واصابة اسرائيليتين. فقد ادعت القيادة الاسرائيلية، أن الإغارة أتت رداً على انفجار العبوة، وأنها تحتفظ لنفسها بحق الرد على كافة هذه الأعمال، مع «تمسكها» بوقف اطلاق النار. ويرجح أن هذا الموقف العام الذي

تتخذه القيادة الاسرائيلية، بتعريض حالة وقف اطلاق النار للخطر، وباستخدام سلاحها الجوي بالتحديد، يعود إلى اعتبارات عدة: فمن جهة، يعيش العدو وضعاً بالغ الصعوبة داخل الأرض المحتلة، حيث يعم الرفض الشعبي لواقع الاحتلال أنحاء البلاد، من قطاع غزة حتى هضبة الجولان مروراً بالضفة الغربية والأرض المحتلة عام ١٩٤٨. فترى القيادة الاسرائيلية، نتيجة لقصر نظرها المعهود، أن ضرب الثورة الفلسطينية عسكرياً يساعدها على ضرب أهل الأرض الفلسطينية المحتلة سياسياً. كما وأن الحرب على الحدود الشمالية تخفف من الضغوط الداخلية والعالمية، الناجمة مباشرة عن حالة الغليان الشعبي الفلسطيني، والقمع الهمجي الاسرائيلي في الداخل.

أما من جهة أخرى، فان أحد الاعتبارات هو اهتمام القيادة الاسرائيلية بما يجري حولها من تحركات وتطورات في الساحة العربية. فهي تريد أن يعود الجنوب أداة للتحريك والتفجير عند الحاجة؛ أي أن الجنوب اللبناني يشكل «بوابة» اسرائيل إلى الوضع العربي، تهدده عبرها وتبقيه جرحاً مفتوحاً. ويضاف اعتبار آخر هام جداً، وهو أن العدو يفتقد، منذ زمن بعيد، الاستراتيجية العسكرية الفاعلة في مواجهة النمو العسكري المستمر للثورة الفلسطينية (مما لا يمنعه بطبيعة الحال أن ينجح في عملياته الصغيرة، أو بتطبيق بعض التكتيكات العسكرية)، فلا يجد سبيلاً سوى العودة إلى الأساليب المعهودة. أي أن العدو الصهيوني، لا يتحمل استمرار حالة وقف اطلاق النار، في وقت تزداد فيه قوة الثورة العسكرية، بل وفي وقت تقوم فيه الجماهير الفلسطينية في الداخل، بالهجوم على الارادة السياسية الاسرائيلية؛ بحيث بات هذا العدو لا يعرف كيف يرد على الهجوم السياسي، بعد فشل خططه السياسية من «ادارة مدنية» و«روابط قرى»، سوى بفتح الجبهة العسكرية. ويبدو أن العدو يظن أن ضربات عسكرية تقليدية، في غياب الاستراتيجية العسكرية الفاعلة، هو أفضل من لا ضربات على الاطلاق!

مفهوم وقف اطلاق النار

انه من الواضح، أن احدى القضايا المطروحة حالياً هي: ماذا يعني وقف اطلاق النار؛ أية رقعة جغرافية يشملها؛ وأية أسلحة، أو أفعال عسكرية يمنعها؟ لقد حاولت القيادة الاسرائيلية، وخاصة خلال الأشهر الأولى من هذه السنة، أن تطرح مفهومها الخاص لوقف اطلاق النار، وذلك بعد أن شعرت أنه لم يعد يفيدها، بل أنه يقيدها. فقد طرح القادة والناطقون الاسرائيليون مراراً (كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة)، أن وقف اطلاق النار لا يشمل الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية وحدها، بل ويشمل كل عمل عسكري ينطلق بالأساس من لبنان. وكان المتحدثون باسم وزارة الخارجية الأميركية، أو البيت الأبيض، قد أيدوا ذلك الموقف وكرروه. وقد ردت الثورة في حينه مؤكدة أن الطرف الوسيط، خلال مفاوضات فرض وقف اطلاق النار، كان منظمة الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة الأميركية، فلا يحق لها أن تغير بنود وقف اطلاق النار. وكانت الثورة قد أكدت، منذ البداية، أن وقف اطلاق النار يشمل الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية فحسب، وأن الثورة تحتفظ بحق القيام بعمل عسكري على امتداد الأرض المحتلة، وانطلاقاً من كافة الجبهات العربية الأخرى.

أما الآن، وبعد الخرق الاسرائيلي الفاضح للاتفاق، فقد حاولت القيادة الاسرائيلية أن تطرح مفهوماً جديداً له. فقد أكد وزير الدفاع شارون (في ١٩٨٢/٥/١١) أنه يرفض أن يقتصر وقف اطلاق النار على منطقة الحدود الشمالية فقط، بل أنه يشمل كل عمل عسكري يتعرض له الاحتلال، وبغض النظر عن مصدره ونقطة انطلاقه، بمعنى أن شارون حاول أن يعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في تموز (يوليو) ١٩٨١، اتفاقاً شاملاً لوقف النار من قبل الثورة. وكان رئيس الأركان ايتان قد أكد الموقف ذاته في ١٩٨٢/٤/٧، حين أكد أن كل عمل فلسطيني هو بمثابة خرق لوقف اطلاق النار؛ ووصل به الأمر، في ١٩٨٢/٤/١٠، الى حد القول: ان الانتفاضة الجماهيرية في الداخل هي أيضاً خرق للاتفاق! إلا أن الثورة أكدت مرة أخرى، أن اتفاق وقف اطلاق النار لا يشمل سوى العمل العسكري عبر الحدود الشمالية، وأن كافة العمليات الأخرى في الأرض المحتلة هي مشروعة، وأنها سوف تستمر. وأضافت الثورة: ان أعمال التسليح والتدريب

والتحصين التي تقوم بها في جنوب لبنان، تحسباً لأي اعتداء اسرائيلي، لايمنعها وقف اطلاق النار المتفق عليه في ١٩٨١/٧/٢٤.

ويبدو أن اسرائيل تحاول، أولاً، أن تفرض مفهوماً خاصاً لوقف اطلاق النار، من شأنه فرض الركود العام والشلل على الثورة، وخاصة في منع العمليات في الداخل. وتحاول اسرائيل ثانياً، أن تفرض شروطاً «تعجيزية» على الثورة، بمعنى أن أي عمل عسكري بسيط ضد الاحتلال، سيتحول الى ذريعة لرد عسكري اسرائيلي رئيسي. وثالثاً، وهو الموضوع الهام بالنسبة للقادة والمعلقين العسكريين الاسرائيليين، تحاول اسرائيل أن ترهب الثورة، وتلوح لها بالعقاب والدمار، كلما وقعت عملية عسكرية. أي أن اسرائيل تحاول أن «تردع» الثورة، أي أنها تحاول أن تستعيد قدرة الردع، التي أفتقدتها في حرب تموز (يوليو) ١٩٨١ الفلسطينية. وتخشى القيادة الاسرائيلية أن تحتفظ الثورة بالمبادرة، وأن تتغلب على التهديد العسكري الاسرائيلي، مما يعني أن «الردع» الاسرائيلي سيتعرض الى استنزاف، بل وأن «الردع» الفلسطيني سيأخذ بالنمو، كما حصل في حرب عام ١٩٨١. وقد ظهر هذا النقاش الى العلن في اسرائيل. فمثلاً، في حوار إذاعي أجري في ١٩٨٢/٤/٢٣، رأى أحد المتحدثين أن مفهوم «الردع» الاسرائيلي نفسه هو المهدد. وأكد المعلق حاريف الفكرة ذاتها كذلك، في ١٩٨٢/٥/١١. ومما تجدر إضافته هنا هو أن هذا الحوار، وغيره من الحوارات الاذاعية، أو اللقاءات مع مستوطني الشمال، أظهرت مفهوماً لوقف اطلاق النار يناقض مفهوم القيادة الاسرائيلية، وهو أن ليس كل عمل عسكري فلسطيني، بل وليست كل قذيفة تطلق عبر الحدود الشمالية، تعتبر خرقاً كافياً لوقف اطلاق النار، أو مبرراً للقيام بعمل عسكري مضاد، كبر أم صغر.

حرب الرجم

ان الانتفاضة الشعبية المستمرة، والتي ازدادت التهاباً في أواخر شهر آذار (مارس) الماضي، اشتعلت وغطت كافة أنحاء الأرض الفلسطينية والجولان السورية، خلال نيسان (أبريل) وبداية أيار (مايو)؛ بل وتبلورت الإتجاهات التي كنا قد أشرنا إليها في بداية التقرير الماضي، والتي نوهت بالنواحي العسكرية لهذه الانتفاضة وقد ازدادت حدة العنف والطابع القتالي الانتفاضة. خلال الآونة الأخيرة، حيث بات من الطبيعي، بل ومن الضروري، أن يسقط الشهداء والجرحى، ويعتقل المعتقلون يومياً، وكأن الأرض المحتلة ساحة حرب تقليدية. والملحوظ، اذا ما عدنا الى الاتجاهات آنفة الذكر، أن المظاهرات الشعبية تتخذ أشكالاً عسكرية متزايدة الوضوح، ونرى ذلك في ما يلي:

١ ــ ان التظاهرات تنطلق يومياً في أكثرية المناطق، حيث تجتمع يومياً لتتوجه نحو المخافر أو الدوريات الاسرائيلية، أو ما شابهها من أهداف. ذلك أن الجماهير إنما تلتقي وتتظاهر، بهدف الاشتباك مع العدو.

٢ ــ بات العديد من المتظاهرين يحمل الحجارة، بل والعصي والزجاجات الفارغة والقضبان الحديدية، وبعضهم يحمل القطع الحديدية والسكاكين، بشكل تلقائي وطبيعي عند التظاهر.

٣ ــ ترافق أعمال القاء القنابل الحارقة (المولوتوف) على السيارات العسكرية الاسرائيلية، الكثير من التظاهرات.

٤ ــ لم يعد المتظاهرون يتراجعون أمام جنود الاحتلال، بل انهم يتقدمون لمواجهتهم ومحاصرتهم غير آبهين بالغاز المسيل للدموع، أو باطلاق الرصاص.

٥ ــ ان الدليل على ما سبق هو تعرض عدد كبير من الجنود الاسرائيليين للجرح، بل وقد قتل اثنان منهم على الأقل. والدليل الآخر هو تحول المتظاهرين مراراً الى مهاجمة المخافر والمعسكرات الاسرائيلية، كما حصل لمعسكر الجيش الاسرائيلي في جباليا في ١٩٨٢/٤/١٣، ولمخفر الشرطة في بيت لحم في ١٩٨٢/٤/٢٩، كما تم اقتحام مركز حراسة مستوطنة مفدال غور، في ١٩٨٢/٥/١، ونقاط الجيش في قباطية ومخفر الشرطة في دورا في ١٩٨٢/٥/٢، واقتحم موقع عسكري في جباليا في ١٩٨٢/٥/٥.

٦ ــ ارتفعت نسبة الخسائر بين أهل الأرض المحتلة، حتى وصل عدد الشهداء الى ٢٨ شهيداً وبلغ عدد الجرحى حوالى ٥٠٠، اضافة الى عدد من المعتقلين تجاوز الألف.

٧ ــ اللجوء المستمر والمتعمد، من قبل قوات

الاحتلال، الى اطلاق النار مباشرة على المتظاهرين، وقد برر بيغن وايتان ذلك في أكثر من مرّة مؤكدين أن الجنود يطلقون النار بأوامر، وليس انفعالاً. كما وقد تدخلت المدرعات، في أكثر من حين، في الاشتباكات، كما حصل في مخيم الشاطىء في ١٦/٤/١٩٨٢، وقد وضعت قوات الشرطة والجيش بحالة التأهب لمواجهة الانتفاضة، ابتداءً من ٧/٤/١٩٨٢.

لا عجب إذاً، أن يعتبر رئيس الأركان الاسرائيلي ايتان أن الانتفاضة هي حرب ضد وجود اسرائيل بالذات، وأن لا تمييز بين الحرب العسكرية وبين حرب الرجم، أو بين الحرب «العسكرية» والحرب «السياسية» (كما جاء في حديثه في ١٠/٤/١٩٨٢). وقد بدأت تظهر كذلك، بعض الثمار للانتفاضة، ففي ١٦/٤/١٩٨٢، اعترض المدير السابق لجهاز الاستخبارات (الموساد)، أهيتوف، على سياسة سلطات الاحتلال ضد أهل الداخل؛ وفي ٤/٥/١٩٨٢، حكم على ملازم أول وعلى جندي بالسجن ٢٨ يوماً، بسبب رفضهما الخدمة في الضفة الغربية، وفي ٥/٥/١٩٨٢ وجهت كتلة «المعراخ» اللوم لإيتان بسبب سياسته في الأرض المحتلة؛ كما احتج جنود الاحتياط وعدد من الضباط، في ٧ و١٠/٥/١٩٨٢، على تصرفات الجيش القمعية.

أما الوجه الآخر للحرب المشتعلة في الداخل، فيتمثل بمجموعة واسعة من المواجهات. فقد استمرت حرب المستوطنين ضد أهل الداخل، وذلك في الاعتداء على مقدساتهم، كما حصل في الحرم الشريف في ٤/٤/١٩٨٢، ثم في ١١/٤/١٩٨٢ حين قتل فلسطينيان وجرح آخرون. وقد عثر على جثة شاب فلسطيني قرب طريق رام الله، ولم يذكر العدو سوى أنه قتل بظروف غير معروفة (في ٥/٤/١٩٨٢). وألقيت قنبلة على منزل عربي في طرف مدينة الخليل (في ١٩/٤/١٩٨٢)، ويرجح أن مرتكبي الاعتداء كانوا من مستوطنة كريات أربع المجاورة. كما اقتحم مستوطنو مفدال غور قرية بيت فجار العربية، وحطموا السيارات وزجاج نوافذ البيوت، رداً على تظاهرات أهلها، في ١/٥/١٩٨٢. وكان المستوطنون قد قاموا أيضاً بالمشاركة الفعالة في قمع الانتفاضة الجماهيرية، حيث راحوا يطلقون النار على المتظاهرين (كما في قتل شاب عربي في ٢/٥/١٩٨٢)، وبخطف بعضهم (خطف ٧ في ٢٦/٤/١٩٨٢)، وربما كان الاعتداء الأحدث هو تفجير سيارة قاضي الشرع في يافا في ١٠/٥/١٩٨٢، اضافة الى توجيه عشرات التهديدات الى الشخصيات والمؤسسات الفلسطينية في الداخل.

وتقوم حرب اسرائيلية من نوع آخر ضد الفلسطينيين في الداخل، وهي تتمثل بمصادرة ٤٠٠٠ دونم من أراضي قرى بورين وكفر قليل وجبل جرزيم في قضاء نابلس، في بداية نيسان (أبريل) ومعها ٢٠٠٠ دونم من أراضي قرية نحالين في قضاء بيت لحم. كما تمت مصادرة ١٠٠٠ دونم من أراضي قرية الطيرة في قضاء رام الله، في ٨/٤/١٩٨٢. وتبع هذه الأعمال التمهيدية إعلان النية، أو صدور القرارات الفعلية، بإنشاء مجموعة جديدة من المستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. واعلان النية بانشاء ٨ مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وهضبة الجولان (في ٢١/٤/١٩٨٢)، كما أعلن نائب وزير الاسكان، ديكيل، عن النية باقامة ٧ مستوطنات أخرى في المنطقتين المذكورتين (في ٢٦/٤/١٩٨٢)، فيما وافقت اللجنة الوزارية للإسكان على بناء ٥ مستوطنات جديدة في الضفة ومستوطنة في الجولان (في ٢٦/٤/١٩٨٢)؛ وكذلك صدر قرار باقامة مستوطنة «السامرة» في الضفة الغربية في ٢٩/٤/١٩٨٢. ورافق هذه الخطط الإعلان عن النية في زيادة عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية، من ٢٠ الف الى ٧٠ ألف نسمة خلال السنوات القليلة المقبلة، وبانشاء مصنع لانتاج الأسلحة في كريات شمونة، دعماً للمستوطنة ومنعاً للهجرة المضادة.

ولم يصمت الجانب الفلسطيني في وجه هذه الحرب المستمرة، والتي تهدف الى محو الركائز المادية والمعنوية لصمود الشعب الفلسطيني في الداخل. بل تصاعدت العمليات العسكرية «النظامية» والشعبية في الأرض المحتلة. حيث ألقيت ثلاث قنابل يدوية على ثلاث سيارات عسكرية في مدينة غزة، مما أدى الى جرح سبعة اسرائيليين، في ٤/٤/١٩٨٢ (ويذكر أن كميناً قتل جندياً وجرح ستة، في المكان ذاته، في ٢٥/٣/١٩٨٢). وعثر على عبوة ناسفة عند مستوطنة معاليه أدوميم شرقي القدس، في اليوم ذاته، وتم

تفكيكها. كما ألقيت قنبلة يدوية على سيارة عسكرية في نابلس في ١٩٨٢/٤/٧، واكتشفت عبوة ناسفة في المدينة ذاتها وفي اليوم نفسه. وقد جرح شاب فلسطيني في بيت دجن في قضاء نابلس وهو يعد عبوة ناسفة (في ١٩٨٢/٤/٨). كما ألقيت قنبلة مولوتوف على دورية في بيت لحم، وأخرى على باص اسرائيلي في حلحول، مما أدى الى جرح اسرائيليين اثنين (في ١٩٨٢/٤/٩). وألقيت قنبلة حارقة أخرى على سيارة عسكرية في بيت جالا في ١٩٨٢/٤/١٠. ووقعت عملية عسكرية جريئة في غور الأردن، في ١٩٨٢/٤/١٣ حين اصطدمت دورية آلية بحاجز من الحجارة وفاجأها الفدائيون بالقنابل اليدوية، وتمكنوا من الانسحاب عبر النهر (شمالي مستوطنة أرغامان). ثم ألقيت قنبلة على محطة سيارات اسرائيلية في أشدود، وأخرى على دورية اسرائيلية في غزة، في ١٩٨٢/٤/١٥. وتبع ذلك القاء قنبلة يدوية على سيارة شحن عسكرية في غزة في ١٩٨٢/٤/١٨، وقنبلتي مولوتوف على سيارة عسكرية في طولكرم في ١٩٨٢/٤/١٩، وقنبلة يدوية على سيارة عسكرية في غزة، في ١٩٨٢/٤/٢٠.

ولم تتوقف العمليات العسكرية الفلسطينية عند هذا الحد، بل توالت بعد ذلك؛ حيث جرح جندي اسرائيلي بانفجار قنبلة يدوية ألقيت على سيارة عسكرية في نابلس، وجرح جندي آخر بانفجار لغم مضاد للأفراد قرب قرية بتير في منطقة القدس، وجرح شرطي بانفجار عبوة داخل مخفر الشرطة في ايلات الجنوبية ووقعت كافة هذه العمليات في ١٩٨٢/٤/٢١. وهوجمت الدوريات الاسرائيلية بالسكاكين مرتين في هذا الأسبوع، كما قتل عميل لروابط القرى في قرية عناتا (جوار القدس) في ١٩٨٢/٤/٢٩، وجرح مستوطن بانفجار قنبلة مولوتوف ألقيت على باص في ١٩٨٢/٥/٢، وقد استشهد شاب فلسطيني وجرح آخر، عند تحضير عبوة ناسفة في معسكر جباليا في ١٩٨٢/٥/٣، وانفجرت عبوة أمام منزل عميل لروابط القرى في مخيم بلاطة في ١٩٨٢/٥/٨، رداً على الاعتداءات المستمرة لروابط القرى على أهل الأرض المحتلة (جرح شاب في هجوم على بيت ساحور في ١٩٨٢/٤/٧، واقتحام معهد بيت ساحور وجامعة بيت لحم في ١٩٨٢/٤/٩ واعتداء على محلات تجارية في بيت لحم في ١٩٨٢/٤/١٠). كما انفجرت عبوة داخل باص في القدس في ١٩٨٢/٥/٩، مما أدى الى جرح اسرائيليتين، ووقع انفجار في سفينة راسية في ميناء حيفا، في ١٩٨٢/٥/١٣، دون أن تعرف اسبابه. وكانت الاذاعة الاسرائيلية قد أكدت، في ١٩٨٢/٥/٩، أن ١٣٠ عملية فدائية وقعت ضد الاحتلال، في الفترة الممتدة بين ١٩٨١/٧/٢٤ و١٩٨٢/٤/٢١، أدت الى مقتل ١٧ اسرائيلياً وجرح ٢٣٦، وأضافت الاذاعة أن ٢٣ عملية تمت، منذ ١٩٨٢/٤/٢١.

وأخيراً، فان عمل المحاكم الاسرائيلية باصدار الأحكام بحق أهل الداخل لم يتوقف رغم الانشغال الكامل باحداث الانتفاضة، وقد صدرت الأحكام بحق ١٩ مواطناً فلسطينياً، وتراوحت مدة السجن الفعلي بين ٦ أشهر و٢٢ عاماً. كما اعتقل ٢٩ شخصاً على الأقل بتهم أمنية متنوعة، عدا مئات الأشخاص الذين استجوبوا بعد العمليات العسكرية، أو بعد التظاهر. هذا، وقد أعلن مدير عام وزارة العدل، في ١٩٨٢/٤/٢١، أن السجون الاسرائيلية تحتوي حالياً على ٦١٠٠ سجين، منهم ٢٥٠٠ معتقل بتهم أمنية. والجدير بالذكر، أن هذا الرقم لا يشمل عدد المعتقلين ادارياً، أو بعد الانتفاضة الأخيرة، أو الذين تتم محاكمتهم، ويبلغ مجموعهم حالياً آلافاً عدة.

جنوب لبنان

ان الأمر الواضح، منذ بعض الوقت، هو أن القيادة الاسرائيلية تفكر جدياً بالقيام بعملية عسكرية رئيسية ضد قواعد الثورة في لبنان. واذا كانت هذه الرغبة تعكس مجموعة احتياجات وحسابات سياسية اسرائيلية، داخلية وخارجية، فان عدم قيام العدو بأي عمل بري رئيسي يعود كذلك الى مجموعة اعتبارات وقيود سياسية والى صعوبة تنفيذ العملية عسكرياً. وقد أطلقت القيادة الاسرائيلية تهديدات متعددة بالهجوم على جنوب لبنان، منذ حادثة اغتيال السكرتير الثاني في السفارة الاسرائيلية في باريس، في ١٩٨٢/٤/٣. حيث هدد وزير الخارجية شامير بضرب منظمة التحرير الفلسطينية، يوم ١٩٨٢/٤/٥، فيما طالبت الصحف اليومية الاسرائيلية بالتريث حتى يتم التأكد من مرتكب العملية. وأضاف ايتان صوته الى التهديدات في ٧ و١٩٨٢/٤/١٠. وقد

أكد ايتان أن أي عمل عسكري ضد قواعد الثورة، سيكون كبيراً وحاسماً، وأنه سيختلف تماماً عن السابق، كما أضاف أن جيش الاحتلال يطور أساليب قتالية جديدة، لاستخدامها ضد الثورة. الا أن البعض طالب بالتريث، وبعدم الرد على كل عمل فدائي. فقد أيد رئيس الأركان السابق باراليف، أن ترد اسرائيل على الثورة بعمليات غير مألوفة، الا أنه فضل المحافظة على وقف اطلاق النار سوى في حالتين: الأولى، قصف الثورة لمستوطنات الشمال؛ والثانية، اقتحام منطقة سعد حداد (١٩٨٢/٤/٩). وأضيف صوت مستوطني الشمال الى هذا الجدال في ١٩٨٢/٤/١٣، حيث طالبوا بعدم مهاجمة لبنان.

أن الدليل على الصعوبة السياسية والعسكرية التي تواجه اسرائيل، في مسألة مهاجمة قواعد الثورة، هو لجوؤها الى الإغارة الجوية في ١٩٨٢/٤/٢١. أرادت القيادة الاسرائيلية، إما أن تفرض السكوت والتراجع على الثورة، مما يعزز «الردع» الاسرائيلي، أو أن ترد الثورة فيؤذن لاسرائيل بالتصعيد. وقد تشجع بيغن عقب الغارة، ورغم الردود الدولية السلبية، فأكد في يومي ٢٦ و١٩٨٢/٤/٢٧، أنه لن يأمر باجتياح قواعد الثورة إلا اذا قصفت الثورة شمال فلسطين المحتلة، وذكر المستوطنون أن قذيفة واحدة لم تقع عليهم، منذ ١٩٨١/٧/٢٤. الا أن إغارة ١٩٨٢/٥/٩ أثبتت خطأ الحساب الاسرائيلي، حيث ردت الثورة فوراً وبـ ١٥٠ قذيفة مدفعية أو صاروخ، مما فرض تراجعاً اسرائيلياً، اذ امتنعت القوات الاسرائيلية عن أي رد على الاطلاق. وهكذا فقد أظهرت الثورة أن لا وجود للردع الاسرائيلي، وأن الثورة بيدها أن تفرض مفهومها الخاص لوقف اطلاق النار. وبالفعل، فقد ظهر التراجع الاسرائيلي كذلك في تصريحات القيادة الاسرائيلية، حيث كان رئيس حزب العمل المعارض، بيريس، قد طالب، في ١٩٨٢/٤/٢٧، بالتزام وقف اطلاق النار في الجنوب، بينما تراجع ايتان عن تهديداته نسبياً، في ١٩٨٢/٥/١٢، مطمئناً مستوطني الشمال أن حرب تموز (يوليو) ١٩٨١ لن تتكرر، وأن لا حرب استنزاف على الحدود الشمالية، وذلك بعد أن احتج المستوطنون مرة أخرى، في ١٩٨٢/٥/١٠، على زيادة التوتر من قبل اسرائيل. والجدير بالذكر أخيراً، أن العديد من الاسرائيليين حمّل القيادة الاسرائيلية مسؤولية زيادة التوتر، كما جاء في تصريحات نواب المعارضة خاصة.

أما عن الوضع الميداني في جنوب لبنان، فقد تابعت القوات الاسرائيلية تحضيراتها؛ حيث تعمل الجرافات الاسرائيلية على بناء المواقع وشق الطرق، وصولاً الى نهر الليطاني وجسر الخردلي. ويتوقع أن هذا العمل هو تهيئة لتمركز القوات المؤللة والدبابات، عند أقرب نقطة الى قلعة الشقيف وجبل الريحان، حتى يتسنى لها العبور السريع، وبأقل خسائر ممكنة. وقد أدخلت القوات الاسرائيلية الجسور الحديدية الى هذا القاطع، في ١٩٨٢/٥/٣، مع قوات من المشاة والمدفعية، فيما منعت المزارعين من العمل في حقولهم وبساتينهم. وكانت الجرافات الاسرائيلية قد شقت الطرق مقابل راشيا الفخار وشبعا، كي تتمكن من الوصول أيضاً الى مشارف راشيا الوادي عند عين عطا في المنطقة الشرقية المتاخمة لسفوح جبل الشيخ، في ١٩٨٢/٤/١٠، وحفرت المواقع العديدة للأسلحة المباشرة على المشارف المقابلة لقلعة الشقيف والمحمودية، في تل لوبيا والدير والبويضة (في ١٩٨٢/٤/٨، وفي ١٩٨٢/٥/٨). كما أدخلت الآليات المدفعية وأجهزة الرادار والمعدات الالكترونية والصواريخ المضادة للطائرات، الى مناطق عديدة من الجنوب في ٩ و١٥ و١٩٨٢/٤/٢٢ وفي ٢ و٣ و١٩٨٢/٥/١١. ويبدو أن التركيز كان على القطاع الشرقي، والمنطقة الوسطى المقابلة لثغرة الخردلي.

وأضافت القوات الاسرائيلية، وقوات عميلها سعد حداد، الى هذه التحضيرات باعتداءات متكررة على أهل الجنوب وقوات الطوارىء الدولية، حيث وقعت اعتداءات عدة على بلدة برعشيت في القطاع الأوسط، أدت الى مقتل مواطنين ونسف ٤ منازل، في ٦ و٨ و٩ و١٠ و١٥ و١٩٨٢/٤/٢٠. كما أطلقت النيران على القرى وعلى مواقع قوات الطوارىء الدولية في كفر حمام وبلاط وبرعشيت والخريبة وحاصبيا في ٥ و٧ و٨ و١٤ و١٩٨٢/٤/٢٦، فيما خطفت القوات الاسرائيلية بعض المواطنين اللبنانيين من قراهم، أحدهم من برعشيت (١٩٨٢/٤/٦) و٤ من شبعا في ١٩٨٢/٥/٧ و٤ آخرين في اليوم التالي.

تحضيرات الثورة

لم تكتف الثورة بالتفرج على هذا الوضع، بل أعلنت حالة التأهب بين قواتها، فيما اتهمت مصادر اسرائيلية، في بدايات نيسان (أبريل)، أن الثورة تركز ١٥٠٠٠ فدائي في الجنوب، وأضافت الاذاعة الاسرائيلية، أن الثورة نشرت مدافع ساحلية وأجهزة رادار على طول الساحل الجنوبي اللبناني. كما أدعت الاذاعة، أن ليبيا أرسلت زورقين (طول ٣٧ متراً) الى الثورة، وأنهما يرسوان في ميناء اللاذقية. وكانت تلك الاذاعة قد أكدت، في ١٩٨٢/٤/٩ أن ذخائر اضافية وصلت المواقع الأمامية للثورة في الجنوب، مع استمرار أعمال التحصين الواسعة.

وقد تمثل أحد الردود على الاعتداءات الاسرائيلية بزرع الألغام المضادة للدروع، في طريق الدوريات الاسرائيلية المعتدية على الأرض اللبنانية، فكان أن انفجر لغم تحت دبابة في ١٩٨٢/٤/٩، واكتشفت ألغام أخرى قرب مرجعيون، في ١٩٨٢/٤/١٦، بينما أدى انفجار لغم في ١٩٨٢/٤/٢١ الى مقتل ضابط وجرح جندي داخل الأرض اللبنانية، ووجدت ألغام أخرى عند الحدود مقابل شبعا في ١٩٨٢/٥/٧. وتمثل جانب آخر من الردود في تكثيف الاجتماعات للهيئات العسكرية القيادة في الثورة، حيث ترأس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، اجتماعات المجلس العسكري الأعلى للثورة، في ١٩٨٢/٤/٨ (بعد اجتماع المجلس في اليوم السابق برئاسة خليل الوزير (أبو جهاد)، نائب القائد العام وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»)، وفي ٩ و١٢/٤/١٩٨٢، كما ترأس عرفات اجتماعات اللجنة التنفيذية والأمناء العامين في ١٤ و١٦/٤/١٩٨٢ وفي ٥ و١٩٨٢/٥/٩، واللجنة المركزية لحركة «فتح» في ١٩٨٢/٤/٢٥ و١٩٨٢/٥/٧. كما قام سعد صايل (أبو الوليد) بزيارة خاطفة الى دمشق، في ١٩٨٢/٤/٩، للتشاور مع رئيس الأركان السوري. هذا، وقد تفقد عرفات مواقع الثورة وقواتها في الجنوب اللبناني، مرات عدة في ٩ و١٩٨٢/٤/١٠ (حين زار قلعة الشقيف)، وفي ١١ و١٩٨٢/٥/١٢.

يزيد صايغ

الانسحاب من سيناء
واحتمالات المرحلة المقبلة

شكل انسحاب اسرائيل من سيناء في موعده المحدد، في الخامس والعشرين من نيسان (أبريل) ١٩٨٢، الحدث المركزي عربياً، وحوله تمحورت معظم النشاطات والتصريحات السياسية، وكذلك بعض العمليات العسكرية الاسرائيلية التي تمثلت بعمليتي إغارة على المواقع العسكرية، والقرى في الجنوب اللبناني وصيدا والدامور والناعمة؛ وذلك قبل الانسحاب وبعده؛ وكذلك الاعتداء العسكري على المسجد الأقصى (في ١١/٤/١٩٨٢). هذا في وقت كثفت فيه منظمة التحرير الفلسطينية من نشاطها السياسي والديبلوماسي، عربياً، لمواجهة الأخطار التي ستلي انسحاب اسرائيل من سيناء. على اعتبار أن تاريخ ما بعد الانسحاب (٢٥/٤/١٩٨٢) مرحلة أجمع المراقبون على اعتبارها مرحلة جديدة ستطرح فيها مسألة عودة مصر الى الصف العربي، وتثار من جديد قضية الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الاعتداء على المسجد الأقصى

في الحادي عشر من نيسان (أبريل) ١٩٨٢، أقدم عسكريون اسرائيليون على اقتحام المسجد الأقصى، وفتح نيران أسلحتهم الرشاشة على المصلين؛ مما أدى الى سقوط خمسة شهداء، وأكثر من سبعين جريحاً. وقد ادعت السلطات الاسرائيلية، اثر الحادثة، بأن الجندي الاسرائيلي، الذي قام بهذا العمل «معتوه» (ر.إ.إ.، ١٢ و ١٣/٤/١٩٨٢). ويأتي هذا العمل في ظل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في المناطق المحتلة، وقبيل انسحاب اسرائيل من سيناء (أنظر بيان اللجنة التنفيذية، **وفا**، ١١/٤/١٩٨٢). وقد رأى المحرر السياسي لـ «وفا» أن «من يقف وراء هذا العمل، ليس بيغن وحده، وليس شارون، وليس العسكريون الصهاينة، وليس المستوطنون الصهاينة وحدهم؛ فالذي حصد شعباً وقتل منه من قتل، وذبح منه من ذبح، جماعياً، هو أيضاً ريغان، والادارة الأميركية، الذين يضعون في يد اسرائيل أداة الجريمة والقتل، كذلك الشعب الأميركي الذي يسمح لريغان وادارته، وقبله الادارات الأميركية السابقة، باعلان حربهما العنصرية ضد الشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وقد بعث ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، برسالة الى خالد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس المؤتمر الإسلامي، دعاه فيها «للعمل السريع لمواجهة هذه الجريمة الجديدة ضد المقدسات الفلسطينية والإسلامية، وتوجيه دعوة عاجلة للمؤتمر الإسلامي لمواجهة ذلك» (**فلسطين الثورة**، ١٢/٤/١٩٨٢). وأعلن في العديد من العواصم العربية والعالمية، اعتبار يوم الأربعاء

(١٤/٤/١٩٨٢) يوم اضراب وتوقف عن العمل، استنكاراً للاعتداء الاسرائيلي على حرم المسجد الأقصى، وتضامناً مع انتفاضة جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل. في دمشق، أعلنت الحكومة السورية التوقف عن العمل في هذا اليوم، في جميع الوزارات والمؤسسات والمرافق الحيوية، واغلاق المجال الجوي لجميع رحلات الطيران. واعتبرت صحيفة **البعث** أن الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى لا يمكن أن تكون مجرد صدفة (١٢/٤/١٩٨٢) كما كتبت جريدة **الثورة** (دمشق)، تقول: «إن هذا الاعتداء يشكل رداً ارهابياً منظماً من حكومة بيغن على انتفاضة المواطنين في الأراضي العربية المحتلة، ويهدف الى دفع الفلسطينيين للهجرة الى خارج فلسطين» (١٢/٤/١٩٨٢). وفي عمان، أعلن الاضراب العام. ومن الرياض، المملكة العربية السعودية، بعث خالد بن عبد العزيز، بصفته الرئيس الحالي للمؤتمر الإسلامي، برسالتين الى كل من «دي كويلار» السكرتير العام للأمم المتحدة، ودانيال أراب موا، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، تناولتا الموقف في الأراضي العربية المحتلة، واجراءات القمع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والتي تتنافى وحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف في سنة ١٩٤٩؛ وكذلك الانتهاكات المستمرة لحرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، ودعا خالد بن عبد العزيز، أراب ودي كويلار، الى بذل مساعيهما لدى الدول الأعضاء لممارسة الضغط على اسرائيل، وحملها على وضع حد لاجراءاتها التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وفي الكويت، أدان مجلس الأمة (في ١٣/٤/١٩٨٢) موقف الولايات المتحدة الأميركية، المؤيد لانتهاكات الصهيونية لحرمة الأماكن المقدسة، وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة، ودعا الى الجهاد ضد اسرائيل ورفض المخططات الانهزامية؛ وقد عم الاضراب كذلك المرافق الحيوية، والوزارات والادارات الرسمية الكويتية (**وفا**، ١٤/٤/١٩٨٢)؛ وحدث الأمر نفسه في قطر، وأبو ظبي، والرباط.

وفي الجزائر، أدان الكاردينال ليون دوفا، أسقف الجزائر، الهجوم الاسرائيلي على المسجد الأقصى، وقال في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية: «ان هذا الهجوم، الذي راح ضحيته الأبرياء، هو اهانة كبرى للمسيحيين، ويثير سخط الضمير الانساني»، وأكد أنه حان الوقت لوضع حد لعملية تهويد القدس، والأراضي المحتلة، كما قرر الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية اعتبار يوم ١٤/٤/١٩٨٢ يوم تضامن مع الشعب الفلسطيني.

وفي المملكة المغربية، عقد حزب التقدم والاشتراكية في الرباط مؤتمراً، وأصدر بياناً حيا فيه انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، واستنكر أعمال القمع الاسرائيلي، ودعا الأمة العربية الى تقديم الدعم الكافي، والفعلي للشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي بغداد، أصدرت رئاسة الجمهورية العراقية أمراً تم فيه اعتبار يوم ١٤/٤/١٩٨٢ يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وقد توقف العمل لمدة ساعة، في جميع المؤسسات العراقية (**وفا**، ١٦/٤/١٩٨٢).

خرق اسرائيل لوقف اطلاق النار

قبل الانسحاب الاسرائيلي من سيناء بأربعة أيام، وبعد عشرة أيام من الاعتداء على المسجد الأقصى، قامت اسرائيل بعمليات إغارة جوية على مواقع عسكرية ومدنية في الأراضي اللبنانية، خارقة بذلك وقف اطلاق النار؛ فعند الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم ٢١/٤/١٩٨٢، قامت أسراب من سلاح الجو الاسرائيلي بقصف مناطق: الدامور؛ الدوحة؛ الناعمة وحارة الناعمة؛ وقدر عدد الطائرات الاسرائيلية بحوالى ستين طائرة من نوع اف ــ ١٥ واف ــ ١٦. ثم عاود الطيران الحربي الاسرائيلي اغارته على مناطق: الدامور؛ الناعمة؛ حارة الناعمة ومنطقة الدوحة، عند الساعة الثالثة والنصف من اليوم ذاته؛ كما قام بقصف منطقة مزبود (**فلسطين الثورة**، ٢٢/٤/١٩٨٢). وقد عقد المجلس العسكري الفلسطيني اثر ذلك، اجتماعاً طارئاً، كما اجتمع ياسر عرفات، ظهر ٢١/٤/١٩٨٢، مع التجمع الإسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب، في منزل صائب سلام، ورافقه سعد صايل (أبو الوليد)، وهاني الحسن عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح، وتم، خلال

الاجتماع، البحث في الأوضاع المحلية والعربية، على ضوء التطورات بعد الإغارة الاسرائيلية على الأراضي اللبنانية، وكذلك سبل تعزيز العلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية انطلاقاً من الموقف الوطني والقومي، الذي يقفه لبنان وجماهيره الى جانب الشعب الفلسطيني. وفي مساء اليوم ذاته، اجتمع ياسر عرفات مع أعضاء المجلس السياسي للحركة الوطنية اللبنانية ومجلس القوى الشعبية، بحضور خليل الوزير (أبو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح؛ وقد تم، في هذا الاجتماع، بحث شامل للوضع، على ضوء الهجوم الجوي الاسرائيلي. كما أجرى عرفات اتصالاً هاتفياً مع محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، حيا فيه البيان الذي صدر عن حركة أمل، بشأن الاعتداء الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية، كما أجرى اتصالاً آخر مع شفيق الوزان، رئيس الوزراء اللبناني؛ وكذلك مع كامل الأسعد، رئيس مجلس النواب اللبناني، من أجل تنسيق المواقف على الصعيدين: المحلي والدولي، في مواجهة العدوان الصهيوني (**المصدر نفسه**).

وطالبت الجماهيرية الليبية بعقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية والدفاع العرب، لمواجهة الاعتداءات الاسرائيلية بموقف عربي موحد، واقترحت بحث عدة مواضيع في هذا الاجتماع أبرزها: أن تخصص كل دول عربية جزءاً من قواتها المسلحة لوضعها في المكان المناسب، تحت إمرة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وكذلك جزءاً من دخلها القومي، لدعم الثورة الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة؛ وطالبت الجماهيرية، من خلال الرسالة التي سلمها مكتب الاتصال الخارجي الى السفراء العرب خلال لقائه بهم (في ٢٢/٤/١٩٨٢)، بفتح كافة الحدود أمام العمل الفدائي الفلسطيني (**وفا**، ٢٣/٤/١٩٨٢).

وفي دمشق، نشرت الصحف السورية نص حديث حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية الذي أدلى به الى شبكة التلفزيون الأميركية، سي. بي. اس، والذي أكد فيه أن موقف الجمهورية العربية السورية، ازاء أي اعتداء اسرائيلي على الأراضي اللبنانية، لن يكون موقف المتفرج (**البعث**، ٢٢/٤/١٩٨٢) وفي صنعاء، رأس علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، اجتماعاً طارئاً لكبار مسؤولي الدولة، لمناقشة أبعاد الاعتداء الاسرائيلي. كما أدانت جامعة الدول العربية، العدوان الاسرائيلي على لبنان، وجاء في بيانها: ان العدوان يأتي تأكيداً لنية السلطات العنصرية الاسرائيلية اجتياح الجنوب اللبناني، تنفيذاً لمطامعها وأهدافها التوسعية في الأراضي العربية؛ ودعا الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، كافة الأقطار العربية الى الوقوف موقفاً عربياً موحداً، وتخطي خلافاتها الحالية، والاستجابة لتطلع شعوبنا في مواجهة قومية واحدة، ازاء العدوان على الأمة العربية في كل مكاسبها، الحضارية والسياسية (**وفا**، ٢٣/٤/١٩٨٢).

وفي القاهرة، استنكر حزب التجمع الوحدوي المصري الاعتداء الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية، وحمَّل أصحاب اتفاقيات كامب ديفيد مسؤوليتها، وقال الحزب، في بيان أصدره بهذا الخصوص: «ان اسرائيل أرادت بهذا العدوان أن تؤكد أن هذه الاتفاقيات لا تحقق سلاماً عادلاً، وأنها تطلق يد اسرائيل في المنطقة بأسرها، وتنتهك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**) وفي عدن، أدان مجلس الوزراء في جمهورية اليمن الديمقراطية العدوان الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية، وأعلن إثر اجتماعه، في ٢٤/٤/١٩٨٢، برئاسة علي ناصر محمد، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، تضامن الشعب اليمني الكامل مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، كما طالب المجلس الدول العربية باتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز نضال الشعب العربي (اللبناني والسوري، والمقاومة الفلسطينية) ضد العجرفة الاسرائيلية المدعمة من الولايات المتحدة الأميركية (**المصدر نفسه**، ٢٥/٤/١٩٨٢).

الانسحاب الاسرائيلي من سيناء

جرى الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في موعده المحدد، وسط تهديدات اسرائيل، وأعمالها العدوانية ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، بغية التوصل الى انجاز الحلقة الجديدة من حلقات كامب ديفيد، وهي الحكم الذاتي الفلسطيني. وأكد حسني مبارك، رئيس

جمهورية مصر العربية، في أول خطاب له غداة الانسحاب، أن السلام المنشود هو السلام الشامل الذي يعالج المشكلة من جذورها، ولا يكتفي بالتعامل مع بعض جوانبها؛ وأضاف: «اننا نتطلع الى استئناف مفاوضات الحكم الذاتي في الأيام القادمة، بما يبشر بالتوصل الى اعلان للمبادىء يتيح للشعب الفلسطيني الشقيق أن يتقدم للمشاركة في صنع السلام». وأكد مبارك أن أي تقارب عربي ــ مصري لا يمكنه أن يكون على حساب اتفاقيات كامب ديفيد، والعلاقات الاسرائيلية ــ المصرية (**اذاعة جمهورية مصر العربية**، ١٩٨٢/٤/٢٦).

ولقد تفاوتت ردود الفعل العربية، ازاء الانسحاب الاسرائيلي. وقد رأت بعض الدول العربية أنه خطوة ايجابية، بينما رأت بعض الدول أنه استبدال للاحتلال الاسرائيلي، باحتلال أميركي.

فقد بعث حسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ببرقية الى حسني مبارك هي الأولى منذ قطع العلاقات العربية مع مصر، بسبب توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وقد أعرب حسين في برقيته عن «مشاعر الأخوة والمشاركة، بما يبعثه هذا اليوم من فخر واعتزاز في نفس كل عربي يتوق الى الحرية». وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية بأن حسين شدد في برقيته أيضاً على دور مصر قائلاً: «ان دور مصر الطليعي سيبقى ثابتاً في كل عمل عربي مشترك، دفاعاً عن عزة العرب». وأضافت الوكالة المصرية، ان مبارك رد على رسالة حسين مؤكداً «عزم مصر على المضي في مسيرة السلام، وفي الانجازات التي تخدم مصالح الأمة العربية» وأعرب عن أمله في أن تنضم الأردن الى مصر، من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأضاف: «ونحن نتطلع الى استمرار مسيرة السلام، وتحقيق المزيد من الانجازات للأمة العربية، فاننا واثقون من اشتراككم معنا، في الدفاع عن الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفي جهودنا من أجل تحقيق السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية، وقطاع غزة». ومن الرباط، بعث الحسن الثاني ببرقية الى حسني مبارك أعرب فيها عن التهاني الصادقة، بمناسبة استرداد مصر لسيناء، وأعرب الحسن عن اعتقاده بأن مصر ستنضم، بكل قواها المادية والبشرية، الى قوى شقيقاتها العربيات، حتى يتحرر ما بقي محتلاً من الوطن العربي، وعلى رأسه القدس وفلسطين. (**السفير**، ١٩٨٢/٤/٢٧).

هذا، وقد ارتأت مصادر فلسطينية مطلعة أن الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، يقابله وجود أميركي، ليس في سيناء وحدها، وانما أيضاً في أماكن أخرى من مصر: في قاعدة «كيما» في صعيد مصر وفي رأس «بناس» على البحر الأحمر، فضلاً عن الزيارات المنتظمة للأسطول السادس الأميركي، والتدريبات والمناورات المختلفة لقوات التدخل السريع في مصر؛ والانسحاب الاسرائيلي من سيناء يقابله وجود اسرائيلي في القاهرة ومصر: وجود عبر البعثة الديبلوماسية الاسرائيلية في القاهرة؛ ووجود عبر سيل البضائع الاسرائيلية التي تغزو أسواق مصر؛ ووجود عبر الغزو الثقافي لمكتبات مصر ومؤسساتها الثقافية (**وفا**، ١٩٨٢/٤/٢٦).

وفي دمشق، اعتبر الانسحاب الاسرائيلي من سيناء تمثيلية، وأن «الانسحاب الاسرائيلي يأتي اليوم ليحل محله احتلال أميركي» (**البعث**، ١٩٨٢/٤/٢٦).

أما الحزب الشيوعي المصري، فقد وجد في الانسحاب الاسرائيلي من سيناء مجرد مسرحية، ودعا الى اوسع تعبئة جماهيرية، ضد الاحتلال الاميركي الجديد لشبه جزيرة سيناء، (**السفير**، ١٩٨٢/٤/٢٧). هذا، وبعد اقل من عشرة ايام من انسحاب اسرائيل من سيناء، قام الطيران الاسرائيلي باغارات اخرى (في ١٩٨٢/٥/٩) على ثلاث مناطق لبنانية سكنية، في الجنوب والشوف: في تلال مغدوشة، وضهور الصرفند، والدلهمية، وادت الى سقوط سبعة شهداء واثني عشر جريحا، وتدمير عشرات المنازل؛ وقد قامت القوات المشتركة بالرد على هذه الاغارات بقصف اهداف عسكرية اسرائيلية داخل الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٥/١٠). وقد اعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان هذه الاعتداءات تأتي في سياق التحرك النشط للامبريالية الاميركية، والرجعيات العربية الاخرى الحليفة لها، من اجل اعادة ترتيب الاوضاع السياسية في المنطقة، بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء (**المصدر نفسه**).

التحرك الفلسطيني ــ عربيا
في مواجهة مرحلة ما بعد ٢٥ نيسان (ابريل)

تكثف النشاط السياسي والديبلوماسي الفلسطيني، عربيا، لمواجهة مرحلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وما تحمله تلك المرحلة من مخاطر قيام اسرائيل بتركيز ضرباتها وضغوطاتها على الاطراف العربية، لتجزئة الوضع العربي من ناحية، وضرب مرتكزات الصمود من ناحية اخرى، وكان ابرز تلك النشاطات استئناف عمل اللجنة الفلسطينية ــ السورية المشتركة في دمشق، والتوصل الى اتفاق استراتيجي من ثماني نقاط.

فقد عقد ظهر ١٩٨٢/٤/٨ اجتماع، في وزارة الخارجية السورية، بين وفد حزب البعث العربي الاشتراكي، برئاسة عبد الحليم خدام وعضوية توفيق صالحة، عضو القيادة القطرية، ووهيب طنوس، عضو القيادة القومية، وفاروق الشرع، وزير الدولة للشؤون الخارجية، ووفد حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) برئاسة صلاح خلف، وعضوية نمر صالح؛ سعد صايل، وسميح كويك، اعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وجرى في هذا الاجتماع استكمال النقاش حول بنود جدول الاعمال؛ حيث تم تشكيل عدد من اللجان الفرعية، لوضع البرامج التنفيذية في ضوء المبادىء العامة التي جرى الاتفاق عليها (وفا، ١٩٨٢/٤/٨). ثم استأنفت اللجنة اعمالها، وتم الاعلان عن اتفاق من ثماني نقاط رئيسية استراتيجية قومية، تلتزم بها الجمهورية العربية السورية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهذه النقاط حسب نص وكالة الانباء الفلسطينية «وفا»، هي التالية:

١ ــ وضع المبادىء الرئيسية لاستراتيجية قومية، ستعرض في اجتماع يعقد خلال الاسبوع المقبل يضم وفدي حزب البعث العربي الاشتراكي، ومنظمة التحرير الفلسطينية بكافة فصائلها، وذلك لمناقشة ما تم الاتفاق عليه ووضع المناهج العملية، واقامة المؤسسات والاجهزة لتنفيذ استراتيجية العمل القومي المشترك بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ــ اكد الجانبان انه، من خلال النضال السياسي الذي مارسه العرب في المجالات الدولية المختلفة ضد اجراءات العدو الصهيوني في الارض العربية المحتلة، بدءا من قرار ضم الجولان، وانتهاء بالمواقف العنصرية الفاشية ضد انتفاضة اهلنا في الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والاراضي الفلسطينية الاخرى، تبين بما لا يدع مجالا للشك، ان الرأي العام العالمي، والاكثرية المطلقة من دول العالم تقف الى جانب قضيتنا العادلة، وتدرك، بعمق، مدى الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني العنصري وحليفته الامبريالية الاميركية على السلام العالمي، وعلى مستقبل الشعوب.

ان انتفاضة اهلنا في الاراضي العربية المحتلة، وتصديهم البطولي لشراسة آلة الحرب الاسرائيلية تعزز من قناعة الرأي العام العالمي بحقنا، وتزيد من تلاحم القوى المحبة للسلام في العالم لمناهضة الامبريالية والصهيونية.

٣ ــ ومن خلال استعراض الوضع العربي، لاحظ الوفدان، بقلق عميق، محاولة بعض الاطراف العربية القفز الى احضان نهج كامب ديفيد، لاكمال حلقات المؤامرة على الأمة العربية التي عبرت عن جانب منها رسائل التهنئة الموجهة الى النظام المصري، وقد اكد الجانبان تطلعهما لعودة مصر لممارسة دورها القومي، بعد ان تتحرر من اتفاقيتي كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية وجميع الآثار المترتبة على ذلك، وعلى اساس عودة الالتزام القومي لمواجهة العدو الصهيوني.

٤ ــ ومن خلال استعراض اوضاع المنطقة، كان الاتفاق على ان من النتائج المترتبة على الحرب العراقية ــ الايرانية تعطل دور المشرق القومي في مواجهة العدو الاسرائيلي.

٥ ــ اكد الجانبان اهمية قيام الثورة الاسلامية التي انهت الوجود الاميركي في ايران، وجعلت شعاراتها الرئيسية تحرير فلسطين.

٦ ــ اكد الجانبان اهمية اقامة تضامن عربي، على اساس معاداة الصهيونية والامبريالية، وحشد جميع الطاقات العربية في مواجهة الكيان الصهيوني، باعتبار ان الصراع الذي تخوضه الامة العربية ضده هو صراع وجود ومصير.

٧ ــ كما تمت مناقشة الوضع في لبنان، وخطورة استمرار الازمة اللبنانية، وضرورة العمل على انهاء هذه الازمة بما يضمن وحدة لبنان، ارضا وشعبا. ويحقق التلاحم اللبناني ــ

الفلسطيني، ويكفل حماية الثورة الفلسطينية وتعزيز دورها النضالي ضد العدو الصهيوني.

٨ ــ كما ناقش الجانبان التهديدات الاسرائيلية للبنان، والتي تأتي في اطار اطماع اسرائيل في الاراضي اللبنانية وتصفية المقاومة الفلسطينية، وبالتالي، تحقيق حلقة جديدة في مخططاتها العدوانية.

واكد الجانبان وقوفهما مع لبنان بكل امكاناتهما، لمواجهة المخططات الاسرائيلية. كما اكدا انهما سيعملان على تعزيز وحدة القوى الوطنية اللبنانية؛ وكذلك التلاحم بين الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وجماهيرها في الجنوب، للصمود في مواجهة العدوان الاسرائيلي.

وقد ثار شيء من الجدل حول بنود اختصرت من الاتفاق كما نشرته «وفا» مقارنة مع النص الذي نشرته وكالة الانباء السورية «سانا». وحول ذلك، صرح صلاح خلف (ابو اياد) ان اتفاق التحالف الاستراتيجي السوري ــ الفلسطيني، الذي وضعت مبادئه الرئيسية في دمشق، سيوضع في صيغته النهائية في الاسبوع المقبل، وذلك بحضور قادة الفصائل الفلسطينية وممثلين عن الحركة الوطنية، وحركة «امل»؛ واضاف: انه ليس من شأن هذا الاتفاق خلق محور جديد داخل حركة المقاومة الفلسطينية، او في العالم العربي «ولكنه سيكون خطوة جديدة نحو تحرك عربي جماعي في اطار التضامن العربي»، واكد ان البيان الذي وزعته «سانا» يمثل النص الكامل لما اتفق عليه، والذي اختصرت بعض فقراته في بيان «وفا»، وهذا لا يشكل اي تناقض (**السفير**، ٣٠/٤/١٩٨٢). من جهة اخرى، قام ياسر عرفات بعدة زيارات عربية، بدأها بزيارة الجماهيرية الليبية (في ٤/٤/١٩٨٢)، حيث التقى العقيد معمر القذافي، رئيس مجلس قيادة الثورة، بحضور صلاح خلف وسليمان الشرفا (ابو طارق)، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الجماهيرية، للبحث في الوسائل الكفيلة بالتصدي للمخططات الاميركية والاسرائيلية في المنطقة، (**وفا**، ٢٤/٤/١٩٨٢). وفي سياق هذا التحرك، وصل ياسر عرفات، قبل ظهر ٢٩/٤/١٩٨٢، الى مطار الظهران في زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية يرافقه هاني الحسن، وكان في استقبالهما على ارض المطار عبد المحسن بن جلوى، قائد المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية وكبار المسؤولين السعوديين ورفيق النتشه، ممثل حركة فتح في المملكة العربية السعودية، وقد استقبل عرفات، في مقر اقامته، عبد الله بن عبد العزيز، رئيس الحرس الوطني النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء. وكان عرفات قد ادلى بتصريح صحافي، لدى وصوله مطار الظهران، اوضح فيه: ان زيارته للسعودية تأتي للتباحث مع المسؤولين السعوديين حول اهم التطورات الجاصلة في المنطقة العربية، وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**، ٢٩/٤/١٩٨٢).

وقد اجتمع عرفات، صباح ٣٠/٤/١٩٨٢، مع سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية بحضور: هاني الحسن؛ رفيق النتشه؛ وباسل عقل، وقد استمر الاجتماع زهاء أربع ساعات، وبحث فيه اوضاع المنطقة على ضوء التحركات السياسية، وقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي؛ كما تناول الاجتماع الدعوة لعقد مجلس الدفاع العربي المشترك (**المصدر نفسه**، ٣٠/٤/١٩٨٢). كما اجتمع الوفد الفلسطيني، برئاسة عرفات، مع خالد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية وتركزت المباحثات حول المسألة الفلسطينية، على مستوى المنطقة والمستوى العالمي (**السفير**، ١/٥/١٩٨٢). كما قام عرفات بزيارة للامارات العربية، فوصل الى ابو ظبي في ٣٠/٤/١٩٨٢، وكان في استقباله حمزة بن محمد، نائب رئيس الوزراء، وراشد عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية، واجتمع، بعد قليل من وصوله، بزايد بن سلطان، رئيس دولة الامارات العربية، وذلك بحضور هاني الحسن، وحمدان بن حمد، وراشد عبد الله، وتناول اللقاء اخر التطورات الجارية في المنطقة العربية، والتهديدات والحشودات العسكرية الاسرائيلية في جنوب لبنان (**المصدر نفسه**، ١/٥/١٩٨٢). وفي طرابلس الغرب، التقى عرفات معمر القذافي للمرة الثانية، بحضور ابو بكر يونس، وزير الدفاع في الجماهيرية، وسليمان الشرفا، وتم استعراض الحشودات الاسرائيلية على الجنوب اللبناني، وبحث الجانبان اخر التطورات المستجدة على صعيد التحرك السياسي، وعقد اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك (**وفا**، ٥/٥/١٩٨٢).

سميح شبيب

المقاومة الفلسطينية ــ دولياً

الجبهة الاستعمارية المتحدة

يركز هذا التقرير أساساً على أحداث شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٢؛ وقد برز فيها ما سمي بـ **أزمة فوكلاند** بروزاً كبيراً، بحيث غطت الأنباء عنها، والتعليقات والتحليلات، على سائر ما جرى في العالم أجمع تقريباً، واتخذتها وسائل الاعلام الغربية فرصة لكي تهمل، نسبياً، نضالات الشعب الفلسطيني الباسلة في الأرض المحتلة، ومعارك التحرر الوطني والطبقي في أمكنة أخرى. وليس غرضنا أن نلمس المشكلة في ذاتها، ولكننا نود أن نلفت الانتباه الى بعض جوانب ملابساتها المحيطة؛ فقد شهد هذا الشهر تراصاً مفاجئاً للصفوف الاستعمارية القديمة، بمناسبة النزاع حول هذه الجزر النائية؛ بحيث قررت الدول الغربية الأوروبية مقاطعة الأرجنتين اقتصادياً، تأييداً لبريطانيا، وتبعتها الولايات المتحدة باجراءات أشد ــ لأنها تتخذ طابع العون العسكري ــ وبإدانة فكرية أوضح. ولعل أحد الأسباب لذلك كله أن الأرجنتين كانت تعتبر جزءاً من المعسكر الرأسمالي العالمي وثيق الالتصاق به، وإذا بها تنقلب بعنف غير عادي، فخدشت الغطرسة الأوروبية بأجمعها، وليس البريطانية فقط. وبالاضافة الى هذا وذاك، فقد قيل: إن للجزر أهمية اقتصادية حالية ومستقبلية (نفطية) كبيرة. ولكن من الضروري الاشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن استيلاء الأرجنتين على فوكلاند، ذكّر واشنطن وباريس، وعواصم غربية أخرى عديدة، بأن لها «ممتلكات» خارجية، قد تكون صغيرة المساحة أو عديمة السكان، ولكنها ذات أهمية قصوى، من النواحي: الاستراتيجية، العسكرية والسياسية في عالم توازنات العنف؛ فلفرنسا مثلاً أراض في الجزء الجنوبي من القارة، بعضها على مقربة من استراليا، وأخرى من جنوب أفريقيا ومدغشقر وجزر موريشيوس الخ... وكذلك انكلترا أو غيرها. فماذا لو اقتدت دول أخرى بالأرجنتين، ووضعت يدها على تلك الممتلكات؟ وبالفعل، سبق لجنوب أفريقيا أن ضمت اليها واحدة منها منذ مدة (**لوماتان**، ٩/٤/١٩٨٢). وفي أغلب الأحوال، تكون تلك الأراضي دون سكان تقريباً، فلم يكن عليها خوف من حركة قومية داخلية، ولكن الآن يظهر خطر الجيران (للدول الغربية ممتلكات في أراضي القطب الجنوبي)...

واذا كانت السيادة البريطانية على فوكلاند مثلت راية التفت حولها الدول الاستعمارية، غير أنها كانت مجرد عنصر عابر إضافي أتى، فقط، بزيادة معينة لاتجاهات موجودة من قبل تعمل على تشديد العود الغربي. وسبق أن أشرنا في تقاريرنا الى وحدة المصالح الاستعمارية، رغم التناقضات بين أجزائها والنزاعات بين الدول الغربية. ويبدو لنا من وقائع هذا الشهر أن الحملة الهستيرية الأميركية، التي استمرت منذ مدة طويلة، والداعية الى الاستنفار الغربي العام، قد أحرزت نجاحاً لا شك فيه، وساعدت على إحداث تحولات

في السياسة الأوروبية، نحو نقلة أقرب الى ما تريده واشنطن. ويهمنا الموضوع لأن له انعكاسات على الموقف الغربي من قضايا الشرق الأوسط.

□ فقد استطاعت **الولايات المتحدة** أن تجعل ألمانيا الغربية توقع على اتفاق (في ١٥/٤/١٩٨٢) لدعم القوات الأميركية «وقت الأزمات»، وزيادة عدد جنودها من ٢٦٠ ألفاً الى ٣٨٠ ألفاً. ونص الاتفاق على تعبئة نحو ٩٦ ألفاً من جنود الاحتياط الألمان، لتعزيز الجيش الأميركي في هذه الأحوال، وان كان في ميادين غير قتالية مباشرة.

واتحدت الدول الغربية حول قيادة واشنطن أيضاً في الموقف من أشكال الاجراءات للمحادثات القادمة بين الشمال والجنوب، بحيث تظل السيطرة على القرارات بأيدي الدول الصناعية المتقدمة، وتبقى بعض المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مؤسسة الغات الخ...) تحت اشرافها أيضاً. وكذلك حصلت ادارة ريغان، من المجموعة الأوروبية، على اضافة قيود جديدة على قروض التصدير للدول الاشتراكية؛ وأميركا ما زالت توالي مزيداً من الضغط.

وتندفع واشنطن في سياسة اشعال التوترات، لأن الحكومة الأميركية تخطط لرفع مبيعاتها من السلاح الى أرقام فلكية. فارتباطاتها عن الصادرات منه لهذا العام (١٩٨٢) تبلغ ٣٠ ألف مليون دولار، وتزيد زيادة كبيرة عن أعلى رقم سجلته إدارة فورد عام ١٩٧٥ وهو ١٧ ألف مليون دولار. وأكبر العقود في هذا المجال هو بثمن الأواكس، والطائرات ف ــ ١٥ المباعة للعربية السعودية (٨,٥ ألف مليون)، والعقود مع مصر واسرائيل (مجموعها ٣ آلاف مليون). وقد حفلت أخبار الشهر بطلب سلطنة عمان لشراء طائرات حربية، لمواجهة السلاح الجوي الايراني.

□ وأما **فرنسا**، فقد طرأ على سياستها الداخلية تردد وتوقف جعلا بعض الزعماء النقابيين يقولون: «طال انتظارنا للتغيير»، في حين أن اتحاد أصحاب الأعمال يمارس ضغوطاً على رئيس الجمهورية، حتى يعلن «هدنة» في سياسة التغيير. وكانت نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة ــ التي لم يحصل فيها اليسار على الأغلبية المطلقة ــ سبباً لكي تؤجل الحكومة الاشتراكية، بالفعل، تنفيذ البرنامج الإصلاحي الذي تقدم به حزب ميتران، في المعركة من أجل الرئاسة في السنة الماضية؛ وقدمت الحكومة الفرنسية ضمانات جديدة لكبار الصناعيين الفرنسيين بأنها سوف تتبع سياسة اقتصادية تطمئنهم (**الفاردیان**، ١٠/٤/١٩٨٢). كما أن حادث نسف القطار، الذي وقع في الشهر الماضي، اتخذ مبرراً لتهدئة عملية اطلاق الحريات.

والعجيب أن زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي ــ رئيس الجمهورية ــ يتولى بنفسه التسويق للمنتجات الفرنسية لصالح الرأسمالية الكبرى؛ فأبرزت الصحافة أن زيارته لليابان أتت بتخفيض الرسوم الجمركية اليابانية على واردات الكونياك والكرواسان من فرنسا، وبعقود انتاج مشترك بين «هوندا» و«بيجو» (**الفاينانشال تايمز**، ١٧/٤/١٩٨٢). ونذكر أن وزراء آخرين سوّقوا طائرات الميراج ٢٠٠٠، في مصر والهند... وبعد زيارة الوزير جاك ديلور للمغرب، أعلن أن فرنسا ستستأنف تزويد الجيش المغربي بقطع الغيار لأسلحته، وتساهم في تطوير المركز الوطني المغربي للفوسفات.

ويدخل في اطار هذه التغييرات أن تقيم الحكومة الفرنسية نزاعاً ديبلوماسياً مع سوريا، وتنشر الدعاوى عن «الارهاب» العربي بلهجة شبيهة بلهجة القيادات الصهيونية والاسرائيلية، وذلك بمناسبة حادث الانفجار أمام مجلة **الوطن العربي** في باريس. وكذلك كان الحديث عن اتخاذ اجراءات مشددة، ضد ما يقرب من ٤٠ ألف مهاجر «غير شرعي» في فرنسا، يذكّر بالحملات البوليسية العنصرية التي كانت حكومات جيسكار ديستان تشنها على مهاجري العالم الثالث ــ وأغلبهم عرب ــ بدعوى القضاء على الإرهاب والإخلال بالأمن. أما هذه المرة، فقد فسر وزير الدولة لشؤون المهاجرين هذه السياسة بأنها لازمة، لمواجهة الزيادة في التمييز العنصري في فرنسا!

□ وجدير بالذكر أن بعض التغيير، في الاتجاه نفسه، قد وقع في السياسة اليونانية. فقد قامت هدنة ديبلوماسية بين اليونان وتركيا اتفقتا فيها على الامتناع عن أعمال الاستفزاز، والتصريحات العدائية من الواحدة ضد الأخرى. وفي الأيام الأخيرة، أرسل رئيس الوزراء الاشتراكي، بابا ندريو، سلسلة من الاشارات تدل على أن حكومته مستعدة للبقاء في حلف الأطلسي، والوصول الى اتفاق حول القواعد الأميركية في اليونان،

والاحتفاظ بالعضوية الكاملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ وهذا خلافاً لوعوده الانتخابية. وبدأ الحزب الشيوعي اليوناني يهاجم الحكومة علناً لتراجعها وعدم الوفاء بتعهدات الحزب الاشتراكي بإقامة سياسة خارجية مستقلة حقاً (**الهيرالد تريبيون**، ٢٧/٤/١٩٨٢).

الأزمة.. أرباح أيضاً

اعتدنا تصور الأزمة الاقتصادية على أنها كارثة على المجتمع كله، ونسينا أنها في الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من آلية الحياة الرأسمالية التي تستمر في السير، ليس رغم الخراب بل بفضله.

ففي الولايات المتحدة، انخفض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في الشهر السابق (آذار ــ مارس) بنسبة ٠,٨ ٪، وسجلت شركات كبرى عديدة هبوطاً في أرباحها بنحو ٢٥ ــ ٥٠ ٪ عن السنة الماضية. غير أن التضخم كاد أن يختفي (**الفيغارو**، ٢٠/٤/١٩٨٢). ورغم تدني المؤشرات الاقتصادية الأميركية، وعد ريغان البلاد بأنها سوف تشهد انتعاشاً، في النصف الثاني من هذه السنة؛ غير أن علماء الاقتصاد وكبار الموظفين في الادارة الأميركية يرون أن مفتاح الحل في تخفيض نسب الفائدة المصرفية؛ الأمر الذي ترفضه الحكومة. والموضوع الحقيقي هنا هو: الأزمة لصالح مَنْ ومنعها لصالح مَنْ؟ فقد سجلت مجلة **فورتشيون** الأميركية مؤخراً أن الأحوال كانت نافعة للبعض، اذ اتضح أن أكبر ٥٠٠ شركة في الولايات المتحدة حققت أرباحاً في عام ١٩٨١ تجاوزت في جملتها **٨٤ ألف مليون دولار**، أي بزيادة ٣,٧ ٪ عما بلغته في عام ١٩٨٠. وتستحوذ شركات النفط على المراكز السبعة ضمن أكبر عشر شركات أميركية، وتحتل شركة **أكسون** المركز الأول في قائمة المبيعات (١٠٨ آلاف مليون دولار)؛ ومن حيث الأرباح (٥٥٦٧ مليون دولار). وهناك حفنة صغيرة من أفراد «الصفوة» الذين يبتلعون الجانب الأكبر من هذه المليارات: وكمثال، تلقى **يان ماك غريغور** ما يقرب من ٩٠٠٠٠ دولار عن رئاسته لشركة الصلب البريطانية، و١٨٠٠٠٠ أخرى عن عضويته في مجلس إدارة شركة أماكس الأميركية. وكان الرئيس الأميركي السابق **جيرالد فورد** أيضاً، من الذين يقبضون راتباً ضخماً من الشركات التي «تستشيره» (**الفاينانشال تايمز**، ٢/٤/١٩٨٢). وبمناسبة المصالح الأميركية، تمكن معرفة لامبدئيتها من أن واشنطن، مثلاً، باعت ما يقرب من ١٤ مليون طن قمح للاتحاد السوفياتي هذه السنة، في حين أنها تضغط على أوروبا الغربية لكي تقاطع موسكو اقتصادياً.

وكذلك الأمر في انكلترا التي حققت السنة الماضية رقماً قياسياً في فائض الحسابات الخارجية (ثمانية مليارات من الجنيهات الاسترلينية)، يرجع سببه الأساسي الى الزيادة الهائلة لأرباح الاموال المستثمرة في خارجها. الا أن النزاع حول فوكلاند أثّر سلباً على صناعة الصوف البريطانية التي تستورد، من الأرجنتين، اليافاً للمنسوجات تقدر قيمتها بنحو عشرة ملايين سنوياً. ولعل هذا الأمر يفسر جزئياً القصور الذاتي الذي اتسم به رد الفعل الانكليزي في أول الأمر، ازاء استيلاء القوات الأرجنتينية على الجزر.

وفي فرنسا، ازدادت عجلة التضخم سرعة، وارتفعت الأسعار للمستهلكين، بما يزيد عن ١,١ ٪ في شهر واحد، كما هبطت عمليات الاستثمار في الأموال الثابتة وخاصة في القطاع الخاص (- ٢٣ ٪). غير أن الذي حدث هو أن الشركات التي أممت رؤوسها القابضة على يد الحكومة الاشتراكية الحالية، اكتسبت اندفاعاً جديداً غريباً وانطلقت تغزو الولايات المتحدة، فتشتري شركات أميركية كبرى، وتحصل على عقود ضخمة في الأسواق الأميركية. وزادت مبيعات السيارات الفرنسية بنسبة هائلة (٢٨ ٪) في شهر واحد (آذار ــ مارس ١٩٨٢).

والتنافس والنزاع والتقاتل على الأسواق يشكل المناخ الطبيعي لجني الأرباح. فقد خسرت بريطانيا جزءاً من الأسواق الأوروبية الغربية، وخاصة بالنسبة للسيارات. ويقاوم اتحاد الصناعات البرتغالية الانضمام الى السوق المشتركة، خوفاً من المنافسة غير العادلة التي سيواجهها. واتهمت المجموعة الأوروبية تركيا بإغراق السوق بالغزل القطني الرخيص، ففرضت رسماً جمركياً عقابياً عليه، وردت أنقرة بإجراءات مقابلة قد تصيب صادرات الصلب الأوروبي اليها (**الغارديان**، ٦/٤/١٩٨٢). وفي هذا الشهر، قامت الدنيا الرأسمالية على شراء ليبيا مصفاة نفط من بلجيكا، اذ تخشى المصانع الأوروبية من أن قيام الدول العربية بتكرير نفطها

سوف يدفع بمنتجات زهيدة الثمن الى أوروبا. (وهكذا يعارضون العرب اذا رفعوا سعر النفط، ويعارضونهم أيضاً اذا خفضوا أسعار منتجاته).

غير أن المعارك الأكبر تدور بين الولايات المتحدة من جهة، وبين بقية العالم الرأسمالي من جهة أخرى. وما زالت الزعامة الأوروبية معقودة على فرنسا التي تدعو الى مواجهة تحدي اليابان، في الميدان الصناعي، وأميركا في الميدان الزراعي (**الفيغارو**، ١٥/٤/١٩٨٢). ورفع المجلس الأوروبي دعوى ضد الشركة الأميركية للحاسبات الألكترونية آي. بي. إم بتهمة القيام بمنافسة غير شريفة للمنتجات الأوروبية؛ ويلاحظ أن هذه الشركة تحظى بتأييد خاص من الحكومة الأميركية، وأن الحركة الأوروبية تأتي رداً على الدعاوى الأميركية المرفوعة على شركات الصلب الأوروبية بتهم مماثلة (راجع تقاريرنا السابقة). ولم يقم ميتران في جولته الأخيرة حول العالم بدور السمسار، فقط، للمنتجات الفرنسية؛ بل أيضاً بعملية تنظيم جبهة موحدة، من أوروبا الغربية واليابان وكندا، استعداداً لمجابهة الادارة الأميركية في القمة النقدية القادمة التي ستعقد في فرساي في حزيران (يونيو) هذه السنة، وذلك للمطالبة بتخفيض أسعار الفائدة على الايداعات في المصارف الأميركية (**لوماتان**، ٢٠/٤/١٩٨٢).

رياح المعارضة

ومع ذلك، فليست الأمور على ما ترومه الجبهة الاستعمارية.

ففي أميركا، تشهد الريغانية تدهوراً مبكراً، بما أصاب شعبية الرئيس من هبوط كبير (٢٠ نقطة) في الأشهر الثمانية الأخيرة. وقد فشلت سياسته الاقتصادية في الحيلولة دون انتشار الركود، وبلغ عدد المتعطلين عشرة ملايين؛ وشرعت حركات أنصار السلام تتسع وتشتد في الولايات المتحدة؛ وحظي اقتراح السيناتور **هنري جاكسون** بتجميد التسلح الذري، بتأييد الحزبين الديمقراطي والجمهوري معاً في مجلس الشيوخ وحصل على أغلبية. وقامت التظاهرات في المدن الأميركية ضد سباق التسلح تنظمها جماعة «الأرض صفر»؛ وأظهر استطلاع الرأي أن ٦٨٪ من الأميركيين يريدون تجميد الأسلحة النووية، من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهي خطوة تعارضها ادارة ريغان. وانفجرت فضيحة الفساد الاداري في ولاية أوكلاهوما؛ حيث اتضح أن مديري المشتريات، في ٦٨ مقاطعة من المقاطعات الـ ٧٧ في الولاية، يرتشون ويزوِّرون الفواتير ويصرفون من أموال الدولة سداداً لثمن بضائع لم تستورد، ويقتسمون ثمار الاختلاس مع التجار (**التايمز**، ٣٠/٤/١٩٨٢).. وقد أجبرت إدارة ريغان على إظهار شيء من المرونة والتراجع الشكلي: ومنه مثلاً، دعوة الرئيس الأميركي للزعيم السوفياتي، بريجنيف، للالتقاء لمناقشة موضوع خفض التسلح الذري. وكذلك التنازلات الكبيرة التي قدمتها واشنطن في المؤتمر العالمي لاستغلال البحار، لكي لا تكون معزولة على النطاق الدولي (**الهيرالد تريبيون**، ٨/٤/١٩٨٢). وقد تدهور مركز الولايات المتحدة في القارة الأميركية التي أخذت أغلبية بلادها تظهر ميلاً متزايداً للتطبع بما يسمى بسمات العالم الثالث، أي اتجاهات الحياد الايجابي المعارض للامبريالية الأميركية. وبدا ذلك واضحاً في مساندة دول أميركا اللاتينية للارجنتين (باستثناء غويانا وتشيلي) في وجه سياسة هيغ. والخطر على واشنطن هنا لا يكمن فقط في تحول تلك البلدان عن المظلة الأميركية فحسب، بل في أن يوفر المناخ الجديد ظروفاً أكثر مواتاة للحركة الجذرية والعمالية. ويذكر أن المتظاهرين في بوينس آيرس، الذين تجمعوا استجابة لدعوة الاتحاد النقابي يوم ٢٦/٤/١٩٨٢ كانوا يهتفون «نعم للمالوين (فوكلاند)! لا للديكتاتورية!».

وأصبحت التظاهرات المعادية للسياسة الاستعمارية والقيادة الأميركية أمراً يومياً تقريباً في أوروبا. وكان حدثاً بارزاً، في هذا الشهر، أن يجتمع في بريطانيا مؤتمر طبي مناهض للسلاح النووي، اشترك فيه قادة عسكريون انكليز وسوفيات وأميركان، وأعلن أن الحرب النووية لن تكون محدودة اذا قامت، وأن ١٦٧ مليون أوروبي مهددون بالاصابة في هذه الحالة. وكذلك سارت التظاهرات في ألمانيا الغربية، ومنها ما هو تضامن مع الشعب الفلسطيني؛ وأخرى في اليونان تدعو الى الانسحاب من الأطلسي، والغاء القواعد الأميركية في اليونان. هذا فضلاً عن تظاهرات الفلاحين اليابانيين المطالبين بالحد من الواردات الزراعية (٢٣/٤/١٩٨٢).

وتجدر الملاحظة لبعض التطورات في الموقف

الصيني، والتي قد تشير الى تغيرات لاحقة. فان مبيعات السلاح الأميركي المتقدم لتايوان تثير سخط بكين، التي ترى في ذلك تقوية لشوكة دولة معادية لها. ويقوم الرئيس الروماني تشاوشيسكو بدورما، إذ أشار أثناء زيارته للصين (في ١٦/٤/١٩٨٢) الى امكانية اذابة الجليد في العلاقات الصينية ــ السوفياتية. وقد قبل رئيس الحزب الشيوعي الصيني الدعوة لزيارة رومانيا. وبهذه المناسبة، أشارت بعض الصحف (في ١٩/٤/١٩٨٢) الى أن مجال العلاقات الاقتصادية بين الصين وأوروبا الاشتراكية أخذ يتسع في الفترة الأخيرة؛ فقد عقدت بكين اتفاقية مقايضة جديدة مع الاتحاد السوفياتي في أوائل الشهر، كما يتوقع أن يزداد حجم التجارة الصينية مع أغلب الدول الاشتراكية الأوروبية، بنسبة ٥٠٪، هذا العام عن العام الماضي.

العالم وقضايا الشرق الأوسط

في حين أن كتلة دولية متزايدة الترابط تتشكل وراء القضية الفلسطينية خاصة، وتتكون أساساً من دول العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي (تصويتات الجمعية العامة ضد اسرائيل)، فان السيطرة العليا التي تتمتع بها الجبهة الاستعمارية العالمية في الظروف الحاضرة قد نجحت، بدرجة ما، في تحجيم عطف الرأي العام. ومع ذلك، فاذا تذكرنا كم كانت الحقوق الفلسطينية في طي النسيان في الخمسينات، وقارنا ذلك بالمكانة التي يحتلها النضال الفلسطيني اليوم، لرأينا أن شوطاً هاماً قد قطع. وفي هذا الشهر وقع حادث ذو دلالة كبيرة، وهو الأول من نوعه، ألا وهو غلق قبرص لمطار لارنكا، تضامناً مع السكان العرب في الأراضي المحتلة، واستنكاراً للاعتداء على المسجد الأقصى (١٤/٤/١٩٨٢).

ومع ذلك، فقد يتماشى مع الاطار العام للظروف الدولية، الذي أشرنا اليه سابقاً، أن تميل بعض الاتجاهات الوطنية والتقدمية الدولية الى اتخاذ مواقف فيها ظلال، ازاء قضايا الشرق الأوسط. وكمثال، نذكر اجتماع مكتب تنسيق عدم الانحياز الذي عقد في الكويت، في الأيام الأولى لهذا الشهر، والذي أصدر بياناً يدعم القضية الفلسطينية من جهة، ويستعمل عبارات مرنة ومبطنة في رفض كامب ديفيد من جهة أخرى.

أما الدول الأوروبية الغربية، فقد بقيت على حالها ومواقفها السابقة، وهي ابداء العطف بصوت خافت على القضية الفلسطينية مع محاولة عزلها عن القضايا الشرق أوسطية عموماً، وخاصة من الزاوية المصرية. واضطرت الدول العربية الى اجراء التعديلات «التخفيفية»، الواحد تلو الآخر، حتى تحصل على موافقة فرنسا وبريطانيا في مجلس الأمن (رغم الاعتراض الأميركي) على ادانة اسرائيل، في اجراءاتها القمعية في الأرض المحتلة.

والتغير الوحيد الذي يستحق التسجيل هو احياء الحديث المتردد السابق حول «مبادرة أوروبية». فوزير الخارجية البريطانية السابق ــ قبل استقالته اثر أزمة فوكلاند ــ زار اسرائيل في أوائل الشهر، وأعرب عن شكوكه في احتمال نجاح مفاوضات الحكم الذاتي، وتراجع عن الادعاء السابق بالمبادرة بقوله: «ان الذين يعيشون في المنطقة هم وحدهم القادرون على تسوية مشاكلهم». وفي الوقت نفسه، أبدت بريطانيا اهتماماً بالوضع في لبنان (**السفير**، ١١/٤/١٩٨٢)، بشكل يجعله أقرب الى عملية بث الرعب من هجوم اسرائيلي محتمل. فتراوحت الأقاويل بين أن الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، يدفع بحكومة بيغن الى القيام بهجمة من الجنوب، وبين أن عدم الانسحاب من سيناء تكون له هذه النتيجة... وفي ١٦/٤/١٩٨٢، نشرت جريدة **الفاينانشال تايمز** ــ اللسان المعبر عن حي البنوك الكبرى في لندن ــ تعليقاً هاماً تحت عنوان: «اشارات الخطر في الشرق الأوسط»، تقول فيه:

«لقد أحرزت إدارة ريغان بعض النجاح في اطفاء الحرائق الشرق أوسطية الصغيرة، التي مثلت تهديداً بالتطور الى انفجارات أوسع. ولكن هذه الأفعال [الأميركية] لم تكن، بديلاً عن سياسة متماسكة. وان تبخر المبادرة الأوروبية، ومغادرة لورد كارينغتون الآن، لم يضيفا الا ابرازاً للافتقار الى التناول الغربي المتجدد للمشكلة (...). وهناك ضرورة ملحة لإعادة التفكير بشكل جذري، ولعلها **تكون بدءاً من متطلبات اسرائيل الأساسية من ناحية الأمن**. فاذا استطاع الغرب، في وقت من الأوقات أن يكتشف صيغة تقنع أغلبية الاسرائيليين بأن وجودهم كأمة تحت ضمان دولي، فحينئذ يجوز أن تترابط القطع المتناثرة للُّغز، وتتراكب بصورة لها معنى. ان الانجراف الحالي

للسياسة الغربية، والذي تسير فيه بلا هدى، لا يمكن إلاّ أن يشجع المتطرفين في كل من المعسكرين. بل الأسوأ من ذلك، انه قد يوفر أرضاً خصبة لأشد الاشكال الإسلامية جذرية».

ما هي الضمانات الدولية التي يفكر فيها الغرب، رباطاً للقطع المتناثرة في الشرق الأوسط، وحماية لأمن اسرائيل؟ يخيل الينا أن الضمان يكون في شكل من أشكال القوات متعددة الجنسية، والرباط في نوع من أنواع... «الصف العربي». ولا ننسى، أن الكلام السابق نشر قبل ٢٥ نيسان (ابريل) بأيام قليلة. وبالفعل، أصدر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة، في ١٩٨٢/٤/٢٨ ــ ومن دولهم أربع مشتركة في «قوة السلام» ــ أصدروا بياناً يرحب بالانسحاب الاسرائيلي، باعتباره «خطوة رئيسية نحو السلام في المنطقة». وفي نهاية الشهر، كان رئيس مجلس وزراء السوق (وزير خارجية بلجيكا) في جولة في بلدان الخليج، يبحث احتمالات مسعى أوروبي جديد، وأشار الى أن السوق تراقب، باهتمام، وجود دلائل على تقارب بين مصر وباقي العالم العربي...

وبطبيعة الحال، يدخل في اطار هذا المخطط (المبادرة الأوروبية الجديدة الجنينية) أن اتفاقية أمن وقعت في ١٩٨٢/٤/١٩ بين بون والرياض، تقدم ألمانيا الغربية، بمقتضاها، خبرتها الأمنية في مجالي التدريب والعدة. ويتماشى معها أيضاً تخفيض البعثة الديبلوماسية البريطانية في بيروت، وقرار عدم قيام السفارة البريطانية في لبنان بمنح تأشيرات الدخول الى انكلترا للبنانيين (الذين يوصمون ضمنياً بالنشاط «الخطر» جميعاً).

هل ينجحون؟ يبدو أن ثمة عنصراً لم يدخلوه في حساباتهم، وهو الشعوب العربية. بل لعلهم غالوا أيضاً في تبسيط الأمور، في ما يتعلق بمن بجانبهم الى حد ما؛ فهذه اسرائيل ترفض بيان السوق المشتركة (١٩٨٢/٤/١)، لاعتراضه على عزل رؤساء بلديات رام الله ونابلس والبيرة، وعلى ضم الجولان مثلاً.

أ. ص. س.

هبة الأقصى

التطورات الجارية على الأرض الفلسطينية، أظهرت أن تصعيد الانتفاضة هو القرار الجماهيري والوطني رداً على التصلب العدواني الاسرائيلي، وبهدف اجبار سلطات الاحتلال على التراجع والاذعان للارادة الوطنية الرافضة لمخطط الادارة المدنية، والمطالبة بالغاء قرارات الحل والعزل وبعودة رؤساء البلديات المقالين.

على الصعيد الاسرائيلي، ظهر أن القيادة السياسية ستواصل الامعان في ممارساتها العدوانية الدموية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، كمهرب من المأزق الذي تواجهه بفعل الانتفاضة الجماهيرية المتواصلة منذ شهرين. وفي الوقت نفسه، تحاول هذه القيادة التغطية على الانسحاب من سيناء والحصول على مكاسب تعوض عن هذا الانسحاب، من خلال اظهار التصلب السياسي في أكثر من مجال، وبخاصة في ما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة.

برز هذا التصلب من خلال رفع بيغن شعاره الموهوم والمناقض للارادة الوطنية الفلسطينية «لا لتقرير المصير... نعم للادارة المدنية»، وأيضاً من خلال تصريحاته ومحاولاته السياسية الرامية للحصول على موافقة الكنيست على مشروع قانون يقضي بعدم تفكيك المستوطنات المقامة، أو التي ستقام داخل الضفة الغربية وقطاع غزة بأي حال من الأحوال، اضافة لما رافق هذه المحاولات من تسريع ملحوظ في طرح وتنفيذ المشاريع الاستيطانية الجديدة.

جريمة الاعتداء على الأقصى

«توجت» سياسة شارون ممارساتها القمعية والاستفزازية في المناطق المحتلة بجريمة الاعتداء على المسجد الأقصى المبارك.

فمنذ احتلال اسرائيل للمناطق العربية والمسجد الأقصى المبارك هدف الاعتداءات وهجمات المتطرفين اليهود من جماعة غوش ايمونيم وحركة كاخ ولجنة أمناء جبل البيت. والخطير في الأمر أن هذه الاعتداءات الآثمة تجري وتنفذ على مرأى من الحكومات الاسرائيلية المتتالية، دون أن تلجأ الى ردع هؤلاء المتطرفين الإرهابيين.. خاصة وأن هذه الحكومات تدرك تماماً بأنهم يخططون لتحويل المسجد الى كنيس يهودي، لا سيما بعد أن أصدر الحاخام اليهودي الأكبر فتواه القائلة: ان المسجد أقيم فوق انقاض كنيس يهودي، وتدرك أيضاً أن المسجد هو واحد من ثلاثة أماكن هي الأقدس لدى المسلمين في العالم.

مسلسل المؤامرات الصهيونية لتدمير الأقصى

الجريمة الجديدة... حلقة جديدة في مسلسل المؤامرة الصهيونية التي تستهدف الأقصى.

□ ففي ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٩، رتبت السلطات حادث حرق متعمداً، نفذه اسرائيلي من أصل استرالي، حين أشعل النار في المسجد.

□ وفي أيار (مايو) ١٩٨٠، حاولت عصابات غوش ايمونيم القيام بعمليات نسف بالديناميت، تستهدف عدداً من المباني العامة والدينية الإسلامية، من بينها المسجد الأقصى.

□ وفي التاسع من أيار (مايو) ١٩٨٠، اكتشفت ١٢٠ كيلوغراماً من المتفجرات وعشرات القنابل وأجهزة التفجير على سطح مدرسة دينية يهودية في مدينة القدس، وتأكد أن هذه المتفجرات كانت معدة للقيام بأعمال نسف وتفجيرات في القدس، كرد على عملية الخليل الفدائية.

□ حاول الاسرائيليون، مراراً وتكراراً، الدخول عنوة الى ساحة الحرم القدسي الشريف للصلاة فيه، توطئة لقيامهم بالصلاة، دائماً، في المسجد الأقصى كما فعلوا في الحرم الابراهيمي الشريف في مدينة الخليل.

□ حاول أفراد عصابات غوش ايمونيم قبل فترة الدخول، عبر نفق حفروه من حائط البراق، الى ساحة الحرم القدسي الشريف، وقد تصدى لهم مواطنو القدس ومنعوهم من دخول الساحة.

□ قبل ثلاثة أيام فقط، تم العثور على قنبلة وضعها تنظيم يهودي على مدخل المسجد الأقصى، وقد تم ابطال مفعولها. وقد عثر على مقربة منها على منشورات كتبت بلغة عربية ضعيفة، وقعت من جماعة الحاخام مئير كهانا ولجنة الارهاب ضد الارهاب، التي مقرها في مستوطنة كريات أربع، ولجنة أمناء جبل البيت (**الدستور**، عمان، ١٢/٤/١٩٨٢).

حيثيات الجريمة

في الساعة التاسعة والربع من صباح يوم ١١/٤/١٩٨٢، حاولت مجموعة من اليهود من عصابات الحاخام مئير كهانا ولجنة أمناء جبل البيت، اقتحام المسجد الأقصى لأداء الصلوات اليهودية فيه. وفي الحال تصدى لهم عدد من المواطنين وحراس المسجد واشتبكوا معهم بالأيدي، في غضون ذلك قام جندي اسرائيلي من المجموعة، يرتدي لباس المظليين الاسرائيليين ويحمل بندقية رشاشة من نوع أم ــ ١٦ باطلاق النار على حارس المسجد في باب المغاربة... فأصابه وسقط الحارس. وعلى الفور حاول ثلاثة من حراس المسجد التصدي للجندي الاسرائيلي ومنعه من دخول المسجد، فأطلق النار بشكل جنوني وفي كل الاتجاهات، وفي هذه الأثناء هرع عدد آخر من المواطنين الى المسجد اثر سماعهم طلقات الأعيرة النارية، وعندما شاهدهم الجندي، وجه نيران بندقيته اليهم فسقط ١٧ مواطناً في ساحة الأقصى.

تابع الجندي اطلاق النار داخل المسجد، وفي هذه الأثناء وفيما كانت الاشتباكات لا تزال دائرة أمام المسجد بين عدد من المواطنين وعصابات كهانا، دخل الى ساحة المسجد ثلاثة عشر شاباً فلسطينياً آخر، في محاولة لإخراج الجندي، فقام الجندي باطلاق النار عليهم ولم ينج منهم سوى مواطن واحد. وقد هرع مئات المواطنين على أصوات المؤذنين الذين دعوا المسلمين عبر مكبرات الصوت الى انقاذ الأقصى، فتدافع المواطنون من القدس والقُرى المجاورة الى الأقصى واصطدموا باتباع كهانا وبالجنود الاسرائيليين (**الصحف المقدسية**، ١٢/٤/١٩٨٢).

بعد وقوع هذه الجريمة تأججت الانتفاضة الفلسطينية وازدادت اشتعالاً وعنفواناً في «يوم الأقصى» الذي شهد تفجر الغضب والتحدي الفلسطيني الوطني بأقوى مظاهره وتعابيره، وشهد، أيضاً، استبسال جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة وتصاعد هبتها المتواصلة منذ شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، ومجابهاتها بالاضراب والتظاهرات وبكل أساليب ووسائل الكفاح الشعبي لممارسات سلطات الاحتلال الهمجية واعتداءاتهم وقمعهم الأسود.

تعليقاً على هذه الجريمة، طلب عضو ادارة حركة شيلي، الدكتور مئير بعيل، من وزير الدفاع فحص قضية تجنيد انسان في الجيش الاسرائيلي، كان مكتب رئيس الحكومة قد وصفه بأنه مخبول. كما طلب بعيل التأكد أيضاً مما اذا كان هناك مجانين آخرون من هذه النوعية، يحملون سلاح الجيش الاسرائيلي.

وطالب بعيل أيضاً بالتحقق من عدم وجود مثل هؤلاء المجانين بين رجال حركة غوش ايمونيم وحركة كاخ، الموجودين بين صفوف وحدات الدفاع الاقليمية في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية (ر.إ.إ.، العدد ٢٦٠٧، ١٢ و١٣/٤/١٩٨٢، ص ٧).

أما وليد صادق، وهو أيضاً عضو ادارة حركة شيلي، فقد قال: «... من المحتمل أن يكون مطلق

النار في المسجد الأقصى متخلفاً عقلياً، لكن سياسة هذه الحكومة هي التي حولت بعض الأشخاص الى متطرفين وغير متزنين. لأن اصدار عفو من رئيس أركان الجيش الاسرائيلي عن أشخاص أُدينوا بجريمة قتل مواطنين عرب، والامتناع عن محاكمة المستوطنين الذين أطلقوا النار على المواطنين العرب، وعدم اعتقال المجرمين الذين حاولوا اغتيال رؤساء بلديات في الضفة... جميع هذه الأمور خلقت أجواء أباحت سفك دماء العرب دون وازع» (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، قال أوري افنيري: «...من الطبيعي القول: إن الحكومة الاسرائيلية المتطرفة هي المسؤولة عن كل ما يدور في المناطق المحتلة من جرائم واعتداءات... أنها المسؤولة عن الدماء التي سالت في سنجل وبني نعيم والخليل ورام الله ونابلس والدهيشة وغيرها، وهي المسؤولة أيضاً عن الدماء التي سالت في ساحة المسجد الأقصى، لأن هذه الحكومة تعمل على دعم وتحريض المتطرفين اليهود، وتدفع بهم الى قتل المواطنين الأبرياء العزل والاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم.

«فمنذ احتلال اسرائيل للأراضي العربية عام ١٩٦٧، سقط مئات المواطنين العرب قتلى بنيران جنود الجيش الاسرائيلي، أو المستوطنين والمتطرفين اليهود، ولم تُقدم أي حكومة اسرائيلية أو أي محكمة، مدنية كانت أم عسكرية، على محاكمة القتلة، أو انزال العقاب الصارم بهم مما شجعهم على الاستمرار في جرائمهم واعتداءاتهم ضد العرب» (**هعولام هازيه**، ١٤/٤/١٩٨٢).

مناقشة الانتفاضة والسياسة الاسرائيلية

تميزت انتفاضة سكان المناطق المحتلة حتى الآن بعدة ميزات أبرزها:

ـ الاصرار الجماهيري العنيد على مواصلة الانتفاضة وتصعيدها، على الرغم من كافة الاجراءات القمعية الاسرائيلية، حتى يتم فرض التراجع على سلطات الاحتلال عن قراراتها بالعزل والاقالة، وايقاف كافة ممارساتها لفرض الادارة المدنية.

ـ شمولية الانتفاضة وامتدادها الى كافة القرى والمدن في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث أن التحرك الجماهيري بات شاملاً وعاماً في كل المناطق، وبمشاركة واسعة من كافة القطاعات الوطنية.

ـ اقتران التحرك الجماهيري الشامل بتصاعد أعمال المقاومة الشعبية التي لم تعد تقتصر على أعمال فردية، بل أصبحت تتسم بالطابع الجماهيري الواسع؛ كما جرى في قرية طوباس؛ حيث قامت الجماهير بمهاجمة مركز الشرطة واحتلاله لعدة ساعات، بعد أن تم وضع الحواجز من الاطارات المشتعلة والحجارة على مداخل القرية، لعرقلة تقدم جنود الاحتلال.

وقد تحدث أوري أفنيري عن هذه الانتفاضة وأبعادها فقال: «...ما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس موجة جديدة واضافية من المظاهرات والاضطرابات، أو أعمال خرق النظام العام واضرابات أو عقوبات. مثل هذه الأحداث وقعت في الماضي وقتل فيها بين الحين والآخر متظاهرون عرب نتيجة اطلاق النار. وفي ذلك الوقت أيضاً تم ابعاد عدد من الأشخاص، وتم نسف بيوت، ومنعت صحف من الصدور. كما أن ما يحدث ليس سياسة جديدة، أو هوى، أو نزوة عابرة لوزير من الوزراء، أو بروفيسور. إن ما يحدث الآن هو أمر مختلف تماماً عن ذلك. فقد أعلنت حرب شاملة في الضفة والقطاع، أعلنها اريئيل شارون نيابة عن حكومة اسرائيل وباسمها» (**المصدر نفسه**، ٣١/٣/١٩٨٢).

«...أعلن شارون هذه الحرب والعدو لم يكن م.ت.ف. وانما الشعب الفلسطيني. أهداف هذه الحرب هي كسر شوكة ومعارضة هذا الشعب لضم المناطق المحتلة الى اسرائيل، ولتوطين أعداد كبيرة من اليهود في هذه المناطق وتحويلها الى مناطق اسرائيلية. ولوزير الدفاع الحالي أهداف تختلف عن أهداف وزراء الدفاع السابقين، أهدافه تقضي بالقضاء على الروح الوطنية لدى الشعب الفلسطيني، هذه أهداف متطرفة، وقد اختار لتحقيقها أساليب متطرفة» (**المصدر نفسه**).

أما زئيف شيف، المعلق العسكري في صحيفة هآرتس، فقد قال: «... تتميز موجة العنف التي بدأت في ٢٠/٣/١٩٨٢، بعد تنحية رئيس بلدية البيرة بظاهرتين مرتبطتين ببعضهما البعض، الأولى جرأة المتظاهرين العرب. فعلى الرغم من العدد الكبير من القتلى والجرحى برصاص

الجنود، زاد استعدادهم لتحدي قوات الأمن. فعشرات القتلى والجرحى لم تكسر شوكة هذه الجرأة ولم يعد المتظاهرون يخافون كالماضي، فهم يشعرون بثقة أكبر، إما لاعتقادهم بأن الجيش الاسرائيلي محدود برده، أو لأن كراهيتهم لليهود ازدادت... لا يكتفون الآن بالاطارات المحروقة وبوضع الحواجز. والمثال على ذلك الاحداث التي وقعت في قطاع غزة، بعد انتهاء صلاة الجمعة في المساجد مباشرة؛ خرج المصلون وانقضوا في وقت واحد وفي أماكن مختلفة على دوريات الجيش الاسرائيلي وعلى نقاط المراقبة، وفي احد الأماكن على منزل الحاكم العسكري. لقد بدا الأمر، لأول وهلة، كأنه مدبر، لكن لا يوجد ما يؤكد ذلك» (**هآرتس**، ١٤/٤/١٩٨٢).

وأضاف شيف: أما الظاهرة الثانية، فترتبط بصورة غير مباشرة بالجرأة والتحدي اللذين تحلى بهما المتظاهرون. فقد ترسخ الانطباع أكثر من أي مرة في الماضي بأن قوات الأمن تسرع حالياً في وضع يدها على الزناد، ويمكن تفسير ظاهرة الاستخدام السريع للسلاح بوجهين رئيسيين. الأول هو نتيجة الجرأة التي زادت لدى المتظاهرين والثاني روح التحدي التي وضعت الجنود أمام الخطر. فالجميع يعلم الآن أن الحجارة خطرة وأنها في بعض الأحيان تكون مصحوبة بزجاجات حارقة (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، قال دوف بارنير معلقاً على السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة، «... إنني خجل من نفسي، خجل من حكومتي... خجل من جيشي وذلك على ضوء الجرائم التي ترتكب وتقع في الضفة الغربية المحتلة على مرأى من عيوننا جميعاً. ففي الضفة يقوم رجال مسلحون بالبنادق والقنابل والهراوات بارتكاب جرائم بشعة فظيعة بحق المواطنين العرب العزل. في الضفة يسقط الشهداء ويسقط الجرحى في كل يوم بنيران جيش اسرائيل ومستوطني اسرائيل... أطفالاً وصبية عرباً يسقطون ضحايا الارهاب وجرائم قتل متعمدة» (**ملحق على همشمار**، ٢٦/٣/١٩٨٢).

وأضاف... «هذه هي سياسة أريئيل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي الذي وعد برفع المعاناة وتخفيف المضايقات عن سكان المناطق المحتلة. وها نحن اليوم نشهد سياسة شارون الجديدة، إنها سياسة عنف وارهاب وقبضة قاسية... سياسة اغلاق الجامعات والصحف، اغلاق المدن والقرى، حل المجالس البلدية واللجان الوطنية، اعتقالات بالجملة، نسف المنازل، استباحة حرمات المساجد، مصادرات الأراضي، مصادرات الكتب ووقف المساعدات من الخارج، والتهديد بحل كافة المجالس البلدية، والتهديد بابعاد الشخصيات الوطنية، واقتحام المنازل والمدارس والمساجد والجامعات... هذه هي سياسة شارون الجديدة» (**المصدر نفسه**).

كذلك وصف أوري أفنيري سياسة شارون في المناطق المحتلة بقوله: «... في المناطق المحتلة حكم عسكري دكتاتوري، وسلطة احتلال تدير دفة حرب شعواء ضد أناس مطلبهم الوحيد العدل والتحرر... تنتهج في المناطق المحتلة سياسة القبضة الحديدية، وترتكب جرائم بشعة باسمي واسم كل اسرائيلي صاحب ضمير... إنني خجل مما يفعلون، وأخجل أيضاً مما يقولون... إن مصير اسرائيل والاسرائيليين أضحى بين أيدي حكومة يتزعمها مجنون وارهابي معروف، حكومة تضم في صفوفها الكاذب والدجال يعقوب مريدور، واللص والحرامي أهرون أبو حتسيرة... والمهووس اسحق موداعي، والمنافق يوسف بورغ، والدكتاتور القاتل اريئيل شارون، وصاحب الماضي الأسود الملطخ بالدماء اسحق شامير» (**المصدر نفسه**).

أما أريئيل غيناي، المعلق السياسي في صحيفة يديعوت أحرونوت، فقد علق على سياسة شارون من زاوية أخرى فقال: «...الهجوم الذي قرره شارون ضد القوة السياسية لـ م.ت.ف. في المناطق المحتلة هو نتيجة للمكانة التي حظيت بها المنظمة على الساحة الدولية، والدعم الذي تتلقاه من غالبية دول العالم، وتعاطف الرأي العام معها، حتى في الدول التي لم تكنّ العداء لاسرائيل.

لهذا، فمن الصعب تصور نجاح شارون في هذه المهمة، لأن أي محاولة كهذه ستؤدي، بالضرورة، الى تعزيز شعبية رجال المنظمة، سواء في الضفة والقطاع أم بين أوساط عرب اسرائيل أم في نظر دول العالم.

وخلص الى القول: إن الحديث مع الصحفيين الأجانب الذين يقومون بتغطية أحداث الضفة، أو مع الديبلوماسيين الذين يتابعون ردود الفعل

الدولية لا يترك أدنى مجال للشك من أن اسرائيل ستخسر في معركتها مع الرأي العام؛ وبخاصة مع الدول التي تقيم وزناً للرأي العام فيها» (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/٣/٢٨).

أما أهرون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ــ أبيب، فقد علق على سياسة حكومة بيغن تجاه المناطق المحتلة بقوله: «... الطريقة التي تسير عليها حكومة الليكود برئاسة بيغن ــ شارون، في مجال معالجتها لقضية الضفة والقطاع لن تمكننا من تنفيذ مشروع ألون، بل وستجعلنا في النهاية نتنازل عن الغالبية العظمى من المناطق، وفي أحسن الأحوال سيعدل الخط لكي يشمل المستوطنات المدنية التي تجري اقامتها على القمم الغربية لجبال الضفة الغربية» (**دافار**، ١٩٨٢/٤/٧).

كذلك حذر أ. شفاينسر، المعلق السياسي لصحيفة هآرتس، من مغبة الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة بقوله: «... رغم أن أحداث الأسبوعين الماضيين أكدت أن اسرائيل هي الخصم الأكبر لبسام الشكعة وكافة رجال م.ت.ف. في الضفة الغربية، فانها كانت كافية، أيضاً، لرسم خطوط «الجنة» ثنائية القومية التي تعمل حكومة بيغن وغوش ايمونيم على دفع الاسرائيليين إليها».

وخلص الى القول: «... اسرائيل قوية بما فيه الكفاية لفرض ارادتها على السكان العرب، غير أنها لا تملك حلاً سياسياً يرضي تطلعات المواطنين العرب، وعلى ذلك فانها لا تستطيع البدء بتسوية النزاع بين الشعبين، بينما م.ت.ف. أثبتت أنها قادرة على اثارة الاضطرابات سواء بمبادرتها، أو كرد فعل على الاستفزازات الاسرائيلية، وأثبتت أيضاً أن الاسرائيليين حصلوا على السلطة، غير أنهم لم يحصلوا على القبول بها» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٤/٢).

وفي الاتجاه نفسه، قال رفائيل فاردي، قائد المنطقة الوسطى سابقاً، «... الصراع مع م.ت.ف. صراع دائم ومستمر منذ قيامها وحتى يومنا هذا. ولهذا الصراع وجهان، الأول، القيام بالنشاط الفدائي الذي نجح الجيش الاسرائيلي وقوات الأمن في اقتلاعه بصورة كاملة تقريباً، لذا فان ما تبقى لـ م.ت.ف. هو الحلبة السياسية.

واذا أدعى شخص ما، أن المعركة الحالية هي الحاسمة مع م.ت.ف.، فان الأعمال التي تنفذها تدفع قسماً كبيراً من سكان المناطق المحتلة الى أحضان هذه المنظمة» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٥٩٦، ٢٩ و ١٩٨٢/٣/٣٠، ص ١٣).

كذلك حذر يوسي ساريد من مغبة سياسة شارون وتنبأ بفشلها حين قال: «... دون مساندة من عنصر القوة لا يمكن ادارة السياسة. لكن سياسة القوة فقط ليست سياسة أيضاً، ولم تكن في أي وقت كذلك. فلو كانت القوة قادرة على حل القضايا السياسية، وبالذات المعقدة منها، لانتصر الأميركيون في فيتنام ولظل شاه ايران حاكماً» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٦٠٤، ١٩٨٢/٨/٧، ص ١١).

القضاء الاسرائيلي يبرىء القتلة

ومن زاوية أخرى، ولكن ضمن الاطار ذاته، تحدث أمنون روبنشتاين عن تواطؤ القضاء الاسرائيلي في عملية تنفيذ سياسة سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة. فاستعرض قانون شارون العجيب بقوله: «... إن الشرطة لم تعد تجرؤ على اجراء التحقيق، أو حتى اعتقال المتهمين بحوادث اطلاق النار والقتل، خوفاً من صدام عنيف مع المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة. ولكن هناك سبباً آخر حال دون الشرطة ودون اجراء التحقيقات. ذلك لأنه بعد اجتماع وفد جماعات غوش ايمونيم مع وزير الدفاع شارون، سارع شارون الى اصدار أمر غريب يكاد يكون قانوناً جديداً، بموجبه يسمح للشرطة باجراء التحقيقات مع الاسرائيليين المدنيين الذين يعيشون داخل اسرائيل. والهدف هنا واضح، وهو أن ليس من صلاحية الشرطة التحقيق مع المدنيين الذين يعيشون داخل المناطق المحتلة. وبذلك أنقذ شارون المستوطنين من العقاب الذي يستحقه القاتل، وشجعهم على القتل والتعرض للمواطنين العرب» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٤/٧).

وفي الاتجاه نفسه، أورد تسفي اريئيل شهادة أحد المستوطنين في الضفة الغربية، وهي دليل قاطع على تواطؤ القضاء الاسرائيلي مع سياسة شارون. اعترف هذا المستوطن ــ اسمه محفوظ لدى الصحيفة ــ قائلاً: ... أنا على سبيل المثال لا أطلق النار في الهواء وانما أقوم باطلاق النار لأقتُل. وأضاف: لقد أطلقت النار ذات مرة، وبعد ذلك توجهت الى مركز الشرطة وأخبرتهم بأن

متظاهرين عرباً رشقوني بالحجارة وقد قمت باطلاق النار رداً على ذلك. فسألني محقق الشرطة، هل أطلقت النار في الهواء؟ فأجبته، كلا بل أطلقت النار لأقتل. ولكن المحقق سجل بأنني قمت باطلاق النار في الهواء، لأنه على ما يبدو لا يرغب في توريطي (هآرتس، ١٩٨٢/٤/٢٠).

صلاح عبد الله

* * *

الوقائع الاسرائيلية عن صمود الجولان

قامت اسرائيل، بعد اقرار قانون ضم الجولان في الكنيست، في منتصف كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، بوضع بعض الترتيبات لبدء تنفيذه، ومن بينها ما يتعلق بمنح الهوية الاسرائيلية للسكان الدروز في المنطقة. وكما رفض الدروز هذا القانون، فقد رفضوا ايضا تسلم الهويات الاسرائيلية، واعلنوا الاضراب الذي اثار، وما زال يثير، ضجة وردود فعل مختلفة.

لقد تبلور التحرك المضاد بين السكان الدروز لمقاومة تطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان، وما يترتب عليه من اجراءات سياسية واقتصادية، في اجتماعات شعبية، عقدها هؤلاء وشارك فيها الالاف منهم في بيوت العبادة الدينية الدرزية. وتقرر في هذه الاجتماعات مقاطعة دوائر الاحتلال، كالامتناع عن دفع الضرائب، او استعمال خدمات البريد او تلقي اية مساعدات من «اسرائيل» اضافة الى عدم التعاون مع شركات تأمين اسرائيلية، كذلك تقرر مقاطعة اي شخص من السكان، دينيا واجتماعيا، يوافق على تسلم الهوية الاسرائيلية (معاريف، ١٩٨٢/٢/١٢).

وكخطوة تالية، قام السكان باعلان الاضراب العام في منتصف شهر شباط (فبراير) المنصرم، وذلك احتجاجا على اعتقال اربعة من زعمائهم، وهم سليمان كنج، ومحمد الصفدي، وكمال كنج، والشاب كنج كنج، وكانت السلطات قد اعتقلتهم بحجة «نشاطهم التخريبي ومحاولتهم التمرد ضد امن الدولة». كما طالب الاهالي السلطات بالامتناع عن تطبيق القانون الاسرائيلي، وتوقيف حملات التنكيل ضدهم، واطلاق سراح جميع المعتقلين (الاتحاد، ١٩٨٢/٢/١٦).

واصدروا بيانا الى الرأي العام، استعرضوا فيه الحقائق وفندوا مزاعم السلطة وتزويرها، واكدوا ان اضرابهم «لم يأتِ حبا في الاضراب، بل ردا على ممارسات الاحتلال الاسرائيلي واستمراره»، ودفاعا عن النفس امام اجراءاته (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٢/١٩).

وفي بداية الامر، حاولت اسرائيل استمالة السكان، وكسر الاضراب، وعندما لم تفلح في ذلك، لجأت الى شن حملة من الضغوط والاعتقالات الارهابية ضد الاهالي لارغامهم على التراجع، فلجأت الى الفصل الجماعي لعمال الدروز، من الاعمال التي كانوا يزاولونها في المستوطنات والمدن الاسرائيلية، ومصادرة رخص السيارات، ورفض تسجيل المواليد الجدد او الاموات، وامتنعت كذلك عن تقديم العلاج للمرضى، كما منعت طلاب الجامعات من الالتحاق بجامعاتهم، (هآرتس، ١٩٨٢/٣/١٩). ولما وجدت ان اجراءاتها هذه لم تجد نفعا في فرض ارادتها على السكان، لجأت الى اجراءات اشد عنفا، تمثلت في فرض الحصار العسكري حول القرى الدرزية في الهضبة، وفقا لانظمة الطوارىء التي ورثتها عن

الحكم البريطاني في فلسطين (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢١). ومنذ بدء هذا الحصار في ١٩٨٢/٢/٢٥، منع الجيش الاسرائيلي الدخول او الخروج من القرى الدرزية، اضافة الى قطع اسلاك الهاتف وقطع المياه والكهرباء عنها، مما جعل المنطقة مغلقة ومعزولة عن العالم حتى امام رجال الصحافة الاسرائيلية، الذين منعوا من الدخول الى تلك القرى للوقوف على ما يجري (**المصدر نفسه**)، وقد اثار منعهم هذا احتجاجا شديدا من جانبهم واعتبروه مساسا بالحرية الصحافية من قبل السلطات العسكرية ووزارة الدفاع الاسرائيلية. وقال الصحافيون: انهم لا يستطيعون التسليم بالوضع الحالي، وانهم سيبذلون كل ما يستطيعون من جهود لرفع هذه القيود وتغطية احداث القرى الدرزية في الجولان بشكل حر. ونتيجة لتحركهم السريع، فقد اضطرت السلطة العسكرية الى السماح لبعضهم بالوصول الى القرى المحاصرة، برفقة الجنود (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢١).

وقد استطاع ايضا بعض اعضاء الكنيست من الشيوعيين وغيرهم الوصول الى القرى المحاصرة، والالتقاء مع الاهالي وسماع شكواهم. وبعد هذه الزيارات، اعرب النواب عن استيائهم من ممارسات الجيش، بينما انبرى بعضهم للدفاع عن الجيش والاجراءات المتخذة، زاعمين ان كل ما سمعوه انما هو مبالغ فيه. رغم ذلك، فان الاضراب واستمراره اديا الى اثارة الرأي العام داخل اسرائيل، سواء بين العرب او حتى بين اليهود انفسهم، كذلك خارجها.

منذ بداية الاضراب، برز تماثل العرب في اسرائيل والمناطق المحتلة مع نضال سكان الدروز في الجولان. ففي المناطق المحتلة، استحوذ الاضراب على اهتمام السكان الذين اعلنوا تضامنهم مع اهالي الجولان، وقاموا بجمع التبرعات والمواد الغذائية لهم، كما قام العديد منهم، بينهم اطباء، بزيارات عديدة لقرى الهضبة، قبل فرض الحصار عليها؛ حيث قاموا بتقديم علاج للمرضى ومساعدات مختلفة للسكان. ولكن اسرائيل فرضت القيود على هذه الزيارات والمساعدات بعد ذلك؛ حيث اصدر قائد المنطقة الوسطى، اوامر تقييد اقامة لمدة ستة اشهر، ضد اربعة اشخاص ممن كانوا يجمعون التبرعات لسكان الهضبة، كما تمت مصادرة الاغذية والاموال التي كانت معدة للارسال لهم (**هآرتس**، ١٩٨٢/٢/٢٦).

اما بين العرب في اسرائيل، فقد قامت «لجنة المبادرة الدرزية»، والتي تعتبر الاطار التقدمي الوحيد الذي يتجمع حوله ابناء الطائفة العربية الدرزية في اسرائيل، باصدار بيان دعت فيه الى التضامن مع اهالي الجولان، كما اتخذت سلسلة قرارات عاجلة لمساندة الاهالي المحاصرين (**الاتحاد**، ١٩٨٢/٢/١٩). كذلك تحول الاحتفال التقليدي للدروز، الذي يقام في كل عام في مقام النبي شعيب في الجليل الأدنى، الى احتجاج على الاجراءات العسكرية ضد سكان الجولان. وهدد المشاركون فيه باستخدام وسائل العنف ضد الجيش الاسرائيلي على غرار ما يحدث في الضفة الغربية (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٥٨٠، ١٠ و١٩٨٢/٣/١١، ص ١٠). كما قاموا بارسال رسائل احتجاج الى المسؤولين الاسرائيليين، يطالبون فيها بانهاء الحصار المفروض على سكان الجولان، اضافة الى تنظيم زيارات تضامن لهم، بهدف مساندتهم وتمتين علاقاتهم معهم (**هآرتس**، ١٩٨٢/٤/١١).

ولم يقتصر تفاعل الاضراب على الرأي العام العربي، انما انبرت اوساط داخل اسرائيل لانتقاد ومعارضة اجراءات الحصار، وابرزها «لجنة حقوق المواطن» التي يرأسها قاضي المحكمة العليا سابقا، حاييم كوهين. فقد تمكن اعضاء هذه اللجنة، ورغم المعارضة المبدئية من جانب السلطات، من زيارة القرى الدرزية، والاستماع الى شهادات السكان والاطلاع على احوالهم في ظل الحصار المفروض عليهم (**هآرتس**، ١٩٨٢/٤/١٦). وبعد هذه الزيارات، عقد رئيس اللجنة كوهين، مؤتمرا صحافياً، تحدث فيه عن الاحداث التي جرت في الجولان، خاصة في الفترة التي فرض فيها الجيش الاسرائيلي الحصار على القرى الدرزية. واعلن كوهين «ان اساس قلق اللجنة، نابع من الابعاد القانونية والقضائية، للاجراءات التي اتخذها الجيش الاسرائيلي والشرطة ضد مواطني الهضبة». واضاف: «انه لسذاجتي كنت اعتقد انه منذ اللحظة التي يطبقون فيها القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان، سيحظى كل سكان الهضبة بمن فيهم

الدروز، بكل امتيازات القانون، وعدل القضاء الاسرائيلي، وانه سيكون عصرا قانونيا ودستوريا جديدا ومعاملة لائقة من جانب الادارة الاسرائيلية، فماذا وجدت هناك»؟. «لقد اخفقت ارادة الكنيست في تطبيق القانون الاسرائيلي في الجولان على يد الجيش، وهذا القانون ليس اسرائيليا، وليس فيه اي تماثل بالقانون الاسرائيلي» (**هآرتس، دافار، عل همشمار، بديعوت احرونوت**، ١٦/٤/١٩٨٢).

واضاف قائلا: «انه وبموجب القانون الاسرائيلي، فان كل مواطن اسرائيلي وكل مواطن في الجولان، ملزم بحمل الهوية الاسرائيلية». «وينص القانون بان كل من يخترقه ولا يحمل هوية سيقدم للمحاكمة، ويعرّض نفسه لدفع غرامة، وربما عقوبة السجن». «ولكن ليس مكتوبا في القانون، ان يقتحم الجنود بيت كل من يرفض الهوية في الساعة الثالثة صباحا، وان يجبر على قبول الهوية، وان يضربوه ويمنعوه من العمل وتلقي العلاج الطبي»، وينتقموا منه، ويمارسوا ضده كافة صنوف العقوبات، والتي لم ترد في قانون انظمة الطوارئ». واضاف كوهين، ايضا، انه سمع قصصا عن ممارسات الجيش في الجولان يصعب على المرء تصديقها، ويتساءل: «هل هؤلاء هم جنود وشرطة اسرائيل؟ وهل هذا هو القانون الاسرائيلي؟ هذا قانون بربري» (**المصدر نفسه**).

وقام رئيس ادارة اللجنة، دافيد كرتشمان، واثنان من اعضاء وفد اللجنة الذين زاروا الجولان في ١١/٤/١٩٨٢، بتسليم الصحافيين تقريراً مفصلا عن المعلومات التي جمعوها اثناء زيارتهم لقريتين في الجولان، هما مجدل شمس، وعين قنية. وقد وردت في التقرير المعلومات الآتية: «اولا»، في اطار الضغوط التي مورست ضد المواطنين في الجولان للتأثير عليهم بقبول الهويات الاسرائيلية، سمح بحرية التنقل وتلقي العلاج في المستشفيات، والاتصال الهاتفي والخدمات البريدية، بشرط قبول المواطنين الدروز، الهويات الاسرائيلية. «ثانيا»، تم اعتقال كافة المواطنين الذين تجمهروا للاحتجاج على التدابير الاسرائيلية، وحوكموا دون ان تعطى لهم فرصة الدفاع عن انفسهم، ودون ان يمثلوا امام المحكمة. «ثالثا»، قامت قوات الجيش الاسرائيلي بفرض العقاب الجماعي على المواطنين، بدعوى ان عددا منهم تحدث مع مراسل التلفزيون الاسرائيلي، المدعو يورام همزراحي، بالاضافة الى قطع الكهرباء واقفال نوافذ البيوت، حيث منع السكان حتى من الظهور بها. «رابعا»، قام حاجز للجيش الاسرائيلي باعاقة نقل ولد من القرية، كان قد غرق ونقل الى عيادة في بلدة مسعدة، بسبب فقدان الهوية الاسرائيلية مع حاملي الولد، مما ادى الى وفاته قبل وصوله الى الطبيب. «خامسا»، قام الجيش الاسرائيلي بضرب طفل في الثالثة من عمره بالهراوة، لانه قام بالقاء الهوية الاسرائيلية على الارض، فقامت امه بمهاجمة الجندي الذي ضرب ابنها. وهنا اقترب جندي اخر منها واطلق العيارات النارية على رجلها، وحاول شقيقها التدخل، فاذا جندي ثالث يصوب فوهة بندقيته نحو جبينه واطلق النار، مما ادى الى جرحه، وما زالت الام ترقد في احدى المستشفيات. «سادسا»، لقد شاهد وفد اللجنة، وبأم عينيه، حادثا اطفئت خلاله السجاير في عين امرأة من عين قنية، وحاول طبيب العيادة في البلدة نقلها الى مستشفى صفد، الا ان حاجزا من الجيش لم يسمح للمرأة بمواصلة طريقها، بحجة انها لا تحمل الهوية الاسرائيلية (**المصدر نفسه**).

وقد اثارت اقوال كوهين ردود فعل شديدة داخل اسرائيل، وبخاصة على الصعيد الرسمي، حيث لاقت انتقادا وهجوما داخل الحكومة، وخصوصا من رئيسها بيغن، الذي قال «ان حاييم كوهين باع لسانه مرة اخرى، فقد ساوى في الماضي القوانين اليهودية بقوانين عنصرية، واقترح اقامة معسكر لليهود المحافظين على التقاليد، ولطلاب المدارس الدينية» (**هآرتس**، ١٩/٤/١٩٨٢). وانتقد يوسف بورغ اقوال كوهين بقوله: «الى جانب كونها غير صحيحة، فانها صدرت في وقت غير ملائم» (**المصدر نفسه**).

وفي معرض ردها على هجمات الحكومة، فقد اعلنت اللجنة اسفها الشديد من موقف الحكومة التي «اختارت طريق كيل التهم ضد اللجنة ورئيسها، بدلا من البحث في الاخطاء التي ارتكبت» (**المصدر نفسه**). وحيال الاتهامات الموجهة لسلكية المؤسسة العسكرية، فقد اصدر الجيش بيانا استنكر فيه ما جاء في اقوال القاضي كوهين، مدعيا ان «التخريب كان مسيطرا على

القرى الدرزية قبل دخول الجيش اليها بعدة اسابيع؛ اذ ان قلة من السكان قامت بالسيطرة على الاكثرية، بواسطة الوعيد، وفرض العقوبات القاسية على كل من يتسلم هوية اسرائيلية، مثل المقاطعة الدينية وغيرها» (**هآرتس، دافار، يديعوت احرونوت**، ١٨/٤/١٩٨٢). وحاول الجيش في بيانه هذا، التنصل من الاتهامات التي وجهتها له «لجنة حقوق المواطن»، متهما السكان بارتكاب العديد من الاعمال التخريبية، وبانها استغلت هذه الاتهامات «كمأساة انسانية» رهيبة بهدف تلطيخ وتشويه سمعة الجيش. وكان «الاجدر باللجنة ان تجري التحقيقات الضرورية، وان تشير الى الهجمات البربرية التي قام بها السكان ضد الجيش، سواء بالعصي او الحجارة» (**المصدر نفسه**).

الا ان هذه الاقوال لم تثن كوهين عن المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق للبحث في الممارسات التي نفذها الجيش ضد سكان الهضبة، وشاركه في مطالبته هذه «حركة السلام الان» و«الجبهة الديموقراطية»، وذلك على ضوء ما ورد من اتهامات ضد الجيش، في المؤتمر الصحافي الذي عقدته «لجنة حقوق المواطن» (**هآرتس**، ١٩/٤/١٩٨٢). ولكن بيغن رفض تشكيل لجنة عامة، واكتفى بتكليف وزير الدفاع ورئيس الاركان العامة باجراء تحقيق لدراسة مجمل الاتهامات التي صدرت ضد الجيش، ولكن المستشار القانوني، اسحق زامير، اقترح عدم الاكتفاء بتحقيقات الشرطة، بل بتشكيل لجنة تحقيق داخلية. ويرى زامير ان هناك وزنا اكبر لاستنتاجات لجنة تتعمق في دراسة الموضوع. ولكن اقتراحه هذا قوبل بالرفض، ايضا، من قبل رئيس الحكومة ووزير الدفاع، بحجة انه «لا مجال في الوقت الحاضر لاتخاذ اجراءات اضافية اكثر من التي اتخذت حتى الان» (ر. إ. إ.، العدد ٢٦٢٢، ٣ و٤/٥/١٩٨٢، ص ١٣).

ولم تكن «لجنة حقوق المواطن» الجهة الوحيدة التي اثارت الرأي العام ضد اجراءات اسرائيل، فقد قامت ايضا عدة جهات حزبية شعبية بالتنديد بتلك الاجراءات، وابرز تلك الجهات، «الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة»، وبعض اعضاء الكنيست، من الذين استطاعوا الوصول الى القرى الدرزية المحاصرة والاطلاع على اوضاع سكانها. فقد بعث نواب الجبهة، ببرقية عاجلة الى رئيس الحكومة، مطالبين فيها باطلاق سراح المعتقلين من ابناء الجولان، والكف عن عمليات التنكيل والقمع ضد الاهالي (**الاتحاد**، ١٦/٢/١٩٨٢). وعقد اعضاء الجبهة، كذلك، مؤتمرا صحافياً، تحدثوا فيه عن الاضراب في الجولان، والممارسات الاسرائيلية هنالك، وقد شارك في هذا المؤتمر عدد من سكان الهضبة، من بينهم سليمان فخر الدين، من سكان مجدل شمس، الذي استعرض الاحداث التي جرت في تلك المنطقة منذ اكثر من عام. وذكر ان السلطات الاسرائيلية، اتخذت قرارا في الماضي باعطاء الهوية الاسرائيلية لمن يطلبها من السكان، وبان الدوائر الحكومية في الجولان امتنعت بعد ذلك عن تصريف امور السكان الذين لا يحملون الهوية الاسرائيلية. ومثال على ذلك ان وزير الداخلية اشترط الحصول على الهوية مقابل تسجيل المواليد الجدد. كذلك بعث مكتب الترخيص الى اصحاب السيارات في الجولان اشعارا يطلب منهم تبديل ارقام سياراتهم، من الارقام الخاصة الى الارقام الاسرائيلية (**الفجر**، ١٩/٢/١٩٨٢).

اضافة الى ذلك، فقد قام النائب امنون روبنشتاين (شينوي) بتقديم ادعاءين اساسيين للمستشار القانوني للحكومة، البروفيسور اسحق زامير، يتعلق الاول منهما بقانون استخدام الاجراءات في حالة الطوارىء؛ حيث لا يسمح باستخدامها الا لاهداف امنية، طالبا البحث في ما اذا كان استخدام هذه الاجراءات ضد الدروز ينبع من اعتبارات امنية فقط، ام ان هناك اعتبارات اخرى. اما الادعاء الثاني، فينصب على المجال التقني، ففي اطار التدابير المتخذة ضد اهالي الجولان، امر القادة العسكريون بقطع خطوط الهاتف والكهرباء في القرى الدرزية الاربع، الامر الذي لا مبرر له حسب قوله (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٩٠، ١٢ و١٣/٣/١٩٨٢، ص ١٥ و١٦).

وشارك اعضاء كنيست من المعراخ، في حملة انتقاد الممارسات القمعية ضد سكان الجولان، وابرزهم يوسي سريد، البروفيسور شيفح فايس، شولاميت آلوني، فقد قام هؤلاء بزيارة الهضبة، واطلعوا عن كثب على اوضاع سكانها، وبعد ذلك، صرح فايس بان «اهالي الجولان

يناضلون بشتى الاساليب، وعلينا نحن النضال ضد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة، وقد ازددنا اليوم اصرارا على ذلك، بعد الذي شهدناه من الممارسات غير الانسانية ضدهم» (هآرتس، ١٩/٣/١٩٨٢). اما النائب ساريد فقال «جئنا للاعراب عن موقفنا المبدئي الرافض لخطوات الحكومة في فرض الحصار على الجولان، هي خطوة مرفوضة من اساسها، وايضا عقوبة لا يستطيع جمهور مدني تحملها، ولا يتوجب عليه المعاناة بسببها باي حال من الاحوال» (المصدر نفسه)، كذلك ذكرت شولاميت آلوني «ان الوضع الحالي لا يطاق، اذ لا يمكن حرمان الناس من الماء والكهرباء والخدمات الحيوية، لاجبارهم على الاعتراف بالسلطة، والقبول بحمل بطاقات الهوية» (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه نفسه، اعربت لجنة التضامن مع دروز الجولان (من بين أعضاء اللجنة: عوزي بورشطاين وسلمان ناطور) التي تشكلت من بعض القوى الديمقراطية في اسرائيل، وعلى رأسها الكثير من اساتذة الجامعات، في بيان لها عن قلقها ازاء تشديد القبضة الحديدية على سكان الجولان، خاصة بعد اصدار قائد المنطقة الشمالية اوامر الاعتقال الاداري ضد العديد من النشيطين السياسيين من مواطني الهضبة. دون تمكين ذويهم من زيارتهم في السجون الاسرائيلية (دافار، ٤/٣/١٩٨٢).

اما على صعيد وسائط الاعلام، فقد ركز معظمها على الفشل الذريع الذي منيت به سياسة الحكومة، وادعاءات حكومة بيغن بنجاح تطبيق القانون الاسرائيلي وفرض الهوية الاسرائيلية على السكان، وتساءلت عن الفوائد التي جنتها اسرائيل من قرار الضم وفرض الهوية (دافار، ١٣/٤/١٩٨٢؛ هآرتس، ٢٩/٣/١٩٨٢). وحذر البعض من تدهور العلاقات مع الدروز، بسبب الممارسات ضدهم، خاصة فرض الحصار على قراهم «وما حدث لا يمكن اصلاحه، اذ ان الاسباب التي زعزعت الثقة واثارت المخاوف والرعب، لا يمكن محوها. «وهذا الفشل الذي منيت به اسرائيل، والذي يعتبر اكبر فشل منيت به منذ احتلال الجولان، سيظل تاركا بصماته عليها...». (ناحوم برنباع، دافار، ١٣/٤/١٩٨٢). واضاف: «ان الطائفة الدرزية الصغيرة، البالغ عدد افرادها ١٣ الف نسمة، قد علمت اسرائيل اشياء كثيرة، اهمها: ان دولة اسرائيل غير قادرة على المدى البعيد على اقامة علاقات ايجابية مع طائفة تقع تحت سيطرتها، فقد كانت تعيش في ظل الغيتو وستظل كذلك»... «ربما الدروز هم الخونة، كما يقول عدد كبير من يهود الجليل والجولان، وربما اسرائيل هي المعتدية، كما يقول الدروز، ولكن الحقيقة قائمة»، «ان من لا يستطيع العيش الى جانب طائفة صغيرة لا يمكن له خداعنا باحاديث حول تسوية مع سكان الضفة الغربية». «ان الطائفة الدرزية في الجولان تستطيع تعليم اسرائيل القيمة الحقيقية للنواحي الرمزية» (المصدر نفسه).

وفي الاطار ذاته، ذكر يهوشواع نلمون بانه ومنذ ان فرض القانون الاسرائيلي على الجولان، اخذت العلاقات مع الدروز، خاصة سكان اسرائيل منهم في التدهور؛ بحيث خسرت اسرائيل في فترة قصيرة ما بنته على امتداد ثلاثين عاما ونيف (عل همشمار، ٢٣/٤/١٩٨٢).

وحذر امنون روبنشتاين من مغبة هذه العلاقات مع دروز الجولان، لان ذلك سيدفع بهم الى تكوين جبهة واحدة مع اهالي الضفة والقطاع، مما يشكل خطرا كبيرا على اسرائيل (هآرتس، ٢٩/٣/١٩٨٢).

كما حذر البعض من النتائج الاقتصادية التي تترتب على الاضراب، اذ ان اضراب مئات من العمال الدروز سيلحق الخسائر الاقتصادية الكبيرة باسرائيل. وقد تزداد هذه الخسائر في حال اعلان المناطق المحتلة الاضراب ايضا. «ان اضراب سكان الجولان هو بمثابة انذار ليس فقط في مجال العلاقات اليهودية الدرزية، بل لاقتصاد اسرائيل ايضا... [الامر الذي يلزم] الشباب اليهودي بأخذ العبرة من ذلك والاعتماد على النفس في مجال العمل» (ليفي هيروشلمي، معاريف، ٢٥/٣/١٩٨٢).

وشككت الكثير من الصحف في امكان اخماد مقاومة دروز الجولان، بواسطة الاعتقالات وغيرها من الممارسات البربرية، مؤكدة ان اقلية فقط بين الدروز، تؤيد سياسة الحكومة، بينما ترفضها الاكثرية الساحقة (هآرتس، عل همشمار، ١٥/٢/١٩٨٢).

الاضراب مستمر: ايقنت الحكومة الاسرائيلية

عدم جدوى الحصار المفروض على الجولان وبادرت الى رفعه في مطلع شهر نيسان (ابريل)، معلنة بانه لن يسمح للسكان الدروز الذين لا يحملون الهوية الاسرائيلية بمغادرة قراهم. كذلك فلن تقدم لهم الخدمات، اضافة الى تغريم كل من لا يحملها بمبلغ ١٥ ألف شيكل اسرائيلي (**معاريف**، ٥/٤/١٩٨٢). اي ان الحصار لم يخفف من وطأة الاجراءات ضد السكان الذين لم ينهوا اضرابهم بعد، مواصلين رفضهم القاطع لتسلم الهويات. وبعد رفع الحصار، قامت السلطات الاسرائيلية بتسليم الهويات لرافضيها بالقوة، مستخدمة العصي والهراوات وحتى اطلاق النار في الكثير من الاحيان. وقد عرضت في مجدل شمس الملابس الملطخة بالدماء التي سفكت اثناء فرض الهويات؛ حيث قام السكان بجمعها وعرضها على وسائل الاعلام (ر. إ. إ.، العدد ٢٦٠٢، ٥ و٦/٤/١٩٨٢، ص ١٣).

الا ان جميع الذين فرضت عليهم هذه الهويات بادروا الى جمعها واعادتها الى السلطات، ومن بين الذين قاموا بذلك الزعيم الروحي لدروز الجولان، الشيخ سلمان طاهر، الذي اعلن انه يعارض حمل الهوية الاسرائيلية، ويؤيد مواصلة الاضراب في القرى الدرزية (ر. إ. إ.، العدد ٢٦١٣، ٢٠ و٢١/٤/١٩٨٢، ص ١٦). وكان آخر اقتراح لانهاء اضراب الجولان الذي حظي بموافقة سكانها، هو ما تقدم به الشيخ نور الدين الحلبي عضو المحكمة الدينية الشرعية الدرزية في اسرائيل، ويقضي الاقتراح بان يتسلم جميع السكان الدروز بطاقات الهوية الاسرائيلية، مقابل ان يسمح لهم باختيار الانتماء القومي والوطني الذي يرغبون فيه. اما الذين سيختارون المواطنية السورية، سيحرمون من كافة المنافع والخدمات، وبموجب ذلك فبامكان دروز الجولان الطلب من وزارة الداخلية الاسرائيلية تسجيل قوميتهم عربية درزية، ومواطنيتهم سورية او اسرائيلية. الا ان السلطات لم توافق على هذا الامر، بدليل عدم صدور اي رد رسمي حوله حتى الان (ر. إ. إ.، العدد ٢٦٢١، ١ ــ ٣/٥/١٩٨٢، ص ٩).

والنتيجة ان اسرائيل حتى الان لم تستطع فرض الهويات على السكان العرب الذين تحملوا جميع الاجراءات ضدهم، وتراهن اسرائيل حاليا على تحطيم ارادة اولئك السكان، عن طريق اساءة ظروفهم المعيشية الى حد لا يستطيعون بعده احتمال المقاومة. لقد ذكر احد الصحافيين انه التقى العديد من الشباب العرب الدروز في الهضبة، وقد ذكر له هؤلاء بان هنالك اتفاقا بين القرى الاربع في الهضبة، يقضي بالاستمرار في الاضراب حتى الموت، مهددين باستخدام اجراءات ارهابية (ناحوم برنباع، **دافار**، ١٣/٤/١٩٨٢).

هند ابو شرار

الانسحاب الاسرائيلي من سيناء

انسحبت اسرائيل من الجزء الأخير من شبه جزيرة سيناء، إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين، بعد احتلال دام خمسة عشر عاماً. وقد نفذت المرحلة الأخيرة من انسحابها من شبه الجزيرة، حسب ما هو محدد في اتفاقية السلام بينها وبين مصر، يوم ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢. واثر انسحابها هذا انتهى عمل اللجنة العسكرية المشتركة بين البلدين، وفقاً لما ورد في الملحق العسكري من تلك الاتفاقية، وحلت محلها لجنة ارتباط مشتركة. والفرق بين اللجنتين، هو أن الوفد الاسرائيلي في اللجنة الجديدة سيجري اتصالاته مع الادارة المدنية المصرية في سيناء، ومع القوة متعددة الجنسيات، وليس مع الجيش المصري. كذلك فان الوفد المصري فيها سيجري اتصالاته مع اسرائيل، عبر وفدها في هذه اللجنة، ومع القوة متعددة الجنسيات التي اتخذت مواقعها بصورة كاملة في سيناء على النحو التالي: القطاع الشمالي الذي يشمل مدينة رفح تحت قيادة الكتيبة الفيجية؛ القطاع الأوسط تحت قيادة الكتيبة الكولومبية؛ ثم القطاع الجنوبي الذي يشمل منطقة طابا ــ ايلات، ويمتد على طول البحر الأحمر حتى شرم الشيخ، تحت قيادة الكتيبة الأميركية (دافار، ٢٥/٤/١٩٨٢). وبعد الانسحاب، أعلن في مصر واسرائيل عن فتح أربعة مراكز عبور بين البلدين على الحدود الدولية، وهي: مركز رفح، مركز العوجا (نتسانا)، مركز طابا ومركز نتيفيم (هي عين القطر في منطقة رأس النقب).

لقد انسحبت اسرائيل من سيناء، دون التوصل الى اتفاق نهائي حول منطقة طابا التي ترفض التنازل عنها. فرغم المفاوضات الكثيفة والمتواصلة بينها وبين مصر، قبل الانسحاب، بشأن تحديد مستقبل تلك المنطقة، ورغم تدخل الولايات المتحدة في المرحلة الأخيرة منها، عبر مبعوثها نائب وزير الخارجية الأميركي وولتر ستوسل، فقد أصرت اسرائيل على موقفها الرافض للانسحاب منها، وقامت بوضع سياج على طول منطقة الحدود كما تطالب بها، وذلك قبل يومين فقط من موعد الانسحاب (هآرتس، ٢٣/٤/١٩٨٢). وقد أمكن، في الساعات الأخيرة قبل الانسحاب، التوصل الى اتفاق مؤقت حول منطقة طابا، يتضمن اعترافاً متبادلاً بأن الخلاف حول هذه المنطقة لا يمكن حله عبر المفاوضات بين الطرفين المصري والاسرائيلي، لذلك ينبغي معالجته وفق ما جاء في البند السابع من اتفاقات كامب ديفيد: «حل وسط أو تحكيم متفق عليه بين الأطراف». وحتى يتم التوصل الى الاتفاق النهائي، تُشرف القوة متعددة الجنسيات على المناطق المتنازع عليها، بينما ينسحب الجيش الاسرائيلي الى خط الحدود المقترح من قبل المصريين الذين يقتصر تقدمهم حتى خط الحدود

الذي تطالب به اسرائيل. كذلك وافق المصريون، في هذا الاتفاق المؤقت، على أن تستمر اسرائيل في بناء الفندق الذي يجري تشييده على شاطىء طابا، وأن يستمر النشاط السياحي في القرية السياحية الخاصة بأحد أثريائها المدعو رافي نيلسون، ولكن دون أن تبادر (أي اسرائيل) إلى أي نشاط مدني جديد في المنطقة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٢/٤/٢٦).

مرحلة ما قبل الانسحاب

لم تكن قضية الحدود في منطقة طابا هي القضية الوحيدة التي حاولت اسرائيل استغلالها، لعرقلة سير الانسحاب النهائي من سيناء في وقته المحدد. ففي حين كانت المفاوضات مستمرة بينها وبين مصر، حول تحديد مواقع الحدود في النقاط المتنازع بشأنها، انبرت الحكومة الاسرائيلية الى اتهام مصر بخرق بنود معاهدة السلام، مهددة بتأجيل الانسحاب في حال عدم اصلاح هذا الخرق. وقد حدد رئيس الحكومة بيغن اتهاماته ضد مصر في هذا الشأن، بالبنود الآتية: أولاً، ادخال وحدات عسكرية مصرية الى المنطقة منزوعة السلاح في سيناء؛ ثانياً، فتح مركز للفدائيين في العريش وتهريب أسلحة لهم الى قطاع غزة؛ ثالثاً، قيام مصر بدعاية، معادية ومناقضة لاتفاق السلام، ضد اسرائيل (من مقابلة مع بيغن، **معاريف**، ١٩٨٢/٤/١٣). وادعى بيغن أنه اعتمد في اتهامه الأول والثاني على أدلة صادرة عن الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية «التي وجدت أن قادة عسكريين مصريين، يزوِّدون [الفدائيين] بمعلومات حول ما يجري في اسرائيل» (ماتي غولان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٤/٢٣). بينما اعتمد في اتهامه الثالث على ما ورد في خطاب مندوب مصر في الأمم المتحدة عصمت عبد المجيد، أمام مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في الكويت؛ حيث دعا الى اقامة دولة فلسطينية؛ في حين تجاهل مشروع الحكم الذاتي. وقد اعتبر بيغن هذا الخطاب بمثابة «دعاية معادية لاسرائيل... اذ أنه، في اتفاقات كامب ديفيد، لا يوجد ذكر لاقامة دولة فلسطينية، أو لانسحاب الى حدود العام ١٩٦٧، أو لسيادة عربية على القدس. وجميع هذه الأمور قد وردت في ذلك الخطاب». وأضاف معقباً: ان السادات تنازل، في كامب ديفيد، عن جميع مطالبه بشأن تحديد مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة (مقابلة مع بيغن، **معاريف**، ١٩٨٢/٤/١٣).

وعلى خلفية هذه «الاتهامات» ضد مصر، بادر بيغن الى اصدار قرار عن الحكومة يوم ١١ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، يتضمن مطالبة صريحة لمصر والولايات المتحدة، بالتصديق مجدداً على التزامهما بالاطار السياسي الذي تحدده اتفاقات كامب ديفيد. وبرر مطالبته هذه، أيضاً، «بأهمية الالتزام الشخصي؛ حيث أن التزام شخص بوثيقة وقَّع عليها بنفسه، لهو أكثر عمقاً بطبيعة الأمور، من التزامه تجاه وثيقة وقَّع عليها غيره. والرئيس مبارك لم يوقِّع على شيء، لا على اتفاقات كامب ديفيد ولا على معاهدة السلام. وقد أشار، في جميع رسائله إلى اسرائيل، الى التزامه تجاه معاهدة السلام، ولكنه لم يذكر مرة واحدة اتفاقات كامب ديفيد التي تتضمن النصوص حول الحكم الذاتي» (ماتي غولان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٤/٢٣).

واستجاب المصريون الى طلب بيغن هذا، وقام وزير الدولة المصري بطرس غالي بتسليمه رسالة من الرئيس مبارك يوم ١٦ نيسان (أبريل) الماضي، وكان رد بيغن: «انها غير كافية». والسبب: «أن مبارك مع أنه ذكر كامب ديفيد، الا أنه لم يذكره كاطار سياسي، وانما كمكان بدأ به عهد السلام. ان ما أراده بيغن كان اعترافاً أكثر وضوحاً وتفصيلاً باتفاقات كامب ديفيد كاطار سياسي وحيد يُلزم مصر» (**المصدر نفسه**). وقد أعلن أمام المبعوث الأميركي، ستوسل، أنه إذا لم يحصل على ذلك، فلن يبادر الى اتخاذ قرار بشأن الانسحاب الذي قد يتأجل، مضيفاً أنه يطالب أيضاً بوثيقة التزام مماثلة من الرئيس ريغان «الذي لم يوقِّع بنفسه، هو أيضاً، على غرار مبارك، على اتفاقات كامب ديفيد. وكما هي الحال مع مصر، فان هنالك دلائل في الولايات المتحدة، تشير الى خروجها عن الاطار السياسي كما تحدد في تلك الاتفاقات. وأبرز مثال على ذلك هو النظرة الأميركية الايجابية جداً الى مشروع الأمير فهد» (**المصدر نفسه**). والأدهى من ذلك أن بيغن فرض على الأميركيين التنسيق معه مسبقاً، حول مضمون رسالة الالتزام التي ستصدر عن الرئيس ريغان، بحيث تتضمن البنود الآتية: أولاً، اعتراف مجدد من الولايات المتحدة بأهمية اتفاق السلام

بين مصر واسرائيل، كمدماك لتحطيم دائرة العداء في المنطقة، وأساس لعلاقات جوار حسنة. ثانياً، تفهم المصاعب التي تتحملها اسرائيل الآن، والاعراب عن الثقة بأنه، من وجهة نظر تاريخية، يشكل مسار السلام مساهمة كبيرة لأمن اسرائيل. ثالثاً، التزام تجاه اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بجميع بنودها. رابعاً، الوعد بالمساعدة الجادة على استكمال المفاوضات بنجاح وبسرعة لبلورة وتحقيق مشروع الحكم الذاتي. خامساً، التزام أميركي بالحفاظ على التفوق النوعي لاسرائيل في المجال العسكري، وذلك من خلال الحرص على عدم خرقه عن طريق العامل الكمي (وقد وضع هذا البند لتهدئة مخاوف اسرائيل من أن التفوق الكمي في الأسلحة لدى العرب، قد يتحول في نهاية الأمر الى تفوق نوعي أيضاً). سادساً، الاعتراف بأهمية دور القوة متعددة الجنسيات كهيئة مشرفة ومراقبة لتنفيذ اتفاق السلام، وأداة لحفظ حرية الملاحة. سابعاً، الاهتمام بأمن اسرائيل هو مصلحة أميركية (**المصدر نفسه**).

وقد تحقق لبيغن ما أراده؛ حيث تسلّم يوم ٢٠ نيسان (أبريل) الماضي رسالتين من الرئيسين مبارك وريغان، تضمنتا جميع مطالبه. وبموجبهما بادر هذا الى استصدار قرار نهائي عن الحكومة، في جلستها يوم ٢١ نيسان (أبريل)، حول النية لانجاز الانسحاب النهائي من سيناء في وقته المحدد.

اخلاء المستوطنات في سيناء

بعد صدور هذا القرار كان لا بد من الاسراع في عملية اخلاء المستوطنات من منطقة شمال سيناء، أي ياميت وجوارها (وقد بنيت جميع هذه المستوطنات في حينه، بهدف خلق حاجز فاصل بين قطاع غزة وسيناء). وعملياً فقد تمّ اخلاء معظم المستوطنين اليهود، هنالك، حتى قبل ذلك التاريخ (أي ٢١ نيسان)، وذلك عبر مسرحية اعلامية مدبّرة، الهدف منها ابراز «مدى تعلق المستوطنين بالمنطقة»، وصعوبة قبولهم اخلاءها. وقد بادر الجيش الاسرائيلي، بتوجيه من شارون (الذي قاد عملية اخلاء المستوطنات)، الى تركيز جميع معارضي الانسحاب في مدينة ياميت، بعد اخلائهم من المستوطنات حولها. ولم يكن أولئك المعارضون، في أغلبيتهم، من سكان تلك المستوطنات، وانما كانوا من أنصار الحركات الدينية الأكثر تطرفاً، كأعضاء غوش ايمونيم وأنصار الحاخام كاهانا، وحركة هتحياه التي تقودها النائبة غيئولاه كوهين، وغيرهم من غلاة التوسعيين المعروفين بعدائهم الشديد للعرب. وحسب المعلومات التي تسربت الى وسائل الاعلام الاسرائيلية، فقد كان هنالك اتفاق مسبق بين هؤلاء وبين الجيش، بايعاز من وزير الدفاع شارون. وهذا ما أعلنه مراسل التلفزيون الاسرائيلي لشؤون الاستيطان يغئال غورين؛ حيث علم من معارضي الانسحاب أنهم تلقوا مساعدة كبيرة من العميد أوري براون مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستيطان، الذي هو عضو في حركة «هتحياه». كذلك علم هذا من قائد المنطقة الجنوبية، بأن كل شيء يتعلق بنشاط هؤلاء كان مخططاً ومتفقاً عليه سلفاً بينهم وبين الجيش الاسرائيلي (**دافار**، ٢٥/٤/١٩٨٢).

لقد استغلت الحكومة الاسرائيلية نشاط معارضي الانسحاب والتنسيق معهم، من أجل تحقيق هدفين أساسيين: الأول، «اقناع العالم (والاسرائيليين) كم هو كبير الثمن الذي تدفعه اسرائيل مقابل السلام» (عاموس ايلون، **هآرتس**، ٢٣/٤/١٩٨٢)، وأنه «اذا كانت ثمة حاجة الى عشرين ألف جندي لاخلاء ألفين أو ثلاثة آلاف مستوطن من منطقة ياميت، فانه بالتأكيد لا يمكن مطالبة اسرائيل باخلاء عشرين ألف مستوطن من الضفة الغربية وغزة. أي أن مصاعب اخلاء المستوطنين من ياميت، عرضتها الحكومة الاسرائيلية كبوليصة تأمين ضد أية معاهدة تفرض على اسرائيل انسحاباً مماثلاً من الضفة الغربية وغزة» (فولص، **هآرتس**، ٢٣/٤/١٩٨٢). أما الهدف الثاني، فقد تمثل في الرغبة في هدم ياميت والمستوطنات، وعدم تسليم أية منشأة للمصريين قد يستفيدون منها: «وقد اتخذ بيغن وشارون ووزير آخر قرار هدم ياميت دون الرجوع الى الحكومة أو الى اللجنة الوزارية لشؤون الأمن» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٦/٤/١٩٨٢). وانطلاقاً من النية في تنفيذ هذا القرار، بادر شارون الى تأخير اجلاء معارضي الانسحاب، بالاتفاق معهم، حتى اللحظة الأخيرة، وذلك كي يتمكن من الادعاء، فيما بعد، أن الوقت

لم يكن كافياً لنقل المعدات والمنشآت، التي يمكن نقلها من المنطقة، وأنه كان هنالك خوف من عودة تسلل المعارضين الى المدينة فيما بعد، في حال عدم هدمها (**المصدر نفسه**).

على أي حال، فان اسرائيل، خرقت، في هدمها لمدينة ياميت، الاتفاق الذي توصل اليه بيغن والسادات أثناء لقائهما في حزيران (يونيو) الماضي في مدينة أوفيرا الواقعة في منطقة شرم الشيخ. وقد نصَّ ذلك الاتفاق على أن تقوم اسرائيل بتسليم جميع منشآتها ومعداتها في تلك المنطقة (أي جنوب سيناء) وعلى امتداد خليج ايلات، الى مصر مقابل دفع ثمنها. وأصر المصريون على أن يدفعوا فقط ثمن المنشآت القابلة للنقل، والتي تفضل اسرائيل بيعها، بينما رفضوا دفع ثمن الأبنية والمنشآت التي لا يمكن نقلها في أي حال من الأحوال. واستجابت اسرائيل لطلب مصر هذا، وبناءً عليه، تسلَّم المصريون مدينة أوفيرا والمنشآت السياحية حولها كاملة، بعد انسحاب المستوطنين منها (**المصدر نفسه**). الا أن حكومة اسرائيل، وبخاصة بيغن وشارون وشامير، لم ترغب بتنفيذ الاتفاق المذكور في منطقة مشارف رفح، أي ياميت والمستوطنات حولها. وكان تبريرهم في ذلك «أن اسرائيل حصلت من مصر على رمال الصحراء، وستعيدها لها... وأنها [أي اسرائيل] غير مهتمة بوجود تجمعات سكانية مصرية قرب حدودها الجديدة [على افتراض حلول هذه التجمعات من المصريين مكان المستوطنين اليهود]» (عاموس ايلون، **هآرتس**، ٢٣/٤/١٩٨٢). وبناءً عليه، فقد قام الجيش الاسرائيلي بهدم مدينة ياميت والمستوطنات حولها، بشكل كامل، قبل الانسحاب منها وتسليمها الى مصر؛ الأمر الذي أثار ردود فعل عاصفة في اسرائيل، الى حد انبرى فيه البعض الى المطالبة بلجنة تحقيق، لمعرفة من يقف وراء هذه العملية. وما يؤلم الاسرائيليين في هذه المسألة، هو تلك الاستثمارات الضخمة التي استثمرت في تلك المنطقة، وقد قدرها البعض بأكثر من ١٧ مليار دولار، خلال خمسة عشر عاماً من الاحتلال.

دروس الانسحاب

يعيش الاسرائيليون الآن تجربة الانسحاب من سيناء، للمرة الثالثة منذ قيام اسرائيل: في حرب ١٩٤٨ بضغط من بريطانيا، وبعد عدوان ١٩٥٦ بضغط أميركي وسوفياتي، وفي سنة ١٩٨٢ نتيجة لمعاهدة سلام منفردة بينهم وبين مصر. ويتساءل الكثيرون منهم الآن: ما هي الدروس التي ينبغي أن تتعلمها اسرائيل من جراء انسحابها الأخير. ويلاحظ أن ثمة آراء عديدة ومختلفة في هذا المجال، أبرزها.

أولاً: ان الانسحاب من سيناء، ومن ياميت، بشكل خاص، يبيّن مدى قوة معاهدة دولية. «وكل من وقع عليها ــ وليس هاماً اذا كان قد وقَّع بسبب عدم ادراك كافٍ أو قصر نظر أو خطأ في التقييم الصحيح لأبعادها ــ لا يمكنه اعفاء نفسه من هذا الالتزام... هذه هي قوة المعاهدة الدولية وحكم الموقعين عليها» (فولص، **هآرتس**، ٢٣/٤/١٩٨٢).

ثانياً: ان الانسحاب يشكل دليلاً قاطعاً على عالم المفاهيم الخاطئة التي تعيشها اسرائيل. «فمنذ حرب ١٩٦٧، كانت هنالك فرضية أساسية لا اعتراض عليها تقول: ان الاستيطان وفرض الحقائق في المنطقة ــ وليس أي شيء آخر ــ هو الذي يقرر الحدود الأمنية لاسرائيل، وقد انقسم الجمهور بعد تلك الحرب الى معتدلين ومتطرفين، حمائم وصقور، أصحاب الحد الأدنى وأصحاب الحد الأقصى [من التنازلات]. وقد فند الانسحاب من سيناء، بشكل دراماتيكي جداً، جميع هذه الفرضيات. فالاستيطان الواسع والمكلِّف في تلك المنطقة، وقرار الحكومة بشأن الشريط الاقليمي المتتابع [بين غزة وسيناء والنقب] والاستثمارات الضخمة هنالك والتي وصلت مبالغها الى حد يضاهي ديون اسرائيل الخارجية الآن، جميع هذه الأمور لم تجدِ نفعاً، حيث اتضح أن «الأمر الواقع» في المنطقة ليس هو الذي يقرر مصير اتفاق السلام، كما أنه لا يقرر حدود التنازلات الاسرائيلية. ومن يتجاهل هذه الحقيقة، فكأنه لم يتعلم شيئاً من دروس الماضي» (أمنون روبنيشتاين، **المصدر نفسه**، ٢٧/٤/١٩٨٢).

ثالثاً: ان هدم ياميت والمستوطنات حولها، قد خلق سوابق كثيرة بالنسبة لمستقبل الصراع العربي ــ الاسرائيلي وحلوله الممكنة. فهو بمثابة اعتراف بالتهمة الموجهة الى اسرائيل، بأنها كانت هي وحدها المعتدية في حرب ١٩٦٧. «وكيف

لم يذكر ذلك بيغن رجل القانون، الذي عرف كيف يقتبس، أمام السادات في الاسماعيلية، من أقوال خبراء في القانون الدولي، عرفوا كيف يميزون بين حرب دفاعية وما يترتب عليها من حقوق، وبين حرب عدوانية لا تتضمن أية حقوق. ان هذه المسألة ستعود وتواجه اسرائيل في المستقبل، لأنها خلقت سابقة قانونية أساسية» (حفاي ايشد، دافار، ٢٥/٤/١٩٨٢).

رابعاً: ان اخلاء المستوطنات وهدمها قد يخلق، أيضاً، سابقة سياسية؛ حيث سيصعب على الأردن وسوريا، بعد الآن، الموافقة على أية تغييرات، ولو بسيطة، في حدودهما مع اسرائيل في المستقبل. «فاذا كانت كل حبة من رمال سيناء مقدسة، فكم بالحري كل حجر من حجارة القدس، وكل صخرة من صخور الجولان. ان ما حدث لمستوطنات سيناء يمكن أن يتكرر في مستوطنات غور الأردن [والضفة الغربية] ومنطقة قطيف في قطاع غزة وهضبة الجولان. هذا ما يقوله ويخشاه الجميع. ولكن الحقيقة هي أنه ربما حدثت سابقة معاكسة هنا أيضاً. أي أن ما حدث لمستوطنات سيناء يمكن أن يحدث في المستقبل مع [قرى ومدن] عربية وسكانها. ففي حال طُرح مطلب في المستقبل لاقتلاع مستوطنات ومستوطنين من أجل «تعديل» حدود ديمغرافية مع حدود جغرافية، فان ذلك قد ينفذ في اتجاهين، أي في اتجاهي طرف الحدود، لذلك فان سابقة ياميت قد تردع جميع الأطراف في المستقبل من الوصول الى اتفاق سلام شامل آخر. وقد تعيد النزاع العربي ــ الاسرائيلي الى اتجاه التقدم التدريجي نحو سلام يتحقق خلال فترات انتقالية طويلة واتفاقات جزئية فقط، وليس عن طريق اتفاقات سلام شاملة يكون ثمنها باهظاً جداً» (المصدر نفسه).

خامساً: ان الانسحاب من مستوطنات سيناء في حد ذاته لم يكن غريباً، لأنه كان خطأ منذ بدايته. «فهو لم يرتكز الى أي أساس سياسي أو حتى جغرافي ملائم، وقد أقيم لدوافع سياسية وأمنية في مناطق حدودية واقعة خارج السيادة الاسرائيلية، وغير ملائمة طبيعياً وجغرافياً. لذلك كان عرضة للتقلبات السياسية دون أن يملك قوة صمود طبيعية وتقنية ونفسية للتغلب عليها. [اضافة الى ذلك] فهو لم يبدل شيئاً في النظام الاستيطاني القائم في اسرائيل، ولم يكن يربطه به شيء، وتمثّل تأثيره الوحيد في ما أنفق عليه من مليارات الدولارات على حساب المشاريع الاستيطانية الأخرى، وبخاصة في النقب» (بروفيسور اليشع افرات، هآرتس، ١٩/٤/١٩٨٢). وباختصار، فان هذا الاستيطان، حسب قول الخبراء الاسرائيليين في هذا المجال، لم يستطع خلق واقع جغرافي وسياسي وأمني، يمكنه من الصمود الى المدى البعيد، لذلك لم يكن اخلاؤه مستغرباً.

الا أنه يبدو أن هذه الدروس بعيدة عن تفكير أوساط القادة الاسرائيليين، الذين يعيشون ما يسمونه «بمأساة الانسحاب»، ويخططون للمستقبل وفق عبرهم الخاصة منه. ويمكننا، من خلال تعقب نشاطهم خلال الفترة الأخيرة، ملاحظة ظاهرتين بارزتين في سلوكهم: أولاً، التأكيد على اعتبارهم المزعوم أن الانسحاب من سيناء لا يشكل سابقة بالنسبة للجبهات الأخرى. وحسب زعم بيغن: «لا مجال للمقارنة بين سيناء وبين [الضفة الغربية] وقطاع غزة والجولان... [واسرائيل]... لن تنسحب من أية مستوطنة أخرى في هذه المناطق» (من مقابلة مع بيغن، هآرتس، ٢٩/٤/١٩٨٢). ولتأكيد قوله هذا، اقترح سن قانون خاص في الكنيست يمنع اقتلاع أية مستوطنات أخرى من المناطق المحتلة في المستقبل، حتى مقابل السلام. الا أنه عدل عن اقتراحه بعد استشارة المستشار القضائي للحكومة، حسب قوله، الذي أفاده بعدم امكانية سن تشريع خاص بمثل هذا الشأن في الظروف الحالية، والاكتفاء بطرح قرار حكومي على الكنيست للمصادقة عليه. وفعلاً، فقد صادق الكنيست، في جلسته يوم ٤ أيار (مايو) الجاري، على بيان سياسي قدمه بيغن، التزم فيه برفض حكومته لأي اقتراح يتضمن اخلاء المستوطنات من خلال مفاوضات مستقبلية حول السلام (د.ب.إ.، العدد ٢٦٢٣، ٤ و٥/٥/١٩٨٢، ص ٣).

والجدير بالذكر، ان اقتراح بيغن، بشأن سن قانون خاص يمنع اخلاء المستوطنات مستقبلاً، الذي لاقى ترحيباً وتأييداً كبيرين لدى اعضاء كتلته ولدى جميع القوى اليمينية المتطرفة الأخرى، لم يلقَ موافقة المعراخ والقوى السياسية

الى يساره. وعدم الموافقة هذه من جانب المعراخ بالذات، لا تعني أنه (أي المعراخ) لا يعارض اخلاء المستوطنات في المستقبل، بل تعني أنه ما زال متمسكاً بخريطته الاستيطانية في المناطق المحتلة، حسب مشروع الون، والتي تحدد الاستيطان بعيداً عن أماكن التجمعات السكنية العربية؛ اذ يعتبرها خطراً على الواقع الديمغرافي اليهودي في اسرائيل، ثم في الأماكن الاستراتيجية من الناحية الأمنية. فقد أعرب زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، أثناء لقائه وبيغن في نهاية نيسان (أبريل) الماضي، عن معارضة حزبه لسن مثل ذلك القانون، وسلَّم رئيس الحكومة وثيقة خاصة تتضمن موقفه (أي المعراخ) من هذه المسألة. وأهم ما ورد في تلك الوثيقة، أن المعراخ يعتبر أن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الجولان أيضاً، يجب أن توجه حسب خريطته الاستيطانية الخاصة بتلك المناطق؛ بحيث تؤدي الى حدود يمكن الدفاع عنها. وهو يعارض الاستيطان في مناطق تتميز بوجود سكاني عربي كثيف، لأن ذلك قد يحوِّل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية. أما في ما يتعلق بموقف المعراخ من اقتراح رئيس الحكومة حول سن قانون يمنع اخلاء المستوطنات مستقبلاً، فانه موقف معارض، لأن قانوناً كهذا لن تكون له أية صفة ملزمة، وليس الهدف منه سوى الاعلان عن مواقف استعراضية، خاصة وأن اتفاقات كامب ديفيد تحدد فترة انتقالية لمدة خمس سنوات في المناطق المحتلة؛ حيث يجري تنفيذ الحكم الذاتي دون طرح مصير المستوطنات على جدول البحث (هآرتس، ٣٠/٤/١٩٨٢). وتعقيباً على امكانية سن مثل هذا القانون في المستقبل، رغم معارضة المعراخ، في حال توافرت الأكثرية البرلمانية لذلك، فقد أعلن أحد أعضاء المعراخ، النائب شيفح فايس، أن الكنيست غيَّرت خلال ٣٠ سنة من عملها، أكثر من ٣٠٠ قانون، لذلك ليس هنالك ضمان بأن يبقى سريان مفعول مثل هذا القانون قائماً في المستقبل (دافار، ٢٩/٤/١٩٨٢).

ومهما تكن مواقف المعارضة من السياسة الرسمية المتبعة حالياً في مجال الاستيطان، فان الرد المناسب الذي ارتأته حكومة بيغن لمواجهة «مأساة الانسحاب» من مستوطنات سيناء، هو التخطيط لاستيطان كثيف في الأراضي المحتلة، وبخاصة في الضفة الغربية. فقبل الانسحاب بيومين، نشرت وسائل الاعلام معلومات حول ما يسمى «بخطة شارون الاستيطانية»، التي تهدف الى اسكان سبعين ألف اسرائيلي في الضفة الغربية خلال السنوات الثلاث المقبلة (عدد المستوطنين اليوم في الضفة لا يتجاوز العشرين ألفاً). وقد وضعت هذه الخطة بالتنسيق بين وزارة الدفاع وقسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية، وهي تعرض على بعض الجهات والفئات المعنية بالاستيطان في تلك المنطقة (دافار، ٢٣/٤/١٩٨٢). وفي اطار تنفيذ هذه الخطة، أعلن في اسرائيل أن الحكومة ستنشىء ١٥ مستوطنة جديدة في الضفة خلال الفترة القريبة المقبلة، وذلك بناءً على اقتراح من وزير المعارف والثقافة زفولون هامر (وهو أحد زعماء المفدال، ويبدو أن الهدف من اقتراحه هذا هو مصالحة الأوساط المتطرفة في حزبه، الذين ساءهم مشاركة المفدال وتأييده لسياسة بيغن في قلع مستوطنات سيناء. وأبرز أولئك الحاخام دروكمان، الذي انشق عن الائتلاف وصوَّت ضد الحكومة قبيل الانسحاب). وقد اقترح هامر انشاء عدد من المستوطنات في الضفة الغربية، يضاهي عدد تلك التي جرى اخلاؤها في سيناء (هآرتس، ٢٩/٤/١٩٨٢). ويلاحظ أن الحكومة ماضية قدماً في تنفيذها لهذا الاقتراح؛ حيث أعلنت، يوم «عيد الاستقلال» في اسرائيل، انشاء احدى عشرة مستوطنة للناحل، ثمان منها في الضفة الغربية وواحدة في الجولان، واثنتين في النقب ووادي عارة. وقد أعلن شارون في حفل تدشين احدى هذه المستوطنات في الضفة، «أن اسرائيل قدمت تنازلات كبيرة جداً، عندما وقعت على اتفاقية السلام. ولكن في اللحظة التي يسبب فيها تنازل كهذا خطراً على أمنها، فان أحداً لا يمكنه فرض المزيد من التنازلات عليها» (دافار، ٢٩/٤/١٩٨٢). والمعروف أن مستوطنات الناحل هذه شبه العسكرية، تحوَّل في معظمها، في نهاية الأمر، الى مستوطنات مدنية.

أما الظاهرة الثانية في سياسة الحكومة قبيل الانسحاب من سيناء وبعده، فهي استمرار تصعيد العنف ضد الفلسطينيين، سواء في الأراضي المحتلة أم في جنوب لبنان. ويخدم هذا

التصعيد عدة غايات في السياسة الاسرائيلية، أولها، الاعداد للمرحلة المقبلة من المفاوضات حول الحكم الذاتي، عن طريق فرض الأمر الواقع الاسرائيلي على سكان الأراضي المحتلة، كما يتمثل في الادارة المدنية. وتهدف اسرائيل من وراء ذلك، الى التحكم بمجرى تلك المفاوضات في المستقبل، ومقاومة أية ضغوط قد تتعرض لها لتعديل مواقفها. ثانياً، محاولة تصفية الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، بهدف شطب أهمية أي دور سياسي قد تضطلع به منظمة التحرير في المرحلة المقبلة. ثالثاً، التهويل الداخلي المتعمد، بهدف «ابراز الخطر» الذي يتعرض له الوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة، بقصد لملمة القوى المتطرفة في الكنيست الاسرائيلي حول حكومة بيغن من جديد، بعدما ساءت العلاقة بينها اثر الانسحاب من مستوطنات سيناء، الى حد وصلت معه الحكومة الى حافة الانهيار، اثر فقدانها الأغلبية الضئيلة التي كانت تتمتع بها برلمانياً، خلال آذار (مارس) الماضي. فاستغلال الانسجام في المواقف حول مستقبل المناطق المحتلة ومصير الفلسطينيين بشكل عام، بين تلك القوى وبين أعضاء الحكومة، ثم محاولة تجسيد تلك المواقف على أرض الواقع، قد يجدد العافية في حكومة بيغن. وهذا ما ظهر خلال التصويت في الكنيست على خطاب بيغن السياسي في ١٩٨٢/٥/٤، الذي ركز فيه على عدم اخلاء المستوطنات في المستقبل، وعلى مهاجمة مفهوم المعراخ حول التسوية الاقليمية والاستيطان في المناطق غير المأهولة فقط، حيث استطاع الفوز بالأكثرية، بعدما نال تأييد الحاخام دروكمان (المفدال) مجدداً، وبعض النواب المتطرفين الآخرين (ر.إ.إ.، العدد ٢٦٢٣ ٤ و ١٩٨٢/٥/٥، ص ٣).

مهما يكن، فان حكومة بيغن تلاقي صعوبات في تحقيق جميع أهدافها من وراء تصعيد سياسة العنف ضد الفلسطينيين. فباستثناء الهدف الداخلي البحت، المتمثل في لملمة القوى المتطرفة حولها من جديد، كي تستعيد قدرتها على العمل في ظل أغلبية برلمانية تتوافر لها في الكنيست، فان هذه الحكومة لم تستطع حتى الآن تسجيل أي هدف آخر، سواء على صعيد فرض الادارة المدنية في المناطق المحتلة أم على صعيد تصفية المقاومة في جنوب لبنان. ويبدو أن عائقين أساسيين يقفان في وجهها، فيعيقانها عن تحقيق ذلك: الأول هو عدم الاتفاق الداخلي في اسرائيل سواء تجاه سياسة القوة المتبعة في المناطق المحتلة أم تجاه حرب مختلة في الجنوب. ويلاحظ في عهد الكنيست الحالي، أن لهذه المسألة (أي الاتفاق الداخلي) تأثيراً كبيراً على تصرف الحكومة، نظراً لشبه التوازن في القوى القائم بينها وبين المعارضة على الصعيد البرلماني. وحسب قول أحد الكتاب الاسرائيليين فان «الاتفاق الداخلي يمكن أن يتحقق في حال اقتناع الاسرائيليين أن ثمة خطراً حقيقياً يتهددهم، وليس نتيجة لتقييمات نظرية، على غرار ما يمكن أن يشكله [الفدائيون] من خطر على اسرائيل، من خلال امتلاكهم ٣٠٠ مدفع؛ بحيث يكون لزاماً عليها ضربهم كي لا يستطيعوا تنفيذ مخططاتهم في المستقبل» (ابراهام شفايتسر، هآرتس، ١٩٨٢/٤/١٨). أما العائق الثاني الذي تبرزه وسائل الاعلام الاسرائيلية، فهو الضغط الأميركي المفروض على اسرائيل؛ حيث «أصبحت الولايات المتحدة شريكة كبيرة في صنع القرارات الاسرائيلية في كل ما يتعلق بعلاقات اسرائيل الخارجية وقضاياها الأمنية. ويمكن القول: ان هذا الشريك يستخدم نفوذه في أغلب الأحيان وبشكل عنيف، من أجل كبح ارادة اسرائيل» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٤/١٩).

إلا أن سياسة الكبح هذه، لا تمنع اسرائيل من ممارسة سياستها العدوانية ضمن اطار محدود. وقد وجدت في ادعائها المتكرر بأن خرق وقف اطلاق النار في جنوب لبنان يسري على كل نشاط فدائي ضدها في أي مكان، مبرراً دائماً كي ترسل طائراتها لقصف منطقة الجنوب، في حال انفجار لغم بأحد جنودها مثلاً. وهذا ما حدث يوم ١٩٨٢/٤/٢١؛ حيث اتخذت الحكومة الاسرائيلية قراراً بقصف الجنوب، في الجلسة نفسها التي اتخذت فيها قرار الانسحاب النهائي من سيناء. فبالاضافة الى الدافع الداخلي من وراء عملية القصف تلك، «التي كان الهدف منها ابراز العضلات واقناع جزء معين من الاسرائيليين، بأن هذه الحكومة التي اضطرت الى الانسحاب من سيناء واخلاء معارضي الانسحاب من ياميت، تعرف كيف تهاجم في مكان آخر»

(افتتاحية **هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٢)، فانها أرادت، من خلالها أيضاً، فرض رأيها في ما يتعلق بوقف اطلاق النار؛ بحيث يمنع أي نشاط فدائي ضدها، مهما كان مكانه ومصدره. وهذا ما ورد تماماً في بيان الجيش الاسرائيلي حول تلك العملية، وفي اعلان كل من رئيس الأركان رفائيل ايتان ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية يهوشواع ساغي حولها (زئيف شيف، **هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٢). ويبدو أنه كان هنالك تخوف لدى الاسرائيليين من أن تؤدي عملية القصف تلك الى انهيار وقف اطلاق النار واشتعال الحرب في الجنوب. الا أن أوساطاً سياسية في القدس، عقبت على ذلك بقولها: ان اسرائيل لا تنوي غزو جنوب لبنان الا في حال رد الفدائيين بقصف المستوطنات الشمالية في اسرائيل (**المصدر نفسه**). والجدير بالذكر أن تلك المستوطنات وضعت في حالة تأهب قصوى حال بدء القصف الاسرائيلي؛ حيث أمضى سكانها ليلتهم في الملاجىء الحديثة التي بناها الجيش الاسرائيلي في كريات شمونه وغيرها، وذلك بعدما أثبتت الملاجىء القديمة عدم جدواها خلال القصف الفدائي في تموز (يوليو) من السنة الماضية.

مهما يكن، فقد أثارت عملية القصف الجوي تلك العديد من التساؤلات في اسرائيل حول جدواها، خاصة وأنها جاءت قبيل الانسحاب النهائي من سيناء بثلاثة أيام تقريباً، وبعد تهديدات اسرائيلية يومية ومتواصلة بغزو الجنوب، وتحطيم المقاومة الفلسطينية عسكرياً (افتتاحية **هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٢). واتهمت معظم وسائل الاعلام الاسرائيلية وزير الدفاع شارون بأنه المحرك وراء هذه السياسة، انطلاقاً من «نظريته القائلة بأن الغاء منظمة التحرير من الخريطة، هو العلاج الوحيد للأخطار السياسية التي تهدد اسرائيل» (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ١٣/٤/١٩٨٢).

حنة شاهين

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليوميات الفلسطينية
المجلد الرابع والعشرون
من ١/٧/١٩٧٦ إلى ٣١/١٢/١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينيّة، أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي ــ الصهيوني

٧٢٢ صفحة ٧٥ ل.ل.

موقف لبنان من القضية الفلسطينية
١٩١٨ ــ ١٩٥٢

تأليف

الدكتور حسان حلاق

٤٢٤ صفحة ٣٠ ل.ل.

الضيافة العربية العريقة

على متن الخطوط الجوية الكويتية

أينما تنقلكم طائراتنا .. فالضيافة العربية هي تقليدنا

اتصالات سريعة ومباشرة الى الخليج والشرق الأقصى

الخطوط الجوية الكويتية
KUWAIT AIRWAYS

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بوكيل سفركم المعتمد أو :

الكويت مكاتب المبيعات الرئيسية والحجز ت ٤١٢٠٠٠ ـ ٤٣١٨٢١ «عشرة خطوط» أبو ظبي ت ٢٢٢٥٣ ـ ٤١٥٦٩ ● عدن ت ٥٣٧٢٨ ـ ٢٤٢٦٦ ـ ٢٢٥٨٩ ـ ● الاسكندرية ت ٨٠٠٥٨٤ ـ ٨٠٥١٠٢ ـ
● عمان ت ٣٠١٤٤/٥/٦ ـ ● بغداد ت ٨٨٨٠١٨ ـ ٨٨٨٦٣٢٧ ● البحرين ت ٢٣٠٣٩٠ ● البصرة ت ٢١٧٦٠٧ ـ ٢١٥٦٥٢ ـ ● بيروت ت ٢٥٥٠١٢ ـ ٢٥٩٠٧٠١ ـ ٢٤٤١٥٨ ـ ● القاهرة ت ٥٩٨٦٦ ـ
٧٤٩٩٢٥ ـ ٧٥٩٨٧٤ ـ ● دمشق ت ٢٢١٠٨٨ ـ ١١٩٩٥٠ ـ ● الظهران ت ٨٦٤٢١٠٢ ـ ٨٦٤٢١٠٤ ● الدوحة ت ٢٣١٦٧ ـ ● دبي ت ٢٨١١٠٦ ـ ٢٨١١٠٩ ـ ● الخرطوم ت ٧٧١٧١ ـ ٧٥٧٢٦ ـ
٨١٨٢٦ ـ ● مسقط ت ٧٣٤٦٤١ ـ ٧٣٤٧٢٠ ـ ● رأس الخيمة ت ٢٩٥٢٤ ـ ● صنعاء ت ٥٢٦٦ ـ ● طرابلس ت ٦٢/ ٤٧٠٦١ ـ ٤٦٣٨٨ ـ ● تونس ت ٢٥٠ ٢٥٤ ـ ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ـ ٧٣٩ ـ ٢٥٢

Palestine Affairs

No. 127, June 1982

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El - Hassan**

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.

Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الأقطار العربية الأخرى